إعداد: فادي كحلوس
مراجعة: حسام السعد

رزان زيتونة
الحضور والغياب

-سلسلة شخصيات سوريّة-

ميسلون
للطباعة والنشر والتوزيع
Maysaloon for printing, publishing and distribution

رزان زيتونة

الحضور والغياب

إعداد: فادي كحلوس

مراجعة: حسام السعد

إعداد: فادي كحلوس

مراجعة: حسام السعد

رزان زيتونة
الحضور والغياب

االفهرسة أثناء النشر - إعداد دار ميسلون للنشر والطباعة والتوزيع
إعداد: فادي كحلوس
مراجعة: حسام السعد
رزان زيتونة، الحضور والغياب
292 ص؛24 سم.

ISBN 978-605-79642-5-0
9 786057 964250

Printed Book ISBN:978-605-7964-25-0
E-Book ISBN:978-605-7964-24-3

العنوان بالإنكليزية
Razan Zeituna
attendance and absence
Prepared by Fadi Kahlous
Reviewed by Hosam Alsaad

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز حرمون للدراسات المعاصرة

الطباعة والتوزيع

ميسلون
للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف:
الدوحة، قطر: 97444885996+
إسطنبول، تركيا: 902125240405+

صندوق البريد:
22663 الدوحة، قطر
34091 إسطنبول، تركيا

البريد الإلكتروني: info@maysaloon.com
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.com

Elma basım – Elma Printing & Finishing
Sefaköy, 34295 Küçükçekmece/ Istanbul
+90 212 697 30 30

© جميع الحقوق محفوظة لمركز حرمون للدراسات المعاصرة ودار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع
الطبعة الأولى
إسطنبول، تركيا - كانون الأول/ ديسمبر 2018

المحتويات

قطعة سما 13

اختطاف 15

مقدمة 17

الفصل الأول 19

رزان بين الحضور والغياب 19

أولًا: رزان زيتونة ونشاطها قبل الثورة 23

ثانيًا: رزان زيتونة ونشاطها في أثناء الثورة السورية 25

ثالثًا: الطريق إلى دُوما والاختطاف 29

الفصل الثاني 39

من أجل رزان وعنها 39

أولًا: شهادات ومقالات في رزان زيتونة 41

– 1 – 41

ذُبحت الغوطة يوم خُطف أحرارُها 41

– 2 – 45

رزان: ثورة في الأسر 45

– 3 – 51

المرأة التي وهبت نفسها للتغيير 51

– 4 – 57

في بيتنا رزان 57

- 5 - 60
رزان في انتظار الموعد المؤجل 60
- 6 - 64
رزان الدور والقضية والرمز 64
- 7 - 69
ثانيًا: قالوا في رزان زيتونة 71
- 1 - 71
رزان زيتونة ورفاقها: ثقافة الحرية 71
- 2 - 74
بين رزان زيتونة وسيطان الولي 74
- 3 - 77
رزان زيتونة والأمل الذي لا ينضب 77
- 4 - 81
رزان زيتونة ربيع الربيع 81
- 5 - 84
«حديث الغائبين» 84
عن رزان زيتونة في ظل الغياب 84
- 6 - 90
سيرة رزان زيتونة في مرآة واقع سورية وعبثه القاتل 90
- 7 - 95
سورية رزان قهوة بطعم الهيل 95

- 8 - 99
رزان وأنا 99
- 9 - 103
رزان زيتونة وعتمة الضوء الأحمر في الإنترنت 103
- 10 - 106
رزان زيتونة امرأة تتمرن على العدالة 106
- 11 - 111
رزان زيتونة «بنت البلد» من الدلف إلى المزراب في المأساة السورية 111
- 12 - 119
رزان زيتونة سيرة ملتوية من الألق والإحباط 119
- 13 - 123
عن رزان زيتونة وخيبات الثورة 123
- 14 - 125
عن رزان زيتونة وسميرة الخليل 125
- 15 - 127
رزان زيتونة قوة الرمز 127
خاتمة 130
ثلاثة أيام من الأمل على طريق الخروج من الحصار 130
ملحق 1 : بيان عائلة رزان زيتونة حول عملية الاختطاف 132
ملحق 2 : الجوائز التي حصلت عليها رزان زيتونة 135
1. جائزة جائزة آنا بوليتكوفسكايا 135

رزان زيتونة: السوريون يريدون الحرية 135
2. جائزة ساخاروف لحرية الفكر 138
3. جائزة ابن رشد للفكر الحر 138
إعلان منح الجائزة 138
كلمة رزان في حفل فوزها بجائزة ابن رشد للفكر الحر 140
كلمة د. صادق جلال العظم 148
4. الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة 150
5. الجائزة العالمية للريادة، وجائزة الدفاع عن حقوق الإنسان 150
6. إحدى أكثر الشخصيات المؤثرة في العالم 150
ملحق 3: مقالات ودراسات بقلم رزان زيتونة 152
الرقص مع النقاب 154
لا بدّ من «ساحة الحريّة» فنحن هناك ضربنا الموعد 162
الشعب يريد إسقاط السجون 167
الحراك الحقوقي في سورية بين النقد والنقض! 169
وانتهت التحقيقات في أحداث سجن صيدنايا 172
في عدم جدوى العلاج بالكي 174
أوديت أجمل الأمهات 176
هل ينفع الخوف حيث أخفق القانون؟ 178
العجز المزمن للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان 181
في وداع فارس مراد 184
الحل الوحيد هو الحلّ 187

أعياد الربيع، خريف دائم 190
القتل بالكلمات 193
أحلى من السكر 196
قانون العار لغسل العار 199
الدستور الديمقراطي والدستور السوري 202
الدستور الديمقراطي 202
في الدستور السوري 204
هل الحلّ في الإصلاح الدستوري؟ 208
نساء صغيرات 211
الملف الضائع 214
الشيخ وجمهوره 217
الجدار: من هايل إلى سيطان 220
بلاد النوافذ المغلقة 223
نيروز 226
ميثاق عربي لحقوق الإنسان 229
الداء والدواء حب الحياة 232
هكذا تكلم غاندي 235
يوم في قصر العدل 238
فتاوى في الثقافة والحرية 241
صُنَّاع الثورة 244
دمشق وأصحاب القبعات الزرق 248

يومان في مدينة الرستن: الثورة في عيون أطبائها 250
في الطريق إلى الرستن 250
في المستشفى الميداني.................................. 251
التحايل على عزرائيل 251
تظاهرة في المستشفى الميداني.............................. 253
الأسير 254
في طريق العودة.. 254
عنادنا أقوى من ألمنا.. 256
ثورة واحدة لا تكفي.. 258
خبراء توثيق الموت من أمثالنا لا يبكون 264
الثورة السورية في عامها الثاني: النظام يستثمر في الفوضى 267
أرادها طائفية.. 269
نداء عاجل لدعم الغوطة الشرقية 271
دروب ما بعد المعتقل، تقريرٌ حقوقي 274
ملحق 4: فوتوغرافيا رزان زيتونة 277

قطعة سما[1]

إلى رزان زيتونة: باقة حرية، انحناءة يد الأمس على كتفِ المستقبل

أمَلْ
الأحاديثُ الصغيرة
عن ألمٍ خفيفٍ في الذَّاكرة
وعن رغبة الانفلات في المساءات
كطير الحَجَلْ
أمَلْ
يأسُ جلَّاد من الابتسامة
ومن حراسة الأسماء التي طَلعت حوله كالخزامى
ومن خيانة الرِّيح بعد أجل
أمَلْ
ونعاس ملك على كرسيِّهِ بفعل الملل
أمَلْ
وقوفنا ًاسهوًا في شارع كَأنَّه
فارق عطرَ الحبيبة ًاتوًّا

(1) نص قطعة سما «مهدى إلى رزان زيتونة، «للشاعر ناظم حمأدي، أحد المختطَفين الأربعة في دوما، ورفيق درب رزان، من نصوص المجموعة الشعرية «ضدّ» الصادرة من دار ميسلون عام 2018.

وارتباكنا عند اللقاءِ بعذر البقاء

من دون عمل

أمَلْ

وتبادلُ عاشقَين في الزَّحام بضع قُبل

أمَلْ

قراءةُ الشِّعر كتعويذة لطردِ الكآبة

وانتحال صفة الحمام وسط الرُّكام

لكنس البشاعة من دون كلل

أمَلْ

كذلك أمَلْ

تعثّرُ اللِسان ولملمة الذِّكرى

على عَجَلْ

عند حضور الأمَلْ.

اختطاف[2]

عيناهُ من حجرٍ
والقلبُ فيضٌ من حصى
لم يعرف المدفونُ خلفَ حجابِهِ
أن صبحُهُم أنقى من العتمِ الذي غرسَت يدُه
لو مسّه الضوءُ الذي يُخفي
فيعبقَ قلبُهُ بالوهجِ
لو تَمشي أصابع قلبِهِ المهزومِ
نحوَ البابِ، تَلوي مِقبضَ البابِ الذي أوصَد
كما تَلوي العواصفُ عنقَ سنبلةٍ؛ فيَطلعَ حقلُ
لو تَمشي أصابع قلبِهِ المهزومِ نحوَ البابِ
تَنفُضُ عن مفاصلِهِ الصدأ
لو يفتَح الأبوابَ للشمسِ التي اختَطفَت يدُه
فيُصيبَنا الصبحُ الذي كَم نَنتَظِر

(2) قصيدة للشاعر السوري ياسر خنجر، مهداة منه إلى رزان، وسميرة، ووائل، وناظم.

مقدمة

في ليلة التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 2013، «وترافقًا مع «اليوم العالمي لحقوق الإنسان»، عمدت مجموعة مسلحة «مجهولة» في مدينة دُوما الخارجة عن سيطرة النظام السوري في الغوطة الشرقية؛ إلى اقتحام مكتب «توثيق الانتهاكات» الذي تديره المحامية والناشطة الحقوقية رزان زيتونة، واختطاف أعضائه كافة، وهم -إضافة إلى رزان- زوجها الناشط وائل حمادة، والناشطة سميرة الخليل، والناشط والشاعر ناظم حمّادي. وقد اقتُيدوا -جميعًا- إلى مكان مجهول.

وكان شهود عيان قد أفادوا -وقتئذ- بأن «مجموعة مسلحة» حاصرت المكتب، ومن ثم؛ دهمته، واقتادت كل من فيه إلى مكان لم يعرفه أحد.

وقد تعمدت تلك المجموعة محو أي أثر وراءها، بعد أن نهبت كل ما يمكن نهبه من محتويات المكتب، وحطمت ما تبقى من موجوداته.

إن اختطاف رزان، ورفاقها الآخرين، أثار أكثر من علامة استفهام، في وقت كانوا فيه يمكثون في مناطق سيطرة المعارضةالمسلحة، بعيدًا من أذرع نظام الأسد، وازدادت الأسئلة مع استمرار إنكار «جيش الإسلام»، الفصيل المسيطر على دُوما، درايته بما حدث، وامتناعه عن فتح أي تحقيق في شأن الاختطاف؛ ما يشير -على الأقل- إلى سكوته عن الانتهاكات في مناطق سيطرته آنذاك، هذا إن لم تكن الحادثة بتخطيط وإيعاز منه. وكان قد سبق ذلك بنحو شهرين تقريبًا أن تعرض المكتب ومن فيه للتهديد، وإطلاق عيارات نارية تعبيرًا عن توعد من فيه بالويل والثبور إن لم يغلقوا المكتب، ويغادروا المدينة.

بعد حادثة الاختطاف، باتت رزان ورفاقها مؤشرًا إلى الإرباك الحاصل في حال الثورة السورية، وتعدد المصالح وتضاربها بين الفصائل المعارضة من ناحية، ورمزًا وأيقونة لنشاط المرأة السورية في الثورة. صحيح أن هناك كثير من المناضلات السوريات قبل الثورة وبعدها، وقد بذلن كثيرًا للحركة السياسية والحقوقية والنسائية السورية، لكن أوضاع البلاد في مرحلة ما قبل الثورة، ونشاط رزان النوعي في ميدان الحقوق المدنية

والسياسية، وحادثة الاختطاف، جعلت من رزان محط أنظار الإعلام العربي والعالمي، فضلًا عن الجوائز التي حصلت عليها، ودور التكنولوجيا -عمومًا- في نقل أخبار الثورة والناشطين بوتيرة أسرع وأوسع من السابق.

بقيت رزان؛ حتى تاريخ اختطافها، معارضة «شرسة» لرموز الطغيان والاستبداد، وناشطة حقوقية وهبت حياتها للدفاع عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وعضوًا مؤسسًا في «جمعية حقوق الإنسان في سورية»، إضافة إلى تأسيسها «رابطة معلومات حقوق الإنسان في سورية»، ونشاطها في «لجنة دعم عائلات المعتقلين السياسيين السوريين»، واهتمامها بالمعتقلين السوريين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وهي من مؤسسي «مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان». وكانت قد كتبت عددًا وافرًا من المقالات والتقارير الحقوقية والصحافية، وأخرى سياسية واجتماعية. وتعدّ رزان من أهم مؤسسي «لجان التنسيق المحلية»، فضلًا عن تأسيسها -منذ فجر الثورة- «مركز توثيق الانتهاكات في سورية»، وهو نشاط منبثق من «لجان التنسيق المحلية في سورية».

إن هذا الكتاب يستعرض تفاصيل كثيرة من مسيرة المناضلة الحاضرة الغائبة، رزان زيتونة، من خلال كتاباتها، والمقالات التي كُتبت عنها، وكذلك شهادات المقربين -وغير المقربين- منها، ولا سيما الشهادات التي خص بها أصحابها هذا الكتاب، في محاولة لإبقاء قصة الاختطاف حاضرة في وجدان السوريين، ولتعريف القراء بمن باتت تُعرف بـ«أيقونة الثورة السورية».

الفصل الأول

رزان بين الحضور والغياب

أولًا: رزان زيتونة ونشاطها قبل الثورة

ثانيًا: رزان زيتونة ونشاطها في أثناء الثورة السورية

ثالثًا: الطريق إلى دُوما، والاختطاف

ولدت رزان زيتونة في مدينة «طرابلس» الليبية، في 29 نيسان/ أبريل 1977، وبعد عامين -تقريبًا- انتقلت مع عائلتها إلى المملكة العربية السعودية؛ بحكم عمل والدها، وعندما بلغت سن الثانية عشرة، كان والدها قد قرر العودة إلى سورية والاستقرار في مدينته دمشق.

تنتمي رزان إلى الطبقة الوسطى التي فقدت ملامحها، بعد عقود ثقيلة من قمع النظام الدكتاتوري، وتسلّق صغار الضباط والمرتزقة والمستثمرين الطفيليين الجدد، ومحدثي النعمة، من ثلة الفاسدين في أجهزة الدولة.

بعد عودته إلى دمشق، افتتح الأب مخزنًا لبيع الأدوات المنزلية، وأكملت والدتها عملها في التعليم قبل أن تترك المهنة في نهاية المطاف. أكملت رزان تعليمها وحصلت على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، عام 1999، وشرعت في مزاولة مهنة المحاماة منذ عام 2001.

بدأت رزان «الفتاة الخجولة»، شيئًا فشيئًا، تنزع ستار الانكفاء على الذات، وتتعرف إلى بلدها، ولا سيما مدينتها دمشق التي تعشق، فعقدت عددًا من الصداقات والعلاقات الاجتماعية، استمر عدد قليل منها؛ فالاهتمام بالشأن العام للبلاد، والوعي بحجم الاستبداد المتضخم، لم يكن من هوى واهتمام الشباب جميعهم، ولا سيما طلاب الجامعة المغيبون عن الحال السياسية والاقتصادية إبان حكم الأسد- الأب.

بدت حياة رزان -في تلك المرحلة- تسير في أكثر من اتجاه؛ منها تكوين شخصيتها، والتعرف إلى مدينتها، وكشف الوجه القبيح لنظام الاستبداد الأسدي، قبل أن تنخرط في الشأن العام من بابه القانوني الحقوقي، بعد تخرجها في الجامعة.

حياة الناس اليومية المختزنة للذل والخوف، وسطوة الأمن على مقدرات حياة السوريين بطريقة فاضحة، وتدهور المعيشة، وغياب نشاط الأحزاب السياسية المعارضة؛ بسبب قمع النظام، والفساد المستشري في مؤسسات الدولة، ولا سيما في التعليم والقضاء؛ ذلك كله وغيره كثير من يوميات الحياة القائمة في سورية، ومن حياة دمشق مدينتها، جعل رزان توجه بوصلة حياتها نحو الحلم بالتغيير، والاشتغال عليه.

وفي هذا تقول شقيقتها (ريم زيتونة): «رزان عالم كامل من المغامرات والطموح، كانت مبدعة جدًا، ولها كتابات رائعة منذ صغرها، منها قصص قصيرة. وأذكر أنها فازت بجائزة أفضل قصة قصيرة في واحدة من مراحل دراستها، وكانت تحب أن تعتمد على نفسها كثيرًا، وهي مرحة ومحبوبة جدًا».(3)

لقد شغلت بال رزان قضايا عدة، وشكّلتها على النحو الذي صارت إليه؛ فقد كان نشاطها الرئيس يصبّ في ميدان حقوق الإنسان، وتوزع اهتمامها بين قضايا المرأة وقضايا الشباب، من زوايا اجتماعية وقانونية، قبل أن تتعمق أكثر فأكثر؛ لتستنتج من تحليلاتها في نهاية المطاف أن جذر المشكلة يكمن في بنية النظام السياسي الاستبدادي المؤسس للخراب السوري، في مستوياته كافة، ولا يُستثنى منها فضاء قانوني، أو تعليمي، أو غيره.

ومع «ربيع دمشق» كانت الفرصة قد باتت سانحة، بعد لغط استلام بشار الأسد الحكم عن أبيه بالوراثة، وتعديل الدستور لتكريس نظام الاستبداد. وقتئذ كانت شخصية رزان قد تبلورت في صورتها التي عرفها الجميع بعد ذلك؛ إذ باتت ناشطة وكاتبة شجاعة لا تعرف الخوف، على الرغم من أنها ما تكاد تعود إلى بيتها من استدعاء أمني؛ حتى يستدعونها مرة أخرى للتحقيق معها في شأن نشاط هنا، وآخر هناك، أو في مقالة نشرتها، أو تحقيق صحافي أجرته، ونشرته في مجلات ومواقع سياسية.

كانت سورية هاجسها وهمها الأول، وبدت محاولات تبديل معالم دمشق، مع التغلغل الإيراني من أولويات قضاياها؛ فنشطت في هذه المساحة أيضًا.

من الصعوبة بمكان إطلاق تسميات ونعوت منمذجة على رزان، أو حصرها في إطار عمل واحد، أو نشاط محدد بعينه، فبعيدًا من حياتها الشخصية العادية، كالشباب جميعهم في سورية آنذاك، كان كل ما من شأنه أن يعزز الطاغية وأذرعه هو مرمى لتوجيه نضالها ضده، ولو بأضعف الإيمان: الكتابة.

لقد اقترنت رزان بالشاب الهادئ، وائل حمادة، وهو أحد الناشطين في الشأن السوري

---

(3) أحمد يعقوب، «رزان زيتونة.. عندما تختطف موثقة الاختطافات بسوريا»، الجزيرة نت، 2013/12/20.
http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2013/12/20/ رزان-زيتونة-عندما-تختطف-موثقة-الاختطافات-بسوريا

العام، ومن المِلاكات (الكادرات) الشابة لحزب «الاتحاد الاشتراكي العربي»؛ فتنقّلا معًا بين بيوت عدة من دمشق وريفها، قبل أن يستقرا - قُبيل انطلاق الثورة السورية- في منزل يقع في شارع بغداد، وسط العاصمة دمشق.

وبانطلاق الثورة السورية، في آذار/ مارس 2011، وجدت رزان، ككثيرين غيرها، حلمها، وقد بدأ يتجسد على الأرض، وبدت الفرصة سانحة لتحقيق التغيير، واستبعاد التراجع عن المضي -خطوة إلى الوراء- في تفكيك مفاصل الدكتاتورية.

وسرعان ما أسست مع بعض رفقتها «لجان التنسيق المحلية» التي كان لها النشاط الفاعل في بدايات الثورة؛ ما اضطرها إلى التخفي، وتبديل مكان إقامتها أكثر من مرة، بل المكوث في بيوت الأصدقاء، قبل أن تستقر بها الحال في بيت غير معلن في منطقة الشعلان، كان ذلك قُبيل قرار التوجه إلى دُوما في الغوطة الشرقية.

وهناك، بعد وقت لم يدم طويلًا، اختُطفت رزان مع رفاقها في «مركز توثيق الانتهاكات»، وهم زوجها وائل حمادة، وناظم حمادي، وسميرة الخليل، فوُجهت أصابع الاتهام إلى فصيل «جيش الإسلام»؛ استنادًا إلى معطيات عدة، الأمر الذي لم يعترف به الفصيل المذكور؛ حتى تاريخ كتابة هذا الكتاب.

وبعد سيطرة النظام على الغوطة الشرقية، منتصف نيسان/ إبريل 2018، كان الأمل يحدو أصدقاء رزان وذويها ، في تبيّن مصيرها ورفاقها، لكن ذلك لم يحدث، ولا تُعرف عنهم أخبار دقيقة؛ حتى كتابة هذه السطور.

والجدير ذكره أن رزان زيتونة كانت قد حازت جوائز عالمية عدة، تكريمًا لها على نشاطها ودورها في مجال الحقوق المدنية والسياسية في سورية، قبل، وبعد، انطلاق الثورة.

أولًا: رزان زيتونة ونشاطها قبل الثورة

عايشت رزان خطاب التغيير المسرحي الذي ألقاه بشار الأسد، بعد استيلائه على الحكم في سورية، وارثًا غير شرعي أباه الذي لم يكن -بدوره- حاكمًا شرعيًا، لكن ذلك الخطاب الذي أوهم بإيجاد هوامش محدودة من الحرية، أسهم -من حيث لا يقصد- في

تأسيس ما وُسم إعلاميًا بـ «ربيع دمشق» الذي سرعان ما انقلب عليه النظام نفسه، منذ إدراكه أن من شأن هذا النشاط تحريك بنى المجتمع الراكدة التي استمرأ خضوعها لاستبداده منذ عقود طويلة خلت.

وبتأثير هذا الهامش غير المعهود، كانت رزان قد شاركت في عدد من المنتديات الحوارية (فكرية وسياسية وثقافية) التي افتتحها ناشطو «ربيع دمشق»، لكن نظام الاستبداد الذي يخشى أي نشاط مدني، سرعان ما أوعز بإغلاق تلك المنتديات؛ متذرعًا بذرائع واهية مختلفة. وتزامنًا مع هذا القرار، شنّ حملة اعتقالات واسعة، طالت معظم رموز الحراك ورواده. وفي هذه الأثناء بدأ مشروع رزان بالتبلور، فانخرطت في قضايا الشأن العام، وانضمت إلى الناشطين الحقوقيين والسياسيين، وناشطي المجتمع المدني، وغيرهم.

ومع محاكمات «ربيع دمشق» بدأت رزان التدرب على ممارسة مهنة المحاماة ، يرافقها مشروعها، وأصبحت قضية المعتقلين، ومسألة الدفاع عن حقوق الإنسان، أهم قضاياها.

وكان من نتيجة تبلور ونضج مشروعها، إسهامها في تأسيس «الجمعية السورية لحقوق الإنسان»، وهي أول جمعية حقوقية في سورية، ثم أسست -وشخصيات وطنية عدة- فريق «الدفاع عن المعتقلين»، إضافة إلى إسهامها في إصدار نشرة «المرقب» التي تُعنى بنشر بيانات عن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية؛ ليتطور عملها -لاحقًا- إلى تسجيل معلومات عن واقع حقوق الإنسان في سورية، فجسدت -بذلك- أول قاعدة بيانات لانتهاكات حقوق الإنسان في سورية.

لم تكن قضية المعتقلين قضية نظرية عند رزان، وإنما جسدتها تجسيدًا عمليًا بوقوفها مع معتقلي الرأي، على اختلاف بانتماءاتهم الفكرية والسياسية، بمن فيهم السلفيون؛ فقضية المعتقلين عندها كانت قضية عدالة، فحسب، فكتبت عن المعتقلين وقضاياهم وحقوقهم، وتابعتهم عن كثب في قاعات محكمة أمن الدولة، ونظمت -مع فريق دعم أهالي المعتقلين- زيارات إلى ذوي المعتقلين، وقدمت لهم مساعدات قانونية ومادية. ولم تتوقف قضيتها عند هذا الحد؛ فاهتمامها شمل المعتقلين بعد الإفراج عنهم أيضًا،

من خلال تقديم الدعم الممكن لكل منهم، معنويًا وماديًا، كالمساعدة في توفير العلاج للمحتاجين إليه، ومحاولة تيسير أمور معيشية أخرى، من مثل توفير فرص عمل، وكانت المساعدات المقدمة نتيجة جهدها وجهد فريق دعم أهل المعتقلين الذاتية؛ إذ عملوا معًا في بيع الكتب، وتصوير كتب غير متوافرة في سورية، وبيعها؛ ليصب العائد في صندوق الدعم. وكثيرًا ما تطورت العلاقة بين رزان ومن تدافع عنهم؛ لتتعدى علاقة محامية بمعتقل؛ وتغدو علاقة صداقة حقيقية. وفي هذه المرحلة من نشاطها ، التقت بالناشط «وائل حمادة»؛ فجمعت بينهما علاقة حب، كُللت بالزواج.

وعلى مستوى الكتابة، نشرت رزان -في مرحلة ما قبل الثورة- كثيرًا من المقالات والتحقيقات والدراسات، منها ما هو ثقافي أو سياسي أو حقوقي، في سياق مشروعها الهادف إلى تبيان جذر المشكلات التي نعيشها، ألا وهو الاستبداد.

ثانيًا: رزان زيتونة ونشاطها في أثناء الثورة السورية

مع انطلاق شرارة ثورات الربيع العربي من تونس، في كانون الثاني/ يناير 2011، وانتقال شعلتها إلى مصر، ثم ليبيا؛ كان كثير من الناشطين السوريين، ومنهم رزان زيتونة، يتابعون مجرياتها وتفاصيلها، ويترقبون -كذلك- الشارع السوري، ويتساءلون عن الوقت الذي سينهض فيه وينتفض.

وقد نُظّم اعتصام أمام السفارة المصرية في دمشق، في 29 كانون الثاني/ يناير 2010، تضامنًا مع الثورة المصرية، وكانت رزان من أول المعتصمين، معبرة عن تضامنها مع إرادة الشارع المصري ضد استبداد حسني مبارك، ثم جاءت تظاهرة «الحريقة» في 17 شباط/ فبراير 2011، وهو اليوم الذي اعتُقل افيه أطفال مدرسة «الأربعين» في محافظة درعا على يد رئيس فرع الأمن السياسي المدعو عاطف نجيب، وهو أحد أقرباء بشار الأسد. وكان هؤلاء الأطفال ممن تأثروا بأجواء الربيع العربي؛ فكتبوا على جدران المدرسة جملة: «جاك الدور يا دكتور» و»الشعب يريد إسقاط النظام»؛ لتتجدد معها الآمال الدفينة، فـ «السوريون قادرون على الاحتجاج أيضًا». وفي 22 شباط/ فبراير 2011، نُظم اعتصام أمام السفارة الليبية في دمشق، و كانت رزان من المعتصمين أيضًا؛ ليقابل أمن النظام السوري هذا الاعتصام بالتهديد والقمع.

ثم نظمت رزان وعدد من الناشطين اعتصامًا آخر أمام وزارة الداخلية في العاصمة دمشق، في 16 آذار/ مارس، في تمام الساعة 12 ظهرًا؛ للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السوريين، وقد جاء هذا الاعتصام بعد يوم واحد من تظاهرة «الحميدية»، وتكررت فيه الهتافات التي صدحت بها حناجر المعتصمين أمام السفارتين: المصرية والليبية: «خاين يلي بيقتل شعبه»، ليضاف إليها، للمرة الأولى، هتاف: «الله، سورية، حرية وبس»، وهتاف «سورية حرة حرة».

وفي 18 آذار/ مارس، خرج أهالي درعا في تظاهرة؛ للمطالبة بالإفراج عن الأطفال، وعزل المدعو عاطف نجيب، ومحافظ درعا، فيصل كلثوم. ويعدّ بعضهم هذه التظاهرة أول تظاهرة في الثورة السورية؛ فقد ابتدأت بهتافات الحرية، وانتهت بهتافات إسقاط النظام؛ وأطلق فيها عناصر أمن النظام بالرصاص الحي على المتظاهرين؛ ما أسفر عن ارتقاء أول شهيدين في الثورة السورية، هما: محمود جوابرة، وحسام عياش، ثم تكرر هذا المشهد يوميًا في درعا، من حيث التظاهر وسقوط شهداء في صفوف المتظاهرين على يد عناصر الأمن. وفي يوم الجمعة التالي، أي في 25 آذار/ مارس 2011، انتقلت التظاهرات إلى محافظات سورية عدة؛ لتفصح الانتفاضة السورية عن نفسها.

لقد عملت رزان في تلك المرحلة -بالتعاون مع عدد من الناشطين في المحافظات السورية- في توثيق أسماء المعتقلين والشهداء، وتوثيق أحوال اعتقالهم أو استشهادهم، وكانت من أوائل الذين ظهروا على الإعلام، ونقلوا تفاصيل ثورة السوريين، والانتهاكات المرتكبة بحقهم، وقدمت تقارير صحافية شديدة الأهمية عن مجريات أحداث الثورة في مدن وبلدات سورية عدة، فضلًا عن مشاركتها في كثير من التظاهرات التي كانت تندلع في كل مكان، وكل وقت.

لقد كان لنشاط رزان قبل الثورة دوره الأساس في التشبيك (الربط) بين الناشطين خلال الثورة؛ فقد اكتسبت رزان ثقة الجميع واحترامهم، وشكلت نقطة التقائهم، ومع بروز ناشطين جدد في الثورة، اتسعت دائرة التشبيك، وأخذت تنضج وتتبلور، إلى أن أفرزت عملًا ثوريًا مؤسساتيًا، يُعدّ من أنضج الأعمال في أثناء الثورة السورية، ألا وهو «لجان التنسيق المحلية».

ومنذ الأسابيع الأولى للثورة اضطرت رزان إلى التخفي، واستمرت على هذه الحال؛ حتى لحظة انتقالها إلى مدينة دُوما في الغوطة الشرقية أواخرَ نيسان/ أبريل 2013، فساعدها هذا التخفي في تجنبها الاعتقال من جهة، وفي تكريس وقتها كلها للعمل في الثورة من جهة أخرى.

وليس من باب المبالغة أو التهويل أن نذكر أن رزان كانت تعمل مدة لا تقل من 19 ساعة يوميًا، وكان عملها متنوعًا غزيرًا ونوعيًا في آن؛ وهي من القلائل الذين فكروا في تنظيم الحراك الشعبي وتأطيره، بل أتى هذا التفكير مبكرًا؛ فالعلاقات تكاد تكون تلقائية ما بين عدد كبير من الناشطين، في عدد كبير من مدن وبلدات سورية، ولا سيما أن هؤلاء الناشطين كانوا من السبّاقين في إطلاق -أو مواكبة- الحراك الشعبي، كل في منطقته، وكانوا -إلى حدّ ما- أصحاب توجه فكري واحد، أو أن هدفهم من الثورة كان -في الحد الأدنى- واحدًا، يتمثل في جعل سورية دولة ديمقراطية، دولة قانون ومواطنة. وفي نهاية نيسان/ أبريل 2011، جرى تحول متدرج من العمل التلقائي إلى عمل أكثر تنظيمًا؛ فتمخضت من اجتماعات يومية مكثفة فكرة توحيد نشاط عدد كبير من تنسيقيات الثورة، في «لجان التنسيق المحلية في سورية»، فانضوت فيها عشرات التنسيقيات من محافظات ومدن وبلدات سورية عدة، منها درعا، ريف دمشق، حمص، إدلب، الجولان، الحسكة، والساحل السوري، وسعت رزان -أيضًا- إلى توحيد أشكال العمل الثوري السلمي كافة وتنظيمها، من النشاط الإعلامي والإغاثي، إلى لافتات التظاهرات، وتوثيق الانتهاكات، وغيرها، وصدر نظام داخلي، يبين ويوضح طبيعة هذه المؤسسة، وأهدافها، ومكاتبها، وآليات عملها، وأصدرت لجان التنسيق المحلية أيضًا، في وقت مبكر - من عمر الثورة السورية، ورقة سياسية بعنوان: «رؤية لجان التنسيق المحلية لمستقبل سورية السياسي»، وكان لرزان دور مهم في بلورة هذه الرؤية التي أعلنت في 11 حزيران/ يونيو 2011.[4]

وفي نهاية نيسان/ أبريل 2013 اتُّخذ قرار بالعودة إلى مدينة دُوما الخارجة عن سيطرة

---

(4) https://ar-ar.facebook.com/notes/
لجان-التنسيق-المحلية-في-سوريا/رؤية-لجان-التنسيق-المحلية-لمستقبل-سوريا-السياسي/230406023653208/

نظام الأسد، لتنتقل رزان إلى هناك؛ فالمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ومنها الغوطة الشرقية، هي الساحة الأساس للعمل الثوري، والمكان المعتمد من أجل الإسهام في تحويل مفهوم الثورة، وقيمها وتصوراتها، إلى واقع ملموس. إن مشروعات منجزة وأخرى قيد الإنجاز، هي أهداف الاستقرار في دُوما؛ فـ «مكتب تنسيقية دُوما» التابع إلى لجان التنسيق المحلية سيشهد افتتاح مكاتب عدة، وانطلاق نشاط مدني وحقوقي متعدد، ومتشعب، وفي مقدمته نشاط «مركز توثيق الانتهاكات في سورية»، وهو النشاط الذي مورس من خلال نشاط لجان التنسيق المحلية، «المكتب الحقوقي»، وكان لرزان الدور الكبير في إنضاجه وبلورته، وكان يعمل في توثيق المعتقلين والشهداء، وأنواع شتى من الانتهاكات.

كان أبرز ما يمكن ذكره لرزان، في أثناء مسيرتها الحقوقية، هو العمل لإنجاز مشروع ضخم، يتمثل في وضع «ببليوغرافيا» لعدد وأسماء المعتقلين والمغيبين قسرًا، تزامنًا مع الانتفاضة السورية، فكان أن أسست «مركز توثيق الانتهاكات في سورية»؛ لهذا الغرض.

ومع مركز توثيق الانتهاكات طورت رزان مجالات العمل الحقوقي، فتعدى نشاطه الرصد والتوثيق، ليشمل تدريب الناشطين على التوثيق، وانتشرت –خلال ذلك– مكاتب عدة في عدد من المحافظات السورية. وتم تدريب كثير من المِلاكات (الكادرات) –أيضًا– على إعداد قاعدة بيانات التوثيق؛ ذلك بالاستعانة بخبرات عالمية، وبسوريين مختصين بالقانون الدولي؛ ليُملأ مكتب توثيق الانتهاكات بهذا الفراغ الناجم من منع نظام الأسد دخول أي جهة حقوقية إلى سورية.

إضافة إلى ذلك، فقد عملت رزان مع ناشطين عديدين لتأسيس «مكتب التنمية ودعم المشروعات الصغيرة» الذي قدّم دعمًا كبيرًا للمؤسسات المدنية الناشئة، من مجالس محلية ومنظمات ومكاتب خدمية، وغيرها.

وفي هذا الصدد تقول شقيقتها ريم: «زاد نشاط رزان كثيرًا منذ بداية الثورة، وبدأت تتوارى عن الأنظار؛ حتى أسست لجان التنسيق، ومركز توثيق الانتهاكات، وانتقلت للعيش في الغوطة الشرقية. رزان مثابرة جدًا، وتسعى دومًا لمساعدة الآخرين، ولطالما ساعدت في تنظيم كثير من الأمور لخدمة الآخرين».[5]

---

(5) أحمد يعقوب، «رزان زيتونة.. عندما تختطف موثقة الاختطافات بسوريا»، مرجع سابق.

ثالثًا: الطريق إلى دُوما والاختطاف

لم يكن وجود رزان زيتونة في دوما ليرضي -بحد ذاته- ما يُعرف بـ «جيش الإسلام»، فعلى الرغم من دخول رزان الغوطة بالتنسيق معهم إلا أنهم لم يخفوا انزعاجهم منها، منذ اليوم الأول من دخولها؛ فقد كتبوا تعليقات عدة في مجموعات الـ «فيسبوك»، تعكس انزعاجهم من وجودها؛ إذ يرون أنها «سبور»، على حد تعبيرهم، وقد وقعت مشادة كلامية بينها وبين أحد عناصر حاجز يتبع ما يسمى «جيش الإسلام»، حين ازدرى طريقة لباسها، وتكررت تلك الحوادث مرات عدة، إلى أن وصل موضوع رزان ومجمل نشاطها إلى إثارة غضب قادة «جيش الإسلام» أنفسهم. فقد أراد «جيش الإسلام «ابتلاع» الغوطة عمومًا، ولا سيما دُوما منها، ولهذا «الابتلاع» أوجه: أيديولوجية وعسكرية، ومن ثم؛ سياسية، وهيمنة على مفاصل الحياة العامة، وهذا يتعارض مع وجود شخصية كشخصية رزان، ومع حجم هائل من النشاط الذي تمارسه، وتحوّله إلى مؤسسات تعمل خارج منظومة «جيش الإسلام»، إضافة إلى ما تحظى به رزان من شعبية في أوساط الناشطين هناك، من جهة، وصلتها الواسعة مع ناشطين عالميين، وجهات حقوقية عالمية.

لقد تطوّر الاعتراض على وجود رزان في دُوما إلى تهديد مباشر لها، وهذا ما فعله المدعو «حسين الشاذلي» حين كلّفه «الشرعي الأول في جيش الإسلام»، سمير كعكة، المكنى بـ «أبي عبد الرحمن» بأن يكتب رسالة موجهة إلى رزان، تتضمن تهديدًا؛ لإجبارها على مغادرة الغوطة الشرقية، وكانت رزان قد علّقت على هذه الحادثة بقولها: «لا أشعر بالخوف. وإنما أشعر بالمرارة!»

هذا ما أقر به المدعو «حسين الشاذلي»، ومن رافقه في هذه المهمة، في أثناء التحقيق معه في قضية اختطاف رزان ورفاقها، أمام القضاء في الغوطة الشرقية، بعد أن اعتقله «فيلق الرحمن»، وحقق معه في هذا الخصوص.

وكان أن أقدمت مجموعة مسلحة، في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2013، على اختطاف رزان زيتونة ووائل حمادة وسميرة خليل وناظم حمادي من «مكتب توثيق الانتهاكات» في دُوما، ؛ فأشارت أصابع الاتهام إشارة مباشرة إلى «جيش الإسلام»، بيد أن «جيش

الإسلام» نفى التهمة على لسان مسؤوله الأول «زهران علوش» الذي اتهم -بدوره- جبهة النصرة بذلك، ثم عاد ليتهم «داعش». وكان معظم الفصائل العسكرية العاملة في الغوطة الشرقية آنذاك (لواء البراء، لواء شهداء دُوما، أسود الغوطة، شباب الهدى، وغيرهم)، قد أجرى تحقيقًا في عملية الاختطاف، في حين امتنع جيش الإسلام عن إجراء مماثل.

ويُذكر أن «زهران علوش» كان قد طلب مرات عدة من «فيلق الرحمن» أن يُفرج عن المدعو «حسين الشاذلي»، لكن «فيلق الرحمن» لم يستجب لهذا الطلب، ورفض الأمر -أيضًا- مسؤول التحقيق في ملف المختطفين الأربعة، القاضي «خالد طفور»، المكنى بـ «أبي سليمان»، رئيس مجلس القضاء في الغوطة الشرقية؛ ما دفع «زهران علوش»، برفقة عناصر عدة من «جيش الإسلام»، إلى دهم السجن الذي يُحتجز فيه «حسين الشاذلي»، وإخراجه منه، ثم إعادة تعيينه في وظيفة «أمني» في «جيش الإسلام». ثم اغتُيل القاضي، الشيخ أبو أحمد عيون، وجرت -بعد ذلك- محاولة اغتيال السيد «طفور» على يد مجموعة مكلفة من «جيش الإسلام»، في نيسان/ أبريل 2016، نتيجة التقدم في التحقيق، وهذا ما أدلى به منفذو المحاولة، بعد إلقاء القبض عليهم، وتسجيل اعترافاتهم، ونشرها في موقع «اليوتيوب».

وبالتنسيق مع ناشطين مقربين من رزان؛ أرسلت «جهة عالمية» «فيروسًا» إلى البريد الإلكتروني الخاص برزان؛ لمعرفة موقع «لابتوب» رزان الخاص ، في حال فتح أحدهم بريدها الإلكتروني، وهذا ما حصل فعلًا في شباط/ فبراير من عام 2014؛ إذ استخدم أحد عناصر «جيش الإسلام» «لابتوب» رزان، وبذلك كُشف «الآي- بي» الخاص بجهاز الإنترنت الفضائي الذي جرى الاتصال عبره، وهو تابع لـ «جيش الإسلام».

ومن الأدلة الأخرى التي تضيّق دائرة الاتهام حول «جيش الإسلام»، أو حول تورطه في الاختطاف لمصلحة جهة ما، التسجيل المسرب للمتهمَين الرئيسَين في قضية تهديدها، وهما «حسين الشاذلي» و«سليم المها»، إضافة إلى شهادة السيدة «زينب غزيّل» التي أفادت بأنها شاهدت رزان زيتونة خلال مدة اعتقالها في أحد سجون «جيش الإسلام»، وقدمت وصفًا يتطابق مع مواصفات رزان.

وفي ما يأتي «تفريغ كتابي» للتسجيلات الصوتية الموثّقة للتحقيقات التي أُجريت في قضية المختطفين الأربعة:

1 – التحقيق مع المدعو «حسين الشاذلي» الذي كان يعمل في صالون حلاقة رجالية، قبل الثورة، وبعد المرحلة السلمية منها، بات الشاذلي مسؤولًا عن أمن التظاهرات، ثم أصبح –بعدئذ– ضابط أمن الغوطة، بعد أن كلفه بهذه المهمة «مجلس الشورى» التابع لـ «جيش الإسلام».

- حسين الشاذلي: رزان كانت قد عرضت على الشيخ «أبي أحمد عيون» فكرة إنشاء قضاء مستقل. وسألني الشيخ «أبو عبد الرحمن كعكة»: ماذا نعرف عن رزان؟ فأجبته: هناك شاب أعرفه، اسمه «ا. ف»، وأنا أثق به، وهو يعمل معها، وأستطيع أن أسأله عن طبيعة عملها.

- المحقق: أبو عبد الرحمن لا يعرف طبيعة عملها؟

- حسين الشاذلي: لا، لا أبدًا.

- حسين الشاذلي: سألني «أبو عبد الرحمن كعكة»: أتثق بذلك الشاب؟ فأجبته: طبعًا؛ فأنا أعرفه جيدًا، وهو صديق ابن أخي في الجامعة، ثم ذهبت إلى «ا. ف»، وسألته عن عمل رزان، وعن نشاطها، وعن العرض المقدم منها لـ «أبي أحمد عيون» الذي يتضمن إنشاء جهاز قضائي مستقل، وجهاز شرطة مدنية وجهاز شرطة عسكرية مستقلين. وهل أعمالها ونشاطها لخدمة الغوطة أم لا؟ وكنت لا أعرف شيئًا عن رزان، ما أعرفه أن «جيش الإسلام» هو الذي أدخلها إلى الغوطة، ودونت كل ما قاله لي «ا. ف» في دفتر، ويمكنكم الاطلاع عليه. ثم طبعت ما قاله لي، وذهبت إلى «أبي عبد الرحمن كعكة»، وأطلعته عليها، وحين اطلع على الأوراق، قال لي: إن الكلام الموجود غير دقيق، فرزان تعمل مع هيئة التنسيق.

- المحقق: هل أكد لك «أ. ف» أن رزان تعمل مع هيئة التنسيق؟

- حسين الشاذلي: «ا. ف» قال إنها تتعامل مع «هيومان رايتس ووتش» و «آفاز»، ولم يقل إنها تتعامل مع هيئة التنسيق، ولكن أنا أعلم أن بشار الأسد ورامي مخلوف

يرعيان «هيومان رايتس ووتش» و»آفاز». و»ا. ف» أكد لي أن «هيومان رايتس ووتش» لا غبار عليها، لكن الشيخ «أبا عبد الرحمن» قال إنها تتعامل مع هيئة التنسيق، وإن «هيومان رايتس ووتش» عليها إشارات من قبلنا، وإنها (أي رزان) قدمت عرضًا لـ «أبي أحمد عيون» لإنشاء قضاء مستقل، لا يتبع مجلس الشورى، بتكلفة 30 ألف دولار، وهذا ما أقر به «أبو أحمد عيون»، بينما يريد «مجلس الشورى» أن يكون «أبو أحمد عيون» من صفوفه.

- المحقق: رزان كانت تهدف إلى حل مجلس الشورى؟

- حسين الشاذلي: نعم. كانت تهدف إلى ذلك، والله أعلم.

- المحقق: متى كان تاريخ ذلك؟ رزان اختُطفت في شهر 12، فمتى تقريبًا حصل ذلك؟

- حسين الشاذلي: لا أعرف متى اختُطفت.

- المحقق: متى حصل ذلك تقريبًا؟

- حسين الشاذلي: بعد الحادثة التي هدد بها شخص من «آل حسابا» رزان بقنبلة يدوية في السوق بأيام عدة، (في الشهر الخامس 2013). وستجدون ذلك في الأوراق التي سجلت عليها هذا، وسلمتها للشرطة العسكرية العاملة في الغوطة. قلت للشيخ «كعكة» إن ما تعمله رزان يفيد الغوطة الشرقية، وأنا، بعد ما كنا نقول لها اخرجي من الغوطة، أصبحت أدافع عنها، وقلت لـ «ا. ف» إن كان ما تقوله صحيح، فإني مستعد لأن أعمل مع رزان وفريقها، وبعد ما كنا قد هددناها، أردت أن أصلح الموضوع، فقال لي «ا. ف» إن رزان وفريقها بصدد ترتيب أشيائهم، وسيغادرون دُوما، وسيستقرون في «عربين» أو «حموريا».

- المحقق: لم تكمل لي قصة التهديد بعد؟

- حسين الشاذلي: «أبو عبد الرحمن كعكة» قال لي إن وجود رزان زيتونة في دُوما أمر غير وارد نهائيًا.

- المحقق: لماذا؟

- حسين الشاذلي: بسبب المشكلات التي وقعت في دُوما؛ ولأنها صرحت بأن «جيش الإسلام» يحاربها، وبسبب موضوع القضاء.

- المحقق: الشيخ «كعكة» يريد خروجها؛ لأنها تريد أن يكون هناك قضاء آخر، غير قضاء مجلس الشورى، أليس كذلك؟

- حسين الشاذلي: نعم. وأنا علمت بذلك بعد ما هددتها.

- المحقق: وما المبررات التي أعطاها لك «كعكة»؛ كي تهددها؟

- حسين الشاذلي: عملها مع «هيئة التنسيق الوطنية» و»هيومان رايتس ووتش».

- المحقق: هي تعمل في «لجان التنسيق المحلية» وليس في هيئة التنسيق.

- حسين الشاذلي: تعاملها مع «هيئة التنسيق» يختلف عن عملها مع «هيئة التنسيق».

- المحقق: رزان تعمل مع هيئة التنسيق؟

- حسين الشاذلي: نعم. طبعًا هي كذلك، وهذا الكلام علمته -بعدئذ- من «أبي محمد زياد» الذي يعمل في «هيئة الاستخبارات» التابعة لـ«جيش الإسلام». وقد سألت كعكة: ما المطلوب إذن؟ فقال لي: لقد رشحتك لأن تكون ضابط أمن مدينة دُوما وما حولها، أو أمين سر مجلس الشورى، ولكن الشيخ «أبا سليمان طفور» رفض ذلك، وإن رزان زيتونة تتسبب بمشكلات، ويجب أن نقول لها بأن تخرج خارج دُوما، فسألته ماذا تريد مني أن أفعل؟ فقال: عليك أن تخيفها كي تخرج، فقلت له أأضع لها ورقة تهديد؟ فقال نعم. بعدئذ طلبت من «سليم المها» أن يكتب لها الرسالة، (وهو لايتقن الكتابة جيدًا)، يقول فيها: أنت شخص غير مرغوب فيك، فاخرجي من دُوما، وإلا سنقتلك. وكتبنا الورقة، وقلنا سنقتلك إن لم تخرجي من دُوما.

- المحقق: هل قرأتَ رسالة التهديد قبل أن تضعوها؟

- حسين الشاذلي: لن أقول لك إني لا أذكر، ولكن...

- المحقق -مقاطعًا بقراءة نص الرسالة على مسمعه: لديك مهلة -يا رزان- ثلاثة أيام؛ لتخرجي من دُوما، وإلا سنقتلك، سنقتلك يا رزان، سنقتلك يا رزان إن لم تخرجي من دُوما.

- حسين الشاذلي: وفكرنا كثيرًا في كيف سنضع الورقة، كأنْ نضعها أمام باب بيتها، ثم نضع إلى جانبها شمعة، بحيث إن لم تقرأها خلال وقت قصير، فإن الشمعة ستحرقها؛ كي لا يصادفها أحد من الجيران، أو غيرهم.

- المحقق: كم مرة هددتها؟

- حسين الشاذلي: مرة واحدة.

- المحقق: لا. أنتم هددتموها ثلاث مرات.

- حسين الشاذلي: لا. مرة واحدة.

- المحقق: والمرتين الباقيتين من هددها فيهما؟

- حسين الشاذلي: لا أدري، هددناها مرة واحدة. عندما قلت لـ «كعكة» إن رزان تتعامل مع الشيخ «أبي سليمان»، وهذا أهم شيء في الموضوع، ولكن لا أريد أن أتكلم به؛ حتى أنتهي من التهم الأخرى الموجهة إلي.

- المحقق: أي تهم؟

- حسين الشاذلي: تهم الاغتيالات.(ويتابع): قلت لـ «سليم المها»: ضع ظرف رسالة التهديد أمام منزلها، وإياك أن يراك أحد ما، وتم ذلك. كان «المها» -في تلك المدة- من دون عمل، وكنت أعطيه المال بين الحين والآخر، وقد سألني «المها»، قبل أن يذهب ليضع الرسالة: أأطلق النار هناك؟ فقلت له: بعد أن تضع الرسالة، وتصبح خارج البناء، وحين تبتعد قليلًا من البناء الذي تقطنه رزان، أطلق عيارين ناريين باتجاه البناء، وليس عليه، فسألني «المها»: أأطلق النار على سيارتها؟ فقلت له: لا. وأيضًا لم يطلب مني الشيخ «كعكة» أن أطلق النار. قال لي: أخيفوها فحسب. ونحن كنا قد اعتدنا -عند تخويف

أحد ما- على أن نطلق النار. وكنتُ أعتقد بأنني أنفذ أمرًا شرعيًا، وتلك هي المرة الأولى، والأخيرة، التي هُددتْ فيها رزان عن طريقي.

2- شهادة المدعو «سليم المما» الذي عمد مع مجموعة مؤلفة من أربعة أشخاص إلى وضع الرسالة أمام باب منزل رزان زيتونة، وأطلق النار أمام منزلها:

- سليم المما: كنا جالسين في منزل «حسين الشاذلي»، وأخبرني بأن رزان عميلة، وتوثق معلومات تتعلق بالجيش الحر، وترفع تقاريرها عن أفراده، بعدّهم مجرمي حرب، وأن ذلك سيعرضنا لمحاكمة في «لاهاي»؛ فسألته: هل هي مخبرة للنظام، فأجابني: إنها جاسوسة، وعلينا أن نخرجها من الغوطة، فسألته: لماذا لا تخطفونها، أو تخرجونها من دُوما؟ ما الذي يمنعكم من هذا؟ أتخافون منها؟ فأجابني: لا. ونريد أن نختطفها. واقترح عليّ أن أضع لها ورقة تهديد. وأنا من كتبتُ الورقة بيدي، و«حسين» كان يملي علي ما أكتب: لديك مهلة -يا رزان- ثلاثة أيام؛ لتخرجي من دُوما، وإلا سنقتلك، سنقتلك يارزان، سنقتلك يا رزان إن لم تخرجي من دُوما. ثم سألني: كيف لنا أن نضع الورقة؟ وما الطريقة؟ فقلت له: أنا أضعها؛ ففي هذا العمل خدمة للبلد. وذهبت، أنا وكل من «أبي سعيد داوود»، و«أبي الروض الصيداوي»، وصبحي بوبس، و«أبي ياسين الموهباني»، وصعدت إلى منزلها، فوضعت الرسالة، وطرقت الباب، ثم غادرت المكان، وأطلقت عيارين ناريين من مسدسي، وعدنا جميعًا أدراجنا، وبعد مدة سألت «حسين الشاذلي»: إذا كانت رزان مخبرة، فلماذا لا نقتلها؟ فأجابني: المشايخ لم يعطونا فتوى بذلك.

- المحقق: من أين جرت العادة أن تصدر الفتاوى بالقتل؟

- سليم المما: لا أعلم، ولكن «حسين الشاذلي» قال لي بأنها تصدر من المشايخ. بعد ذلك ربطت كل المعلومات والمجريات بعضها ببعض؛ إذ كنت أريد أن أصل إلى الحقيقة؛ ولهذا، توجهت إلى «أبي نذير خبية» (وهو قيادي في جيش الأمة)؛ لأخبره بما لدي من معلومات تخص قضية رزان.

- المحقق: بما أنك ذهبت إلى «حسين الشاذلي»؛ من أجل السهر، فحسب؛ لماذا تطوعت في كتابة الورقة، ووضعها أمام منزل رزان، على الرغم من أن لدى «حسين الشاذلي» عناصره؟

- سليم المها: لأنه يعرف أن لدي كثيرًا من النخوة.

- المحقق: ليس الموضوع موضوع نخوة، اسمع. أنا لا أثق بحسين الشاذلي أبدًا، وأريد أن أعرف ما الدافع الذي جعلك تقوم بذلك، على الرغم من أن ما طلبه منك «حسين الشاذلي» ليس بالأمر الصغير؟

- سليم المها: كنت مقاتلًا في صفوف جيش الأمة، مع «أبي نذير خبية»، وتعرضت للإصابة مرتين؛ مرة في يدي، وأخرى في قدمي، وقررت أن أترك العمل العسكري؛ لأن وضعي المعيشي بات صعبًا، ووصل بي الحال إلى حد أني لم أعد أملك ثمن طعام لي ولأولادي، وذهبت للعمل مع «صبحي بوبس» في تجارة السيارات المستعملة، و»صبحي» كان -في تلك المدة- مع حسين الشاذلي دائمًا؛ فحسين كان يريد أن يكون «صبحي بوبس» معه في عمله مع «جيش الإسلام»، وقد أعطاني «صبحي بوبس» المال؛ كي أبدأ بالعمل.

- المحقق: هل هناك شراكة عمل بين «صبحي بوبس» و»حسين الشاذلي»؟

- سليم المها: لا. و»صبحي بوبس» كان يريد التملص من صحبة «حسين الشاذلي».

- المحقق: من كان معك حين وضعت الورقة؟

- سليم المها: «أبو ياسين الموهباني»، و»أبو سعيد داوود»، و»أبو الروض الصيداوي»، و»صبحي بوبس».

- المحقق: من منهم يمكنه أن يشهد معك بذلك؟

- سليم المها: «أبو الروض الصيداوي»، و»صبحي بوبس» هما الآن في مصر. اتصل به، وسيشهد بذلك. أنا أظهرت نفسي لكم، بوصفكم جهة قضائية، ولا أريد أن تُحلّ قضية رزان بـ «تبويسة شوارب»؛ لأني -حينئذ- سأكون الخاسر في هذه القضية، فـ «حسين الشاذلي» يمكن أن يبرر عمله، فهو ضابط أمن الغوطة، ووراءه «جيش الإسلام»، أما أنا فليس لي أحد، وأقول لك بأنه إذا جرت الأمور على هذا النحو، فإنهم سيحاولون قتلي، وأؤكد لك أن الموضوع إذا انتهى بهذه الطريقة، فإني سأقتل «حسين

الشادلي» قبل أن يشرع في اغتيالي؛ لأن «جيش الإسلام» سيطلبني، وسأكون في خطر. لقد ذهبت إلى «أبي نذير خبية»، وقصصت عليه حكايتي التي قصصتها عليكم الآن، بعد أن فكرت في الموضوع، وربطت عددًا من القصص والحوادث؛ فموضوع إطلاق النار على بيوت الدعارة، وغيرها، محض افتراء، إنها اغتيالات كانت تجري.

- المحقق (مقاطعًا): كم من الوقت قد مر على اختطاف رزان؟

- سليم المها: مرت مدّة طويلة، خمسة أشهر تقريبًا.

- المحقق: ولماذا انتظرت كل هذا الوقت؛ قبل أن تدلي اليوم بشهادتك؟

- سليم المها: في قضية اغتيال «محمد فليطاني»، وغيره، هناك اتهامات وشكوك في فلان، لكن لا يوجد دليل. وحين اختُطفت رزان، ذهبت إلى «صبحي بوبس»، وسألته: ما رأيك، هل يكون «الشاذلي» من اختطفها؟ قال لي: لا أعلم. وأضاف: إذا أردنا أن نتكلم بما نعرفه في موضوع تهديدها، قد يخرج «الشاذلي» من القصة كالشعرة من العجين؛ لأن «جيش الإسلام» يحميه، وسوف يكذبوننا، وسنكون في خطر، وهذا ما جعلني أتردد. حين مرّ الشيخ «أبو سليمان طفور» عليّ ذات مرة، قال جملة ما زالت تتردد في أذني حتى الآن؛ ما جعلني أتخذ قراري بالقدوم، وإخباركم بما فعلناه، حيث قال لي بأنه يظن أن «جيش الإسلام» يحاول اغتيال «أبي ياسين الموهباني»، وعنده دلائل على ذلك، قلت لنفسي -حينئذ- إنهم قد يغتالونني -أنا- أيضًا.

3- وفي ما يأتي شهادة مسجلة وموثقة للمدعوة «زينب غزيل»:

في سجن «التوبة»(معتقل تابع لـ «جيش الإسلام»)، سمعت باسم «رزان زيتونة»، حيث كان وقت التحقيق معها، وفي ذلك الوقت، سمعت صوتها، فقد كانت غاضبة، ولا أعلم إن كان من أحضرها للتحقيق، والمحققون، قد أغضبوها، أو أنهم ضربوها؛ إذ إن «رزان» فقدت -بعد ذلك- وعيها في الممر، فنادوا علينا؛ كي ندخلها إلى مهجعنا، فأدخلناها، وحين بدأت تصحو، رأيناها، كانت عيناها خضراوين، وهي فتاة نحيلة وطويلة، ولم أرها إلا في تلك المرة. لقد اعتقلوني بتهمة التعامل مع الأمن، في الشهر التاسع من عام 2013، وخرجت من سجن «التوبة» في الشهر الرابع عام 2014.

الفصل الثاني

من أجل رزان وعنها

أولًا: شهادات ومقالات في رزان زيتونة

ثانيًا: قالوا في رزان زيتونة

نعرض في هذه الفقرة مجموعة من الشهادات والمقالات التي كُتبت عن رزان زيتونة؛ وخصّ بها أصحابها هذا الكتاب، على أن نعرض في الفقرة التالية المقالات التي كتبت عنها في الصحف والمواقع الألكترونية. وسنعمد إلى ترتيب أسماء الكتاب ترتيبًا أبجديًا، مثلما تفرض الموضوعية في مثل هذه الحالات.

أولًا: شهادات ومقالات في رزان زيتونة

- 1 -

ذُبحت الغوطة يوم خُطف أحرارُها

جلال نوفل

مع تدمير الغوطة الشرقية، وتهجير أهلها، تتداعى ذكريات وصور، من تحرير الغوطة من سيطرة قوات الأسد، إلى محاولات إدارتها إدارة تنسجم مع طموح الحرية والكرامة الذي ثار به -ولأجله- السوريون؛

فبتحرير الغوطة عام 2012 دارت مناقشات كثيرة، وانتقل بعض الناشطين، وطاقات الثورة، من دمشق إلى الغوطة، سواء للتخلص من بطش قوات وأجهزة النظام بالمطلوبين، أو لتنظيم عمل القوى الثورية، المدنية والمسلحة، بوصفها بديلًا من السلطة الأسدية.

ربما تشكل رزان زيتونة، وفريقها في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، طليعة من قام بهذا الخيار؛ لتكمل عملها الذي كانت تقوم به في دمشق، إضافة إلى ما كانت قد أسهمت به في إطلاق «لجان التنسيق المحلية»، وهي إحدى أنضج صوغ ممكن لمطالب المنتفضين آنذاك.

تأخذني ذكرى رزان زيتونة إلى أول مرة تعرفنا فيها إلى صبية تتدرب مع فريق المحامين المدافعين عن المعتقلين السياسيين، في محكمة أمن الدولة عام 2001، تلفت الانتباه بهمتها، وحركتها الرشيقة، وهدوئها الحازم في تعاملها مع تساؤلات المهتمين، وأهالي المعتقلين.

تتقدم تداعيات ذكراها إلى مقالاتها حول وضع حقوق الإنسان والمواطن في سورية، في نشرة «الرأي» التي يصدرها «حزب الشعب الديمقراطي في سورية»، ساعية لرفع الوعي بحقوق الإنسان والمواطن، وقد كانت صفحة مقالتها آخر صفحة في النشرة،

عاكسة تأخر الموضوع عن التوعية السياسية، ولفرض الوعي الحقوقي في حركة يسارية، تتعثر في تجذير الديمقراطية في عملها السياسي، وعند جمهور يساري لم يعتد ذلك المكون في وعيه السياسي اليومي.

كانت نافذة رزان الحقوقية تسهم -بهدوء- في رسم سمت التوجه الديمقراطي الذي تميزت به نشرة «الرأي».

تقفز الصور؛ لتصل إلى بدايات الثورة في سورية، حين لمع اسم رزان ناشطة تشارك في العمل، عبر تجميع وتنظيم جهد المنتفضين، وفي إيصال صوت المنتفضين، عبر رفع الفيديوهات إلى المحطات؛ فأسهمت في تشكيل «لجان التنسيق المحلية»، بوصفها محاولة مبكرة لصوغ وعي المنتفضين بالحرية والكرامة والتغيير الديمقراطي، وتنظيم جهدهم.

كانت رزان من أوائل المطلوبين -مبكرًا- لأجهزة الأمن السورية، ولا سيما الاستخبارات الجوية؛ ما أدى إلى تقييد حركتها، من دون تقييد نشاطها.

أذكر مرة حين كنا قد عدنا من «زملكا»، بعد أن التقينا بمجموعة ناشطين في إسعاف المتظاهرين؛ لتنسيق عملهم مع «تنسيقية أطباء دمشق»، وكانوا قد أرسلوا معنا فيديوهات عن نشاط التظاهر في ذلك اليوم، ووصلنا بعد العاشرة مساء إلى دمشق، فودعني صديقي قائلًا: «لازم نرفع الفيديو قبل الساعة 12، رزان والشباب في الانتظار، فهي لا تنام قبل الفجر؛ كي لا يتأخر شيء، ولا يحبط الناشطون اليوم من أن نشاطهم لم يصل إلى الإعلام بعد».

وبالتزامن مع تضييق الخناق والملاحقة على رزان في دمشق، انطلقت معركة الغوطة، وتحقق تحريرها من قوات الأسد، وانطلقت مناقشات ودعوات بين ناشطي دمشق؛ للانتقال إلى الغوطة المحررة، والبدء في تأسيس إدارة ثورية وديمقراطية هناك، وربما كانت رزان، وفريقها في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، أول المبادرين إلى القيام بذلك، وفي رؤيتهم تأسيس عمل ووعي حقوقي، يواجه انتهاكات حقوق الإنسان في الغوطة المحررة من النظام، مثلما يواجهها في دمشق الخاضعة للنظام؛ فالعسكرة معادية للعمل الديمقراطي، وحادة لحقوق الإنسان بطبيعتها.

أدارت رزان مكتبًا وشبكة، وأسهمت -مع رفاقها- في نشاط الثورة المدنية، وفي رصد انتهاكات الفصائل المسلحة، وقوى الأمر الواقع؛ ساعية لرفع الوعي بحقوق الناس، وضرورة هذه الحقوق لمسار صحي للثورة، وكانت متحدية الصورة النمطية للمرأة، شكلًا ومضمونًا، في دائرة حركتها، وكان ذلك واضحًا لكل من يدخل المكتب، ويتعامل مع الفريق، ويعمل معه.

في المكتب كانت رزان -فعلًا- نحلة لا تهدأ؛ فهي دائمًا مشغولة، تستقبل بحرارة لمدة قصيرة، ثم تعود إلى عملها بمظهر عملي، يشدك إلى سؤالها عن العمل أكثر من سؤالها عن صحتها (وعن حالتها النفسية بصفتي طبيبًا نفسيًا)، فقد كنت أخشى عليها من الاحتراق المهني، وكان ردها جاهزًا: «لا تعمل علي طبيب نفسي. أموري منيحة وعم نشتغل، بس الشغل كتير». تتداعى في ذاكرتي صور الناس الذين كانوا يلتقون في «مكتب مركز توثيق الانتهاكات» -في دُوما- الذي عُبث به، وحُطمت محتوياته، بطريقة الاستخبارات الجوية نفسها، عندما داهموا بيتها، من مثقفي وناشطي الغوطة، إلى أهلها البسطاء المرتبطين بنبض وفاعليات الحياة اليومية، ومتاعبها تلفت النظر حميميتهم، وثقتهم بالفريق، وبالمكان ورسالته، وجهدهن فيه، ولهفتهم في مناقشة مشكلاتهم، وما يدور في الغوطة ونزاعاتها، وانفلاتات عساكرها ومتسلطيها، وما يُنتهك فيها من حقوق الناس، بأشكال مختلفة، وكان المكتب -أحيانًا- مكانًا لمصالحات في نزاعات، تكون فيها رزان وفريقها محط ثقة واستشارة الأطراف.

وكأن المكتب يتحول من مكان للمناقشة السياسية والقانونية إلى مركز لتدريب الناس على المطالبة بحقوقهم وإدارة مشكلاتهم، والتعرف إلى وسائل مقاومة انتهاكات المتسلطين بقوة السلاح، ويؤسس لحركة حقوق مدنية وسياسية من أناس عاديين، ومثقفين عضويين، يجعلون الغوطة المحررة من قوى الأسد غوطة حرية وكرامة فعلًا.

ربما كان هذا من الأسباب الكامنة وراء قرار قوى استبداد الأمر الواقع، وفي مقدمتها «جيش الإسلام»، بالتخلص من «مركز توثيق انتهاكات حقوق الإنسان»، واختطاف رزان ورفاقها وإخفائهم؛

فهم -بذلك- يرسخون إرهابهم لأهل الغوطة وناشطيها، ويكممون أفواه المتبقين، ويحرمون الناس من نافذة أمل.

لا يتوقف سيل صور الغوطة وناشطيها وأهلها عند تذكر رزان؛ ففي أحد أيام صيف 2013، طلب مني صديق ضرورة الحضور إلى الغوطة؛ لمناقشة مشروع مع رزان، وفور وصولي (بالمعنى الدقيق للكلمة)، وبعد مرحبًا وكيفك، قالت لي: «صار دورك تحمل عنا شغل، في سجن للنساء، ولازم يتقدم دعم نفسي للمسجونات والمشرفات على السجن، شوف أم سليمان وأم محمد، وشوف المسجونات، وشو لازم ينعمل من الناحية النفسية. المسجونات متعرضات لصدمات كتيرة، والمشرفات وضعهن صعب؛ فيمكن ما يعرفو كيف يتعاملو معهن، ويزيدو معاناتهن، خاصة إنو في مراهقات. شوف شو الأفضل ليصير؛ لإعادة التأهيل، مو بس للعقاب، ونحنا منحط البنية القانونية لعمل أفضل، يحترم حقوق الناس». وبعد نقاش قصير أخذت فنجان قهوتها، وقالت: «خبرني شو بيصير معك، وكيف لازم ينشغل» وعادت إلى العمل.

لم يتسنَّ لنا إكمال المشروع؛ بسبب إطباق الحصار على الغوطة، ثم اختطافها في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2013، واعتقالي بعد ذلك بشهر، لكن بريق الحماسة في عينيها؛ لتأسيس مفهوم وممارسة جديدين للسجن، يليق بمدافعة ثورية عن حقوق الناس، في كل مجالات الحياة، تنتبه باكرًا إلى ضبط القانون وحقوق الناس في السجن، وتبديل دوره المعهود، يضيء صورة ذكراها، ويلعن مختطفيها، سجاني الغوطة، «جيش الإسلام»، وأشباهه، ممن يشاركون الأسد جرائمه بخطفها ورفاقها، مشاركتهم له في التدمير الحالي للغوطة.

– 2 –

رزان: ثورة في الأسر

علي العبد الله

لم تكن الأستاذة رزان زيتونة ناشطة حقوقية فحسب، وإنما كانت صاحبة رؤية سياسية واجتماعية، تدعو إلى العدالة والمساواة بين المواطنين، بغض النظر عن العرق والدين والمذهب والجنس، وترى ضرورة إحداث تغيير سياسي، يفتح على إقامة نظام ديمقراطي، بوصفه ممرًا إجباريًا؛ لتحقيق العدالة والمساواة المنشودتين، فضلًا على كونها محرّضة، تدعو إلى الوقوف في وجه القمع والعسف والتمييز، وتتحرك في أكثر من صعيد، سياسي واجتماعي وحقوقي؛ من أجل إشاعة روح إيجابية بين المواطنين، والترويج لتبني مواقف من قضايا التغيير، والإسهام العملي المتواصل في طريق تحقيقها.

بدأت رزان نشاطها الحقوقي قُبيل حصولها على درجة الأستاذية، وانخراطها في سلك المحاماة، عبر متابعة قضايا المعتقلين وأسرهم، بصفتها عضوًا في مجلس إدارة «الجمعية السورية لحقوق الإنسان»، كانت تتابع أخبار الاعتقالات والمحاكمات، وتجمع المعلومات عن المعتقلين، وعن أسباب اعتقالهم ومحاكمتهم، تلتقي بذويهم، توثق الواقعة، وتقدمها للمنظمات الحقوقية، العربية والدولية. إنها خطوة تهدف منها إلى تقييد عنف السلطة، وحماية المعتقلين من العسف وهدر الحقوق، وكان هذا يتطلب الحضور أمام محكمة «أمن الدولة العليا»، سيئة الذكر؛ لجمع أسماء المعتقلين، ومعرفة أسباب اعتقالهم، والتعرّف إلى ذويهم، والتواصل معهم؛ لمعرفة تطورات القضية، وتقديم المساعدة؛ فمعظم ذوي المعتقلين ليست لهم دراية بالقوانين وأصول المحاكمات، وقد أضافت إلى نشاطها، هذا، بعد حصولها على إجازة الأستاذية، بندًا جديدًا، هو التطوع للدفاع عن المعتقلين أمام القضاء، تدافع عنهم بغض النظر عن مواقفهم الفكرية وانتماءاتهم التنظيمية، والعمل لتوفير شروط محاكمة قانونية وعادلة، وكان من بين أدواتها؛ لتحقيق ذلك، إدخال الضوابط الدولية في متن الدفاع، بحيث يكون للقوانين الدولية أولوية على القوانين المحلية التي صيغت من دون حساب لحقوق الإنسان.

تعرفت إلى الأستاذة رزان عام 2002، في أثناء تجمع قوى معارضة أمام محكمة «أمن الدولة العليا» (دمشق- السبع بحرات)؛ للتضامن مع معتقلي «ربيع دمشق» (رياض الترك، رياض سيف، عارف دليلة، مأمون الحمصي، حبيب عيسى، وليد البني، كمال لبواني، فواز تللو، حسن سعدون، حبيب صالح)، في أثناء محاكمتهم، كانت -حينئذ- متدربة في مكتب الأستاذ هيثم المالح. تعززت علاقتنا بمرور الأيام، نتيجة التعاون في قضايا حقوق الإنسان؛ فقد أضفتُ إلى نشاطي في «لجان إحياء المجتمع المدني» مهمة تبليغ الجمعية بما أسمعه من تجاوزات واعتقالات للناشطين؛ وبأسماء الذين يتعرضون لانتهاك حقوقهم، أو يُعتقلون، مع حيثيات الواقعة، وعناوين ذويهم، إن أمكن.

توثقت علاقتنا في ضوء تداعيات مبادرة «لجان إحياء المجتمع المدني»، بالدعوة -صيف ذلك العام- إلى الاعتصام أمام مكتب الأمم المتحدة، في «أبو رمانة»، كل يوم خميس، من الثالثة إلى الخامسة مساء، تضامنًا مع الشعب الفلسطيني؛ حيث نجحت المبادرة في جذب عشرات، ثم مئات، ثم آلاف المتضامنين، بمن فيهم أعضاء «الجمعية السورية لحقوق الإنسان»، وفيهم الأستاذة رزان، قبل أن يتحرك النظام -بداية- لاحتوائها ، بإرسال أعضاء الحزب الحاكم إلى المكان، وتحميلهم صور رئيس النظام، وترديدهم شعارات دعم وتأييد له، والاستعداد لفدائه بالروح والدم؛ علهم يدفعون المعتصمين إلى الانفضاض؛ ولما لم تجدِ المحاولة نفعًا، أرسلوا قوات مكافحة الشغب، وبدأ استخدام القوة في فض الاعتصام، وهنا؛ جرت بين المعتصمين، وعناصر مكافحة الشغب مشادات كلامية، ثم مناوشات، وتدافع، وضرب بالعصي، قادت إلى ترتيب صفوف المعتصمين، بتشكيل أطواق؛ للوقاية والحماية، عمقت تآلف شباب المعارضة، وتعاونهم في صد هجمات هؤلاء. ولما لم تجدِ حملات الترهيب، اتفق النظام مع مكتب الأمم المتحدة على نقل مقره من هذا الشارع المهم؛ حيث السفارات العربية والأجنبية معظمها في المكان، أو قريبة منه، إلى مقر جديد في شارع فرعي، في نهاية طريق (أتستراد) المزة؛ إذ نادرًا ما يمر فيه مارة أو سيارة، فردّ المعتصمون بنقل مكان اعتصامهم إلى قبالة مقر الاتحاد الأوروبي، في بداية شارع «أبو رمانة».

ومع بدء الحشد الأميركي لغزو العراق، عام 2003، خفف النظام الضغط على الاعتصام، ولا سيما بعد أن أضاف المعتصمون إلى وقفتهم التضامن مع العراق، وإدانة

التهديد، ثم الغزو الأميركي، وتحويله إلى اعتصام يومي، يُختم بمسيرة تجوب شوارع قلب العاصمة، وتنتهي بالتجمع في مكان ما، وإلقاء كلمات تندد بالعدوان الأميركي، وبالدول العربية المتحالفة مع أميركا، وبإسرائيل.

وفي 12 آذار/ مارس 2004، وقع خلاف داخل ملعب كرة القدم في مدينة القامشلي، من محافظة الحسكة، في شمال شرقي سورية، ما لبث حتى تحول إلى شجار بين أنصار فريقي «الجهاد القامشلاوي» و»الفتوة الديري»، فرد النظام بإطلاق رصاص على جمهور فريق الجهاد، فسقط قتلى وجرحى، معظمهم من الأكراد السوريين؛ فهبت المدينة وريفها، في انتفاضة شعبية ضد استخدام القوة، وتعبيرًا عن احتقان عميق، نتيجة «قمع واضطهاد» الأكراد السوريين المزمن، وامتدت الانتفاضة إلى حيث يوجد أكراد في حلب ودمشق، فتدارست المعارضة -آنذاك- الموقف، وقررت «لجان إحياء المجتمع المدني» التوجه إلى مدينة القامشلي؛ لمعاينة الواقع، والكشف عن المسؤول عن قتل المواطنين، فعرضتُ الأمر على الأستاذة رزان، وسألتها عما إذا كانت «الجمعية» مستعدة للمشاركة، فما كان منها إلا أن أجرت اتصالات مع أعضاء مجلس الإدارة، وقرروا المشاركة بشخص رئيس الجمعية، الأستاذ هيثم المالح، والأستاذة رزان، (وكانت رزان قد تزوجت منذ بعض الوقت؛ فرافقها زوجها، عضو الجمعية، الأستاذ وائل حمادة).

في مدينة القامشلي التقينا بقادة أحزاب، عربية وكردية، وبالمنظمة الآثورية الديمقراطية، وبشيوخ عشائر، عرب وأكراد، (أُجري لقاءان: واحد مع محافظ الحسكة «سليم كبول»، وآخر مع اللواء «هشام أختيار» الذي كان يدير خلية أزمة هناك، بناء على طلبهما، بدأت بتهديد الوفد، ثم تحولت إلى مناشدة بعدم إعطاء وعود أو مواقف تحرج النظام)، قبل أن نقوم، أنا ورزان ووائل، والحاج بدرخان تللو(من أكراد القامشلي، وعضو في الجمعية) بجولة استطلاعية، امتدت يومًا كاملًا، نقلتنا السيارة من القامشلي إلى مدينة عامودا، ثم من عامودا، مرورًا بالقامشلي، إلى القحطانية، فالجوادية، فالمالكية وعين ديوار؛ حيث التقينا بعشرات المواطنين الأكراد، وسمعنا منهم روايتهم عما حصل؛ وقد التقط الأستاذ وائل صورًا للمؤسسات والدوائر الرسمية، ومقرات الاستخبارات التي تعرضت للهجوم والإحراق، ولما عدنا إلى دمشق، أصدرت «الجمعية» تقريرًا شاملًا عما «حصل»؛ معززًا بشهادات المواطنين.

اقترحت عليّ رزان الانضمام إلى «الجمعية»، في ضوء التعاون الواسع بيني وبين أعضائها، فقبلت الدعوة، وبات وجودي في مقر «الجمعية» يوميًا.

وقد نظمنا معًا زيارات ميدانية بلدة قطنا (20 كم جنوب العاصمة دمشق)؛ للالتقاء بأهالي المعتقلين الـ«23» الذين اعتُقلوا بذريعة التدرب على السلاح؛ للتوجه إلى العراق، ومقاتلة الأميركيين، وزيارة أخرى إلى «العبادة» و«العتيبة» (في الغوطة الشرقية)، حيث اعتقل النظام عشرات من البلدتين، بتهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة، وزيارة ثالثة إلى حلب (المدينة الثانية، والعاصمة الاقتصادية للبلاد)؛ للالتقاء بأعضاء من «جماعة الإخوان المسلمين»، خرجوا من السجن؛ بموجب عفو رئاسي عام 2005، وتسجيل شهاداتهم عن مدة السجن، ورابعة إلى محافظة حماة؛ لزيارة أسرة المعتقل نزار رستناوي في بلدة «خان شيخون» (قتله السلفيون في سجن صيدنايا العسكري خلال استعصاء عام 2008؛ بسبب آرائه الدينية)، وزيارة أسر المعتقلين: ماهر أسبر، وأيهم صقر، وعلام فخور (اعتُقلوا عام 2006، مع كل من طارق غوراني، ماهر أسبر، دياب سرية، عمر العبدالله، علي علي، حسام ملحم؛ بسبب نشاط شبابي وُسم بـ«شباب من أجل سورية ـ شمس»، وأمضوا في سجن صيدنايا العسكري خمس سنوات)، في مدينة السلمية.

وعندما اجتمعنا بأهالي كثير من المعتقلين، لمسنا حالة الفقر والعوز، والعجز عن توفير مستلزمات الحياة لأسر فيها أطفال ورضّع، وبمعتقلين سابقين، ليس لديهم إمكانية توفير ما يلزم لعيشهم، فأنشأنا صندوقًا لدعمهم. بدأنا بجمع تبرعات من الأصدقاء والمعارف، ولما لم تفِ التبرعات بالغرض، أدخلنا نشاطًا إضافيًا بابتياع كتب محددة بخصم كبير، وبيعها في أوساط المعارضة؛ لتحقيق هدفين: جني بعض المال، وتعميم مضمونات كتب معينة، ولجأنا إلى تصوير بعض الكتب الممنوعة في سورية، مثل كتاب الدكتور «وضاح شرارة» عن حزب الله، وكتاب «زياد ماجد» عن بيروت، وكتاب الدكتور «وجيه كوثراني» (الفقيه والسلطان)، وكتاب «فرج بيرقدار» عن مرحلة السجن، وتقارير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية في الدول العربية (أربعة تقارير)... إلخ، وبيعها، ونجحنا في توفير دخل لبعض أسر المعتقلين، وإعانات موسمية لأسر أخرى، وفرص عمل لبعض المعتقلين السابقين (دكان صغير لفارس مراد، عضو المنظمة الشيوعية العربية الذي أمضى في السجن نحو 29 عامًا، ورأس مال لسجين من

حزب البعث العراقي في حلب، أمضى أحد عشر عامًا في السجن، وجهاز حاسوب لأنور أصفري، صحافي من إدلب أمضى أربع سنوات في السجن؛ بذريعة «كتابات ممنوعة»).

وأنشأت الأستاذة رزان، في غرفة من مكتبها، مكتبة حقوقية ومدنية، فيها إعلانات حقوق الإنسان، والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وتقارير منظمة العفو الدولية عن الانتهاكات في العالم، وتقارير منظمات حقوقية عربية، وكتب عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ووضعتها في تصرف الناشطين.

لم يمر هذا النشاط بسلام؛ فقد تعرضت الأستاذة رزان لضغوط أجهزة الاستخبارات؛ إذ أرسلوا عناصرهم خلفها لترهيبها، وأرسلوا لها التهديدات، واستدعوها مرات للتحقيق، لكنها لم تخضع للترهيب، وبقيت على موقفها، وتابعت طريقها من دون تردد، وكان تعليقها على ذلك كله: «حتى آخر قطرة دم».

لقد حفّز انطلاق ثورات «الربيع العربي» الشباب السوري، ومنهم رزان ووائل وناظم، وآخرون كثر، وحرّك في دواخلهم نداء الحرية التي طال انتظارها؛ فبدؤوا بالتحرك لملاقاة رياح التغيير، والانخراط فيها، عبر دفع مطلب الحرية إلى الصدارة، والتذكير به سببًا كافيًا لتحرك ميداني سلمي، على أمل تحرير البلاد والعباد من نير الاستبداد والقمع المديد.

ومع انفجار ثورة الحرية والكرامة بالتظاهرات الشعبية الضخمة، وتوسعها وامتدادها إلى المحافظات السورية معظمها؛ وردّ النظام العنيف؛ واستخدامه القوة المفرطة؛ برزت الحاجة إلى تنظيم عمليات التظاهر، والتغطية الإعلامية، وإغاثة المصابين، ومساعدة ذوي الشهداء والجرحى والمعتقلين، وكان إسهام رزان الرئيس -مع وائل وناظم وآخرين- المشاركة في تشكيل «لجان التنسيق المحلية»، أداة تنظيمية لمواجهة هذه الاستحقاقات، ونقل خبرتها في رصد الانتهاكات إلى الناشطين الجدد.

ومع ازدياد وتيرة القمع، واستخدام الشبيحة والاستخبارات، ثم الجيش، اضطر ناشطو التنسيقيات إلى توزيع العمل في ما بينهم؛ لتحقيق أكبر فاعلية وجدوى، وحماية المِلاكات (الكادرات) من الاعتقال السهل الذي يشل النشاط، وكان دور رزان -ضمن

هذا التوزيع- رصد الانتهاكات، وتوثيقها، وإرسالها إلى المنظمات العربية والدولية. ولما لجأ ناشطون إلى السلاح؛ لحماية التظاهرات والأحياء الثائرة، كان موقفها من هذا التحول سلبيًا؛ لأنها ترى التظاهر السلمي أجدى، ومردوده أفضل.

لقد استدعى نشاطها، وملاحقة أجهزة الاستخبارات للناشطين في التنسيقيات، التخفي وتغيير السكن باستمرار، بالانتقال من حي إلى آخر، ومن منزل إلى آخر، في إحياء مدينة دمشق، ولما ضاقت فرص التخفي؛ بسبب فرض النظام الحصول على موافقة أمنية عند تسجيل عقد الإيجار، انتقلت إلى مدينة دُوما التي تعرفها؛ فزوجها، وائل، من سكانها، وكانت دوما -آنذاك- تحت سيطرة فصائل مسلحة معارضة، لكن رزان لم تحظ بقبول هذه الفصائل التي ساءها رصدُ رزان تجاوزاتها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، وتحريضها المواطنين على العمل وفق قناعاتهم، ورفض الخضوع للإكراه الذي تمارسه هذه فصائل تستغل إمساكها بالإغاثة والخدمات الطبية، وساءها -أيضًا- طرح رزان مبادرات إنتاجية، مثل «تجمع النساء الآن» الذي هيّأ لنساء أحوال إنتاج مشغولات يدوية وبيعها، ليتحررن من الارتباط بهذه القوى النافذة، فضلًا عن تأسيسها مكتبة، تضم كتبًا سياسية واجتماعية وحقوقية، وضعتها في تصرف جمهور المدينة؛ فجرى تهديدها ومطالبتها بمغادرة البلدة خلال ثلاثة أيام، وإلا (؟!!).

ذاك بعض نشاط الأستاذة والناشطة الحقوقية رزان زيتونة التي لم تفرق في دفاعها، أو رصدها بين إسلامي وشيوعي، وقومي ووطني، ومسلم ومسيحي، وعربي وكردي أو آشوري... إلخ، فالجميع عندها سواسية؛ لذا خدمت قضايا الجميع بعدّهم معتقلي رأي، اعتقلتهم سلطة جائرة ومستبدة، فنالت تقدير منظمات حقوقية، دولية وإقليمية، وحصلت على عدد من الجوائز. فبماذا كافأها بعض أبناء وطنها؟ بالخطف والإخفاء؟!

أربع سنوات مرت على جريمة الاختطاف، أربع سنوات طويلة ومريرة، عمّق مرارتها تراجع الوجه السلمي والمدني للثورة، وهيمنة الرايات السود على سمائها، وما فعله أتباع هذه الرايات بالمواطنين والثورة، لكنها على الرغم من المرارة والألم، لم تنجح في محو صورة رزان ورفاقها، وائل وناظم وسميرة، من ذاكرة المواطنين الذين احتكوا بها، أو عرفوا شيئا عن نشاطها وتضحيتها، وتجسد تعاطفهم بتسمية كثيرين مولوداتهم باسمها (رزان).

- 3 -

المرأة التي وهبت نفسها للتغيير

فايز سارة

«إلى رزان ورفاقها؛ وائل وسميرة وناظم: ما زلتم -على الرغم من غيابكم- رمزًا لحلمنا بشباب سورية في أن يكونوا مستقبلها»

لم يحدث في تاريخ سورية الحديث، والمعاصر، أن نالت قضية امرأة سورية الاهتمام الذي نالته قضية رزان زيتونة التي، وإن بدت صاحبتها غنية عن التعريف؛ لكثرة ماكُتب عنها، وعن قضيتها؛ فإنها ما زالت بحاجة إلى أن يُكتب عنها المزيد، ليس من أجل كشف حقائق غائبة من حياة رزان، الإنسانة والمناضلة، فحسب، ودورها المميز في النضال ضد الاستبداد والدكتاتورية، ومن أجل مستقبل أفضل للسوريين، وإنما بسبب نشاطها وجهدها المستمرين سنوات طويلة أيضًا، وفي مراحل مختلفة؛ من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما جسدته من مثال فذ لنشاط وجهد السوريات الذي ما زال مغيبًا ومطموسًا؛ لأسباب، لعل من أبرزها سببين: أولهما مسار الدم والاعتقال والتهجير والتدمير الذي تابعه نظام الأسد، وحلفاؤه الروس والإيرانيون وميلشياتهم، في السنوات السبع الأخيرات، والثاني مسار التشدد والتطرف، ولا سيما الذي جسدته تشكيلات متشددة متطرفة، مثل «داعش» وجبهة النصرة وأحرار الشام، سيطرت في المناطق الخارجة عن قبضة النظام، وقد صارت رزان ورفاقها الثلاثة من بين ضحاياها، بينما جرت العادة أن يكونوا ضحايا نظام الأسد وحلفائه.

الحياة بين زمنين

يمتد المعروف من حياة رزان زيتونة ما بين ميلادها عام 1977، المصادف للعام السابع من وصول حافظ الأسد إلى السلطة، بعد انقلابه العسكري عام 1970،

واختطافها عام 2013، الموافق للعام الثالث عشر من وصول الوارث بشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية، في مسرحية صادقت عليها أغلبية القوى الإقليمية والدولية عام 2000، ولعل هذه المدة من أقسى مراحل التاريخ السوري الحديث؛ فمع عام 1977، كان نظام الأسد- الأب قد أحكم قبضته على السلطة والمجتمع في سورية، وحوّل السلطة الى نظام دكتاتوري استبدادي، يتربع الأسد على سدته، معتمدًا على سلسلة أقلوية، حلقتها الأولى العائلة، وفيها الأشقاء والأقارب المقربون، وحلقتها الثانية سدنة النظام، من رموز سياسية عسكرية وأمنية، محكومة بقرارات وأوامر وتعليمات رأس النظام، وحلقتها الثالثة أدوات النظام، بما فيها من أجهزة أمنية وعسكرية، وتنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تكاتفت في جهدها، وتشاركت في إحكام القبضة على المجتمع السوري، وبسطت قبضة سيطرتها على الجاليات السورية في الخارج.

وقد أعطت الحلقات الثلاث دكتاتور سورية القدرة على تطبيق القمع الواسع في البلاد، منذ أواخر السبعينيات، وشمل الجماعات السياسية والنقابات المهنية، إضافة الى مواجهته الدموية نشاط الجماعات الإسلامية المسلحةالتي ارتُكبت في إطارها عمليات قتل واعتقال وتهجير وتدمير واسعة، شملت أنحاء مختلفة من البلاد، وكان الأبرز فيها مجازر حماة وحلب وسجن تدمر التي كرست -في جانب منها- قبضة النظام وسيطرته، وخلفت رعبًا مقيمًا عند السوريين، وأسست للجرائم التي ارتكبها -ومايزال- نظام بشار الأسد بأدواته وحلفائه ضد السوريين منذ آذار/ مارس 2011.

لقد مضى الابن في طريق أبيه، على الرغم مما أوحى به -بداية عهده الرئاسي- من اختلاف، دفع بحراك «ربيع دمشق» الثقافي والاجتماعي والسياسي (من 2000 إلى 2005) إلى الاستفادة منه؛ من أجل تغيير وطني ديمقراطي سلمي، ومتدرج، لكن طبيعة النظام الدكتاتوري الاستبدادي منعت الذهاب نحو التحول، وصادرته بالاعتقال والملاحقة لرموز التغيير، وأعادت بناء سلسلتها الأقلوية- بقيادة الدكتاتور الوارث، وتحته حلقة العائلة، ثم حلقة سدنة النظام، من سياسيين وأمنيين وعسكريين، ثم حلقة أدواتها من أجهزة ومؤسسات سيطرة وإخضاع، وأضافت -بعد اندلاع الثورة- حشدًا من المتدخلين الخارجيين، من القوى الدولية والإقليمية وميلشيات إرهابية؛ لإخضاع السوريين، والسيطرة عليهم، وإعادتهم إلى حظيرة النظام.

وسط تلك التركيبة لنظام الاستبداد والدكتاتورية، وسياساته، عاشت رزان زيتونة القسم الأكبر من حياتها؛ فبعد أن عادت عائلتها من مغترب استمر سنوات، تنقلت فيه بين بلدان عدة؛ بحثًا عن أوضاع حياة أفضل، قررت -أخيرًا- أن تكمل حياتها في دمشق. ومما لا شك فيه أن سنوات الاغتراب لعبت دورًا مؤثرًا في ما آلت إليه شخصية وقناعات رزان، وما نتج منها من نهج في السلوك والممارسة المميزين، سواء على المستوى الشخصي أم على المستوى العام؛

ففي المستوى الشخصي، برزت رزان بشخصية قوية مستقلة وعملية، على الرغم من بساطتها وطيبتها، واتصفت بقدرة عالية على المبادرة والعمل والإصرار، وبوضوح في علاقاتها وخياراتها التي بدت مدروسة ومحسوبة عمليًا وواقعيًا؛ الأمر الذي جعل تلك العلاقات والخيارات قابلة للتعديل، طالما احتاج الواقع تلك التعديلات، وبهذه الصفات، كانت أنموذجًا لجيل الشباب السوري، ومثالًا للنساء السوريات.

وبدا من الطبيعي، أنْ تؤثر السمات الشخصية في توجهات رزان، في فهمها ومواقفها وممارساتها في المجال العام الذي انفتحت أبوابه على مصاريعها في مرحلة «ربيع دمشق»؛ حيث اختارت المحامية المتخرجة في كلية الحقوق، عام 1999، العمل في حراك قوى التغيير الوطني الديمقراطي، ناشطة في منتدياته وفي فاعلياته، ثم تخصصت بالشق المتعلق بحقوق الإنسان؛ طبقًا لدراستها في كلية الحقوق- جامعة دمشق، وهي الدراسة التي اختارتها بدلًا من الصحافة، بعد أن استعصى عليها دخول كلية الإعلام.

لقد كان إسهامها في تأسيس جمعية حقوق الإنسان في سورية، عام 2002، مقدمة انخراطها التخصصي، حيث دمجت بين توجهاتها الشخصية والعامة، فكانت متدربة في مكتب المحامي المعارض هيثم المالح الذي انتُخب رئيسًا لجمعية حقوق الإنسان في دورتها الأولى، وتحوّل مكتبه في دمشق إلى مقر للجمعية، وصارت رزان رأس العمل الإداري والتنظيمي، والمتابعات الحقوقية في الجمعية التي غدت مكانًا لمرور ولقاء كثير من الشخصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية المشاركة في حراك «ربيع دمشق»، وملاذًا لناشطين متعددي الاهتمامات، ومن أعمار وتجارب مختلفة، ناشطين مسكونيين

بالتغيير من دمشق ومحافظات سورية أخرى، وآخرين راغبين في رد المظالم، ويطالبون برفعها، سواء اللاحقة بهم أم بأقربائهم، من موقوفين أو مسجونين؛ ما جعل رزان في صلب الحراك السوري.

وأثبتت رزان -في مدة وجيزة من وجودها ونشاطها في الجمعية- قدرتها الإدارية والتنظيمية والحقوقية العالية في التعامل مع ملفات حقوق الإنسان، ولا سيما ما يتصل منها بقضايا الموقوفين والمعتقلين ومسجوني الرأي والملاحقين، وارتقت بصورة سريعة، لتصير في عداد الصف الأول من المشتغلين في قضايا حقوق الإنسان، أمثال المحامي المغيب، خليل معتوق، وميشيل شماس، وغيرهما، وكان لنجاحها دور في ذهابها نحو تخصص كان مرتبكًا في حالته السورية، وهو رصد انتهاكات حقوق الإنسان، عبر تأسيسها -عام 2005- رابط معلومات حقوق الإنسان في سورية؛ لبناء قاعدة بيانات لانتهاكات النظام لحقوق الإنسان، وأسهمت في تأسيس لجنة دعم عائلات المعتقلين السياسيين في سورية التي وُلدت نتيجة اعتقال ناشطي مدينة داريا عام 2004.

ولعله من الضروري التوقف عند بعض نشاط رزان خلال هذه المدة؛ لأهميتها في تجسيد العلاقة بين القول والفعل في مناصرة قضايا حقوق الإنسان، وهو أمر غاب عن تجارب كثيرين ممن اشتغلوا ونشطوا في قضايا حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا العامة، وبصفتي شاهدًا مباشرًا، أسجل في شهادتي عن رزان أنها قلما تأخرت، أو غابت، عن اعتصامات وتجمهرات، ينظمها ناشطون وفاعلون سياسيون ومثقفون أمام المحاكم المدنية، وأمام المحكمة العسكرية ومحكمة أمن الدولة؛ دعمًا لمعتقلين يحاكَمون أمام تلك المحاكم، وقد تعدى نشاطها في الاعتصامات المعنى العام للتضامن، إلى التعرف إلى عائلات المعتقلين، وإقامة علاقات ود ومساندة لهم، وأعرف كم ساعدت رزان عائلات معتقلي «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» الذين كنت بينهم في مدة اعتقالهم، ما بين 2007 و2010، وما كان ذلك إلا استمرارًا لنهج اختطته في بداية نشاطها، وقد صار أكثر تنظيمًا وفاعلية مع مشاركتها في تأسيس لجنة دعم عائلات المعتقلين السياسيين عام 2004، وعليّ أن أضيف إلى ماسبق شهادتي أن نشاطها في دعم المعتقلين وذويهم، شمل سوريين معتقلين في الخارج، وقد شاركتُ -مع صديق آخر- رزان في زيارة إلى إحدى قرى غوطة دمشق الشرقية؛ لتنقل إلى ثلاث عائلات هناك رسائل من أبنائهم

المعتقلين في الخارج؛ إذ كانت تلك الرسائل قد وردتها عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ ما أكد لي أن قضية المعتقلين حفرت في صُلب اهتمامات وانشغالات رزان في تلك المدة، واستمرت بعد ذلك.

غير أن التطور الأهم في تجربة رزان جاء مع انطلاقة ثورة السوريين، في آذار/ مارس 2011، التي كانت بمنزلة دخول إلى حلم كان كامنًا في خلفية أحاسيس وعقل رزان، وأبناء جيلها ممن نزلوا إلى الساحات والشوارع في حدث غير مسبوق في التاريخ السوري، رافعين مطالب الحرية وتغيير نظام استنفد مسوغات وجوده كلها، وكان من اللافت بناء رزان -مع أصدقاء آخرين غالبيتهم من الشباب المنخرطين في فاعليات الثورة «لجان التنسيق المحلية» التي كانت من أبرز تجارب السعي لتنظيم فاعليات الثورة، وأولها، وذلك في ثلاثة خطوط: أولها التأطير التنظيمي والسياسي للحراك الشعبي، وثانيها التظاهر، وثالثها الإغاثة، وكان من اللافت أن هذا التطور في نشاط رزان، وما ألقاه من عبء رئيس عليها، لم يبدل من منزلة اهتمامها الأساسي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، بل حافظت على اهتمامها بتلك الانتهاكات، ووسعت دائرة هذا الاهتمام؛ ليشمل ما تقوم به التشكيلات المسلحة من انتهاكات، بعد أن بدأ تسليح وعسكرة الثورة، أواخر عام 2011، وهو أمر عارضته رزان، لكن من دون معاندة، وكان موقفها من سلوكياتهم في انتهاك حقوق الإنسان مفتاح تهديدها، ثم خطفها مع رفاقها الثلاثة عام 2013.

إن موقف رزان من الثورة، وانخراطها متعدد الأوجه في النشاط الثوري، جعلها في قائمة المطلوبين من أجهزة نظام الأسد، فلجأت الى التخفي والتنقل من مكان إلى آخر في دمشق، واقتحمت أجهزة الأمن بيتها، واعتُقل شقيق زوجها؛ لوجوده بالصدفة هناك، ثم اعتُقل زوجها ورفيقها، وائل، وكانت تلك التطورات في جملة أسباب دفعتها للجوء الى الغوطة الشرقية والعيش في عاصمتها دُوما، تزامنًا مع انحسار سيطرة النظام هناك، وبدء سيطرة تشكيلات المعارضة المسلحة على المنطقة، وهو ما تسبب باحتكاكاتها السريع مع فريق رصد انتهاكات حقوق الإنسان، بقيادة رزان، في وقت كان من المفترض فيه حماية هذه التشكيلات سكان المنطقة، وتحقيق حقوقهم، وفقًا لاعلاناتها وأهدافها المعلنة.

وإذا كانت ثمة خلاصة لكتابة مختصرة ومحدودة عن رزان؛ فيمكن القول بأنها كانت مثالًا للنساء السوريات، ولأبناء جيلها من الشباب، في مواجهة نظام الدكتاتورية والاستبداد قبل الثورة، في مرحلة الحراك المدني، في تبنيها قضية حقوق الإنسان، والعمل فيها، في مستويات ومجالات عدة، لم تقتصر على شرح الحقوق، ورصد انتهاكاتها، والتضامن مع أصحابها وأسرهم، والدفاع عنهم، ومساعدتهم، وهو جهد استمر وتعمق في اهتماماتها ونشاطها بعد الثورة، وزادت عليه جهدها -ورفقاها- في تنسيق وتنظيم فاعليات الثورة ونشاطها، لم يكن ذلك كله بالقول والكتابة والظهور على الإعلام، فحسب، وإنما كان -أيضًا- بالعمل الدؤوب والمنظم، والعيش في قلب الناس، ومعايشة همومهم، وتعزيز فرص صمودهم في وجه آلة القمع والإرهاب لنظام الأسد وجماعات التطرف والإرهاب الأخرى، فكانت في ذلك المرأة التي وهبت نفسها للحياة وللتغيير.

وإذْ استحقت رزان تكريمًا دوليًا متعددًا؛ لدورها وإسهاماتها في نضال السوريين ومساعيهم؛ من أجل مستقبل أفضل لحياتهم وبلدهم، فإن التكريم الأهم هو موقف السوريين الذين يحتفظون في ذاكرتهم صورة مضيئة لرزان، واستمرار جهدهم؛ من أجل حريتها ورفاقها، وائل حمادة، وسميرة خليل، وناظم حمّادي، من قبضات سوداء، وجاهلة، اختطفتهم في يوم أسود.

- 4 -

في بيتنا رزان

ميساء حمّادي

طوال مرحلة مراهقتي، كانت تستهويني القراءة عن النساء المناضلات، والمطالبات بحقوقهن، والملكات في العصور جميعها، وكنت أقول لنفسي: كيف لسيدة صغيرة «ضعيفة البنية الجسمانية غالبًا» أن تكون بهذه القوة والجبروت؛ لتقف في وجه المجتمع، وتقول: أريد حريتي أو أريد حقوقي، وكان يغلب عليّ الظن أن هؤلاء الكتاب بالغوا في وصفهن، أو أنهم قد بالغوا في التعبير عن شجاعتهن؛ ليجعلوا منهن بطلات على هذا النحو.

وما إن اندلعت الثورة السورية؛ حتى رأيت كثيرًا من النساء يتظاهرن، جنبًا إلى جنب مع الرجال، ولا أنكر جُبني الذي منعني من المشاركة في هذا الفعل، لكنني -مع ذلك- لم أراهن رؤية مباشرة أمامي، فقد كنت أراهن من وراء الشاشة الصغيرة، إلى أن عرفت «رزان زيتونة»، عن طريق أخي «ناظم» من خلال مكالماته الهاتفية معها، وحديثه عنها، وكيف كانت أول من ظهر اسمها الحقيقي على الشاشات؛ لتوثيق كل ما يحدث، أمر عجز عنه كثير من الرجال، وكيف أنها باتت -حينئذ- المطلوبة الأولى للنظام السوري ، وكيف أصبحت تتوارى عن الأنظار، هذا كله كان يدور في خلدي، ولم أكن قد رأيتها وجهًا لوجه بعد.

غير أنني بدأت أستعيد ما يُختزن في ذاكرتي عنها. أذكر أنها قدِمت مرة إلى منزلنا، لتعود والدي المريض، ومرات كانت تهاتف ناظم؛ ليسأل -في أثناء المهاتفة- أمي عن طريقة طبخ إحدى الأكلات؛ كوننا وزوجها من المنطقة نفسها، فضلًا عن تحدث ناظم معها في كثير من الأحيان.

كانت رزان أول امرأة مناضلة حقيقية أعرفها، أول امرأة من لحم ودم أعرف تفاصيل من حياتها، وأدرك -الآن- أن وجود المناضلات في التاريخ ليس ورقًا أو نسج خيال؛

فهذه رزان، بجسدها النحيل، استطاعت أن تربك النظام الأمني الاستبدادي.

أذكر مرة أنها كانت متوارية في أحد البيوت في «حي الشعلان»، بقيت هناك نحو -تسعة أشهر، وكانت -حينئذ- لا ترى الشمس أبدًا، ولا تجرؤ على فتح النوافذ، أو الوقوف قربها؛ خشية أن يراها أحد ما؛ وهذا ما أدى إلى إصابتها بمرض، فاضطرت إلى أخذ حقن مضادة للالتهاب؛ وكانت صديقتي ممرضة، وأذكر كيف كنا -آنذاك- نخطط لطريقة دخول آمنة إلى منزلها من دون أن نلفت انتباه الجيران أو المارة، وكأننا نهرّب قِطعًا من الآثار، كنا نراقب الشارع أولًا، ثم العمارة، نذهب في الليل؛ كي لا يتعرف أحد إلى ملامحنا، وتصعد صديقتي إلى حيث تقيم رزان، ولا تمكث عندها أكثر من ربع ساعة، ثم تنزل بالطريقة نفسها. بقينا مدة أسبوع على هذه الحال، وكنت قد طلبت من ناظم أن أراها، لكنه رفض وقتئذ طلبي، كان هذا مستحيلًا في مثل تلك الأحوال الصعبة.

كنت أدعو لها دائمًا بالشفاء؛ إذْ لا يمكن أن تكون هذه نهاية أول بطلة حقيقية أعرفها، يجب أن تعود كما كانت. لونها الأصفر، وجسدها النحيل -آنذاك- كان يشي بأن المرض قد نال منها.

وبعد شفائها بمدة قصيرة قررت الدخول إلى دُوما، وقالت -وقتئذ- إنهم إخوتنا، ولن يقوم أحد من الجيش الحر الموجود في الداخل، أو من الإسلاميين، بإيذائها، فالهدف واحد، وهو إسقاط النظام، كان خوفنا من الطريق وطريقة الدخول إلى دوما فحسب، وأذكر -آنذاك- كيف كانت سعيدة برؤيتها الشمس والشوارع والناس، وكيف كانت تتجول بحرية، وكأنها الحياة عادت إليها من جديد.

كانت كلما تحدثت مع ناظم بالهاتف، أنصت إلى صوتها، وأطمئن إلى أنها ما زالت موجودة، وأنها عادت إلى عملها.

بعد دخولها إلى دوما بمدة قرر ناظم دخول دوما أيضًا، وأذكر -مرة- كنا نتحدث، فسألته عن حالها؛ فقال لي: لقد استقالت، فانفجرت ضاحكة: من ماذا استقالت؟ من الثورة؟ من النضال؟ فأوضح قائلًا: استقالت من «لجان التنسيق المحلية»، ولكنها ما زالت توثق الانتهاكات جميعها، واستمر الوضع على هذه الحال إلى أن اختُطفت في دُوما، وغُيّبت حتى هذه اللحظة.

نعم لقد كانت تشكل خطرًا على مختطفيها، نعم. لقد خافوا منها، وباتوا عاجزين عن مواجهتها، أو العمل معها؛ لتحقيق الهدف المشترك كما يدّعون، فما كان منهم إلا أن دهموا مكتبها، واختطفوها مع زوجها، وناظم وسميرة.

وعلى الرغم من هذا كله، أثق تمام الثقة بأني سأراها يومًا، وسوف تعود لتزهر في المكان، وتقف في وجه الظالم، مهما كان اسمه.

- 5 -

رزان في انتظار الموعد المؤجل

نورا جيزاوي

لست صديقة لرزان، ولا أدعي ذلك، فلقد جمعتني بها الثورة، جمعتنا الثورة، وفرقنا مجهولو الهُويات. رزان زيتونة، المحامية التي بدأت أسمع بصيتها الذائع أيام محاكمات إعلان دمشق، كنت أسمع عن شجاعتها وتفانيها في الدفاع عن المعتقلين، من بعض الأصدقاء الذين واظبوا على حضور المحاكمات تلك.

انطفأت أضواء الأمل الذي لاح بعد مدة من انتعاش آمال التغيير السلمي الديمقراطي، بعد «إعلان دمشق»، لم يبق سوى أنباء المعتقلين السياسيين ومحاكماتهم، وحدها قصص القمع والتغول الأمني كانت الحاضرة في كل أركان الأحاديث المسترقة في أوساطٍ، قد تسمى اصطلاحًا بـ «تجمعات تحمل بذور معارضة».

بتّ أسمع – من جديد– باسم رزان –عبر أصدقاء مشتركين– مع بدايات الحراك المتضامن مع ثورات «الربيع العربي»، والمتعطش لثورة في سورية، ثم مع بداية الثورة، كنت أتساءل –كما تساءلت عن مواقف كثيرين– هل ستكون مع الثورة؟ كان لدي شبه يقين في هذا، لكن مردّ هواجسي إلى أن بعض المواقف –مع انطلاق الثورة– كانت صادمة؛ ولا سيما مواقف بعض المنتمين إلى تلك الأوساط.

في الأسابيع الأولى للتظاهرات ظهر حساب حديث الإنشاء على الـ «فيسبوك»، بحسب ما أذكر، كان اسمه «الناطق الرسمي باسم الثورة» أو اسمًا آخر يشبهه، أذكر كيف غضب بعض المتابعين من هذا الاسم، وكيف دارت مناقشات في التعليقات حول الاعتراضات، ثم شُرحت أهمية هذا الوصف، كانت التعليقات والردود تهدأ تارة، وتارة تتشنج، كان كل شيء في المشهد يشبه هذه الثورة، بنزقها ومحاولاتها لرسم طريق، وبصدفة محض عرفت أن هذا الحساب قد أنشأته رزان؛ إذ أخطأت –مرة– وعلقت من حسابها الشخصي، بدل التعليق من الحساب الآخر، منطقي جدًا كان حسابها الجديد؛ فهي التي لا تتردد، ومن قلب دمشق، في

الحديث إلى الإعلام عن الثورة، وعن انتهاكات النظام والاعتداءات على المتظاهرين.

كان كل شيء يسير بسرعة جنونية، وكان النظام يسعى إلى إسكات كل الأصوات، فبدأ يلاحق رزان، مثلما بدأ يلاحق المتظاهرين جميعهم، وكل من يتواصل مع الإعلام للحديث عن الثورة.

جهاد جمال، محام وصحافي وناشط، قابلته قبل الثورة، كان على صلة برزان كذلك، فاجأني اتصاله مساء أحد الأيام يسألني -بلا مقدمات- عن مكان رزان! صمتُّ طويلًا؛ إذ كنت أخشى أن يكون معتقلًا، وأن النظام يجبره على هذه الاتصالات، فانتبه إلى صمتي الطويل، وقال كلمة السر التي كنا متفقين عليها؛ لتأكيد أنه ليس في قبضة الاستخبارات، آنذاك كان النظام ما يزال يلاحق رزان، وقد اعتقل زوجها وائل، ربما لاتخاذه وسيلة ضغط عليها.

- جهاد، ليش عم تسألني عن رزان؟

صمت جهاد، ثم ردّ بنزقه المعتاد:

- لأنكما ثورة....، قالها جهاد ولم يدر -ربما- كم كان وقع هذه الجملة ثقيلًا، وكم ألقى على كاهلي من أعباء!

مرت الأيام، واعتُقل جهاد، واعتُقِلتُ بعده بعشرين يومًا، كنت متأكدة من أنّ رزان تحاول العمل لأجلنا جميعًا، كما تعمل للمعتقلين جميعهم، وأطلق سراحي بعد أشهر من الاعتقال، واختفى جهاد الذي ما زال مغيبًا منذ 2012.

بعد إطلاق سراحي، بدأت أتواصل مع رزان، كان تواصلًا مؤجلًا منذ سنوات، وكانت اللحظات حبلى بكثير من القول، وبكثير من الصمت.

في تلك الأثناء تعرفت إلى «عادل»، أو ناظم، كما عرفت اسمه الحقيقي حينما اختُطف، كان كل ما أعرفه عنه -في بداية تعارفنا- أنه صديق مقرب من رزان، وذات مساء -في حديث مع رزان- أخبرتها بفرح شديد عن «عادل»، وعن زياراته لنا في منزل العائلة، فردت: «خلي عادل يجيبك شي يوم لعندي»، وهنا؛ استجمعت شجاعتي، وسألتها: «ليش أنتِ وين؟» قد يبدو غريبًا -الآن- أن أقول: إني قد استجمعت شجاعتي،

ولكن لمرحلة الثورة السلمية قواعدها؛ الأسماء المستعارة، الألقاب، أرقام الهواتف المتعددة، التكتم على الأماكن، وألّا تعرف أكثر مما تحتاج إليه؛ قواعد ربما نسيها كثيرون، أو ربما لم يسمع بها بعضهم أساسًا. كان جوابها صادمًا: «دوما.»، أو ربما مفاجئًا، لا أدري بالضبط، أو ربما أنني قد بتّ -الآن- أدقّ إدراكًا أن الوقع -بحد ذاته- كان صدمة؛ ذلك، من حجم المتناقضات في ذاك الرد؛ إذ كيف لناشطة سلمية أن تهرب إلى منطقة تقع تحت سيطرة الفصائل العسكرية؟ بالتأكيد لم يكن وجه الفصائل في البدايات كما تكشف عنه بعد ئذ، ولكن وقع التناقض -ذاك- كان ثقيلًا، ولا سيما أني لم أسأل نفسي هذا السؤال وقتئذ: هل لدي الجرأة لأفعل الشيء ذاته؟ كان الهرب من الملاحقات الأمنية إلى المناطق «المحررة» هو الحل الوحيد للناشطين؛ لتفادي الاعتقال، لكن، كوني خارجة -توًّا- من المعتقل، لم أجد في نفسي تلك النزعة، وآنذاك كنت أشعر بناظم أنه يشاركني النزعة نفسها؛ إذ قد نكون من أولئك المؤمنين بالمواجهات، أو الجولات المؤجلة.

«عادل»، أو ناظم، كان صديقًا في الوقت المتأخر جدًا عن كل شيء، وحده اختفاؤه من دمشق ما كان مبكرًا، ومن دون وداع، توجه عادل/ ناظم إلى دُوما، ملتحقًا برزان ووائل وسميرة، وآخذًا معه فرصة لقائي «المؤجل» برزان، اضطررت إلى الرحيل، ولكن بعيدًا؛ إذ كنت -ككثيرين- ممن لم يجدوا للثورة في المناطق «المحررة» مكانًا.

وقُبيل اختطافها بأيام قليلة، دُعيت إلى اجتماع ترعاه الأمم المتحدة، وحضره المبعوث الأممي آنذاك «الأخضر الإبراهيمي» الذي روى ما وقع لرزان؛ إذ كان قد طلب منها مغادرة سورية؛ للانضمام إلى المفاوضات في جنيف٢، ونقل معاناة المدنيين، والحديث عن حقوق الإنسان في سورية، قال: «سألتني كيف ستنقلونني إلى خارج سورية؟ فأجبتها: سأرسل لك سيارة تابعة للأمم المتحدة؛ لتقلك بأمان إلى خارج سورية، فما كان منها إلا أن قالت له، كما نقل عنها: «لو كنتم تستطيعون إرسال سيارة إلى دُوما لنقلي، فأنتم قادرون على إرسال سيارة محملة بالطحين والأدوية إلى المحاصرين هنا.»».

انطفأ اللون الأخضر، حساب الـ «سكايب» المضاء دائمًا، تلك كانت رزان... مازحتها مرة في أني أشك في أن حسابها في الـ «سكايب» تديره مجموعة من الأشخاص؛ إذ لا أستطيع تصور إنسانة موجودة للاتصال دائمًا، إنسانة قادرة على التواصل مع الجميع، بكل ما لكلمة «الجميع» من معنى.

لم أتصور يومًا أنه من الممكن لذلك الضوء الأخضر أن ينطفئ، علمتُ بالتهديدات التي تلقتها رزان، ولكني -ككثيرين- لم أكن أتوقع أن تصل سفاهة تلك التهديدات إلى حد التنفيذ.

آخر ما قرأته لرزان -على حسابها في الـ «فيسبوك»- كان منشورًا مليئًا بالإحباط، بعد صفقة تبادل الراهبات، تلك الصفقة التي كان أحد بنودها إطلاق سراح بعض المعتقلين والمعتقلات، إنه انكسار المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المعتقلين والمغيبين أمام سياسة الاختطاف والتبادل، كان انكسارًا أمام قواعد الحرب، وسلطات الأمر الواقع.

بعد أيام اختفت رزان، واختفى وائل وناظم/ عادل، واختفت سميرة، انطفأ اللون الأخضر الذي كان يضيء منذ بداية الثورة، مطفئًا -أو مؤجلًا- كثيرًا من الآمال للثورة، ولي -على المستوى الخاص- كذلك.

رزان كتلك الثورة التي حاولت مرارًا الانطلاق، تأجلت إلى 2011، وأجلت معها كل الآمال، رزان كالثورة التي لاذت بجلاد من جلاد، فخذلتها خياراتها، أو ما توافر لها من خيارات، رزان كنزق الثورة وجموحها، عصيّة على الفهم، وعلى الاختزال بمجلدات، ولكنها الحاضرة في كل لحظة، مع كل الوعود المؤجلة.

– 6 –

رزان الدور والقضية والرمز

ياسين الحاج صالح

ليست رزان زيتونة فريدة عصرها، لكنها قريبة من أن تكون كذلك. المرأة الشابة الشقراء الخجولة التي كانت تخرجت توًّا في كلية الحقوق من جامعة دمشق، كانت تظهر، يومًا بعد آخر، في عشر سنوات من العمل العام، شجاعة وصلابة معدن استثنائية، وقدرة مميزة على تنشيط مَن حولها.

الدور

لم تأت رزان إلى العمل العام من صفوف المنظمات السياسية المعارضة، ولم تمر بمرحلة تنشئة أيديولوجية يسارية، تقليدية أو غير تقليدية. وعلى الرغم من أنها منذ تخرجها في الجامعة، عاشت في بيئة ناشطين ومعتقلين سياسيين، يساريين وغير يساريين سابقين، وأرادت دومًا أن تتعلم منهم، وتعلمت، لكنها شقت دربها باستقلال وندية، وعاشت زمنها، لا زمنهم. كان ذلك موسم «ربيع دمشق» الوجيز، وما بعده، موسم انفراجة عابرة، تلاها تضييق موصول على أي شكل من أشكال مستقلة من العمل العام. رزان التي كانت ضمن فريق محامي الدفاع عن معتقلي «ربيع دمشق»، وطُردت من محكمة أمن الدولة عام 2002، صارت خلال سنوات قليلة ناشطة حقوقية معروفة، وكاتبة مرهفة الإحساس. كان أسلوبها -من حيث هي كاتبة- رائقًا دومًا، يخلو من الحشو، ومن التهويم والتجريد، ومن النرجسية، ومن مخادعة القارئ، أو ترهيبه. وما كان يفعم نصوصها من حس إنساني من جهة، ومن غنى بالتفاصيل من جهة ثانية، يعطي الانطباع بتمرسٍ لا يتحقق إلا لمن تعيش حياتها حياتين، متكرسة في العمق لقضية هي عملها، ولعمل هو قضيتها. الحياة هي القضية والعمل.

شخص رزان هو دورها، ودورها هو شخصها، ليست امرأة قاسية صلبة؛ كانت تخشى الاعتقال كثيرًا، لكنها عندما جاء عناصر الاستخبارات إلى مكتب قريب من الجامعة،

شاركت في العمل فيه لبعض الوقت، لم تسمح لهم بدخوله، على الرغم من خوفها. ووراء العزم الذي لا يكل، كان هناك قلب دافئ. كانت المرأة الناحلة مثل أم لفارس مراد الذي كان في عمر أبيها، وقد بكته بكاء مرًا عندما توفي عام 2009، وهو دون الستين، قضى نصفها معتقلًا. تدربت على رقص التانغو والفلامنغو، ربما في جهد منها؛ لضبط فوران داخلي نشط، ولكن -كذلك- في تطلع إلى الحرية، وإغناء الحياة. ولم تكن رزان في حال امرأة متجهمة، تنافس الذكور على التأثير، بل كانت تتغزل بممثلين تحبهم، ريتشارد غير، مثلًا، وكان وائل يرمقها بغيرة مصطنعة، ويأمر: تضبضبي! خلال شهور اعتقاله بعد الثورة، كانت رزان المتوارية تغازل المعتقل الغائب بكلمة بسيطة فخورة: بطلي.

ثوَّرت رزان فكرة حقوق الإنسان في سورية، الفكرة التي كانت ولدت في تسعينيات القرن العشرين على هوامش بيئات يسارية معارضة، تعرضت لهزيمة سياسية على يد النظام، وهزيمة أيديولوجية بسقوط «المعسكر الاشتراكي». كانت فكرة حقوق الإنسان خط تراجع غريزي، إن جاز التعبير، يستأنف «حداثة» تعثرت -للتو- تعبيراتها التنظيمية والأيديولوجية، ويدافع عن «حقوق» سياسية ومدنية لـ «إنسان» كانت المئات منه ما تزال في السجون وقتئذ، وبحكم ملابسات الميلاد، هذه، كانت دعوة حقوق الإنسان مشدودة إلى بيئات من الطبقة الوسطى المتعلمة، وإلى عالم المعتقلين السابقين، والناشطين السياسيين، الذي كان يزداد ضيقًا. رزان كسرت هذه القوقعة، ونقلت فكرة الحقوق إلى الشعب، دافعت عن حق العدالة للجميع، بمن فيهم المعتقلين السلفيين الذين كانت ضحيتهم في النهاية. كانت تزور أسر معتقلين سلفيين فقيرة، في العتيبة ومناطق الغوطة الشرقية، وتكتب تحقيقات عنهم، أذكر منها ما نُشر عام 2007 في موقع «الأوان» الذي عملنا فيه معًا أقل من عام، لم ترتكب رزان خطأً في دفاعها عن حق السلفيين في العدالة، بل ضربت مثلًا أخلاقيًا رفيعًا، يضع السلفيين الذين اختطفوها مع زوجها، وائل حمادة، ومع سميرة الخليل، وناظم حمادي، في موقع أخلاقي أدنى -بما لا يقاس- من موقعها. ولكانت رزان دافعت عن حق الأسديين في العدالة، لو حصل أن تعرضوا لتمييز فادح، مقارب لهذا الذي يفرضونه على عموم السوريين منذ نحو نصف قرن. رزان وشركاؤها عملوا في أن يصير من حولهم بشرًا أفضل، السلفيون عملوا -مثل النظام- في أن يصير كل من حولهم أسوأ. المعركة ليست منتهية بحال، والمثال الذي ضربته رزان لن يضيع، ولن يُنسى، على العكس، هو ركيزة صلبة لاستئناف الصراع التحرري بقدر أكبر من

الوضوح والجذرية.

القضية

منذ اختطافها مع زوجها وائل، ومع سميرة وناظم، انتهى دور رزان المباشر، وصارت -هي وشريكتها وشريكاها- اسمًا لقضية. يمكن أن تُسمى هذه القضية «رزان ورفاقها»، وهو ما أجده مسلكًا كسولًا في أحسن الأحوال، كيديًا وقليل العقل في بعض الأحوال، وغير لائق في كل حال، ولا سيما حين يرِدُ على لسان، أو في نصوص، مناضلين ديمقراطيين. رزان اختُطفت مع ثلاثة شركاء، هم امراة أخرى ورجلان، ولهم أسماء معروفة منذ ما قبل الخطف، وذكرهم واجب في كل مرة تذكر فيها رزان. هناك من لا يذكرُ الأربعة، لا رزان ولا سميرة ولا وائل ولا ناظم، وهؤلاء صنفان: إسلاميون وسلفيون من جماعة علوش، وما شابه، وموالون لهم، أو أسديون من النظام وجماعته. يحصل أن يذكر بعض من هؤلاء الأخيرين خطف الأربعة من باب الطعن في قضية الثورة، إقامة ضرب من الاستمرارية الطبيعية بين الثورة السورية وجيش الإسلام. قضية الأسديين ومن والاهم هي -بالضبط- جعل أمثال رزان وسميرة ووائل وناظم غير مرئيين، أو (وهذا هو الشي نفسه) إلحاق جميعنا بالإسلاميين، وهذا ما يجمعهم -بالمناسبة- بالإسلاميين بالذات. ميل الأخيرين الطبيعي هو مطابقة الثورة بأنفسهم.

اختطاف رزان وسميرة ووائل وناظم كان أكبر ضربة أخلاقية وسياسية وُجهت إلى الثورة السورية، على يد غير النظام وغير «داعش»، والخط مستقيم بين خطف الأربعة في ليلة 9 كانون الأول/ ديسمبر 2013، وبين الأوضاع الحالية في دُوما بالذات، وهي تتراوح بين استخدام جيش الإسلام، الموقت حتمًا، شرطة محلية، أو تهجير كثير من منتسبيه مع عائلاتهم، أو تسليم المدينة لمذبحة واسعة.

منذ ما قبل اختطاف سميرة ورزان ووائل وناظم، وإلى اليوم، كانت الغوطة الشرقية، ومنها دُوما، محاصرة، أي إن التشكيل المذكور كان مسجونًا، ومع ذلك؛ عمل سجانًا خسيسًا، وما يزال كذلك، بينما هو يوشك أن يخسر قاعدة ملكه.

ومن حيث كونها قضية، يظهر خطف رزان، وسميرة ووائل وناظم، تعقد كفاحنا،

وتعدد جبهاته، فإذا كانت الثورة السورية قد تحطمت؛ فلأن القوى الإسلامية فتحت جبهة للاستيلاء على الثورة، بينما ما تزال للنظام وحلفائه اليد العليا في مواجهتها، ليس لأن الإسلاميين بطشوا بطيف الثورة بعد إسقاط النظام، على ما حصل في إيران بعد ثورتها، بل بطشوا بجمهور الثورة التي قدموا -هم- متأخرين إلى صفوفها، بينما كان هذا الجمهور ما يزال يواجه النظام، ويتعرض لبطشه.

رزان هي رمز هذه القضية، أكثر حتى من سميرة شريكتها، هذا؛ لأنها من جيل أصغر، ولأن دورها في الثورة كبير، ولا يقارن بدور غيرها، ولأنها كانت معروفة، وصارت معروفة أكثر بعد الثورة، ونالت جوائز دولية مستحقة على نشاطها الحقوقي والتوثيقي. لسميرة رمزية فريدة من وجهين آخرين: فالمعتقلة السياسية السابقة رمز لاستمرار صراعنا خلال جيلين، وهي رمز لصفته العابرة للطوائف، وهذا فوق فيض حسها الإنساني، على ما يظهر في صفحات كتابها: يوميات الحصار في دُوما 2013.

لكن كونها قضية، لا وجه لفصل رزان عن سميرة، أو لفصلهما معًا عن شريكيهما؛ وائل وناظم. خُطِف الأربعة معًا، ومعنى تغييبهم واحد، ومصيرهم واحد.

الرمز

ومع ذلك، من بين الأربعة لرزان رمزية خاصة؛ فهي أصغر الأربعة سنًا، وكانت في السادسة والثلاثين وقت خطفها، وهي معروفة قبل الخطف، سوريًا وعالميًا، كما أشرت أعلاه، وهي التي كانت تدير عمل مركز توثيق الانتهاكات، وقبله لجان التنسيق المحلية، وهي التي تحوز مؤهلات قيادية فذة، منها قراءة سياسية بصيرة لما يجري في الواقع، وهي التي تتميز بتكرس للعمل نادر المثال. رزان هي -أيضًا- من تعرضت لتهديد بالموت من شبيح لجيش الإسلام، سبق الخطف بأسابيع، وهي من كانت تعبر عن نفسها في نصوص مكتوبة مؤثرة، أو في ظهورات تلفزيونية تتكلم فيها بإنكليزية واضحة.

قضت رزان سبعة أشهر ونصف في دُوما، قبل جريمة الخطف، وخلال عملها هناك، أصدرت عددًا من التقارير من مركز توثيق الانتهاكات، لهذه التقارير ميزات خاصة؛

موثوقيتها، وغناها بالتفاصيل، وصفتها الميدانية، ثم ما أعطاه غياب رزان من صدقية أخلاقية وحقوقية لتلك التقارير بمفعول راجع.

وبفعل قوة المثال الذي جسدته رزان، حظيت سيرتها وعملها باهتمام واسع، يتجاوز سورية، شهدتُ بنفسي بعض وقائعه، وهذه واحدة منها؛ فقبل نحو عامين في إسطنبول، جازفت بأن أظهر غير مهذب حين سألت زائرة فرنسية، كانت تقابلني من أجل الكلام عن رزان، وعن عِمرها. قالت إنها من مولودات 1976، أو 1978 لم أعد أذكر، أي أكبر عمرًا من رزان بعام أو أصغر بعام. بدا واضحًا لي أن «جوستين أوغييه»، اسم السيدة، متماهية بالشخصية التي تكتب عنها؛ ولهذا، سألت «أوغييه» التي نشرت -قبل عام- كتابًا عن رزان، استندت فيه، من بين مستندات أخرى كثيرة، إلى شهادتي، وضعت لعملها عنوانًا ملائمًا «الشغف أو الحماسة»، ذلك اللهيب الداخلي الذي يُفعم أفعالنا بالروح، وهي تقول في الكتاب إنها تؤلف كتابًا عن السورية «رزان زيتونة»؛ لأنها أرادت أن تكون مثلها، ولم تكن. أؤمن بأن هذه ليست مجاملة في حال من الأحوال؛ فرزان جمعت بين القول والفعل، بين المبدأ والالتزام العملي به، وهي تدفع -منذ أربع سنوات ونحو أربعة أشهر (حتى وقت كتابة هذه الكلمات) - ضريبة مبادئها. الثورة السورية كسرت القوقعة الأسدية الخانقة، وأتاحت أن يرى العالم سوريات وسوريين كثرًا، ولسوريات وسوريين كثر أن يرووا قصتهم، ويشاركن، ويشاركون، في التفكير والحوار حول مستقبل العالم، ويمثلون أدوارًا تشتد حاجة الناس في كل مكان إلى مثلها.

المرأة، الكاتبة، المناضلة، المغيبة، رزان زيتونة، هي أبرز هؤلاء.

ختامًا، إن كان من شخص واحد تمثل في الثورة السورية، في منابعها الأخلاقية، وفي تعقد مساراتها، وتعدد جبهات كفاحها، فهو رزان زيتونة. وإن كان هناك من تتمثل فيهم مأسوية مآلات الجولة الحالية من كفاح السوريين، فهو رزان، مع شريكتها سميرة، وشريكيهما وائل وناظم. وإن كان من قضية تمثل مصير الثورة السورية، فهي -بلا شك- خطف رزان وسميرة ووائل وناظم، وتغييبهم. وإن كان من رمز لهذه الجولة من الكفاح السوري، يلهم كفاح أجيال السوريين المقبل، وشركائهم في العالم، فهذا الرمز هو رزان زيتونة وسميرة الخليل ووائل حمادة وناظم حمادي.

- 7 -

«لا أعرف الأربعة؛ تبادلت مع رزان بعض الكتابات السريعة في الـ «فيسبوك»، وقد لمستُ فيها لطفًا هائلًا. كذلك قرأت أشياء كتبتْها في موقع "ناو ليبانون"، وأشياء كُتبت عنها في مناسبات الاحتفال بها وبشجاعتها. سميرة أيضًا لم أعرفها، وإن كنت قد عرفت أشياء كثيرة عنها من ياسين، ومن غير ياسين. لكنّ وجهها وضحكتها ينطويان على خصوصيّة لا تُنسى، خصوصيّةٍ تُخبر الناظر إليها أنّ الاستثناء الذي فيها ألفةٌ وصداقةٌ، لم تتسنّ لهما فرصة من قبل. أمّا رفيقاهما الآخران، وائل وناظم، فيبدوان من ذاك الصنف الذي يحفر، بدأب وتفانٍ، تحت الأرض، ولا يُشاهد، أو يُعرف، فوقها.

وقد يقول قائل: ما همّ إن كنت تعرفهم، أم لا؟ وهذا سؤال في محلّه ما دمنا نُجمع على رفض الخطف، كلّ خطف، بما فيه خطف الخصوم؛ مع هذا، تبدو رزان وسميرة وناظم ووائل كأنّهم خُطفوا من بيوتنا بعدما تعبوا، فارتاحوا قليلًا؛ مستسلمين لنوم قصير على كراسي البيت. وهم ما كانوا ليستسلموا إلى تلك الإغفاءة العابرة، لولا ظنّهم في أنّ أبواب البيت مُحكَمَة الإغلاق في وجوه غير الأصدقاء.

فهؤلاء الأربعة يمتازون بأنّ المطالبة بإطلاق سراحهم تتعدّى السياسة والأخلاق، ومصالح الثورة، وباقي الحسابات الموجبة؛ فإلى ذلك كلّه تطالب بهم بيوتنا التي تخسر صدقيّتها إن لم يعودوا، وتطالب بهم أشياء حياتنا اليوميّة، والشؤون الصغيرة التي يشبهوننا فيها.

إنّهم، إلى كلّ حسبان آخر، أصدقاؤنا، ونحن نريدهم معنا.».

حازم صاغية

«لقد عملت مع رزان سنوات عدة. كان من السهل جدًا لرزان أن تغادر سورية، وأن تنعم بحياة الترف في أي دولة غربية، من اختيارها، إلا أنها قررت البقاء في سورية؛ للقيام بهذه المهمة التي تتقنها، وتحبها أكثر من أي شيء آخر، وهي الدفاع عن حقوق الناس في سورية».

خالد إبراهيم، المدير المشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان

«بعد أشهر من انتفاضة عام 2004 في مدينة القامشلي ضد السلطة البعثيَّة، كنتُ في الصف الثامن الإعدادي، دخلت المنزل؛ فرأيت فتاة جالسة مع أمّي وأبي، والمرحوم إسماعيل عمر، تشربُ الشاي، وتحكي عن المعتقلين والمفقودين، وعدد القتلى، وتوزُّع الجيش في المدينة، كانت توثّق الانتهاكات التي حصلت ضدّ الناس بعد تلك المجزرة، دخلت تلك الفتاة مدينة القامشلي الغامضة بشجاعة وثقة، في الوقت الذي كانت فيه كلمة "كردي" تهمة كاملة. كانت تقول: «انتفاضة» و«شهداء» و«استبداد» و«ديمقراطيّة» و«حريّة»، بدا الأمرُ غريبًا لديّ. تلك الفتاة كانت رزان زيتونة».

دارا عبد الله

ثانيًا: قالوا في رزان زيتونة

نعرض في هذه الفقرة المقالات التي كُتبت عن رزان زيتونة في الصحف والمواقع الإلكترونية المختلفة، ونعتمد الترتيب الأبجدي لكتاب المقالات هنا أيضًا.

- 1 -

رزان زيتونة ورفاقها: ثقافة الحرية

إلياس خوري(6)

جاء اختطاف رزان زيتونة وسميرة الخليل ووائل حمادة وناظم الحمادي من دُوما في ريف دمشق، حيث صارت الغلبة لما يُعرف بإسم «جيش الاسلام»، لا ليطرح أسئلة عميقة على مسار الانتفاضة الشعبية السورية التي تتعرض للخطف من الأصوليين ورعاتهم الخليجيين، فحسب، وإنما ليطرح -أيضًا- سؤاله على الثقافة الديمقراطية في سورية والعالم العربي.

سورية على كفين عفريتيين؛ نظام استبدادي، سيدخل تاريخ العالم بوصفه صاحب السجل الأكبر في الوحشية والهمجية، وقوى إقليمية ودولية ستتحول مواقفها وممارساتها إلى مدرسة في العهر والكلبية والانتهازية. وفي رقصة الموت والتدمير التي يمارسها العفريتان على أشلاء الشعب السوري، تناغم مصالح، وكثير من التواطؤ، وهدف مشترك هو تحطيم ما تبقى من الوطن، وتحويل الشعب السوري إلى أنموذج مأسوي لمصير الحالمين بالتغيير والحرية.

لكن اللعبة لم تنته، مثلما يظن العفريتان، وهما يقفان في مبارزة وحشية، يتفوّق فيها النظام الاستبدادي البعثي -مرحليًا- على خصمه، لكنه تفوّق موقت، وقد لا ينتهي الا بتوازن الموت.

اللعبة لم تنته باعتقال النظام الاستبدادي مناضلي الثورة وشباب التنسيقيات،

(6) http://www.alquds.co.uk/?p=114339

وقتلهم، في الوقت الذي فتح فيه أبواب سجونه أمام ألوف الأصوليين؛ ما دفع الثورة إلى الوقوع في خليج الأصولية، وغوايات القاعدة، ودفع النظام إلى الاستعانة بأصولية أخرى، مموّلة -هي الأخرى- نفطيًا؛ كي يُدخل سورية في نفق احتراب طائفي طويل.

اللعبة لم تنته؛ لأن نبض الثورة لم يمت، ولن يموت؛ لذا، لجأ «الدعش» الأصولي إلى اقتحام مركز مراقبة الانتهاكات في سورية، واختطاف هذه الكوكبة من الأحرار، مثلما اختطف الأب «باولو» وعشرات المناضلين والمناضلات، ممن رفضوا الانحناء لهذه العقلية البعثية الجديدة التي تتسربل برداء الدين.

كلهم بعثيون، بمعنى ما. تلامذة عفلق أرادوا بعث الأمة من موتها؛ فقتلوها، ولم يبعثوا سوى الانحطاط والطائفية والعنصرية، وتلامذة حسن البنا وسيد قطب ومحمد بن عبد الوهاب أرادوا بعث زمن الخلافة الراشدة، فلم يبعثوا سوى الأحقاد والتعصب، وتلامذة الخميني أرادوا بعث الأصل، فلم يبعثوا سوى الأحلام الإمبراطورية، وجروح الصراعات المذهبية.

منذ زمان بعيد أنهى الشاعر خليل حاوي أسطورة البعث والانبعاث، في قصيدته «لعازر»، عام 1962، وعندما لم يصدّقه أحد، سوى هزيمة بيروت عام 1982، أطلق النار على نفسه، وانتحر؛ كيلا يرى كيف تتابع جوقة الانبعاث الهمجية عبثها في المشرق العربي.

اللعبة لم تنته، والثقافة العربية لم تنته، يكفي أن نرى الأنموذج الذي قدمته رزان زيتونة ورفاقها؛ كي نقتنع بأنه هناك، في أقبية جيش الإسلام، أو غيره من داعشيي هذه اللحظة المنقلبة، هناك روح الثقافة المتمردة والحية، كوكبة من المناضلات والمناضلين لم تكتف بتوثيق وقائع الثورة، بل حملت رؤيتها النقدية، وواجهت زوبعة القمع المزدوج بالإصرار والعناد، والإيمان بأن روح الثورة أقوى من رياح القمع، وأن الكلمة هي السلاح الحقيقي؛ لأن سلاحًا يقوده فكر تشبيحي مبعثن، مهما اختلفت أسماؤه، هو في النهاية عدو الحرية وعدو الناس.

هناك أيها الأصدقاء القابعون اليوم في المجهول، هناك في مجهولكم نتعلم أبجدية الحرية. معكم -حيثما كنتم- تولد الكلمات جديدة ونقية وفاعلة. أنتم تلخّصون اليوم معنى تضحيات الشعب السوري في مواجهة عراء الخوف والثلج واللجوء، أنتم سورية التي نحبها، وأنتم عروبتنا التي تجعلنا أبناء الألم السوري.

لا تصدّقوا -يا أصدقائي- دجالي فنادق النجوم الخمس أو السبع، أو لا أدري ما عددها، الذين انبطحوا على مائدة طاغية، مدّعين أنهم يحاربون بهاله طاغية آخر.

هؤلاء الذين هجروا الشعب بحجج شتى، وتفذلكوا على ثورته وانتقدوها منذ يومها الأول، وأعطوها دروسًا نابعة من جبنهم وطائفيتهم المخبأة خلف ادعاءات تقدمية، لا تجد أصلها وفصلها إلا في بعثنة مستترة، أو أولئك الذين تحولوا إلى خدم في إمبراطوريات الغاز والنفط، يبيعون أسيادهم قطعان المثقفين، ويبيعوننا خطابًا علمانيًا ملفوفًا بـ «سيلوفان الكاز».

لا تصدّقوا -يا أصدقائي- أن هؤلاء الذين يتصدرون المشهد هم الثقافة؛ لأنهم سوف يتحولون -كأشباههم الذين كتبوا وتمأتروا في زمن 'الكتاب الأخضر' ومؤلفات القذافي الأدبية- إلى صناع ثقافة العار. لا تصدّقوهم، أنتم الثقافة والحرية، وأنتم سورية.

صحيح أنكم في العزلة اليوم، وأن مأساتكم الشخصية هي امتداد لمأساة الناس، لكنكم تختزنون في دواخلكم كل عطشنا إلى الحرية والكرامة الإنسانية. بكم، وبأمثالكم من مثقفي سورية الشجعان، تكتب ثقافتنا سجلها المُشرق، وستكون هي علامة الخروج من ظلام هذا التبعثن الثعباني الذي يلتف حول اعناقنا.

لن نيأس، لا أمل لنا سوى الأمل، أوطاننا تؤلمنا، ألمنا رهيب، ألم لا صفات له سوى أنه الألم، لكننا لم نعد في وارد التراجع، فالثمن الذي دُفع كان أكبر من أن يسمح لأحد، يملك حدًا أدنى من الكرامة، بأن يتراجع.

رزان زيتونة، وسميرة الخليل، ووائل حمادة، وناظم الحمادي، أسماء محفورة بضوء الحرية، ولن تقوى عليها قوات جحيم الاستبداد، وكل زنزانات الأرض.

لكم، ومعكم، وبكم، تولد الأوطان، ومن أجلكم نوقد شموع الكلمات التي تمزّق هذه العتمة.

- 2 -

بين رزان زيتونة وسيطان الولي

آرام أبو صالح[7]

للمحامية رزان زيتونة تاريخ مشرّف بالنضال؛ لأجل حقوق الإنسان في سورية، فقد دافعت عن معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين منذ بداية عملها، ثم شاركت في تأسيس جمعية حقوق الإنسان في سورية، وباندلاع الثورة عام 2011 أسهمت في تأسيس لجان التنسيق ومركز توثيق الانتهاكات.

أمّا الشهيد سيطان الولي، الأسير السوري المحرر الذي قضى سنين عمره في المعتقلات الإسرائيلية، ودفع حياته ثمنًا لحبّه للجولان ولسورية، فقد استشهد في 24 نيسان/ أبريل 2011، بعد صراع طويل مع مرض السرطان الذي تفشّى في جسده؛ بسبب الإهمال الطبّي، وسوء شروط الاعتقال، والحرمان من العلاج الفوري في سجون الاحتلال.

رزان التي اهتمّت بقضايا الأسرى السوريين أشدّ الاهتمام، غدت -هي وسميرة ووائل وناظم- أسيرة في دُوما، في الغوطة الشرقية، منذ 9 كانون الأول/ ديسمبر 2013، وبقي مصيرها مجهولًا حتى اليوم. رزان وسيطان هما ضحيتا نوعين من التغييب: رزان ضحية التغييب القسري، وسيطان ضحية التغييب الأسدي لقضية الأسرى السوريين في سجون الاحتلال.

كتبت رزان زيتونة، في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2005: «كان النداء الذي وجهه مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب؛ من أجل إنقاذ حياة الأسير المحرر هايل أبو زيد، أوائل هذا العام، بدايةً لإثارة قضية بقيت بعيدة عن دائرة الاهتمام سنوات طويلة. مع توجيه هذا النداء، تنبه كثيرون إلى وجود سوريين في سجون الاحتلال منذ نحو عقدَين، دهش كثيرون لكون النداء موجهًا لجمع تبرعات لأسير محرر؛ من أجل إنقاذ حياته

---

(7) https://geroun.net/archives/119662

المهددة بالخطر، على الرغم من أن من البدهي أن تتحمل الدولة مسؤولية قضية -كهذه- لا تحتمل التأخير؛ ومع ذلك، لم تأخذ ردّات الأفعال أبعادًا أكثر من مقالات عدة من بعض الكتاب السوريين، والقيام بعدد من الأنشطة المتواضعة، من مثل إرسال رسائل التضامن للأسرى.

كان هذا النداء؛ لإنقاذ حياة الشهيد، هايل أبو زيد، الذي استشهد في 7 تموز/ يوليو 2005، وهو الذي ربط رزان زيتونة وناشطين سوريين آخرين بقضية الأسرى السوريين في سجون الاحتلال؛ فقد كتب ياسين الحاج صالح -في العام نفسه- مقالًا بعنوان "سجناء سوريون في إسرائيل"، ورد فيه: "الجولان وسكان الجولان وقرى الجولان وتاريخ الجولان، ليست حاضرة في نقاشنا السياسي (مفرط التسييس)، وثقافتنا (المفتتة وغير الفاعلة)، ومجتمعنا المدني (المحطم)، ونشاط حقوق الإنسان (التعيس) في بلادنا. هيئات حقوق الإنسان لا تتضمن بياناتها معلومات عن الأسرى السوريين في السجون الإسرائيلية: هل عددهم 16 أم 40؟ ولم يتحدث أي منها عن هايل أبو زيد الذي أُفرج عنه أخيرًا، بعد 21 سنة أمضاها في السجن، ويُعالج من سرطان الدم!". وفي مقالة أخرى كتب: "هايل أبو زيد: آخر ضحايا نظام الاستثناء الأمني"، وكتب بعد استشهاد هايل: «لا شيء يشبه علاقة إسرائيل بالفلسطينيين والسوريين الواقعين تحت الاحتلال أكثر من علاقة المحكومين بالأنظمة الحاكمة في دول المنطقة الأخرى. تتفضل بالتعايش معهم ما استقالوا من السياسة والاحتجاج، فإن أقالتهم من الحياة ذاتها.».

لعلّ ياسين من الكتّاب القليلين الذين كتبوا عن قضية أسرى الجولان، ولعل رزان هي المحامية والناشطة السورية الأولى التي راسلت أسرى الجولان من وراء قضبانهم، فبعد استشهاد هايل، والتدهور في وضع سيطان الصحّي، كتبت: «من هايل إلى سيطان، أفكر بالكتابة لسيطان منذ أن سمعت بمرضه، وسوء وضعه الصحي، ولا أجد الجرأة ولا الكلمات لمخاطبته، أعيد قراءة رسائلنا القليلة المتبادلة منذ ثلاثة أعوام، وأعود مرارًا وتكرارًا إلى إحدى عباراته المذكورة في واحدة من تلك الرسائل: "نحن وأنتم نعيش حالة النزوع نحو الخلاص، ولكل منا حائط يتخطاه بوسائله، حيث سنلتقي يومًا عند الأفق، حيث تشرق الشمس دائمًا. ولا أفلحت وسائلنا ولا وسائلهم في تخطي أي من الجدران؛ حتى اللحظة. عالية وكأنها تصل إلى السماء».

سيطان كان يكتب لرزان من سجنه في الرّملة، وهي تجيب من دمشق، حيث كانت أخته تُهرِّب رسائله من المعتقل في شكل «كبسولات» (وهي عبارة عن رسالة مكتوبة ومكوّرة عدّة مرات؛ حتى تصبح بحجم حبّة الدواء)؛ لتصل إلى رزان عبر البريد الإلكتروني نصوص هذه الـ «كبسولات»، بعد أن قام الأصدقاء الجولانيون بـ «فك شيفرتها»، ونسخها وإرسالها ألكترونيًا.

كتبت رزان عن هذه التجربة: «نظمنا (عملية) تبادل رسائل، بيننا، نحن هنا، وبين أسرانا السوريين في السجون الإسرائيلية... كانت تجربة عامرة بالمحبة. في بعض أوجهها، كانت تبادلًا لخبرات وأوجاع الجدران العالية. شكونا لهم وحكوا لنا. سمعنا خيالات أصواتهم، وتلمسنا آثار أصابعهم على شاشات الكمبيوتر».

من يقرأ مراسلات رزان وسيطان اليوم، يحسّ بالجدران هذه أكثر وأكثر؛ حيث تُبنى وتُعزَّز وتُحصّن أكثر؛ لتفصل بين الجولان المحتل للوطن، الجدران التي يصفها الاثنان في رسائلهما، الجدران التي تقف في وجه حرية السوريين، في السجون كلّها، سجون الاحتلال وسجون النظام وسجون «داعش» وسجون «جيش الإسلام»؛ فإن عظام الجاسوس الإسرائيلي، إيلي كوهين، كانت -آنذاك- أهمّ من حياة عشرات الأسرى السوريين الذين يحتضرون في سجون الاحتلال.

هذه المراسلات، وكأنّها استبقت زمانها وعبّرت مضمونًا؛ بسبب هوية كاتبيها، عن غياب الأخلاق والمبادئ، وعن الخيانة الكبرى، فمن باع الجولان وقضيته باع حياة أسراه، ومن باع الجولان باع سورية، وباع رزان وباع ملايين المواطنين بما لا يساوي عظامًا متعفّنة لجاسوس إسرائيلي، وصدق سيطان حينما كتب إلى رزان: "لسنا لأنفسنا، إنما نحن لقضية ما تزال لقيطة في بيت مهجور».

ما أدركه سيطان في سنواته الأخيرة، وما أدركته رزان، وما وصلا إليه من نتائج في مراسلاتهما، ما يزال «غير منطقي» ومجهولًا عند كثيرين، فهما الاثنان عَلِما أنه لن يتحرر شبر من الجولان، إلّا بتحررنا من طغاتنا، وفي إحدى الرسائل كتب سيطان إلى رزان، ختامًا، ووافقت هي بدورها: "إننا كالأرض التي تنتظر الهطل".

- 3 -

رزان زيتونة والأمل الذي لا ينضب

آلاء عوض[8]

توقٌ إلى الانعتاق وإحساس عميق بمشاعر وهواجس البسطاء والمظلومين، دفعاها إلى أن تتحلّى بجرأة وبسالة لا مثيل لهما، فكانت ظلًّا للمقهورين وأملًا للحالمين، وبين الواقع والمأمول لعبت أدوارًا صعبة، وأسّست لمشروعات إنسانية عالية المستوى، لتأتِ الثورة مُشرّعةً أمام طموحها أبوابًا كانت موصدة، وآفاقًا كانت مُعتمة.

كانت الشابة القوية، والمجتهدة، في عقدها الرابع عندما أعلن النظام سخطه عليها، واستياءه من نشاطها، فضيّق الخناق عليها؛ لتبتعد إلى مدينة دُوما، في الغوطة الشرقية، وهناك تعرّضت للاختطاف.

الناشطة الحقوقية، وموثّقة انتهاكات حقوق الإنسان، رزان رشاد زيتونة، من مولودات طرابلس–ليبيا في 29 نيسان/ أبريل عام1977، من عائلة دمشقية مثقفة، متوسطة الحال، والدها حقوقي ومدير لشركات عدة في الخليج، ووالدتها مدرّسة لغة عربية.

درَسَتْ رزان في دمشق، وتخرّجت في كلية الحقوق عام 1999، ثم تدرّبت على المحاماة في مكتب المحامي هيثم المالح، وبدأت مزاولة المهنة عام 2001، وباشرت أعمالها بتسلّم عدد من قضايا معتقلي الرأي التي دافعت عنهم تطوّعًا، وعمِلت في الصحافة باكرًا؛ فكتبت عن الأطفال ودور العجزة والإتجار بالنساء ومشكلات الناس وهمومهم، ضمن سلسلة أنجزتها من المقالات الاجتماعية.

ومع بدايات «ربيع دمشق» عام 2001، أسّست مع المحامي هيثم المالح وحقوقيين آخرين «جمعية حقوق الإنسان»في سورية، وكانت أوّل جمعية حقوقية تعمل احترافيًا، وتفرّغت تفرّغًا شبه تام لأعمال الجمعية، وتوثيق الانتهاكات والاعتقالات، وكتبت

---

(8) https://geroun.net/archives/70613

تقارير كثيرة في هذا المجال.

واكبت فاعليّات ربيع دمشق معظمها، فكانت مواظبة على حضور جلسات «منتدى الأتاسي للحوار الديمقراطي»، وباقي المنتديات، وجالت في كثير من المناطق السورية، واستمعت إلى الناس، ونقلت همومهم ومشكلاتهم، ودافعت عن حقوقهم في المحاكم، وغطّت أحداث القامشلي والمسألة الكردية؛ حيث باتت ليال عدة في الشمال الشرقي من سورية، تستمع وتسجّل شهادات الناس ومعاناتهم.

عشرة أعوام في العمل الحقوقي أثبتت -خلالها- زيتونة حضورها بقوة في نصرة المظلومين، بمن فيهم الإسلاميون، وشاركت في معظم الاعتصامات والتظاهرات إبّان أحداث مخيم جنين وحرب العراق، وهناك اجتمعت بالناشط السياسي وائل حمادة، وتزوّجا.

بذل الجهد والمثابرة في العمل كانا أبرز سمتين من سماتها، فقد دأبت تقرأ عن حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية، وعملت بجدّ لتطوّر لغتها الإنكليزية، فكان كل ما تعلّمته حصيلة جهد شخصي وجدّ، ولا سيّما أنها كانت من ذوي الدخل المحدود، وجلّ أعمالها تطوعية.

كانت قريبة من كل الجهات السياسية، لكنها لم تنتسب إلى أي حزب أو جماعة، وأعلنت عملها المستقلّ وتفرّغها لحقوق الإنسان، وسعت جاهدة لنقل قضية حقوق الإنسان في سورية إلى العالم، حيث بنت علاقات وطيدة مع عددٍ من الصحافيين الأجانب، وراسلت المؤسسات الدولية المعنيّة بحقوق الإنسان، ونقلت صورة الوضع في سورية من دون مبالغة أو تهويل، وشاركت في كتابة تقارير دولية عدة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية.

رزان والثورة

مع اندلاع شرارة ثورات الربيع العربي تبلور حسّها الثوري، فراقبت من كثب تطوّرات أحداث الثورتين: التونسية والمصرية، وتابعت عمل مجموعات الثورة على مواقع التواصل الاجتماعي والمدوّنين، وأول ما يتبادر إلى الأذهان صورتها في مقطع فيديو، وهي مُشاركة في أولى التظاهرات التي انطلقت من مدينة حرستا، فكانت تصدح

بأعلى صوتها بالحرية التي نشدتها.

وفعلًا شاركت مشاركة بنّاءة في فاعليات الثورة معظمها، ونظمت مع زوجها «حمادة» خططًا للتظاهرات، وأسهمت في تأسيس عدد من التنسيقيات، وجمعتها في وسم "لجان التنسيق المحلية».

جهّزت لكثير من التظاهرات، ودعت إليها، وشاركت فيها، وكانت تنظّم اللقاءات والاجتماعات الخاصة بالتظاهرات والاحتجاجات، وذهبت إلى داريا والغوطة وعدد من المناطق المُشتعلة، ونقلت أخبار الثورة السورية إلى الرأي العام العالمي، بصدقيّة ومهنيّة عاليتين، وعُدّت مصدرًا موثوقًا للخبر المنقول إلى المؤسسات الحقوقية والدولية، ووكالات الأنباء.

مارس النظام وأجهزته الأمنية الضغط عليها في دمشق، وضاقت عليها الجغرافيا والسُبُل، فانتقلت، أواخر نيسان/ إبريل 2013، إلى مدينة دُوما، وعمِلت في مساعدة زوجات الشهداء والنساء اللاتي بلا معيل، إضافة إلى نشاطها الحقوقي والثوري والإعلامي.

أسّست عددًا من المكاتب، منها مكتب التنمية للمشروعات الصغيرة، ومراكز منظمة النساء الآن، ومكتب توثيق الانتهاكات، وأسهمت في دعم الحُكم المحلي وتمكينه عن طريق المجالس المحلية، ولعبت دورًا رياديًا في لجان التنسيق المحلية، حيث ساعدت عددًا كبيرًا من التنسيقيات بالعمل والدعم، وشجعت عددًا كبيرًا من الناشطين في خوض غمار الثورة، ووفّرت لهم الأجهزة والدعم، فضلًا على إسهامها في خلق شراكة مع منظمات ومؤسسات دولية.

عُرضت عليها فرص ومناصب عدة، ولكنها رفضتها، وأبتْ الخروج من سورية، فعايشت أوجاع الحصار، حيث روت -في إحدى مقالاتها- المصاعب والتحدّيات التي عاناها المدنيون في الغوطة في تلك الآونة، وكانت موجودة في أثناء مجزرة الكيماوي، وأعدّت بنفسها، وبالمشاركة مع طاقم من العاملين في مركز توثيق الانتهاكات، تقريرًا مهنيًا، صدر باللغتين: العربية والإنكليزية اعتمدته أغلب المؤسسات الإعلامية والدولية.

تعرّضت للاختطاف في مدينة دُوما، في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2013، وهي على رأس عملها مع زوجها وائل حمادة، وناظم حمادي، وزميلتها سميرة الخليل، في أثناء وجودهم في مكتبهم الذي كان مركزًا لتوثيق الانتهاكات، ومكتبًا للجان التنسيق في دُوما.

في اليوم التالي من اختطافها، توافد أهالي الحي الذي كانت تقطن فيه؛ ليسألوا عنها، وهم خائفون عليها ومتوجّسون، منهم من يعرفها، ومنهم من سمع عنها وعن أخلاقها، تلك المرأة السورية الأصيلة التي جمعت الرصانة والرقة، الجديّة والحنان، الشخصية القيادية والإلهام.

- 4 -

رزان زيتونة ربيع الربيع

بسام الأحمد(9)

قلوب تقطر مرارة، وكلمات تفيض بالأسى، وشعور بالغصّة، تمامًا في منتصف الحنجرة، تبدو واضحة عند كلّ من يتحدث عن رزان زيتونة، خصوصًا من عمل قريبًا منها، واكتشف مدى قناعتها وإيمانها بثورة أبناء شعبها، واستشفّ مدى ثقتها ويقينها بدور منظمات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، في الإبحار بالمجتمع السوري الثائر إلى برّ الأمان، وتخليصه من الدكتاتورية، وبراثن الطائفية والعنصرية البغيضة.

حلّت الذكرى السنوية الأولى لحادثة اختطاف رزان مع زوجها، وائل حمادة، وسميرة الخليل وناظم حمادي، ولعلّها أطول مدة -على الإطلاق -كانت لرزان يمكن أن تتخيلها، وهي بعيدة عن هموم الناس والوطن. ولعلّ الأكثر غرابة وألمًا لديها هو حدوث عملية الخطف الجبانة -هذه- على أراضٍ خاضعة لسيطرة «المعارضة» المسلّحة، ومن بين من كانت تعدّهم أهلها وأصدقاءها، يا لهما من أمرين فادحين، لم تكن تشي الأيام التي سبقت الحادثة إلاّ بهما.

قبل وقوع حادث الاختطاف على أراضي مدينة دُوما المحررة، كانت أطراف أخرى في الشمال «المحرر» قد ارتكبت عشرات الحوادث المشابهة بحقّ ناشطين وإعلاميين، وعاملين سوريين وأجانب في المجال الإنساني والإغاثي، ولم تُعِد تلك الحوادث إلى ذاكرة السوريين سوى ممارسات النظام السوري القعمية والوحشية في عقب اندلاع الانتفاضة، ولم تكن حادثة خطف رزان الأولى، لكنّها كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير، بالنسبة إلى معظم ناشطي الثورة ومنظمات المجتمع المدني السورية والدولية، على السواء، فقد فتحت تلك الحادثة الباب على مصراعيه، خصوصًا في ما يتعلق بإعادة تعريف للمناطق المحررة، وأعادت إلى الأذهان إعادة قوية الشعارات والهتافات الأولى

(9) http://www.alhayat.com/article/822797/رزان-زيتونة-ربيع-الربيع

التي خرجت من أجلها ثورة الحرّية والكرامة، وفتحت الباب أمام الحوارات العميقة حول الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، في ظلّ «النزاع» القائم في سورية، خصوصًا في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وإيصال صوت الضحايا، إضافة إلى الخدمات الكبيرة التي تقدمها في المجال الطبّي والإنساني، وضرورة وضع حدّ لجميع الخروقات بحقهم. الوجود الكثيف لكتائب المعارضة المسلّحة في مدن الغوطة الشرقية، في الريف الدمشقي، وتحديدًا في مدينة دُوما، ويمكن وسم معظمها بالصبغة الإسلامية، سهّل من عملية الاصطياد في المياه العكرة، وإظهار حالة رزان زيتونة ورفاقها على أنها حالة شاذة على المجتمع الدُوماني «المحافظ»، وقد سبق ذلك حملة شرسة قام بها عدد من ناشطي الإعلام في دُوما؛ ليُختزل الموضوع ويُكيَّف مع «الصراع» العلماني- الإسلامي المتفاقم أساسًا، وبالفعل فقد كانت حادثة الخطف بمنزلة الرصاصة الأخيرة على العمل المدني الحضاري الذي كانت ملامحة تتشكل في الغوطة الشرقية. وكانت رزان ورفاقها قد قطعوا شوطًا كبيرًا في هذا الاتجاه، إلاّ أنّ يد المسلّحين كانت أقرب مما كان يتصوره الجميع في مدينة تعد المعقل الرئيس لمقاتلي «جيش الإسلام» الذي يتزعمه «زهران علّوش» أحد المنضوين تحت لواء «الجبهة الإسلامية»، حيث حُمّلوا من عشرات الأطراف المسؤولية الأخلاقية والقانونية في إعادة المخطوفين الأربعة سالمين إلى ذويهم.

كُتبت عشرات المقالات عن حادثة الخطف، وشاهدنا عشرات الإدانات والاستنكارات التي تشجب هذه الجريمة البشعة. وعلى عكس توقعات الجهة الخاطفة، وممن وفر الغطاء السياسي لعناصرها؛ فقد تحولت الحادثة إلى نقطة تفصل بين مرحلتين مهتمين في التعاطي مع كتائب المعارضة المسلّحة، ونظرة السوريين إليها من جهة، ونظرة المجتمع الدولي من جهة أخرى، إضافة إلى نظرة كبرى المنظمات الحقوقية العالمية التي شكّلت الحادثة لهم فهمًا واقعيًا وحقيقيًا لطريقة تعاطي بعض المعارضة المسلّحة التي من المفترض أن تكون بديلة من النظام مع الآخر المختلف عنه، خصوصًا ممن ينادون بمبادئ الديمقراطية، ويدعون إلى مجتمع مدني حضاري. لكن ما لم يكتب عن رزان زيتونة ورفاقها هو حالتهم الصحية والنفسية التي سبقت حادثة الخطف، وكانت المجازر اليومية والحصار المطبق من قوات النظام قد أوصلتهم إليها، مثل السكان جميعهم، فرزان كانت تعاني -قبيل الحادثة بأيام- مرضًا جلديًّا في منطقة اليد، ويبدو أنّه كان بسبب شحّ في مواد التنظيف، وندرة في المياه النظيفة الخاصة بالشرب والاستحمام. وكانت في

ليلة الحادثة -تحديدًا- تعاني وهنًا عامًّا؛ بسبب قلّة التغذية، وعدم توافر الطعام المغذي والحلويات والشوكولاتة السوداء التي كانت رزان تحبها، فهل -يا ترى- قدّم الخاطفون خلال هذه السنة أدنى مستلزمات المعيشة اليومية الكافية لهم؟ وهل -يا ترى- نظر «القاضي» في عينيها في أثناء إصدار حكمه؟ وهل سمح لها بالدفاع عن نفسها؟ أشكّ في أن تصل بهم الشجاعة إلى هذا الحدّ، وأجزم بأنّ رزان بصقت (في وجوههم) ومرّغت أنوفهم في الوحل، بكرة وأصيلًا.

- 5 -

«حديث الغائبين»

عن رزان زيتونة في ظل الغياب

جمال خليل صبح[10]

في الحديث عن «الغائبين» ثمّة معضلة قد تكون -في جانب من جوانبها- ذات اتّجاه أخلاقي بحت؛ إذ في الكتابة عنهم لا بدّ من انتهاكٍ ما، قد لا يسرّ الخاطر، في ما لو قدّر لهم حدس ما يُكتب بشأنهم. هو شيءٌ أشبه بتلك «الخيانة» المدفوعة بالتّرجمة، وغالبًا ما يُقال بأنّها «مشروعة»، وذلك الشّر الذي لا بدّ منه. بهذا يكون كلّ حديث عن غائبين، مغيّبين ليسوا بيننا، مرشّحًا ليحمل في طيّاته ما يحمل من سوء؛ حتّى ولو بدا في لبوس استحضار أخلاقي واجب. بهذا المعنى تبدو الصورة فعلًا في تضادّ مؤرّق قبل أن تكون أي شيء آخر. ولكن، وعلى الرّغم من تلك التحفّظات الموجبة، يبدو لي أنّ الحديث عن «قضية المخطوفين» الأربعة مسألةُ كُبرى، تمثّل طيفًا واسعًا من الجوانب، قد يبتدئ أولها من ذلك الرابط الأخلاقي المبدئي الأصيل في الدّفاع عن الحقوق، واستعادة قضية فيها غدرٌ وخيانةٌ كبيرين، إلا أنها تمتدّ في تدرّج على جوانب عدّة، وطنية وسياسية، ثورية واجتماعية، شخصية ضيّقة وإنسانية عامّةً. بين هذا وذاك أرى في الحديث عن رزان زيتونة، وهي تمثّل ذلك الغياب الجامع، فيضًا من ذلك كله، وربّما أزمة شخصيّة، ليس لها حل مرضٍ إلى حين.

في إحدى ليالي المتابعة اليومية للثورة، جاءتني رسالة تقول بأن هناك لقاءً سيُبث من إحدى قنوات التلفزة الألمانية، وسوف تستضاف فيه الصحافية الألمانية، الكاتبة المعروفة «سوزانة فيشر»، تابعت اللقاء في اليوم التالي؛ كي أعرف ما القصة، كان لقاءً عاديًا تناولت فيه الصحافية أمورًا عدّة، من بينها زواجها من مواطن لبناني، وخبرتها في العمل في الشرق الأوسط، وكتابها الأخير عن إنجاب الأطفال في سن الأربعين! بدا

(10) https://www.aljumhuriya.net/ar/32859

اللقاء عاديًا أول وهلة، وظهر بأنه قد صادف يوم عيد ميلاد الصحافية الضيفة. بعد دقائق من الحديث طلب المحاور من «سوزانة» متابعة فيديو قصير على شاشة مقابلة في الاستديو. فجأة وإذ برزان زيتونة تظهر فيه، بصفاء وحسن كبيرين، كانت تجلس على أريكة، واضعة ساقًا على أخرى، في غرفة بسيطة، تفتح نافذتها على شارع تدخل منه شمس رقيقة. بدت رزان، وفي حضنها قطة بيضاء تداعبها برفق، وهي تتلفظ بكلمات بسيطة، بلغة إنكليزية متدفّقة، يدور فحواها عن تمنياتٍ بطول العمر لصديقة عزيزة. وفجأة إذ بالشخص الذي كان -للتّو- يبدو جدّيًا، يتحدّث برصانة ليست مفتعلة على الإطلاق، ينهار بالدّموع أمام الكاميرات. لم تستطع الصحافية الضيفة، سوزانة فيشر، حبس عواطفها ودموعها، وأخذت تجهش بالبكاء الممزوج بالحيرة. كان موقفًا قلّما يُشاهد في برامج مع شخصيّات يحسب فيها حساب تلك الحركة. طلب المحاور استراحة قصيرة، وقُطعت المقابلة، ثم أُعيدت بعد توقف إعلاني قصير.

ليس سرًّا أن رزان تمتلك مفاتيح أساسية لشخصية كارزمية، تستأثر بأغلب من يتعامل معها بشيء أو بآخر. لا تبدو -فحسب- ملامح رزان الهادئة التي تضفي بعدًا حضوريًا مرئيًا ما، ولا صوتها المأخوذ ببحّة خفيفة، تاركًا آثاره البعيدة لدى السّامع، هي تلك الأمور والأسباب التي تثير ذلك الانطباع الأول الذي تتركه رزان في محدّثها، فهناك شيء أبعد من ذلك السحر الآني، والسطوة المرحلية في شقّه الإدراكي المرتجل. في رزان تجتمع مهارتان، تطبعان تلك الشخصية المميزة: مهارة المحاججة المنطقية، والحديث المدعوم بالأسباب والوقائع، ومهارة الإنصات العميق الذي يستدعي صمتًا واجبًا لأمر ما. على الرغم من ذلك، يتميّز التواصل اللغوي لرزان باقتصاد «رشيد»، خفيف الظل، مع تلوينات مختلفة من التعليقات اللّماحة عند الضرورة. على الرغم من ذلك، لم تكتسب رزان تلك الشخصية المثيرة فحسب؛ لأن فيها سمات «محام بارع»، بل لأن تلك الشخصية كانت ترتكز على دعائم أخلاقية وإنسانية، كانت تُظهر يومًا بعد آخر ثباتًا أصيلًا؛ فالدّفاع عن حقوق قطاعات اجتماعية، كالنساء والأطفال والمعتقلين السياسيين، ليس لها سندٌ مكين في بيئات الاستبداد المتبدّلة، يتجاوز ذلك الهمّ المهني العام؛ لينفذ إلى تلك الطبقات العميقة من الحس الإنساني والوطني المجبول بالتزام لا يبدو أنّه نابع من أيديولوجيا متكلّسة.

«يعني شو فيكون تقدموا؟» تبدو جملة ليست عسيرة على الفهم، إلا أنها ترشح «براغماتية» ودفعًا باتجاه ذهاب الأمور نحو الأعمال والأفعال، بعيدًا من الأقوال المتراكمة. رزان تمتلك في ذلك طاقة عالية على شحذ الأفكار البسيطة، بتلك القدرة التي تسمح بإنجازها، من دون لفّ ودوران لا طائل منهما. جمل رزان غالبًا ما تكون موجزة، تحتضن أفكارًا قابلة للتطبيق، وحاملة معاني السّعي والحماسة لذلك. «في عندنا مدرسة بحرستا، وبدنا دعم لسنة دراسية»، «بلّشنا بمشغل لبيع المشغولات، وراح نبيع المنتج، ونسوقه، ويرجع المبلغ للنساء صافي»، «عندنا حالة جريحة، وبدنا نطالعها من الغوطة للعلاج، هات لشوف!»، «اعملوا حفلة غناء في ألمانيا، واتبرعوا بالريع لروضة أطفال هون». هي عينة من تلك الأفكار و«المشروعات الصغيرة» التي كانت ترعاها رزان بدأب يومي غريب، وبعد أن تطمئن إلى أن حراكًا ما بدأ يمضي، تترك الأمور للجري على هواها، بعد تسليم أغلب هذه الأفكار لميادين الواقع. ليست مغرمة دائمًا بمتابعة كل شيء، لكنّها تمتلك إحساسًا قويًا بأن الأشياء سوف تمضي على ما يرام.

على غير ما كان يُظن، كانت رزان على اطّلاع يومي ودقيق على أحوال الكتائب المقاتلة على الأرض، ولا سيما في الغوطة الشرقية. صحيح أنّها لم تكن لتخفي نهجها «المدني» العام في الثورة، وتمسّكها بالتنظيم والنشاط ذي الطابع المدني الخالص، إلا أنها لم تكن لتسقط في تلك النظرة «المتعالية» و«الخيالية» السطحية إزاء كل ما هو «عسكري»، أو له علاقة بـ «السلاح»، تلك النظرة التي أضحت في عيون وأفكار كثير من الناشطين السوريين شيئًا هو أقرب الى تلك الأيديولوجيا (الأفكار المعلّبة) سهلة الترويج، في الوقت الذي أظهر فيه النظام طاقة عنف هائلة في كل مكان استطاع إليه سبيلًا. في إحدى الرسائل التي تشعر فيها بجدّية زائدة، طرحت رزان عليّ فكرة جديرة بالذكر، وهي تأسيس جمعيّة مستقلّة، لا تتبع إلى أي جهة كانت. هذا ليس جديدًا حتمًا، لكن الجديد هو في أغراض هذه الجمعية، وهدفها الأساس الذي تمثّل في شيء ليس أكثر -ولا أقل- من «إنشاء صندوق مالي، يهدف إلى توفير الإعانات المادية والعينية الممكنة لعائلات المقاتلين، من المجموعات المنضمة إلى الجمعية»، ويمكن لقارىء لوائح النظام الداخلي أن يتابع أن هذه الجمعية « تتألف من أفراد عوائل الفصائل العسكرية المقاتلة في سورية، الموجودة ضمن منطقة عمل الجمعية، وقبلتْ الانضمام إليها»، والأهم في ذلك الفقرة الآتية التي جاءت في شكل مادّة أساسية فيها: «لا يجوز لهذه الجمعية أن تتدخل في العقائد الدينية، أو الأمور السياسية، وتلتزم بتقديم

المساعدة إلى المحتاجين من عائلات المقاتلين المعنيين، بدون أي تمييز من أي نوع كان".

وكغيرها من المناطق المحرّرة، خضعت الغوطة الشرقية إلى جملة من التغيّرات التي لم تعد أسبابها تُخفى على أحد، جعلت من فصائل إسلامية، ذات هوىً «سلفي محافظ»، تتحوّل من قوى داخلة ومشاركة في مشروع كبير ومعقد، عنوانه «إسقاط النظام» إلى قوى تأخذها العزّة والغلو، تفرض نمطًا معينًا من السلوك والعقائد، وتتصرف باستئثار واضح، بعدّ نفسها سلطة أخرى بديلة من سلطة النظام الذي كان من المفترض أنها قامت من أجل إسقاطه، وهذا كله في بيئة لمّا تزل محاصرة، وتقع تحت نيران النظام يوميًا. المشكلة التي كانت تتأكّد -يومًا بعد آخر- تمثّلت في حدوث عملية فرزٍ واستقطاب شديدين، في إمكانات القوى العسكرية المتشكّلة هناك، أنتجتها عمليات تمويل ضخمة، تركّزت لدى قوى معيّنة، لا تنطلق في مشروعها من تربة وطنية جامعة، ولا تتحرّج من الإشهار بذلك. رزان كانت -بحسّها الواقعي القريب من مجريات الأمور- تشعر بأنّ «العامل الاقتصادي» يلعب دورًا كبيرًا في الجنوح لتيّارات معينة، لدى كثير من التشكيلات المسلّحة المقاتلة، على الرغم من مشروعية عوامل أخرى لها تماس أكبر مع أيديولوجيات ومشروعات بدت في واجهتها العامّة أكبر ممّا يحتمل الوضع. حملت الفكرة رزان وجالت بها في مناطق وجودها، والتقت عددًا من قادة الكتائب التي تعير اهتمامًا أكبر للهمّ الوطني، على الرغم من أن بعضها كانت له توجّهات «إسلامية» واضحة، لكنّها تظل من تلك التي لها الحق في التعبير عن مشروعها، ضمن إطار ما زال ينضوي ضمن الأهداف الأولى للثورة، في أكثر بواكيرها نقاءً.

دعم عائلات المقاتلين من ذوي التوجّه الوطني العام (بمعنى إسقاط النظام والتأسيس لدولة مدنية، لا عسكرية ولا دينية) وتوفير وضع يتيح لهم حرية ما، مع قدرٍ من الكرامة، لهم ولأطفالهم ونسائهم، هو -بالضبط- ما كانت تحلم به رزان، في واقعٍ كان يزداد خطرًا يومًا بعد آخر. قبل اختطافها ورفاقها الثلاثة (سميرة الخليل، وائل حمادة، وناظم حمّادي) بيومين، كانت في لقاء جمعها مع مسؤولين عن «مطبخ ميداني»، يزوّد المقاتلين وعائلاتهم بالطعام يوميًا. حدّثت رزان عنه بكثير من الإيجابية، فضلًا على ترحيب عدد ممن التقتهم، من المقاتلين وقادة الكتائب، بإمكان تحقيق مشروع كهذا (أي: جمعية دعم عائلات المقاتلين). كانت رزان ممّن آمنوا بضرورة الثقة بمعطيات

الواقع، بعيدًا من كل شيء سابق، سواءً أكان هذا السابق آراء، أم مواقف. وفي البحث عن تمويل «طويل النفس»، كانت رزان في أثناء المناقشات والاجتماعات الأولى لأعضاء هيئة التأسيس تصرّ على دور «رأس المال الوطني»، وعلى وجود شخصيات «وطنية» ينصبّ همّها الأول والأخير نحو الدّاخل والمناطق المحررة، ضمن الإطار العام الذي حدّدته بدايات الثورة، مبتعدًا -قدر الإمكان- من «أهواء» الجهات الخارجية المانحة، أيًّا كان توجّهها. وكغيرها من الناشطين في الدّاخل، لم تكن أحوال رزان المالية على ما يرام، وعلى الرغم من ذلك، كانت لا تتوانَ عن التصرّف بمالها الخاص في سبيل قضايا تؤمن بها. في أحد الأحاديث التي جمعتني بها، بخصوص كيفية توفير المبلغ الأولي الذي من المفترض وجوده لإطلاق مشروع كهذا، طلبت -بكل وضوح- وضع مبلغ جائزة «سخاروف» التي حصلت عليها من البرلمان الأوروبي؛ لنشاطها الحقوقي والمدني في الثورة، تحت التصرّف، قائلة: «وهي معكون عشرة آلاف يورو، بلشوا فيها يا أخي». كانت تلك هي الكلمات التي قالتها رزان؛ كي نبدأ بالعمل مباشرة. يومئذ أخبرتني بأنها بعثت برسالة إلى رئيس البرلمان الأوروبي، مارتين شولتز، وهو ألماني الجنسية، وينحدر من ضواحي المدينة التي أقيم فيها، وطلبت منه أن يرسل مبلغ الجائزة؛ لأنها تحتاج إليه الآن.

هل لهذا المشروع علاقة بحادثة الخطف؟ لا أستطيع الجزم أو النفي؛ إذ قد تكون الفكرة تسرّبت -فعلًا- إلى جهات باتت معروفة، ولا تتحرّج من إظهار سلطتها واحتكارها للعمل العسكري في الغوطة الشرقية؛ ممتطية ذرائع واهية عن ضرورة «توحيد» الجهد تحت مظلّة هيكلية واضحة (أقصد هنا «لواء جيش الإسلام» بقيادة زهران علّوش). ومن المرجّح -أيضًا- أن رزان، وما تمثّله من نشاط ورمزية، كانت -هي بحدّ ذاتها- السبب الذي يكمن في تغييب صوتها؛ وذلك، بغضّ النظر عن أي دافع آخر يتعلق مباشرة بالموضوع. كانت الأسابيع التي سبقت عملية الخطف، والتهديد الجدّي الذي تعرّضت له، يؤكّدان تأكيدًا كبيرًا أن ما تمثّله رزان، شخصيًّا واجتماعيًا، وربما وطنيًّا وسياسيًّا، لم يعد مرغوبًا فيه، أو أنّه أضحى عبئًا محرجًا، في بيئة محاصرة ترزح تحت تسلّطٍ ذي هوىً «ديني» هذه المرّة، شديد الحساسيّة لأي نقد، لا يعبأ كثيرًا بالذهاب إلى أقصى التجاوزات؛ في سبيل بسط النفوذ والسلطة، بأحاديةٍ بادية في التفكير، وضيقٍ شديدٍ في الأفق.

ضمن هذا السياق، وفي هذه الأوقات التي تمرّ بها الثورة، حيث الاستبداد الأكبر، ممثّلًا بنظام القتل الأسدي، وحيث تتوالد أنماط الاستبداد الأخرى، وتتناسخ بتواترٍ مقلق، تكتسب قضية المخطوفين الأربعة أبعادًا جديدة، وقيمًا إنسانية ووطنية سابقة لكل ما عداها من قيم. مهمّتنا -أفرادًا وجماعات- تشبه -في شيء أو آخر- المخطوفين الأربعة، من حيث سعينا نحو الاستقلالية في التفكير والقرار والدّفاع عن الأهداف الأصيلة للثورة، وحق الضحايا في الحديث عن روايتهم، لا نملك في ذلك لا سلاحًا ولا علاقات متنفّذة، ولا حتّى قدرة على التغيير في واقع الثورة المتروك لعلاقات القوّة، مهمّتنا هي التحصّن -قدر الإمكان- في تلك المبادىء التي تلتزم قيم العدل والحرية، وتحرّم التشبّه بنظام الأسد وثقافته التي يريد لها أن تنتشر مع دبّاباته وصواريخه. هذا ما كانت تحلم به رزان فحسب، وما كانت تحلم به سميرة ووائل وناظم.

هنا -بالضبط- يكون الحديث عن الغائبين حديثًا ذا نفع وقيمة، وغير ذلك لا يكون إلّا ضربًا من اللغو، وأي لغو.

سيرة رزان زيتونة في مرآة واقع سورية وعبثه القاتل

جوستين أوجييه[11]

سعيت في اِستعادة سيرة رزان زيتونة، المعارضة السورية التي اختفت من غير أثر، ليلة 9 – 10 كانون الأول/ ديسمبر 2013، في مدينة دُوما، من ضواحي دمشق، حيث لجأت رزان، وحسِبت أنها في مأمن، وأخّرني عن مباشرة تقصيًّ، أو تحقيقي تحفظ لم يلبث أن بدا عنيدًا، وكثير الوجوه، بخلاف توقعي؛ فأنا لم آخذ على محمل الجد التزام رزان المثالي، الصارم في مثاليته. وتراءى لي أن الأمر لا يخلو من ضرب من التعامي، أو الخلل. وسوغت لنفسي أن ألقي على هذا الالتزام نظرة يلابسها شيء من الشفقة، كأن صاحبته غفلت عن منعطف، كان ينبغي عليها أن تسلكه. ومضت على وجهها غير مدركة سهوها، بينما في مستطاع أي كان أن يرى رزان في الصورة التي تتخبط في أوهامها، ولا يخلو الأمر كذلك، في ما بدا لي، من تفاوت بين نخبة علمانية، تصدِّر فكرة الحقوق الإنسانية، وتعلي منزلتها، بينما هذه النخبة منفية، أو غريبة في مجتمعها. وأحالني تفاوت رزان إلى تفاوتي الشخصي، واتفق ابتداء تقصيّ مع سعي أصدقائها لكتابة أسطورتها. وحل اسمها، وهو لا ينفك يتردد على ألسنة من عرفوها، ومن لم يعرفوها، في مواضع قوية الأصداء، تحول دون انصرافي عنها. وتقع هذه المواضع في دائرة رجراجة وأليمة، تلتقي عندها وتحتك انفعالات الأسف ومشاعر الخجل من النفس؛ فطوال مدة من الزمن غير قصيرة، أردت أن أكون على شاكلة رزان، ويعود الشعور بالخجل إلى تخلّيّ عن المرأة الشابة والمثالية التي كنت في بعض ماضيّ، وإلى خيانتها. وهو شعور حاد، أخشى أن يستوطنني، وأن أبقى في صحبته، وأجد نفسي ضئيلة وخانعة. وأكاد أسمعها تهمس أن قصتها، إذا خلصناها من ركام الحوادث والروايات، قد تتحول سفينة، أو شبه سفينة، وتنتزع ناسها وعالمهم من الحدود السورية، وتجلو على طريقها فروعًا وأغصانًا،

(11) - روائية وكاتبة فرنسية (حازت رينودو على كتابها هذا)، عن «في (ذات) الهمة/ قصة رزان زيتونة محامية سورية، دار أكت سود، باريس، 2017، إعداد منال نحاس. http://www.alhayat.com/article/847511/سيرة-رزان-زيتونة-في-مرآة-واقع-سورية-وعبثه-القاتل

تمتد -فجأة- وتتسابق وتتمازج وتتراكب، وتشدنا -كلنا- إلى شباك هذه المسألة.

والأرجح أن رزان آثرت الفصل بين الناس الذين عرفتهم، وعملت في أوساطهم، ومالت إلى رفع الحدود والجدران بين دوائر حياتها ونشاطها، ردًا على نهج تنتهجه حكومة بلدها، ويحمل السوريين، واحدًا واحدًا، على الإحساس العميق بعريه وهشاشته، لا يقيه شيء من الأنظار المسلطة عليه، ومضطرًا إلى الانكماش البائس في قوقعته. والذين عرفوها، والتمست منهم تعريفي بها وحادثتهم، بذلوا وسعهم في استعمال صيغة الفعل المضارع، وهم يتحدثون عن رزان، في ابتداء أحاديثهم. ولكنهم انزلقوا إلى صيغة الفعل الماضي، من غير أن ينتبهوا. وحدها بكر أخواتها ثبتت على صيغة المضارع، ولم تتحدث عن أختها في صيغة الماضي.

وهذه الأخت تزوجت بسوري في أثناء هجرة الأسرة إلى كندا، وأقامت مع زوجها في المهجر، هذا، وحين عادت أسرة زيتونة إلى دمشق، من غير الأخت، شابت العودة مرارة، لم يخفف مضيّ الزمن من حدتها. وفي لقاءاتي بالأخت «الكندية»، وتناول قسط وافر منها غياب رزان، بدت متشبثة بأخبار وروايات شديدة التماسك، كأن هذا التماسك وساطتها إلى طرد التناقضات من الروايات الشائعة والمتداولة، وإلى تبديد الالتباسات التي تحيط بما حصل في دُوما، في ليلة التاسع من كانون الأول/ ديسمبر إلى العاشر منه، عام 2013.

وتقول الأخت إن ما حملها على ترك دمشق هو حبها المدينة على نحو حب المرء (المرأة) الحبيبة (الحبيب)»، واستحالة الحياة فيها. وهي أرادت لأختها رزان أن تسلك طريقها، وهي الطريق التي سبقت إليها غادة السمان، الروائية والكاتبة السورية التي غادرت بلدها ومجتمعها إلى بيروت، قبل أن تستقر في الغرب. وأحسب أن رزان أرادت أن تشق طريقًا أخرى، تقودها إلى التحرر داخل المجتمع الذي يقيدها، وهي مقيمة على انتمائها إلى هذا المجتمع، تحدوها رغبة في فهمه، والإسهام في تغييره. وفي صورة فوتوغرافية تعود إلى أوائل تسعينيات القرن الماضي (ولدت رزان في 1977، في طرابلس- ليبيا حيث كان والدها يعمل)، ترى المرأة الشابة في قميص وجينز عالي الخصر، وحزام أسود عريض، وتتدلى من كتفها حقيبة ظهر رخوة، قصيرة الشعر، وعلى فمها ابتسامة مرتخية.

وقد يكون هذا، أي النحو الذي تبدو عليه في صورتها الفوتوغرافية، والنحو الذي تصفها به كبرى أخواتها، ما دعا أحد أصدقائها إلى القول بأنها «خرجت من لا مكان». وقد شبت في سورية هامدة، ومجتمع ضعيف النبض، أُخرس في مطلع الثمانينيات وكُمّم. فلم يبق ثمة تيار أيديولوجي في مستطاعه جمع الناس، أو ضم بعضهم إلى بعض، وإسعافهم في تعرّف طريقهم؛ فالشيوعية والعالم ثالثية تلهثان عياءً، والحياة الثقافية والسياسية هزيلة، ولا تسمن من جوع. ونشأت رزان في هذه الأرض القاحلة، ونمت وحيدة ومستقيمة معًا، وقررت أنها وحيدة فعلًا، وهي في الرابعة عشرة، أن تستقل ماديًا عن أسرتها. فدارت على البيوت بساعات اليد، وطرقت أبواب الشقق سعيًا في بيعها. وهذا لم يسبق أحد رزان إليه في دمشق، ولم يفلح أهلها، وهم الذين حاولوا ثنيها عن عملها، في ردها.

وحين أرادت رزان، في 2013، المغادرة إلى دُوما، تكررت مراحل النزاع هذا؛ معارضة إرادة رزان، فقبول جزئي، فتحفظات ضعيفة، ولكنها مستمرة. وهذه المرة كذلك، الأخيرة ربما، أخفق أهلها وأصدقاؤها في صرفها عما عزمت عليه، ولم يرحب الجيران بصنيع جارتهم، والأرجح أنهم لم يكتموا رأيهم فيه. وأحسب أن المبيت بين الابنة وبين أهلها لم ينفك يتفاقم في هذا الدور من حياتها، وأفضى -ربما- إلى مشادات وصفق أبواب. ولكنني أحسب -من وجه آخر- أن رزان بلغت من قوة التصميم وصلابة العزيمة ما مكنها من الصمت، ومن تجنب الاشتباكات التي تقود إلى القطيعة، والانزواء في غرفتها مع كتبها.

وتنبهت الشابة، في وقت مبكر، إلى غياب خالها أعوامًا طويلة (بلغت العشرين في آخر المطاف)، علمت أنه يقضيها في السجن السياسي. ومن طاقة غياب الخال أطلت على دنيا فسيحة، غامضة ومعتمة، تشبه عتمة السراديب. واختبر جيل رزان، وهو الجيل الأول من الناشطين دفاعًا عن الحقوق الإنسانية في سورية، دلالة مثل هذه الغيابات في دائرة عائلية قريبة؛ فقد كانت النافذة الضيقة التي أطل منها على غليان عالم سفلي، يعج بنزعات كثيرة ومختلفة، وحفزته على توسيع الثغرة، وتسليط الضوء الكاشف على الزوايا العاتمة، وحين كانت والدة رزان تعد العدة لزيارة شقيقها المعتقل، كانت إحدى القريبات التي اعتُقل أولادها الثلاثة من قبل ولم يبلغها منهم خبر منذ سنين، توصي قريبتها من غير كلل: اسأليه عن أبنائي، هل رأى أحدهم؟ هل بلغه شيء عنهم؟ هل

صادف أحدًا روى له عن أحدهم شيئًا؟ أم لمح ظلًا؟ لا تنسَ! وهذه الغيبات ينجم عنها تقطع أواصر وروابط، وشتات. ويتسلل الواقع المنخور بالفجوات إلى النفوس، ويصبغها بصبغته، ويصدع أركان مواطنة (مواطنية) متماسكة، ويحفر فراغًا يملؤه الخوف، ويمد منه أذرعه القاسية. وتعاظم التغييب آليًا حين أدرك النظام التهديد الذي يخيم عليه مع ابتداء الثورة، فبرزت قسماته، ونتأت على نحو حاد.

ويكاد التغييب، أو الخطف، أن يكون توقيعًا يمهر به النظام سياسته، داخل حدود سورية وخارجها. وسبق له أن خطف ميشال سورا وجان كلود كوفمان وموظفي السفارة الفرنسية في بيروت كارتون وفونتين، وأوكل بخطفهم -في 1985- جماعة لبنانية، تأتمر بأمر الأسد. ووحده ميشال سورا، وكان في الـ 37 من العمر، لم يعد من بين هؤلاء، وقضى في سراديبهم، ولا يسعني إلا الجمع بينه وبين رزان، عساه يصحبها رفيقًا في محنتها.

ومقالات رزان الأولى كتبتها في أوائل عقد الألفين. وقالت لي صغرى أخواتها إن هذه المقالات نُشرت في صحيفة «الثورة» السورية الرسمية. ووسم الصحيفة قرينة على اقتناص النظام مصطلحًا يلمس وترًا حساسًا في المخيلة «الشعبية»، أو الجماهرية. وتناولت كتاباتها -يومذاك- الأولاد المشردين، وتعنيف النساء. وحملتها كتابتها مقالًا في التشرد على تعقب ولد، كان يستعطي في الطريق إلى باب منزله، وطرق بابه، وشتم والد الطفل على فعلته.

وهذا ما لم يرَه أحد من غير رزان. واختارت الشابة -على عتبة دراستها الجامعية- الصحافة. لكن نظام النقاط الذي يوزع الاختصاصات الدراسية على مجاميع محددة، أغلق باب الصحافة في وجهها، وصرفها إلى المحاماة، وامتحن الإخفاق هذه المرة اعتيادها على الحصول على ما تشاء؛ لقاء تصميم وعزيمة يصيبان أهلها وأصحابها بالإرهاق. ولا أحسب أن احترافها المحاماة بعد دراستها، حرفها عن جمعها الالتزام والكتابة في رغبة واحدة؛ فانتهى بها الأمر إلى دمجها الصحافة والكتابة في المحاماة، وكان ذريعتها إلى الانخراط في حياة مجتمعها، والإسهام في صنع مصائره.

واتفق دخول رزان الحياة النشطة مع رحيل حافظ الأسد. ولعلها لم تميز الحمى التي أصابت المجتمع السوري غداة وفاة مؤسس النظام، من استعجالها واستعجال أمثالها

التغيير المنتظر. وانتشرت المنتديات في طول البلاد وعرضها، قبل أن تغلق كلها قبل نهاية 2001، ما عدا منتدى واحدًا (الأتاسي). وأوقف عدد من المعارضين واعتقلوا. لكن القمع لم يفقد المعارضة الأمل. فنظمت صفوفها في إطار روابط وجمعيات مدنية وحقوقية، وحلت السياسة وأذابتها في الدفاع عن الحقوق الإنسانية وحقوق المرأة والبيئة وحرية الصحافة والقول.

وكانت رزان في عداد الذين أنشؤوا الجمعية السورية لحقوق الإنسان، من أمثال ياسين الحاج صالح ورياض الترك وعلي العبد الله وأنور البني وفارس مراد وعماد شيحا، وقد قضى واحدهم نحو 30 عامًا في سجون النظام، وخرجوا منها محطمين جسديًا. وكان المحامي هيثم المالح وجه الجمعية البارز، وهو صاحب مكتب المحاماة الذي تدرجت فيه رزان. ولم تجب الحكومة طلب ترخيص الجمعية. وشأنها في مثل هذه المسائل أن تركت الأمر، وعمل الجمعية معلقًا، فلم ترخص، ولم تحظر. فحين كانت الجمعية تحظى برد على طلبها معلومات عن اختفاء هذا (هذه)، أو ذاك (تلك)، كانت تسارع إلى تعليق الرد على لوحة بيانات الجمعية، وإبرازها دليلًا على اعترافٍ رسمي ومأذون بها.

وبعد الأسابيع الأولى من التظاهرات والتجمعات التي لم يُطلق عليها -بعد- اسم «ثورة»، تساءل المتظاهرون عن طبيعة المواجهة التي يخوضونها، والآخذة في الاتساع، والمختلفة عن المواجهات السابقة مع السلطة. وتتساءل رزان، في مقال كتبته قبل أسابيع قليلة من خطفها، عما بدد الخوف من عنف النظام المتمادي، وإعماله الاعتقال، والاغتيال، والإخفاء، والتعذيب، وعقود السجن من غير محاكمة، والصرف من العمل، والاغتصاب، في المعارضين. وأجابت بأن هذا «التلاشي» هو «عري» النظام، وحسبان المتظاهرين، وهم يرون هذا العري، أن الأمل في إسقاطه، وبناء حياة كريمة على أنقاضه، ليس رهانًا مجنونًا. وكتبت: طوال حياتي كرهت بلدي، وتمنيت مغادرته والرحيل عنه، ولكن حين بدأت الثورة، لم أعد أرغب إلا في شيء واحد، أن أبقى في بلدي، وفكرت أن هذا البلد قد يصير من جديد بلدي، وما لا يصدق هو أننا أخذنا نخاطب العالم، وأخذ العالم يجيبنا، ووقعنا في غرام أهل درعا وحمص، وكانوا موضوع تندرنا. ولم تتنصل رزان من الثورة حين عسكرها تواطؤ النظام والإسلاميين، ونمّت صورتها الفوتوغرافية الأخيرة بهرم وشيخوخة أصاباها في أقل من نصف سنة.

- 7 -

سورية رزان قهوة بطعم الهيل

ديمة حسين[12]

رزان صديقتي التي تعرّفت إليها يومًا، المرأة الهادئة الجريئة، ذات الضحكة الطفولية الخجولة التي تفصح عن مدينة مليئة بالألعاب، وعن حبّ كبير للحياة والحلم، حبّها للقطط ولأزهار بنفسج الربيع يدلُّ على رزان الإنسان.

حلمها بتحقيق العدالة في سورية طغى على أحلامها الشخصية. كانت تحلم بالسفر إلى إيطاليا، ولو حصل وسألتها: لماذا إيطاليا؟ ستجيبك: حتى يكون عندي حلم.

تلقّت دروسًا في الرقص، ساعتين في الأسبوع؛ كي تعيش حلم الطيران، قبل أن تعود إلى قسوة العمل والحذر داخل نشاطها الحقوقي قبل الثورة. أسرّت لي بضحكتها المرحة، وهي تشجّعني على الرقص، بأنها الأسوأ في صفّها بالرقص، ولكنها ستستمرّ؛ ليبقى لها شيء تنتظره بلهفة.

رزان أحبّت الموسيقا الغربية بشغف، وأهدتني أسطوانة (سي دي) لـ «فايا كون ديوز»، بعد أن أعجبتني أغانيها التي أسمعتني إياها. قالت لي إنها تحلم بافتتاح مطعم صغير، تضع فيه هذه الأغاني، ويرتاده الناس الحقيقيون فحسب.

لطالما آمنت رزان بأن الكتب والأغاني والأفلام، وكل الأشياء الصغيرة التي نمتلكها، وتشعرنا بالفرح؛ يجب أن نتشاركها مع الآخرين، ما إن نمتلكها مدة قصيرة، وأدخلت علينا سعادة موقتة، علينا أن نتشارك أسباب السعادة مع الآخرين؛ فهي ليست ملكًا لنا.

رزان كانت تتكلم قليلًا، وتصمت كثيرًا. صمتها لغتها الأخرى، لم يكن فراغًا، بل كان مليئًا بحضورها وإحساسها العميق بوجودها ووجود الآخر قربها. كانت تخبرني بأنها تفضّل مجالسة الناس الذين تشعر معهم براحة الصمت، وتواصل استراحات الكلمات.

---

(12) https://www.aljumhuriya.net/30884

كانت تعمل دائمًا -حتى قبل الثورة- ساعات متواصلة في المجال العام، وكل عملها كان تطوّعيًا. الشيء الوحيد الذي كانت تتقاضى عنه مُقابلًا هو بعض مقالاتها الصحافية، على الرغم من وضعها المادّي المتواضع.

كانت تُستدعَى للتحقيق استدعاءً مستمرًا قبل الثورة؛ بسبب نشاطها الحقوقي. لم يكن الموضوع سهلًا عليها، ولا سيما أنها ستضطر إلى الكذب، الأمر الذي ما إن تعرف رزان؛ حتى تكتشف أنه نقيضها. مرة زرتها وأخبرتني بأنها تعاني من شَدّ عضلي في الرقبة، بعد انتظار وتحقيق دام أكثر من أربع ساعات. وكان صديق مشترك قد أخبرني -في ما مضى- بأنها طردت رجال الأمن من مكتبها، بعد أن أكثروا من زيارتها باستمرار؛ للتحقيق معها، فأبلغتهم آنذاك بأن هذا مكتب محاماة، وأنها لن تجيب عن أي سؤال إذا لم يكن ضمن إجراء رسمي تُستدعى إليه.

رزان، هذا التضادّ بين الرِّقّة والقوّة، قوية بما يكفي عندما تحتاج إلى القوة، ورقيقة عندما تكون قريبًا منها كفاية. عندئذ ستلامس رِقّتها وخوفها؛ فتبدو لك -مجدّدًا- إنسانًا قادرًا على أن يكبر في داخلك، يومًا بعد يوم، من دون أن تشعر بذلك.

قبل الثورة، كانت تعمل كثيرًا، وكانت مكتئبة من أن شيئًا لا يحدث، على الرغم من كل هذا العمل، لا شيء يتغير، ولا النظام يكفّ عن الظلم. لم تكن لرزان حياة شخصية إلا محدودة جدًا، كان العمل حياتها. أعتقد أنها لم تستطع أن تتآلف مع حياة تعلم بأنها تخبئ -ليس بعيدًا جدًا عن السطح- كمًّا لا يُحتمل من الظلم لبعض الحالمين بالعدالة مثلها.

رزان أحبت فارس مراد كثيرًا (المعتقل السياسي الذي أمضى 29 عامًا في سجون النظام، وخرج يعاني المرض، ظهْره بقي محنيًّا، على الرغم من أن إرادته للحياة والحبّ لم تنحن يومًا). فارس كان شخصًا مميّزًا بحق؛ إذ احتمل كل هذا الظلم وظلّ طفلًا يبحث عن الفرح في التفاصيل، لطالما رفض أن أناديه بكلمة «عمّو»، وأصرّ بعناد طفولي بأنه فارس، ليس عمًّا لأحد. فارس لم يحقد، لطالما تساءلت كيف استطاع أن ينجو من الحقد.

عندما توفي فارس، دخلت رزان في مرحلة كآبة، نحتت عميقًا في داخلها. أحسّت بالعجز والخيبة، وقدرة الظلم الرهيبة على القهر. سرق النظام من فارس عمره أمامنا

جميعًا، ولم نستطع أن نوقف هذه السرقة، أو نحاسب السارق. أحسّت رزان بالخواء -كما أخبرتني- عندما لم أجد الكلمات الملائمة لأواسيها بها، فاستعرْت صمتها المعبّر، وصمتّ.

لم تشأ رزان أن تترك بلدها الذي أحبته كثيرًا، قبل الثورة أو بعدها. أحبّت المشي في شوارع باب توما القديمة، وسِحر الحميدية وسوقها المغلق، والحديقة البيئية... سورية التي خنقتها أصرّت رزان على أن تضيف إليها من خيالها، وتحبّها بطعم قهوة، مع القليل من حبّات الهيل، تضيفها بحسب المرارة التي تشعر بها.

عندما اشتعلت الثورة اشتعل معها الفرح والأمل داخلنا، وداخل رزان. كانت تتابع نشرات الأخبار، وتشارك في وسائل الإعلام الاجتماعي، وتتواصل مع الناشطين، بيتها كان يبدو خلية نحل، تغمرها السعادة والعمل وتبادل الأخبار كانت رزان، وزوجها وائل، سعيدَين ومشغولَين كليًا. قالت لي بمرح: «زوجي مشغول عني، مو فاضي لي عندو ثورة!"

زرتها مرة وقت الثورة، في أثناء تخفّيها. كانت تبدو مشغولة، مشتّتة الذهن، متفائلة ومشتاقة للأصدقاء، عانقتني بحرارة، وصمتت الجلسة معظمها، أحيانًا نجحتُ في إضحاكها، وأخبرتها عن حبّ ينمو في قلبي، حبّ وقت الثورة، ووعدتني بأن تزوّجني بنفسها في ساحة الأمويين. كان ذلك صيفًا وكانت ترتدي جوارب سميكة، لفتت انتباهي، سألتها؛ فأجابت: هيك بحسّ بالأمان، رجليّ باردين.

رزان تعرّفت إلى زوجها وائل قبل عشر سنوات، كان ذلك في أحد الاعتصامات القليلة التي كانت تحصل في دمشق، قبل بداية الثورة. وائل كان سند رزان، ودعمها الحقيقي الذي استمدّت منه قوتها. استطاع أن يقدّم لها الدعم والعناية من دون أن يخنقها، محققًا بذلك معادلة يصعب تحقيقها في مجتمعنا الشرقي الذكوري بامتياز. عندما كان يُعرّف وائل بلقب زوج الناشطة رزان، كانت رزان تسارع لتعرّف بنفسها على أنها رزان زوجة الناشط وائل؛ حتى رزان كان حبّها زمن الثورة، الثورة التي بدأتها رزان ورفاقها قبل أن تولد الثورة السورية، كما نعرفها اليوم. يبدو أن الثورة كانت فعلًا مستمرًا في عالم رزان، لم يتوقف يومًا.

رزان ثارت -من قبل- على مجتمعنا الذكوري، وخرجت من تقاليد العائلة؛ لتختار طريقها بنفسها، كامرأة تعمل في أكثر المجالات خطرًا، في مجابهة أشرس نظام في المنطقة، على الرغم من معارضة محيطها التي كانت تصل حد المقاطعة. رزان قاطعها عدد من رفيقات الطفولة؛ بسبب الخوف من نظام قد يبطش بكل من حولها.

من أين امتلكت تلك الشجاعة كلها؟ هذا ما ظل -بالنسبة إلي- مبعثًا للدهشة المستمرة. منذ أن تعرفت إلى رزان، رأيت فيها شخصية «الليدي أوسكار» النبيلة. كانت رزان بطلتي الشخصية وأوسكار السورية التي حصل أن التقيتها يومًا.

يوم اختطفت رزان ورفاقها (سميرة الخليل، وائل حمادة، ناظم حمّادي) انهار كل شيء بالنسبة إلي، تبدّد إحساسي بالأمل، وأصبح كل شيء سواء، حتى لم أعد أشعر بأن للعدالة معنى. لاختطاف رزان معنى رمزي، أخاف من التفكير فيه. هذه التي بحثت عن العدالة طويلًا، وناضلت من أجل الناس المظلومين، والمعذّبين في سجون النظام العفنة التي تخطف أعمارهم مع تواطؤ الصمت القاتل لجميع من حولهم، خطفها الحلم في غفلة منها.

رزان ستعود يومًا قوية كما كانت دائمًا، حلمها الممتد لن يطفئه أحد. صار لدينا حلم بالعدوى.

- 8 -

رزان وأنا

رزان غزاوي[13]

بدأ الأمر منذ مدة من الوقت، في حدود عام ٢٠٠٨، عندما خضعتِ لتدريب على يد محامية عبر البريد الإلكتروني والدردشة، حول كيفية كتابة بيان؛ للمطالبة بإطلاق سراح مدون معتقل. بعد بضع سنوات، اندلعت انتفاضة في بلادكِ، ووجدتِ نفسكِ تتعاونين -عن قرب- مع المحامية نفسها التي تشارك في الانتفاضة مشاركة بطولية، إلى جانب كثير من المجهولين والمجهولات.

تمر الانتفاضات بطلعات ونزلات، وتجدين نفسك وسط حملة تطالب بإطلاق سراحها؛ فتقرئين مسوّدات البيانات التي تحمل اسمها، وأن تكتبي المقالات عنها- مثل هذا المقال- وفيه تحاولين أنسنة هذه المحامية على الصعيد العالمي، حيث باتت -تقريبًا- قضية للمناصرة.

لقد كتبت مرات عدة في السابق؛ فرزان هي قدوتي ومرشدتي. ولكن ذلك ليس كامل القصة. بالطبع تنظيم حملة مع رزان تهدف إلى إظهار التضامن معها، ولكن الأمر -في الأغلب- كناية عن آلية دفاع. فعندما تكونين معتقلة وخائفة مما ستحمله إليك الدقائق والساعات والأسابيع الآتية، فتريدين أن تحصلي على شخص يثير ضجة وجهد؛ لإطلاق سراحك.

أنا لست متأكدة من أنني كنت على حق، ولكنني لاحظت -خلال السنوات الثلاث الماضيات- أن أولئك الذين ما زالوا داخل سورية، هم أكثر حرصًا على «القيام بشيء ما» من أولئك الذين «تركوا» سورية في الآونة الأخيرة. داخل سورية تنظيم حملة، والدعوة لمصلحة، أو ضد، أمر معين، لم يعد وسيلة تضامن، وإنما وسيلة للبقاء على قيد الحياة.

---

(13) http://syriauntold.com/2014رزان-وأنا/10//

لقد كنت في سورية عندما عرفت بخبر اختطاف رزان، أتذكر أنني كنت واقفة، وكنت قد دخلت إلى الغرفة توًّا، وكان رائد جالسًا على الأرض، نظر إلي وقال: «لقد خطفوا رزان». جلست، وقرأت في صفحتي على الفايسبوك، وانتبهت إلى أنني لم أكن قادرة على القراءة، فذهبت إلى الغرفة المجاورة، وبكيت. رزان كانت قد طلبت مني أن أغادر الشمال؛ لأن تنظيم «داعش» كان يقترب من بلدة كفرنبل، وقد ألحت علي؛ حتى آخذ مسألة «داعش» على محمل الجد. بعد ذلك اختُطِفَت.

في ذلك الوقت، كنت أعمل من دون توقف في مشروع، ولم أجد وقتًا للأصدقاء والعائلة، أو أي تعاون محتمل آخر. كنت أعمل بسرعة، ومن دون كهرباء في أغلب الأوقات أيضًا. قلت وقتئذ: المقيمون في الخارج سيطالبون بإطلاق سراحها. أما أنا فلا أستطيع، وبعد بضعة أشهر، تركت الشمال وسورية. ذهبت إلى لبنان؛ لأعيش «فترة شفاء»، وهناك تحولت إلى ناسكة، لم أذهب إلى أي مكان؛ حتى إلى اجتماعات مناصرة للثورة، لم أشارك في أي شيء، ما عدا الاعتناء بنفسي. كنت أولويتي الوحيدة؛ ومع ذلك، لم أستطع أن أمنع ذاتي من شيء واحد خلال الأشهر الخمسة؛ رزان. فقد نظمنا -نحن أصدقاء وأفراد من عائلة رزان- حملة #Douma4، وقد عملنا بجهد، ونتائج ملموسة، كما أظن، كانت مقبولة.

لماذا شاركت في هذه الحملة؛ لأن فترة شفائي من الحرب ستطول، وستتأخر من دون شك، إذا لم أفعل شيئًا لرزان. وقد مرت أوقات، بطبيعة الحال، فكرت فيها أنني لم أعد قادرة على القيام بذلك بعد اليوم. لقد تعبت نفسيًا وجسديًا، وحبي للحياة تراجع. فكرت بالانسحاب من الحملة، ولكن -بعد دقيقتين- رددت على عدد من الرسائل الألكترونية حول الموضوع نفسه. إنها مسألة شخصية، ما أشعر به تجاه رزان، هي ليست «شخصية عامة» بالنسبة إلي، وليست «مدافعة عن حقوق الإنسان»، فحسب، إنها مرشدتي الشخصية.

في الواقع، قصتي ورزان لها مراحل عدة، وهذا النص يجب أن يُقرأ، بعدّه نوعًا من الشهادة من امرأة ثورية، نيابة عن أخرى.

منذ بداية الثورة، وعندما بدأت بالتغريد من داخل سورية، في 16 شباط/ فبراير عام

2011، خلال اعتصامات أهالي المعتقلين، وقد شنت قوات الأمن والشبيحة هجومًا شرسًا، انقضّت فيه على الأهالي والناشطين والمحامين المناصرين لحقوق الإنسان. وصلت بعد أن انتهى الهجوم على الاعتصام بثلاث دقائق. وقد تمكنت رزان الهرب، ثم وقفت في المحكمة للدفاع عن الذين اعتقلوا جميعهم يومذاك. حتى إنها نشرت بعض المقتطفات من مرافعتها الدفاعية. أتذكر «ميمونة عمار» يوم كانت حاملًا؛ حيث نشرت رزان تعليقها على ذلك في المحكمة. ولا تستهيني بالمحامية التي تختار الدفاع عن المعتقلين السياسيين في مثل تلك الأيام. في ذلك الوقت، كان النظام وشبيحته يتساءلون: هل الثورة في الهواء؟ وفي مثل هذه الحال يجب ألا تحصل.

خلال مدة اعتقالي الثانية، والمثير للسخرية، أن المحقق لم يسألني أي شيء عن المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. في الواقع لم يسألني أي شيء. عوضًا من ذلك، كان يتحدث عن رزان، وغياث مطر ويحيى شربجي. وقد أجريت محادثة وحيدة مع يحيى، واحدة فقط. وقد ظن أنني متورطة ضمن الدائرة المحيطة برزان، ولم أكن كذلك. كل ما في الأمر أننا نحمل الاسم نفسه، «رزان».

وبعد إطلاق سراحي من الاعتقال الثاني، فحسب، بدأت العمل من أجلها. وقد دام ذلك وقتًا قصيرًا؛ لأنني كنت أريد أن أنشط على الأرض، ولا أريد عملًا عبر الحاسوب- على الرغم من أهمية ذلك. من جانب آخر، كانت رزان تظن أن عملي التوثيقي جيد، وكانت تريد تدريبي من أجل تحسين ذلك. لكنني أردت العمل مع القواعد الشعبية، وقد توليت مسؤوليات أخرى ضمن الثورة نفسها.

بيني وبين رزان ثمة قصص لا تصنف بأنها واحدة من نماذج العلاقات بين الصديقات، فلم نكن صديقتين. بالنسبة إليّ كانت المرأة التي تقاطع إيمانها مع إيماني، امرأة عاملة بكد، وحيث القيم الإنسانية تنعكس على شخصها أكثر من أي قيم أخرى. لقد آمنت بالحق بالمساواة، وأن الجميع يستحق معاملة واحدة من القانون. رزان مناضلة حقوقية لا تكتفي بكتابة البيانات، ولكنها كانت تلتزم قضية حقوق الإنسان والمساواة في مستوى يومي من حياتها.

رزان لا يمكن أن تكون عنصرية، أو متحيزة على أساس الجنس، أو معادية للإسلام،

أو كارهة للمثليين، أو أن تطلق أحكامًا معيارية جاهزة، إنها تستهدف المعتدين، فحسب. المعتدي الذي يرتكب ظلمًا بحق شخص آخر. فكرة رزان عن حياة الإنسان جد بسيطة، وهو أمر جذاب؛ لمعرفة أنها استمرت حتى في ظل أسوأ الأزمات التي مر فيها العالم. هذه هي رزان، مرشدتي، على الرغم من معرفة اسمها، فلا العالم، ولا حتى كثير من السوريين، يعرفها.

الولايات المتحدة وقطر وإيران وروسيا يمكنهم إعادتها. هذه الدول يمكنها إطلاق شعبنا من السجن، أو من الخطف على يد المجموعات المسلحة، إذا أرادوا ذلك. لكنهم لا يريدون ذلك.

عائلة رزان، وعائلات كل المعتقلين والمخطوفين، هم من يستحق هذا النضال، ولا «نهاية» لهذا الكفاح.

ونحن، سنتضامن معهم وندعمهم.

- 9 -

رزان زيتونة وعتمة الضوء الأحمر في الإنترنت

ريم زيتونة[14]

عشرة أشهر مضت على عتمة الضوء الأحمر الخاص بريد رزان الألكتروني ، لم يكن وقع ذلك سهلًا على مسامعي، لم أصدق، ولا أريد تصديق ذلك. فكرة أن تغيب رزان في دمشق، في منطقة من مناطق الغوطة الشرقية «دُوما»، وعلى أيدي من كانت تدافع عنهم، فكرة صادمة لي. كنت أنتظر وأرقب أي اتصال منها، وسماع صوتها، تخبرني بأن كل شيء على ما يرام. ولكن -للأسف- لم يحدث ذلك.

في التهديد الأول الذي تعرضت له رزان، لم تتكلم عن الأمر، ولم تخبرني به؛ خوفًا من قلق والدينا عليها. ولكن أحد أصدقائي المقربين أخبرني؛ فعاتبتها، وحاولت إقناعها بترك مكانها والانتقال إلى مكان آخر، أو السفر إلى خارج البلاد، فأجابتني بأن «التهديد لن يثبط من عزيمتي. سورية وطني الذي أحب، ولن يرغمني الخوف على هجرة من أحب“.

لم أستطع يومًا أن أتحلى ببعض من شجاعة شقيقتي، وثورتها على كل ما هو خاطئ من حولها، لم أكتسب همتها في معالجة كل ما استطاعت أن تكتب عنه.

منذ بداية نشأتي أدهشتني اهتماماتها وثقافتها، وقدرتها على تزويدي بالأجوبة عن كل ما كنت أتساءل عنه، أو أستغربه، ضمن مجتمعاتنا المغلقة التي يسودها كل ما هو ممنوع.

لم أتذكر يومًا أنني استيقظت، أو غفوت في غرفتنا المشتركة، إلا ورزان تحمل كتابًا وتقرؤه؛حتى أنني كثيرًا ما تذمرت من الضوء الذي كان -دائمًا- مضاءً فوق رأسي، وكانت تأبى إطفاءه؛ لتتمكن متابعة قراءتها.

---

(14) ريم زيتونة هي شقيقة رزان وتقيم في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية
https://hunasotak.com/article/12776

اصطحبتني معها في معظم الأوقات، ورافقتها إلى كثير من الاعتصامات التي كانت تشارك فيها منذ سنين. اعتصامات من أجل فلسطين والعراق، وغيرهما. كان أحدها سبب معرفتنا بزوجها المختطف معها، الناشط وائل، إضافة إلى حضور المنتديات، ومواكبة الفاعليات ونشاط المرحلة التي وُسمت بـ «ربيع دمشق» الذي شعرت بأنه ربيع رزان.

عملت رزان في الصحافة، وكتبت عن عدد من المشكلات الاجتماعية، خلال دراستها للحقوق، لم تكلّ -يومًا- من بذل أي جهد؛ لتحقيق ما يسمى بـ «العدالة»، والمطالبة بحقوق الآخرين.

لم تكن كتابة رزان عن أي موضوع من أجل الكتابة، أو لتسطير مادة ما في إحدى المجلات، وإنما كانت متابعة صادقة وحقيقية لناشطة تسعى لمعالجة أنواع المشكلات التي تتحدث عنها، وتعمل بيدها؛ للوصول إلى حلول.

تبنت قضايا الأطفال والنساء، وكتبت عن أوضاعهم/نّ، وطالبت بحقوقهم/نّ، وتابعت مشكلاتهم/نّ، وزارتهم/نّ في بيوتهم/نّ ومراكزهم/نّ. وسعت لحل مآسيهم/نّ، ولم تتأخر يومًا في التفكير بإنسان طلب مساعدة؛ حتى لو لم تكن قادرة على مساعدته، كانت تقول: «على الأقل أستطيع أن أستمع إلى معاناته".

بدأت رزان نشاطها الحقوقي بعد الانتهاء من دراستها وحصولها على الإجازة الجامعية، ثم بدأت التدرب على ممارسة المحاماة. لم يكن نشاطها بعد إنهائها مرحلة التدريب، وإنما بدأت نشاطها الحقوقي في أثناء التدرب.

رافقتها في تلك المرحلة. وكان الحدث الجميل لدي هو زيارة مكتبها في مبنى «جمعية حقوق الإنسان في سورية» الذي كانت تتدرب فيه، ورؤيتها خلف مكتبها الخاص، واهتمامها المتواصل بقضايا المعتقلين.

عملت في الدفاع عن المعتقلين السياسيين، من كل الفئات والانتماءات، ولم تميز بين واحد وآخر. اهتمت بعائلاتهم وبنت معهم علاقات إنسانية واجتماعية، وساندتهم في وجعهم، وعدّت نفسها فردًا في عائلتهم.

سرني محبة الناس لها، وتقديرهم لكل ما تعمله. والآن يحاول خاطفوها تغييبها، يحاولون إسكات صوتها، وإسكات صوت أصدقائها المخطوفين معها. بكلمات قليلة، أريد توجيه رسالتي إلى خاطفي رزان، مهما كانوا، وأينما كانوا:

لن نكل، ولن نمل، وإذا ظننتم أنكم بخطفها ستسكتونها، فاعلموا أننا نمضي على طريقها.

رسالة رزان الإنسانية باقية. جهد أصدقائها محفور في تضاريس سورية الإنسانية.

لقّبها ثوار سورية بسيدة الثورة، وياسمينة دمشق في مدة سابقة. ربما تستحق رزان الألقاب، لكنها تستحق أكثر من الألقاب، تستحق رزان وأصدقاءها الحرية.

أعيدوهم لنا؛ فهم رمز ثورتنا، وليسوا أبناءنا، فحسب.

الحرية لكم،الحرية لرزان، الحرية لناظم، الحرية لوائل، الحرية لسميرة، وللمعتقلين كلهم. الحرية لسورية الأسيرة.

- 10 -

رزان زيتونة امرأة تتمرن على العدالة

ضحى حسن[15]

داخل أحد الأبنية، في العاصمة السورية دمشق، فُتح باب المنزل ببطء شديد. أطلّت فتاة ثلاثينية من الباب بحذر، فبادلتُها الحذر بحذر على الفور؛ فالموقف لا يحتمل الخطأ، تتدخّل «هرّة» شقراء، وتُخرِج رأسها من الباب، وللحظة، قررت أن أستدير وأعود أدراجي؛ مؤنِّبةً نفسي على «دخولي إلى المبنى الخطأ، للمرة الثانية، وعدم تدقيقي في العنوان الذي أرسلَتْه لي و..»، قبل أن أتحرك نادتني باسمي، فحملت نفسي بهدوء، ودخلت إلى المنزل. فأنا لم أكن قد التقيتها وجهًا لوجه قبل آب/ أغسطس 2011.

الفتاة العنيدة، الواضحة، صاحبة القلب الطيب، هي الانطباعات الأولى التي تتركها رزان زيتونة لديك، وتتراكم هذه الصفات يومًا بعد آخر. رزان هي أكثر شجاعةً وصلابةً وصبرًا مما ظننت.

منذ أيام، خطف ملثمون رزان زيتونة وفريق عملها؛ وائل حمادة، سميرة الخليل، وناظم الحمادي، من مركز «توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سورية» في دُوما من ريف دمشق.

"رزان من أقرب الصديقات. شريكة الحلم والاتجاه والتفكير»، يقول الكاتب السوري، ياسين الحاج صالح، «هي أشجع النساء السوريات، أو الأشجع إطلاقًا. وإذا تمثّلت الثورة السورية بشخص واحد فقط، فهذا الشخص هو رزان، هي أكثر الناس تواريًا عن الواجهة، وأكثر من يتطابق فكره مع عمله وممارسته".

بدأت رزان زيتونة (مولودة عام 1977) عملها ناشطة حقوقية بعد تخرّجها مباشرة في كلية الحقوق، وتركّز نشاطها -آنذاك- على متابعة المعتقلين وأُسرِهم، وتوثيق

(15) https://doha-hasan.weebly.com/doha-hasan/28

انتهاكات النظام. «أعرف رزان منذ أكثر من 15 عامًا، كانت مريضة جدًا في أول أيام الثورة، فطلبتُ منها أن ترتاح، وأجابتني: قضيت عمري عم استنى هاد اليوم، بدِك ياني ارتاح؟!»، تقول منى، الأم التي تحوّل منزلها إلى حضن للناشطين الهاربين من أجهزة الأمن.

في منزل الأم منى اجتمعوا معًا؛ رزان وناظم وائل وسميرة وياسين، وغيرهم كثيرون، «رزان إنسانة عنيدة في طلب الحق، شفافة ورقيقة إلى حد الهشاشة أمام المظلوم، الثورة لمن يعرف رزان هي كل حياتها“.

اعتادت رزان الانتقال من منزل إلى آخر منذ بداية الثورة السورية، في محاولة لتضليل قوى الأمن التي كانت تبحث عنها، ولطالما فاجأت المتظاهرين بوجودها بينهم في التظاهرات. وعملت زيتونة مع معظم الناشطين، أو «الثوار»، بحسب ما كانت تحب أن تسمّيهم. «رزان ملهمتي الأولى في هذه الثورة، كلما شعرت بالضعف، أقول لنفسي إن رزان محاصرة، وتعمل بجهد جبار»، تقول المدوّنة رزان غزاوي، وتضيف: «زيتونة ليست ثائرة، فحسب، بل تحلم بأن تكون سوريّة أكثر الدول عدلًا في العالم“..

أسّست رزان زيتونة –مع مجموعة من الحقوقيين والناشطين– «لجان التنسيق المحلية في سورية» التي تحوّلت –بسرعة كبيرة– إلى شبكة إعلامية إغاثية في كل المحافظات والمدن والبلدات السورية،»كانت تخاف على كل من حولها، وعندما يكون القصف في أشده تقول لي: عم إسمع صوت حبات المطر، وعم إحلم إني عم أرقص تانغو بإيطاليا»، على ما قالت لنا ياسمين البرازي، منسّقة المكتب الإعلامي للجان التنسيق. «لم يتوقف عمل رزان على النشاط الحقوقي والتوثيقي، وتنسيق التظاهرات، والمشاركة فيها، والعمل في اللجان، وإنما كانت تزور –أيضًا– مقرات الجيش السوري الحر، وتحاور عناصره، وتنظّم لهم ورشات مرتبطة بحقوق الأَسرى والقانون، وغيرها. أصرّت على أنّ من يحمل السلاح، عليه أن يعرف ما هي حقوقه وواجباته“.

ضمّت لجان التنسيق المحلية عددًا كبيرًا من الناشطين، داخل سورية وخارجها، ووزّعت مهماتهم بدقة. «التقيت رزان في أول تظاهرة خرجت في حرستا، المرة الثانية كانت في زملكا، في عيد الميلاد، هذه المرة الأولى التي تعرفت إليها وتحدثت معها»،

توضح ماجدة، الفتاة التي بدأت عملها في اللجان قبل عامين تقريبًا، وتضيف: «بدأتُ العمل مع رزان الحازمة والصارمة في أثناء العمل، وأكثرهم طيبة في الحياة العادية. تحب الثورة والناس، لم ترفض يومًا مساعدة من طلب مساعدتها، ودائمًا تعمل فوق طاقتها".

انتقلت رزان زيتونة، وفريق عملها، من دمشق المحاصرة من النظام وشبّيحته إلى الغوطة المحررة، من دُوما، عربين، سقبا، مسرابا، المليحة، حمورية، جوبر، حرستا، وحزة، ثم عادت إلى دُوما، وأطلقت هناك ما بدأت بعمله منذ بداية الثورة (مركز توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سورية).

"عندما وصلنا إلى الغوطة الشرقية، بدأنا بجولة في معظم مدنها وقراها. في البداية كانت رزان مهتمّة برصد المؤسسات الثورية والكتابة عنها، ومن ثم؛ اهتمت بالمؤسسات القضائية والشرطة والسجون، وأصدرت تقريرًا عن حالة القضاء والسجون»، يقول أسامة نصار، الشاب الذي تنقّل مع رزان منذ وصولها إلى الغوطة، وبقي هناك إلى جانبها، وتابع: «تعمل رزان في كل الجبهات معًا، لديها مواقف صارمة وحادة من أشياء كثيرة، أحيانًا تزعج من حولها بحدّتها، لكن لولا هذه الحدة لما كان استمر العمل".

في 21 آب/ أغسطس 2013، قصف النظام السوري منطقة الغوطة الشرقية بالأسلحة الكيماوية؛ ما أسفر عن مقتل أكثر من 1500 مدني، وقد وثّق «مركز توثيق الانتهاكات» معظم الحالات هناك، وعاش التجربة ذاتها. قالت رزان يومئذ: «أحاول استرجاع تفاصيل ذلك اليوم ببطء شديد؛ عليّ أن أنفجر بالصراخ والنواح، كما يفترض بشخص «طبيعي» أن يفعل. يرعبني الخدر الذي أحسّه في صدري، والضباب الذي يلف الصور المتلاحقة في ذهني. ليس هكذا تكون ردة الفعل بعد نهار حافل بالتعثّر بالأجساد التي صُفَّت إلى جانب بعضها بعضًا في الردهات الطويلة المعتمة، ولُفّت بالأكفان البيضاء، أو بالبطانيات القديمة، لا يظهر منها إلا وجوه مزرقّة ورغوة جمدت على زوايا الأفواه، وأحيانًا خيط من الدماء يختلط بالزبد. على الجبين أو على الكفن، كتب رقم، أو اسم، أو كلمة «مجهول.»".

يروي منهل باريش، من أعضاء لجان التنسيق سابقًا، حديثًا دار بينه وبين رزان يومًا: «في أحد الأيام قالت لي: منهل بدّي أعمل معك حوار، سألتها عن السبب؛ فأجابتني: لازم نوثّق قبل ما نستشهد»، ويكمل: «أجبتها «قصدك نموت»، فضحكت، وقالت: بعيد الشر!".

لم يستطع الجيش السوري الحر، والكتائب الإسلامية، فك الحصار عن الغوطة الشرقية، ولم يسمح النظام للمواد الغذائية والطبية بالمرور إلى المنطقة المحررة. رزان وفريق عملها اختبروا الحصار بكل أوجهه، وكتبت في مقالها الأخير في NOWعن الحصار: «قُدِّر لي أن أعيش تجربة الحصار مع صديقة قضَت سنوات عدّة من حياتها في المعتقل، يندر أن يمر موقف من غير أن تقارن الحصار بالسجن، تقول إن التجربتين متشابهتان -إلى حدّ بعيد- في أوجه كثيرة»، سميرة الخليل هي هذه الصديقة.

سميرة الخليل هي زوجة الكاتب ياسين الحاج صالح، اعتقلها النظام في الثمانينيات؛ بسبب انتمائها إلى حزب العمل الشيوعي، وبقيت في سجن دُوما أربع سنوات، وانضمّت -لاحقًا- إلى صفوف المتظاهرين والناشطين منذ بداية الثورة السورية، ثم افترقت عن زوجها الذي اضطر -بعد مدة- إلى التخفي؛ بسبب ملاحقة أجهزة الأمن له.

"كنت أراقب طريق منزلها من نافذة مطبخي، وعندما تعجّ الساحة، بين منزلي ومنزلها، بالأمن أو عناصر الجيش، أُسرِع للاتصال بها والاطمئنان عليها؛ إذ كانت سميرة تسكن وحيدةً في المنزل»، تقول لينا الوفائي، صديقة سميرة منذ الثمانينيات، وزميلتها في المعتقل في دُوما، ورفيقة الحماسة والنضال والثورة: «بعد أكثر من عام غادرتُ سورية، وهي ذهبت إلى الداخل أكثر، لحقتْ ياسين إلى الغوطة، وأنا رحلت إلى المنفى، اليوم أعيش عقدة ذنب الناجي، وصديقتي خُطفت من جهة مجهولة".

تعرّضت رزان زيتونة وفريق عملها، في الأشهر القليلة الماضية، إلى تهديدات وحملات تخوين عديدة، لم يكن مصدرها النظام كما اعتادت، وإنما هذه المرة من طرف آخر، لم يتقبّل فكرة ما تقوم به. «الأمر أصبح صعبًا جدًا في الغوطة الشرقية، بالنسبة إلى ناشطة سلميّة مدنية؛ بسبب الواقع العسكري في المنطقة، ووجود قوى متشددة، قد لا ترغب في وجودها وعملها الذي يكرّس المدني، ويقدّم المعونات الإغاثية للناس من دون أي أجندة»، تعلّق الكاتبة ريما فليحان، «على الرغم من كل شيء، كانت رزان مصرّة على البقاء؛ حتى يسقط النظام، وأنها لن تغادر مهما حصل".

عمل رزان وفريقها في الغوطة الشرقية لم يقتصر على توثيق الانتهاكات، بل ساعدوا -أيضًا- كثيرًا من الناشطين؛ بتأسيس مؤسسة خاصة لدعم المشروعات الصغيرة

والمبادرات، وأسّست مع «منظمة سوريات من أجل التنمية»، ثلاثة مراكز في الغوطة للنساء، تحمل اسم «النساء الآن»، وعملوا في تنفيذ مشروعات ثقافية، فأنشؤوا مكتبة عامة وقاعة مطالعة في عربين وحمورية، وكانوا على وشك افتتاح المكتبة في دُوما قبل اختطافهم، ومشروعات اقتصادية أخرى صغيرة؛ لتمكين النساء.

«كانت حواراتنا عملية: ما نوعية الكتب المطلوبة لإنشاء مكتبات، المشروعات المختارة للنساء، وسائل اتصالهن بالعالم الخارجي، حول طبيعة العمل الممكن لهن في أوضاع الحصار، تفاصيل لا تمت إلى عالم الكتابة، ولا إلى المصطلحات النخبوية الرطينة، كنا نتحدث بجمل مقتصدة، كلمات بسيطة جدًا، مفردات معتادة، وعابرة، مثل موتنا اليومي»، تقول الكاتبة سمر يزبك، «تُعلِّمُك الصبر والصمت، وكيف يمكن لك أن تفكّر بسورية مقبلة، يعيش فيها أطفال القاتل والقتيل، في مستقبل ممكن. وكيف يمكن أن تزيدك الكراهية تسامحًا وغفرانًا، الغفران القائم على القصاص العادل بالتأكيد. إذا كان مقدرًا للثورة السورية أن ترفع أيقونتها، فصورة «رزان» ستحضر في المرتبة الأولى، وخطفها ورفاقها يمثل الفعل الأكثر وضوحًا لسرقة جوهر الثورة، وانزياحها عن هدفها الوطني العادل، هكذا أستطيع وصف رزان زيتونة: امرأة تتمرن على العدالة، بصلابة الحديد، ورقة الفراشة، وتحمل الثقلين معًا، ثقل الهشاشة، ومكابدة صيرورة المعنى.».

رزان زيتونة «بنت البلد» من الدلف إلى المزراب في المأساة السورية

عبد الله حنا[١٦]

صبيحة التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 2013، دهم مسلحون «مركز توثيق الانتهاكات في سورية» في مكتبه الكائن في دُوما، وخطفوا العاملين فيه، وهم:

المحامية رزان زيتونة، عضو في فريق رابطة الدفاع عن المعتقلين السياسيين، وأحد الأعضاء المؤسسين في جماعة حقوق الإنسان، مؤسسة رابطة معلومات حقوق الإنسان في سورية، الناشطة نشاطًا قياديًا في التنسيقيات، أيام عزهها قبل أن تَذروها رياح الحرب، وهي: «بنت البلد"».

المحامي وائل حمادة، زوج رزان زيتونة، ومن زوار سجون النظام السوري.

المحامي والشاعر، ناظم حمادي.

الناشطة ضد الاستبداد، سميرة الخليل، المعتقلة بين عامي 1987 و1991 في سجون النظام؛ بسبب انتمائها إلى حزب يساري.

وهؤلاء الأربعة تواروا عن الأنظار في دمشق؛ تجنب الاعتقال؛ لمشاركتهم في التحركات الشعبية السلمية المندلعة في آذار/ مارس 2011، والمنادية بالحرية والكرامة.

التجأت رزان زيتونة في الأسبوع الأخير من نيسان/ أبريل 2013، إلى دُوما « المحررة « من النظام. دُوما -هذه- التي شهدت في أثناء التحركات الشعبية السلمية أضخم الاحتجاجات، استقبلت بعد صلاة كل جمعة قوى شبابية قادمة من دمشق، مؤلفة من الطوائف المختلفة (سنّة مسيحيون علويون دروز إسماعيليون). والأهم من ذلك أن ناشطات سافرات، من الطوائف المختلفة، شاركْنَ في الاحتجاجات، وكانت «بنات البلد» الدُومانيات يستقبلنهنّ؛ مبتهجات بمشاركتهنّ. هذه هي الأخلاق

(16) http://www.ibn-rushd.org/typo3/cms/ar/magazine/16th-issue-winter-20142015/abdalla-hanna/

الصادقة، والسلوك الشهم للمجتمع الدُوماني الذي لا يعرفه إلا من عايشه عن كثب. وليس صحيحًا ما جاء من تسويغ للخاطفين، على لسان «شيخ» من شيوخ معارضة الخارج، زعم أنهم، أي المخطوفين، «ما التزموا بعادات دُوما»، و«لم يلتزموا بالمعايير الأخلاقية للمجتمع» الدُوماني. ولكن شهادات المشاركات في الحراك قدّمنَ رأيًا مختلفًا.

سمر يزبك، الروائية السورية «العلوية» المشهورة، شاركت في الاحتجاجات، وكتبت تفاصيل عن ترحيب نساء دُوما بالقادمات من دمشق، وكاتب هذه الأسطر التقى في دمشق -في شباط/ فبراير 2014،- بناشطة دمشقية سنية (ما تزال تقيم في دمشق)، عبّرت عن مشاعرها إزاء ما لاقته وزميلاتها من تعاطف، ومن استقبال الدومانيات الحار لهنَّ، وقدّمَت وصفًا حيًّا لأخلاقية أهل دُوما، قبل أن تغزوها حراب المتسلطين الجدد.

وعلى الرغم من «العقلية الذكورية» السائدة، هنا وهناك، فإن مجتمعاتنا ترى في الدفاع عن المرأة والمحافظة على كرامتها أهم قِيَمْ المروءة والنخوة، ومن هنا؛ ندرك لماذا اختارت «بنت البلد»، المحامية الدمشقية رزان زيتونة، دُوما مركزًا ومكتبًا لتوثيق الانتهاكات، وغاب عن ناظريها أن قوى الظلام و«الرجعة» ستكون لها بالمرصاد.

ويبدو أنّ «بنت البلد» لم تقدّر خطر هذا التيار السلفي الذي أخذ يتسع مداه، بعد انزلاق التحركات الشعبية نحو العسكرة. ونرى أنّ ما كان عالقًا في ذهن «بنت البلد» هو أصداء السلفية النهضوية، الداعية إلى تحرير العقل من ظلمات الجمود، ومن روادها في دمشق الشيخ بهجت البيطار؛ فقد لعب دعاة السلفية في بلاد الشام -أيام السلطان عبد الحميد- دورًا تنويريًا واضحًا ضد الطغيان والاستبداد السلطاني، ووقفوا في وجه دعاة التقليد والجمود، وإبقاء البلاد غارقة في بحر الخرافات والأساطير. وعلى أرضية هذه «السلفية النهضوية الشامية»، اتكأت -إلى حد ما- حركة الإخوان المسلمين في سورية، بقادتها؛ مصطفى السباعي، ومحمد مبارك، وعصام العطار الذي دعا خاطفي دُوما إلى إطلاق المخطوفين.

شرعت رزان زيتونة تعمل في دوما منذ أوائل أيار/ مايو 2013، وانضم إليها زوجها، المحامي وائل حمادة، مع صديقه المحامي ناظم حمادي. وفي أواخر أيار/ مايو

2013، انضمت إلى المجموعة سميرة الخليل التي كان زوجها ياسين الحاج صالح نزيل سجون النظام، قد سبقها؛ متنقلًا بين دُوما والمليحة. وكان الجميع يظنون أن هدفهم في رصد الانتهاكات سيحقق مراميه في منطقة «محررة». ولكن رياح التنظيمات المسلحة للسلفية «الجهادية»، سارت بعكس ما تشتهي سفن الساعين لرصد المعتدين على حرية الإنسان وكرامته.

***

إن التحركات الشعبية الاحتجاجية السلمية التي اندلعت من درعا، في آذار/ مارس 2011، سرعان ما شملت مناطق سورية معظمها، وفي مقدمتها دُوما. وقد برز خطيبًا في احتجاجات دُوما السلمية الطبيب عدنان وهبة، ابن دُوما، المنتمي إلى الحركة الناصرية ذات الخلفيات الدينية. وقد رأت قوى الإسلام السياسي المتزمت والمتحجر في التيار الناصري المتنور منافسًا لها. وفجأة اغتيل خطيب التحركات الاحتجاجية، عدنان وهبة، وسرعان ما انتشرت إشاعة مفادها أن أمن النظام اغتاله، وعلى الرغم من هذه الإشاعة، فإن المقربين من المغدور، إضافة إلى القرائن، تشير بأصابع الإتهام إلى دور الفصائل المسلحة السلفية المتحجرة التي تزعمها «زهران علوش»، وهو يتحدر من عائلة دُومانية اتخذت الوهابية مذهبًا لها.

لا ندري هل كانت المحامية الناشطة في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان، ولها إسهامات في الدفاع عن المعتقلين السياسيين في سجون النظام جميعهم، ولم تكن تنتمي إلى أي حزب، لا ندري هل كانت على علم بما يجري في دُوما من تغيرات باتجاه غلبة التيار المتزمت والمتحجر، وبقيت ترن في آذانها أصوات المحتجين السلميين، ناشدي الحرية والمساواة.

يثير اختطاف رزان زيتونة وفريقها من مكان عملهم في دُوما، وفي منطقة باتت تحت السيطرة التامة لـجيش الإسلام بقيادة زهران علوش، علامات استفهام دفعت بكثيرين، وفي مقدمتهم زوج سميرة الخليل، ياسين الحاج صالح، إلى اتهام جيش الإسلام وقائده علوش بارتكاب جريمة الخطف. وكانت جريدة الحياة اللندنية قد نشرت، في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2013، مقالة لحازم أمين، بعنوان: «رزان زيتونة في سجن الإسلاميين،

وليس في سجن النظام»، وبعد الاختطاف -مباشرة- ناشد عصام العطار، المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في سورية، الخاطفين بإطلاق سراح المخطوفين، مستشهدًا بالآيات القرآنية؛ لثنيهم عن فعلتهم.

ونقتطف في ما يأتي بعض ما كتبه الناشطون والناشطات، والحقوقيون، حول عملية الخطف: «جريمة ضد حقوق الإنسان والحريات»، «المخطوفون من المدافعين عن وحدة السوريين، والطابع الوطني الديمقراطي للثورة»، «رزان زيتونة زهرة من زهرات الربيع العربي التي عصفت بها أعاصير الظلام»، الأمر لا يقتصر على داعش وجبهة النصرة، بل يتعداه إلى فصائل يسود الوهم في أنها ستكون البديل»، «لم يُكَلِّف جيش الإسلام الذي نفى عملية الخطف عناء مراجعة مكان الاختطاف».

وقد أصدرت عائلة رزان زيتونة بيانًا، جاء فيه: «إن ابنتنا، وخلال مسيرتها النضالية منذ 2000، هي من أوائل المدافعين عن المعتقلين السياسيين، بكل تلويناتهم، بدون أجر... هي واحدة من علامات الثورة، والصورة الأروع للمرأة السورية... هي ابنة البلد».

ولا بدّ من أن نشير إلى أن تاريخ «ابنة البلد»، رزان زيتونة، لا يختلف عن تاريخ بلدها الذي خاض متنوروه -مع بزوغ عصر النهضة أواخر القرن التاسع عشر- صراعًا مريرًا مع قوى الظلام و»الرجعة»، وحققوا انتصارات، وداهمتهم هزائم، ومع ذلك؛ بقي رواد النهضة رافعين علمها، على الرغم من سيف « العسكرتاريا «. وجاءت التحركات الشعبية لتُحْيي الآمال بانبعاث المجتمع المدني الذي تسوده الحرية والعدالة، وتحقق الكرامة الإنسانية في ربوعه. ولكن «عصر النفط والغاز الدولاري «مهّد الطريق لهيمنة القوى السلفية» المتسربلة بالدين؛ لكسر شوكة القوى المنادية بالمجتمع المدني الديمقراطي. وكانت مأساة اختطاف «بنت البلد» من دلائل انكسار المشروع النهضوي التنويري، وعودة قوى الظلام بأثواب متعددة.

إن اختطاف «بنت البلد» يدفعنا إلى تذَكّر مسيرة الحركة النهضوية العربية، وما رافقها من كرٍ وفر. ولفهم قصة اختطاف رزان زيتونة وفريقها، لا بدّ من عرض سيرة اثنين من «أبناء البلد»، اللذين شقا الطريق أمام التقدم والتنوير، ولم تُحْجَبْ الحقيقة عن أعينهما، على الرغم من غبار سنابك خيول الاستبداد.

إنّ سيرة رائدين نهضويين من أبناء البلد، وما كتباه، تلقي الأضواء على المأساة الحالّة اليوم في عالمنا العربي.

أولهما صلاح الدين القاسمي المولود في دمشق عام 1887، نشأ في مناخ إسلامي، وأخذت تطرق أبوابه أفكار القومية العربية.

شقيق صلاح الشيخ، جمال الدين القاسمي، كان في عداد حلقة صغيرة، ضمّت لفيفًا من علماء (شيوخ) دمشق المتنورين، «أخذوا يجتمعون على قراءة الحديث، ويطلبون الدليل على أقوال الفقهاء»؛ فما كان من سلطات الاستبداد العثماني، في عهد السلطان عبد الحميد، إلا أن وجهت تهمة الاجتهاد إلى هؤلاء المشايخ، وعقدت مجلسًا خاصًا في المحكمة الشرعية في دمشق؛ لمحاكمتهم في ما عُرف بـ «محاكمة المجتهدين»، عام 1313هـ -1896م، وكانت حادثة المجتهدين -هذه- من الحوادث العظيمة في دمشق، في عصر لم يكن في البلاد أحزاب وآراء متنوعة، «ولا يعرف الناس إلا أن الخلافة إسلامية، وأن شرع الله يؤخذ من مذهب أبي حنفية»، ومن حلقة المجتهدين -هؤلاء- انطلقت، كما ذكرنا، «السلفية النهضوية الشامية".

كان طالب الطب، صلاح الدين القاسمي، أمين سر «جمعية النهضة العربية» في دمشق التي أُسست عام 1906، وسعت إلى « تعريف شباب العرب المثقف بعروبته ودعوته إلى التعاون وصلاح المجتمع». ورأى أعضاء الجمعية، ومنهم القاسمي، «أن أسباب تخلف المسلمين استعجام لغة الدولة الرسمية، وتجاهل ما كان يقع في الغرب من نهضة».

وبعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد، وإعلان الدستورعام 1908، كتب صلاح الدين القاسمي في جريدة «المقتبس» الدمشقية سلسلة مقالات، اخترنا منها مقالة بعنوان «العلم والعامة» (المقتبس في 19 حزيران/ يونيو 1909) جاء فيها:

كان «الهروب» من البلد، أو التقيّة (الخشْيةُ والخوف)، ديدن جميع العلماء وناشري المعارف العلمية في بلاد الشام ... العامة حُرِمَت -بسبب الجاهلين- ما أحلّ الله من العناية بضروب العلوم الرياضية والكونية؛ حتى الدينية، كالتفسير والحديث «... و «العامي لا مذهب له، وإنما مذهبه قول مفتيه في الضغط الفكري على العلماء، واضطرار هؤلاء لاتخاذ التقيّة شعارًا في أغلب الأحايين.. وكم كتم العالِم ما يجول بخاطره من الحقائق العلمية، وشُرّد الآخرون إلى بلاد نائية».

ثانيهما الدكتورعبد الرحمن الشهبندر، العلَم النهضوي والزعيم الوطني الذي سقط شهيد أفكاره. احتلّ الشهبندر المولود في دمشق عام 1879 منزلة مرموقة في ميدان النضال الوطني، وأسهم في بلورة المشروع النهضوي التنويري العربي، وتميّز الشهبندر بسياسته وأفكاره البعيدة من العائلية والعشائرية والطائفية، وأسهم في خلق جو وطني واضح المعالم، ودافع عن المرأة؛ لنيل حقوقها.

في ضحى السادس من تموز/ يوليو 1940، اغتيل الدكتور عبد الرحمن شهبندر غدرًا في عيادته بدمشق، وكان اغتيال الشهبندر على يد تلك الفئة المنغلقة المتزمتة (الشبيهة بمختطفي زيتومة وفريقها) بمنزلة تحذير للمنادين بحرية الفكر العربي، والداعين إلى العقلانية والعلمانية والتنوير، والسير بالمجتمع العربي خطوات إلى الأمام، في ميدان التقدم الحضاري، والتغلب على التخلف، أو على الأقل بعض جوانبه.

لقد كان المسدس الذي سدّد طلقاته إلى جسم الشهبندر، وتحديدًا إلى رأسه ودماغه المفكر، يعني أن عصر النهضة العربية لم ينتصر كما حلم رواد النهضة العربية في العقود الماضية، وأن حرية الفكر ليست سهلة المنال..

ألم يُهدَر دم الشهبندر؛ لأنه دعا إلى السفور، ونادى بالديمقراطية، وطرح أفكارًا علمانية، وتحدث عن الاشتراكية المعقولة)، وسلخ «عمره في الدفاع عن حرية الفرد وحرية الجماعة، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا"".

لقد كان من السهل على أعداء النهضة، ومناهضي التقدم، اتهام الشهبندر بالكفر، وإحلال قتله، وإلقاء الرعب في نفوس رواد النهضة ودعاة التحرر والتقدم.

بعد اغتيال الشهبندر، أصدرت «جماعة الإصلاح الاجتماعي العربي» بدمشق، بيانًا معبرًا عن الوضع؛ نتيجة اغتيال الشهبندر، وفي ما يأتي مقاطع من البيان:

«أيها العرب. إن «جماعة الإصلاح الاجتماعي العربي» قد اهتمت بقصة اغتيال الشهبندر؛ لأنه إذا صح أن التهوس الديني ساعد عليها، كان معنى ذلك أن العالم العربي يعيش في بؤرة من التقهقر الاجتماعي، وأن حرية الفكر في بلاد العرب أصبحت في خطر، وأن كل مفكر لا يستطيع التفوه بما يعود على الحضارة العربية بالتقدم، وأن كل مفكر

عربي تقدمي يُقضى عليه سياسيًا واجتماعيًا باسم التعصب الديني الذي لا يمت بآصرة من الأواصر إلى روح الدين. وأن الرضوح لإرادة من لا يفهم من الدين إلا القشور دون اللباب، سيؤدي إلى كارثة كبرى. إن جماعة الإصلاح الإجتماعي العربي، لم يهتموا بقضية اغتيال الشهبندر، إلا لأنه اغتيال لحرية الفكر العربي. لقد سلخ الشهبندر عمره في الدفاع عن حرية الفرد وحرية الجماعة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وأن المسدس الذي سُدد إليه، إنما سُدد إلينا جميعًا. كعرب نقول ونؤمن بأن حرية الفكر والوجدان هما من أكبر الدعائم التي ارتكزت عليها الشريعة الإسلامية.

أيها العرب: إن اغتيال الدكتور شهبندر كان اغتيالًا للفكر العربي التقدمي، هذا الفكر الذي لا يمكن لنا بدونه إبداع مكاننا تحت الشمس".

مع انحسار المشاعر الوطنية الجامعة في الربع الأخير من القرن العشرين، ارتفعت مجددًا في عنان السماء رايات الطائفية والمذهبية، واشتدت سواعد المستفيدين من العشائرية، وهكذا؛ اختفت الوطنية وكثُر جلادوها.. والطبقية المغيّبة يقبع جمرها تحت الرماد، رماد الطائفية التي تعصف رياحها؛ مقتلعة ما بناه رواد النهضة العربية والتنوير الإسلامي. ولم يكن اختطاف «بنت البلد» مصادفة، بل نتيجة للتراجع المرعب لحركة التحرر العربية.

***

ولا يخفى أن ما لحق بالعباد من مظالم الفئات البيرقراطية والطفيلية الحاكمة التي غلب عليها اللون الطائفي (العلوي)، دفعت بالجماهير، من مختلف الطوائف، بمن فيها ناشطو العلويين، إلى التظاهر والاحتجاج والمطابة بالحرية والعدالة، من دون أن يعيرها الحكام أذنًا صاغية، بل قابلوها برصاص المباحث السلطانية الآمرة الناهية. وبعد انزلاق التحركات الشعبية الاحتجاجية -هذه- نحو العسكرة؛ لأسباب كثيرة، بدأت ملامح الكارثة ترتسم في الأفق. وكانت الطامة الكبرى بتدفق قطعان التتار الجدد من سائر أصقاع الدنيا، مستغلين تململ الأكثرية من الحكم ذي الصبغة الطائفية، ومعلنين «الجهاد» ضد «الحكم النصيري». وتناسى هؤلاء «الجهاديون » -عن عمد- الخلفية الطبقية الاستثمارية للحكام، وهم من مختلف الطوائف، وأججوا نيران الطائفية؛ لكسب

عواطف الناس. وزاد في تفاقم الوضع اشتداد التجاذبات الإقليمية الممتزجة بالتنافس المذهبي (السني- الشيعي) في دول الخليج وإيران وتركيا، إضافة إلى اضطراب الوضع الدولي، والتنافس بين قواه الرأسمالية الطامعة في السيطرة.

هذه الأسباب كلها مضافًا إليها بعث كل ما هو ظلامي في تاريخنا العربي الإسلامي، وحجب جوانبه الإنسانية المشرقة، وضعت بلاد الشام والعراق في عين العاصفة الطائفية الهوجاء. وفي خضمّ هذا الصراع، ذي الخلفيات الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والطبقية)، ارتفعت حدة التوترات الطائفية، ودخلت البلاد في حرب ضروس، والعقلاء حيارى؛ وترى الناس سكارى، وما هم بسكارى،وأصبح الناس أمام أمرين أحلاهما مرّ

إن رزان زيتونة، سميرة الخليل، وائل حمادة، ناظم حمادي الهاربين من دلف المباحث السلطانية، والملتجئين إلى المناطق «المحررة »، وجدوا أنفسهم -في دُوما الواقعة تحت سيطرة جيش االإسلام- قد أصبحوا تحت مزراب الكتائب المسلحة للتنظيمات «الجهادية»، وهم يقبعون في زنزانات الخاطفين، ولسان حالهم يردد: (إن كانوا ما يزالون على قيد الحياة) قول المتنبي:

وسوى الروم خلف ظهرك رومٌ فعلى أي جانبيك تميل

- 12 -

رزان زيتونة سيرة ملتوية من الألق والإحباط

علي جازو[17]

تصلحُ شخصيّة رزان زيتونة (مولودة في طرابلس- ليبيا عام 1977)، المحامية التي حوّلت اعتدالها الفكريّ وعلمانيّتها الذاتيّة، مدعومةً بكفاياتها المهنيّة الماهرة، إلى عمل يومي ملموس ومثمر خلال ما يقارب ثلاث سنوات، مادةً للمقارنة بين حال الفرد (المرأة السورية تحديدًا)، وضغط الجماعة السكانيّة الدمشقية الأكبر والأكثر طغيانًا (الذكورية الطابع والتسلطية) -عمومًا- داخل تركيبة المجتمع السوريّ المعقّدة، والغنيّة، في آن معًا.

هي رمزٌ ساطعٌ وفريد للمرأة السورية المستقلّة والعصاميّة، وفوق ذلك؛ هي التي استطاعت -بنزاهة وشجاعة- تخطّي حاجز المهنة (المحاماة) الضيّق، والمستغَلّ أبشع استغلال، وهي المهنة الراقية المغْنِية والمعروفة بمدى استشراءِ الفساد لدى العاملين بها في عموم سورية. من الملاحظ كذلك، لكثيرٍ من زملاء شاطروا رزان العملَ الحقوقيّ والمدني، عزوفها الصلب عن الهرب خارج سورية، على الرغم من احتمال اعتقالها، أو قتلها، في أي وقت. لقد تمّ تأمين ممرٍّ لإنقاذها وتهريبها، قبل حصار الغوطة الخانق وبعده (ريف دمشق)، بداية عام 2013، وأواسطه، إلى أن تعرض المدنيون هناك للقصف بالسلاح الكيماوي، في آب/ أغسطس 2013، إلا أنها بقيت تفضّل العمل تحت الحصار والجوع على الهرب، وقد منحت فرصة الهرب حينذاك إلى عائلة سورية، فآثرت بذلك سلامَة تلك العائلة على سلامَتِها.

ليست رزان طبيبة -كما نعلم- ولا معالجة نفسية، غير أن سلوكها الفعليّ أقرب إلى العلاج الفاعل منه إلى النصيحة المعرفية المجردة. عالم المثال السوري كان عالمًا من نصائح مثالية صافية، وصحيحة على الدوام، كان عالمًا يخضع لما يجب أن يكون على

(17) http://www.alhayat.com/article/529545/رزان-زيتونة-سيرة-ملتوية-من-الألق-والإحباط

مستوى اللفظ والدعاية، لا غير، في حين أنه كان يحيا حقيقة على مستوى شبه بدائيّ من كل ذلك. وهي إلى ذلك عاشت وسط من هم أقلّ منها معرفة وخبرة وكفاية، ومستوى معيشيًا (طبقيًا). لم تتعالَ ولم تنقد من دون جدوى. خيارها العنيد والمتمسك بالنهج السلميّ والإغاثيّ الفاعل قدّم لها فرصة حقيقية لاختبار الحقيقة السورية الثورية المريرة، وسط أوضاع قاهرة، تلغي كرامة الشخص الإنسانية وحُسبانه القيمي.

كان هذا تحديًا خارقًا. غير أن رزان نجحت في تجاوزه وملئه بقوة حياة (بريئة)، أتتْ من ندرة العيش لا من سخائه، ومن الخوف لا من الأمان، ومن روح المسؤولية لا من ادعاء الواجب فحسب. لقد أضفت شخصيتها قوة جاذبة وحيوية على محيطها، وبذلك صنعتْ مكانًا ينبض بالحيوية والدفء الإنساني من داخل مكان لم ير العالم منه سوى رائحة الجثث ودخان المباني المدمرة.

من المعروف -على المستوى السيكولوجي- أن نمط الاستبداد السوري، غير الشبيه بالحالة المصرية، مثلًا، قضى -على نحو شبه كليّ- على مقدرة التفكير السليم للإنسان السوريّ العاديّ، فضلًا عن الطبقة المتعلمة منه، أو ذات الكفاية الخاصة. إن القدرة الفرديّة على اتخاذ قرار، وأخذ زمام المبادرة، سواء في داخل العائلة التي غالبًا ما تخضع لسلطة الأب، الزوج، أو الشقيق الأكبر (الرجل)، أم في المحيط العام، كانت من الضآلة والخفوت إلى حدَّ أن الرجل السوري، فضلًا على ذكر المرأة السوريّة، غدا فردًا عديم الوجه، وعديم الوجهة. كان يكفي -في المقابل- لواحد منا أن يجلس وسط مقهى تابع لنقابة المحامين السورية؛ حتى تملأ رائحة العفونة عقله، وتمنعه من سلوك درب النزاهة المهنية الباهظة التكلفة في بلد كسورية، بهذا المعنى؛ فإن رزان زيتونة حطمت عُرفين في وقت واحد، ومن دون ضجيج: أولًا، قدمت عملًا من المهارة والخطورة والأهمية بمكان ما عجز عنه كثير من الرجال في سورية، من دون أن تنسب ذلك إلى كونها امرأة، فرزان تتحدث عن مواطنين سوريين ومواطنات سوريات، لا عن رجال ونساء فحسب.

ثانيًا، كسرت سلّم التراتبية الاجتماعية السائد، ويحرص نظام كالنظام السوري على مدّه بأسباب البقاء والدوام. لقد عاشت وقاسمت العيش والأمل، الخوف والجوع مع نساء ورجال كانوا من عداد المهمشين داخل البنية السكانية الغنية في دمشق. وهي بهذا -أيضًا- قدمت صورة (للقانوني/ ة) مختلفة -على نحو جذري- عن الصورة التي

يريدها بشار الأسد، حيث يمكن -ببساطة وسخف- إجراء تعديل دستوري يخفض سنّ الرئاسة من 40 عامًا إلى 34 عامًا؛ كي يحتل مكان والده، وبذلك -أيضًا- يحتل الدستور الذي ينبغي له أن يلائم الشخص الواحد، لا الشعب المتعدد الذي تمثل رزان أحد وجوهه المشرقة.

تكشف صورة وجه رزان ألقًا وعفوية أليفين، وأكثر صورها انتشارًا تظهر -في الخلفية- مكتبةٍ عامرة بالكتب، مع ابتسامة هادئة وعريضة على الوجه. تدل تلك الصورة -في ما تدل عليه- على سيدة منزل شابّة، منها إلى محامية جامدة، تقضي جلّ وقتها في عمل آليّ تقني صرف. بهذه الروح قدمت جلّ عطائها غير المحدود. لم تنظر رزان زيتونة إلى نفسها نظرة امرأة (أنثى ضعيفة)، وسط مجتمع تغلبُ عليه روح المحافظة الاجتماعية؛ بما يعنيه ذلك من إعلاء سلطة الذكور عمومًا. ما كانت راضخة للعرف العام الذي يفضل توافقات اجتماعية قصيرة الأمد، وعاجزة عن التحول وتجاوز الوضع الحابس (امرأة - رجل، رجل - امرأة)، ولا متبجّحة بتفوقها المهنيّ، العلمانية الهادئة، وغير المحجبة، التي صادقت المحجّبات السوريات، وربّات البيوت الكريمات في الريف الدمشقي الواسع الذي تعرض لأقسى حملات التدمير والتجويع. تعاملت رزان المعروفة والمعرَّفة بمهنتها، محاميةً وناشطة على مستوى دوليّ، مع نساء سوريات لم يتلقين مثلها معرفة أكاديمية. أوضاع الفرق المهني، وتراتبية السلم الاجتماعي، تكسّرت عبر إصرار رزان على العيش وسط بيئة معنّفة، بالمعنى الذكوري، وتتعرض لعنف يومي يقوم به (رجال) البعث، بالمعنى السلطوي المدمّر. لقد كسرت رزان بشجاعتها وصبرها الحاجزَ الميت، وجعلت من معرفتها دربًا نحو تعارف إنساني وطني واجتماعي أغنى وأعمق أثرًا.

على العكس من ذلك التقويم السائد، والفرق الجاهز بين الرجل والمرأة، في مجتمع شرقيّ أقرب إلى الانغلاق منه إلى التعاطي السهل والمفتوح بين الرجال والنساء؛ حيث يحتل الرجل الصدارة، في ما تبقى المرأة في الخلف، في مطبخ العائلة السورية المعتم، ذلك أن صورتها (المرأة المبتسمة وصديقة القطط في دُوما) طغتْ على صورة زوجها (الرجل) ورفيقها في الحياة والعمل المدني السلمي والإغاثيّ. وليس من المستغرب، بل ربما من المستغرب، غياب الإشارة، إلا في ما ندر، إلى عمل الزوج الناشط، وائل حمادة،

الذي سيُعتقل من أجهزة الأمن السورية، ثم يُفرَج عنه بعد أشهر حجزٍ طويلة، وقبل أن يُخطف لاحقًا في (9 - 10/ من كانون الأول/ ديسمبر2013)، هو وهي (رزان) -هذه المرة- برفقة كلٍّ من الحقوقية والسجينة السياسية السابقة، سميرة خليل، زوجة واحدٍ من أهمّ كتاب الثورة السورية، ياسين الحاج صالح، وناظم حمادي في دُوما، من ريف دمشق الشرقي، المحاصَرة من النظام السوري، والمحرّرة ذاتيًا، على يد مجموعة عسكرية ملثمة، سبق أن أطلقت النار في 25 أيلول/ سبتمبر 2013 على المنزل الذي كانت تسكنه رزان ورفقاؤها.

- 13 -

عن رزان زيتونة وخيبات الثورة

مصعب الحمادي[18]

لم ألتق رزان زيتونة في حياتي. عرفتها في حساب الـ «سكايب» وصفحة «فيسبوك»، فحسب، لكنني صنعت معها الكثير عبر هذا العالم الافتراضي الخطر، وألهمتني وغيرت حياتي، كما ألهمت ملايين السوريين؛ حتى غدت رمزًا لحريتهم المغدورة وثورتهم المطعونة.

عملت في السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورة مع تشكيلة عجيبة ومتناقضة من الأشخاص، عملت مع نساء حديديات في لجان التنسيق المحلية، عندما كانت الثورة أنثى مسالمة. وعملت مع رجال عنيفين عندما صارت الثورة ذكرًا خشنًا مسلحًا.

كانت الثورة ثلاث نساء: رزان وليلى وسميرة، وصارت ثلاثة رجال: زهران وحسان والجولاني.

كانت الثورة حرية وكرامة وبناء وطن للجميع، فصارت جهادًا وغزوًا وغنائم.

كانت دولة المواطنة، فصارت مشروع أمة وجبهة إسلامية.

كانت نظامًا قمعيًا وشعبًا يريد الحياة، فصارت عفة عائشة وشرف زينب، صارت مجوسًا ونصيريين وميليشيات «أبو الفضل العباس» وفصائل سنية تقطع يد السارق وتبحث عن الزناة؛ لتتلذذ برجمهم حتى الموت.

كانت ثورة أطفال سورية ورجالها ونسائها، وصارت حربًا أهلية، ثم دولية بالوكالة، وصرنا -نحن- وكلاء معتمدين، وقَتَلة مأجورين. كانت ثورة لكل السوريين، فصارت «روجافا»، وسورية المفيدة، وخطوط غاز، وجيب علوي على ساحل المتوسط.

(18) https://newsyrian.net/ar/content/عن-رزان-زيتونة-وخيبات-الثورة

عصفت بثورة رزان أطماع العالم بأسره، وجاء من يخطفها ورفاقها في عملية استخباراتية بحتة، تعكس حجم التدخل. وربما من عوارض ذلك التدخل نفسه أن لجان التنسيق التي أرادتها رزان سقفًا عاليًا لنا، انهارت -تقريبًا- قبل اختطافها بمدة قصيرة. انسحبت رزان مكسورةً من اللجان قبل اختفائها، وفقدت لجان التنسيق أهم أعمدتها بغيابها؛ فبقيت منذ ذلك اليوم جسدًا بلا روح، ومبنى بلا معنى.

في أيار/ مايو عام 2015، التقيت في إحدى ضواحي إسطنبول بالشيخ زهران علوش، قائد جيش الإسلام في دُوما والمتهم الأول باختطاف رزان زيتونة وزوجها وائل ورفاقها سميرة وناظم. كان اللقاء لإجراء مقابلة مع وكالة صحافية أجنبية كنت أعمل معها، لكنني لم أفوّت الفرصة؛ لكي أتحدث مع زهران علوش عن رزان زيتونة.

كنت أنظر إليه كغريم وأحدّثه كطرف؛ فروح رزان كانت تصرخ بي: ألم أدافع عنك يوم اعتقلتك كتيبة من الثوار؟ ألم نعمل معًا؛ حتى أوصلنا صوت الثورة إلى وسائل الإعلام كلها؟ ألم نسهر الليالي مع ليلى وأسامة، نحرر مقالات (طلعنا عالحرية)؟

حاولت أن أغضب وأصرخ في وجه الشيخ الهادئ، لكنه أكد لي مشكورًا! أنه يعدّ رزان من «نساء المسلمين» اللائي تحدث عنهن في إحدى خطبه، وقال إنه يعمل لإطلاق سراحهن.

لقد مات زهران علوش يا رزان، قتلته طائرة روسية. وقائد الكتيبة الذي سجنني عام 2013 انتقل إلى تركيا، وافتتح مكتبًا لتجارة السيارات. لا أعلم إن كنتِ تعرفين أن روسيا احتلت سورية تقريبًا، بتسهيلٍ وتواطؤ من أصدقائنا الأميركيين الذين خدعونا خمس سنوات تامات، وضحكوا علينا جميعًا.

- 14 -

عن رزان زيتونة وسميرة الخليل

نجوى بركات[19]

لا معرفة بيننا، لا صداقة، ولا عِشرة، ولا حتى لمحة، أو لقاء عابرًا ذات مرة، ومع ذلك؛ لا أدري لِمَ أشعر بأني مرتبطة بهما، كأنّ لهما عليّ، وأنا مدينة لهما.

إنهما الناشطة الحقوقية والكاتبة السورية، رزان زيتونة، مؤسِّسة مكتب توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، وسميرة الخليل، الناشطة وزوجة المعارض ياسين الحاج صالح. كانتا قد اختُطفتا من المكتب في مدينة دُوما، ليل 9 كانون الأول/ ديسمبر 2013، مع زوج رزان، وائل حمادة، والمحامي ناظم الحمادي؛ لأنهما، مع رفاق لهما، كانتا تعملان لجمع الحقائق التي ستكون جزءًا من ملف سورية في مسار العدالة الانتقالية المقبلة في سورية، تمهيدًا لانتقال سورية إلى دولة مدنية ديمقراطية. قيل إن رزان كانت قد تعرضت إلى التهديد سابقًا، وتحديدًا في أيلول/ سبتمبر 2013، عندما أطلقت مجموعة، لم تُعرف هويتها، الرصاص أمام باب منزلها، وتركت رسالة مكتوبة بخط اليد، تضمنت تهديدًا بالقتل، في حال أنها لم تغادر المنطقة في أيام.

طبعًا، لم تخف رزان ولم تغادر، واستمرت في عملها، وكأن شيئا لم يكن، ثم حصل ما حصل، وكان ما كان. وأنا، حين علمت بما جرى لهما، أصابني ما يشبه الهوس، فصرت أركض وراء أخبارهما، كأنّ لي شأنٌ وأكثر، بل وكأنني مرتبطة بهما بما يعدو التضامن، لا بل وحتى الصداقة، إلى ما يشبه صلة الدم. كأنهما أختاي الصغيرتان، وأنا مكلفة بحمايتهما. كأنهما ابنتاي وقد فشلت، وتلكأت، في مكان ما، فكان ما أصابهما. أو كأنهما أمي، وقد ضاعت وهي تجري بحثًا عني في الغابة، حيث تحيا الغيلان. وحين أُمعن التفكير في أسباب انجذابي وغرقي في تقصّي غيابهما، يخطر لي أن فيهما ما يتجاوز قدرتي على الفهم، وقدرتي على الفعل، وربما هذا من دواعي عقد صلتي بهما.

---

(19) http://essahraa.net/?q=node/3737

هكذا، يسكننا أشخاص لا نعرفهم، يقيمون بين أضلاعنا، يجلسون إلى مائدتنا، ويأكلون معنا أفكارنا. ثمّة ما يربطنا بغيابهم، بعذابات أرواحهم، وقد طُليت زفتًا أسود، وأوثقت بالسلاسل والحبال. وفي كل مرة، ينأون ويغورون في النسيان، يأتي شيء ليذكّرنا بهم، وليحفر كالسكين في الموضع ذاك.

أنظر إلى الوجه الأبيض الباسم، إلى الشعر الأشقر الملموم بمنديل مثني صغير، إلى الجسد النحيل، ثم إلى الشعر الأسود القصير، والبسمة الخجولة، والكتف العاري الذي لا يلقى وزن الريح، وأتخيّل ما أيام رزان وسميرة في الأسر، هل أبقوهما معًا؟، وكيف احتملتا كل ما مورس بحقهما؟، وكيف ما زالتا إلى اليوم تحتملان؟ والآن، وقد تعبت يدا الخاطف من التعذيب، وقد أتى وقت الأسر، الوقت الثقيل البطيء الذي لا يتقدم، ولا يمرّ، الوقت الذي يأسن كالمستنقع، يصير سميكًا، لزجًا، دبقًا، تملأ روائحه النتنة الخياشيم. الوقت الآسن الذي يغلّف العينين، والأطراف والقلب والروح، كيف تُحتسب الأيام فيه، وهل يوقّعها ضوء النهار، أم أنه ليل طويل مقيم لا ينتهي؟ هل هما معصوبتا العينين، موثقتا اليدين، أم طليقتان، يمكنهما التحرك تحت الحراسة، في بضعة أمتار؟

ألاّ تتمكن امرأة غسل شعرها، ووجهها، وأسنانها. أن تحيض، وتبرد، وتجوع، وتمرض، وتشتاق. أن تكون في الظلمة، ولا ترى أوجه من تحب. أن تُقتل أنوثتها، ثم تُقتل روحها، ثم يُقتل دماغها، ولا تطلق عليها رصاصة الرحمة.

أكاد لا أجرؤ على تخيّل ما يعدو تلك التفاصيل، فما إن تحضر صورة الخاطف؛ حتى أخشى أن يكون ما تخيلتُ، وهو، في عرفي، أقصى العذاب، تفصيلًا يسيرًا في مسلسل همجي طويل، يصبح الموت، مع تصوّره، أمرًا رحيمًا.

عشتِ رزان. عشتِ سميرة. عاشت سورية التي تشبهكما.

- 15 -

رزان زيتونة قوة الرمز

ياسين الحاج صالح[20]

غير كونها كاتبة رائقة الأسلوب، وغير فرادة شخصيتها التي تجمع الطرافة والالتزام، بين حب القطط والتدرب على رقصات غربية، مثلًا، وبين النضال السياسي والحقوقي، رزان زيتونة هي التي حوّلت نشاط حقوق الإنسان إلى مبدأ ثوري في سورية.

في العقد الفاصل بين «ربيع دمشق» وبين الثورة، كان نشاط حقوق الإنسان يتحرك في دوائر نخبوية، ينشط فيها معتقلون سياسيون سابقون ومثقفون، مُجهَدون وبلا عزم، ومفتقرون إلى أفكار نظرية وعملية جديدة. وتكاد الانتهاكات التي ترصدها تلك المجموعات الحقوقية تقتصر على اعتقال أشخاص من هذه الدوائر، أو منعهم من السفر، والنشاط الحقوقي -بمجموعه- كان ملحقًا بالنشاط السياسي المتاح وقتذاك، وقد عبر عن نفسه في تلك السنوات بلغة حقوقية، فاقمت من امّحاء الحدود بين مجموعات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية. وهو واقع تمثل في حينه في أنه كان لكل مجموعة سياسية -تقريبًا- منظمتها الخاصة لحقوق الإنسان، فكانت هناك منظمة مرتبطة بالإخوان المسلمين، وأخرى كردية، وثالثة أقرب إلى التجمع الوطني الديمقراطي وقتئذ. كان العسر الشديد في أنسنة السياسة يقود بخط مستقيم إلى تسييس الإنسان.

كان هذا النشاط يفتقر إلى الشغف والالتزام الحي، من جهة، ويتجاهل القضايا الاجتماعية والسكان اللامرئيين، من جهة أخرى. لرزان زيتونة، هي من نقلت نشاط حقوق الإنسان من هذه الدوائر الضيقة إلى المجال الاجتماعي، ما يتصل بطرد سكان من منازلهم القريبة من مركز المدينة، ما يتصل باعتقالات وتعذيب تطال سلفيين في أشد البلدات والأحياء فقرًا حول دمشق، ما يتصل بانتفاضة الكرد السوريين في آذار/ مارس 2004، وفعلت ذلك دومًا بحرارة وعزم. كانت تزور أسرًا فقيرة في بلدة العتيبة مثلًا،

---

(20) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=470610

تلتقي بأمهات معتقلين في سجن صيدنايا أو زوجاتهم، وتكتب تحقيقات عن أوضاع المعتقلين السلفيين الذين لم يكن يعلم أحد عنهم شيئًا وقتئذ؛ ما قادها إلى متابعة المواقع الجهادية، وتطوير معرفة لا نظير لها بهذه الشؤون في سورية، تجمع بين الميداني والنظري.

الإنسان هو كل الناس، وليس بعضهم ممن يشبهوننا، وهو غير المرئيين والمهمشين والمحتقرين أكثر من غيرهم. هذا ما عملت رزان لتحقيقه، وما شكل جسرًا نحو عملها اللاحق منذ بداية الثورة. إحساسها الاجتماعي والتزامها السياسي هو ما جعلها متأهبة -منذ الأيام الأولى- للمشاركة في تأسيس لجان التنسيق المحلية، وهي إطار لتنظيم النشاط الاحتجاجي، ولتغطيته إعلاميًا، ولتقديم رؤى ومواقف سياسية، ثم واحدة من أوسع شبكات الإغاثة في سورية. ودومًا من دون تمييز بين متلقي المساعدات على أسس عقدية أو سياسية، مثلما كانت تفعل المجموعات الإسلامية منذ البداية، وبوعي.

عملت رزان دومًا في أطر جماعية، فلا هي كانت يومًا الناشط «المستقل» الذي يحمل وراءه تجارب سياسية خائبة، ولا هي وجدت في المتاح من التنظيمات السياسية المتعبة مكانًا يلائمها. وفي العمل الجماعي، كان زوجها وائل حمادة، وصديقهما ناظم حمادي سندين ثابتين بين كثيرين آخرين. وخلافًا للمألوف، ومن دون أن يكون الأمر مشكلًا في أي وقت، كانت رزان دومًا في موقع القيادة.

وغير الحس الاجتماعي القوي، وإرادة العمل الجماعي، طورت رزان -عبر السنين- شبكة من العلاقات القوية بالمنظمات الحقوقية الدولية، استفادت منها في تطوير كفايتها المهنية، والتنبه المبكر إلى أهمية التوثيق؛ استفادة من دروس سوابق، مثل البوسنة ورواندا. ولها الفضل الأول، مع وائل وناظم وآخرين يتعذر ذكرهم حاليًا، في تأسيس مركز توثيق الانتهاكات، الذي كان أكثر الجهات السورية تدقيقًا في توثيق شهداء الثورة، بالأسماء، وبالصور، والفيديوهات؛ بقدر المستطاع. كانت رزان تقضي الساعات الطوال في تفحص الفيديوهات؛ لتتأكد من صحة ما فيها، ولتضمن ألا تتكرر الأسماء، سهوًا أو تدليسًا متعمدًا.

وإضافة إلى ذلك كله؛ أظهرت رزان تكرّسًا لا يجارى للعمل منذ بداية الثورة. توارت في دمشق منذ الأيام الأولى، وكانت تخصص يومها كله للعمل، الحاسوب في حضنها،

أو أمامها على الطاولة، وهي تنسق عمل لجان التنسيق المنتشرة في معظم مناطق سورية، وتجمع المعلومات، وتنظمها، وتتوثق منها. ولم يمنعها ذلك من المشاركة الشخصية في تظاهرات عدة، في عامي 2011 و2012. رزان كانت معروفة في برزة وكفر سوسة والقابون وحرستا وغيرها، بصفتها متظاهرة نشطة، ولها في هذه الأحياء كلها أصدقاء وشركاء في العمل العام.

نالت رزان جائزتين دوليتين مهمتين على عملها الحقوقي، لكن هذا لم يدر رأسها، وضعته خلفها ولم تلتفت.

وبعد كل هذا؛ تتمتع رزان بصلابة شخصية نادرة، لا تتحدى أعرافًا مقررة في المجتمع حولها، لكنها تقاوم بشجاعة أن تُفرض عليها هذه الأعراف. مظهرها مظهر امرأة عاملة، مشغولة جدًا بعملها. لا أذكر أني رأيت قوامها النحيل يومًا في غير بنطال الجنز، مع قميص أو كنزة متواضعة. في دُوما ارتدت -هي وسميرة- معطفين يصلان إلى الركبة. هذا ما كانتا مستعدتين للقيام به تعبيرًا عن احترام محيطهما، وكانتا تتوقعان منه احترامًا مقابلًا. توقع في غير محله، ينبغي القول للأسف. كان التدين أخذ يستثمر، بوصفه مشروع سلطة، وظهرت معه ملحقاته الاجتماعية والعسكرية؛ حيث الفظاظة والغلظة ترتفعان إلى مستوى واجب ديني.

ومن سخريات المصير أن من خطفوا رزان هم سلفيون، كانت هي أول من دافعت عن حقهم في العدالة. ميليشيا السلفي زهران علوش الذي يبدو أنه يجري تلميعه -اليوم- على عجل، هي من غيبت زهران، وسميرة ووائل وناظم، منذ نحو عام ونصف. منذ أن وسعت مفهوم حقوق الإنسان؛ ليشمل إنسانيتهم ويحترمها، أنكروا عليها الحرية والحق في أن توجد. هذا مسلك خارق في خسته بما يكفي ليكون بطله رمزًا للنذالة.

لكن في قصة رزان، ومعها سميرة ووائل وناظم، كثير من الكثافة الرمزية، ومن طبقات المعنى؛ ما يشكل الشغل عليه أساسًا لثورة عميقة، ثورة في المجتمع والثقافة والأخلاقيات. برموز مثل رزان ومثل سميرة، ومثل وائل ناظم، وكثيرين آخرين، لدينا منبع فياض من المعاني والدلالات والقيم؛ ما يؤسس لفكر جديد وضمير جديد، ولإنسان جديد.

آخر ما كتبته رزان في 9 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013، قبل ساعات من اختطافها، يأتي منسجمًا ومعبرًا عن الماهية الشخصية لرزان زيتونة؛ فهي المرأة الحرة التي كان سلوكها منسجمًا مع فكر متحرر، ينهل من منظومة حقوق الإنسان، وما تنضوي عليه من حريات. وتؤكد سطورها الأخيرة -ما قبل الاختطاف- سمتين بارزتين في شخصيتها، ألا وهما العند والإصرار، وكما كانت تجيب دائمًا عند التساؤل عن خلفية هاتين الصفتين، فتقول بلطف: الأمل. وإني، وبحكم معرفتي اللصيقة بها، أستطيع ان أضيف سببًا آخر لعنادها وإصرارها ذاك، فمن يعرف رزان؛ سيعرف مدى الإخلاص لكل ما تؤمن به، ولكل ما تقوله أو تفعله، فهل من إصرار وعناد وإخلاص أكثر مما تكبدته رزان في مسيرتها النضالية؟ أكان لغيرها أن يظل مثابرًا على النضال والثبات في الموقف وفي الفعل؟ إن عنادها وإخلاصها كانا في تناسب طردي مع التحديات القائمة في ساحة الفعل تلك.

عبر التاريخ؛ اضطرّ كثير من شعوب الدول، خلال ثوراتها، أن تخترع شخصيات تحمّلها حلمها وبطولاتها، ثم تقدسها وتحولها -مع الزمن- إلى أيقونات ثورية ووطنية. ونحن السوريين لدينا حقيقة، وليس خيال امرأة مثل رزان.

ثلاثة أيام من الأمل على طريق الخروج من الحصار

الغوطة، ريف دمشق، الطريق طويلة ملأى بالعقبات والألغام، الحظ وحده من يختار سقوط القدم على بقعة تنتقل بصاحبها إلى بقعة أخرى بسلامة. الطريق مظلمة، لا يضيئها إلا إيمان، وما تبقى من حلم.

لأيام ثلاثة طغت أخبار الطريق على كل ما عداها؛ الطريق تفتح ذراعيها، أجساد الشبان الذين يقاومون انغلاقها اصطفت كالجسر، شهيدًا تلو الآخر؛ لتعبر بالأحياء إلى نهاية الطريق.

لأيام ثلاثة، كانت المآذن تنطق بغير الأذان، أصوات خافتة متداخلة، تضيّعها الريح قبل أن تصل إلى مسامعنا أسماؤهم الكاملة. كلما سمعنا مكبرات الصوت تصدر الضجيج السابق؛ لتسرب صوت المؤذن، علمنا أنه شهيد جديد، شهداء جدد، تحدوا

الطريق الشرسة، وقرروا مقارعتها. لا وقت للكثير من الحزن!

الجميع تقبّل حقيقة أن الطريق سيتعبد من جديد بأجساد أولئك الشبان. كان الحزن موجودًا لكن الفرح كان هنالك أيضًا! الجميع كان يحتفي بالطريق ويتابع أخباره ويدّعي أنه جزء منه، كأننا في سلسلة بشرية طويلة تحمل المعاول، وتتقدم ببطء وثبات من نهاية الطريق.

في نهاية الطريق الحليب والبيض للأطفال الجائعين والثياب الدافئة، القمح الذهبي ينتظر أن تتلقفه أيدي السيدات؛ ليتدفأ على الصاج. الأدوية التي تنتظر أن تخفف آلام المرضى، وتنقذ حيوات بعضهم. في نهاية الطريق فردوس موعود، وعد بحياة تشبه قليلًا الحياة، شيء من الدفء، من الشبع، من الشفاء.

تجار الدم شاركوا في طقوس الاحتفاء بالطريق؛ رفوف محالهم امتلأت -فجأة- ببعض ما يخبئون، والناس عاقبتهم بالعزوف عن الشراء. غدًا عندما تفتح الطريق ذراعيها، ستُدفنون بعار بضائعكم المخبأة.

الأيام الثلاثة حملت من الأحلام ما لم تحمله سنوات ثلاث، خطط للمستقبل، من يريد أن يرحل، ومن يريد أن يعود؛ حتى المناطق المحاصرة الأخرى كانت ترقب المعركة، وكأنها معركة فك الحصار عنها! ما بعد الطريق لا يشبه ما قبلها.

سرعان ما خبت أنباء الطريق، وقيل إنها ابتلعت دماء الشبان، وانغلقت على أجسادهم؛ تأجلت أحلام الفردوس المرتقب في آخر الطريق.. لكنّ أحدًا لم -ولن- ينسى تلك اللحظات من الأمل، وكيف قلبت الجميع، من كائنات هرمة ومتعبة، إلى كائنات مجنحة، تحتفل بالفرح المقبل والحياة التي تشبه الحياة.

عودة انغلاق الطريق على تلك الآمال لم تؤثر في تلك الأحاسيس. كانت فرصًا لتذكير الجميع بما ننتظر، وأن كل الآلام قد تكون قابلة للتعايش معها في لحظة الوصول وعبور الطريق.

ما تزال الطريق طويلة ومليئة بالعقبات والألغام، ما تزال مغلقة في نهايتها، وما وراءها مجهولًا. ما بعد الحصار، ما بعد الثورة، وما بعد الحرب، حلم يربطنا جميعًا، وكأننا في سلسلة بشرية طويلة، تحمل المعاول، وتتقدم ببطء وثبات من نهاية الطريق. طوبى لمن سيجتازها في النهاية.

ملحق ١: بيان عائلة رزان زيتونة حول عملية الاختطاف

بيان من عائلة المحامية والناشطة رزان زيتونة[21]

بسم الله الرحمن الرحيم

في جملتها الرائعة المتحدثة بلسان حالنا جميعًا، ضمن مقالتها «الشعب يريد إسقاط السجون»، قالت رزان:

"الاعتقال التعسفي جريمة تُرتكب كل يوم في سورية بحق السوريين، صمتنا عنها أو اكتفاؤنا بالتنديد والمناشدة والمطالبة، أصبح فوق ما نحتمل، خسارة شبابنا وتدمير أسرهم، لا يمكن أن يستمر موضوعًا للمناشدة والمطالبة، كفى، وانتهى. الأجدى أن ننضم إلى قوائم المعتقلين من أن نسير في جنازات المعتقلين السابقين وأفراد أسرهم!!".

أكثر من ثلاثة أشهر مضت منذ اختطاف رزان، وكم هو شعور مرير وحزين؛ شعور العجز الذي يمنعنا من القيام بأي فعل لتحريرها، بعد مرور كل هذه المدة الطويلة، من دون أي تحرك فعلي، أوبحث منظم من الكتائب الفاعلة، والقوات المسيطرة على المنطقة، أو تقديم نتائج دورية عما جرى التوصل إليه خلال «التحقيقات»، ولم تكفِ مناشدات ومطالبات العالم -بأسره- بتحرير أبنائنا الأربعة: رزان زيتونة، ووائل حمادة، وناظم حمادي، وسميرة الخليل؛ إذ لم يتمّ الوصول إلى حل حقيقي، يفضي إلى إطلاق سراحهم؛ حتى الآن.

في مناقشة مع أحد المقاتلين في إحدى مقالاتها، قالت رزان على لسان مقاتل: من ليس له ظهر عسكري لن يستمر. فردّت عليه رزان بثقة بأنه ليس لديها ظهر عسكري منذ بداية الثورة، ولكنها مستمرة! لكن المقاتل أصرّ: «لن تستمري"!

وفعلًا كان كلام المقاتل حقيقيًا، ولكنّ رزان كانت قد عدّت أنّ أهل المنطقة هم سندها؛ فلا حاجة لقوة عسكرية؛ لاستمرار وجودها ضمن منطقة محررة، وهنا نتوجه بالسؤال إلى الكتائب الموجودة على الأرض في منطقة دُوما: هل خذلتموها؟

(21) http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/1396960046#.WxRKE32n_IU

نحن عائلة رزان زيتونة، الناشطة والمحامية والكاتبة والإنسانة قبل كل شيء، نصدر بياننا -هذا- بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على جريمة الاختطاف المتعمد، ومع ذلك لم تخرج الجهة الخاطفة بأي بيان أو تبنٍ لعملية الخطف، أو أي طلب، أو فدية، ولم تظهر نفسها إلى العلن، وذلك بقصد إطالة الوقت، وتغييب صوت ابنتنا الحرّ، وتغييب أصدقائها، وهجر أقلامهم، ومصادرة أصواتهم.

"لقد نالت رزان في الحادي عشر من آذار/ مارس 2014، تكريمًا جميلًا من المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا، حيث اختيُرت، بعدّها أحد أهم الشخصيات القيادية التي تركت أثرا فاعلًا في إفادة مجتمعها، واستمرارية الفائدة التي تقدمها أعمالها مدى الحياة، و رزان كُرّمت، بصفتها واحدة من مئة وتسعة نساء، جئن من 66 بلدًا في أنحاء العالم؛ فهذه الجائزة مُنحت للواتي حققن نجاحًا مفيدًا لبلادهن، ألهم كل من يعمل معهن، وحقق فائدة كبيرة مدى الحياة، وقبل بلوغهن سن الأربعين ؛ فنحن – عائلة رزان زيتونة – نشكر الجهة المانحة للتكريم، لما له من مدلولات مهمة على رمزية رزان للثورة وحرية للبلاد.

رزان زيتونة، الابنة التي استحقت مكافأة على نضالها طوال هذه السنوات عدة ألقاب تمثل بلادها التي أصرت على البقاء فيها، وتمسكت بترابها، وشربت من مائها في ظل الحصار، لقبت بأيقونة الثورة وياسمينة دمشق وزيتونة الثورة وزهرة سورية، وغيرها من الألقاب الجميلة التي نفخر بها، ويفخر بها كل آباء العالم، كل هذا ولم نعلم إن كانت رزان قد سمعت هذه الألقاب، أو إن كانت الجهة الخاطفة أيقنت -فعلًا- إن كانت قد اغتالت نبض الثورة الذي يمدّها بالحياة، أو أنها خدمت النظام -المستفيد الأول - أروع خدمة وعلى طبق من فضة.

في المدة الأخيرة، خرجت تظاهرات عدة في العالم، في أكثر من مناسبة، حيث رُفعت فيها صور رزان، وكُتب لها كثير من الكلمات الجميلة المتضامنة معها، وكذلك الأمر مع وائل وناظم وسميرة، إضافة إلى أنّ عددًا من المنظمات الإنسانية والحقوقية أصدرت بيانات تنديد بعملية الاختطاف، وكذلك فعلت الشخصيات السياسية المهمة. ونحن -طبعًا- شاكرون للجميع تعاطفهم، واستنكارهم هذه الجريمة البشعة، ولكننا -على الرغم من كل هذا وذاك- لم نحصل على أي نتيجة تساعدنا؛ حتى الآن؛

لذلك، نحن -عائلة رزان زيتونة- نناشد الجميع في كل مناطق الغوطة، وفي دُوما -بالتحديد- مساعدتنا في حل هذا اللغز، والتوصل إلى حل سريع؛ للإفراج عن المختطفين، ونتوجه بمناشدتنا -هذه- إلى كل الآباء الموجودين في منطقة الغوطة أن يمدّوا لنا يد العون، بأي معلومة قد تفيدنا وتساعدنا، نناشد كل أب أو أم يملك، وتملك، من الحزن ما نملك؛ فلا مسوغ لاحتجاز أبنائنا الأربعة، واستمرار معاناة آبائهم وأمهاتهم، ويكفينا وفاة والد الناشط وائل حمادة، زوج رزان، بعد شعوره المرير بعجزه عن رؤية ابنه، ومعرفة مصيره.

وكذلك نطالب السيد «زهران علوش»، القائد الأعلى لجيش الإسلام، الفصيل الأكبر في منطقة الغوطة الشرقية، أن يخرج ببيان، يوضح لنا فيه «وجهة نظره» في امتناعه عن البحث عن ابنتنا؛ حتى الآن، وعزوفه عن تقديم المساعدة لنا بتحريرها، ونحمله المسؤولية الكاملة، في حال تبين أن مكروهًا أصابها، أو أصاب أحد رفاقها؛ لأنها كانت ضمن منطقة تخضع لسلطته ونفوذه. ونناشد العالم أجمع؛ للضغط على مختلف الفصائل، بانتماءاتها كافة، لمساعدتنا في إيجاد ابنتنا وزملائها.

ولكم جزيل الشكر.

عائلة المحامية والناشطة رزان زيتونة

نيسان/ أبريل 2014

ملحق 2: الجوائز التي حصلت عليها رزان زيتونة

نالت رزان زيتونة عددًا من الجوائز عن نشاطها ومواقفها خلال مسيرة حياتها، عمومًا، وفي أثناء الثورة السورية، على وجه الخصوص.

1. جائزة جائزة آنا بوليتكوفسكايا

في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 2011، حازت رزان «جائزة آنا بوليتكوفسكايا»، وهي جائزة تُمنح للمدافعات عن حقوق الإنسان. و«آنا بوليتكوفسكايا» صحافية وكاتبة وناشطة حقوق إنسان روسية، عُرفت بمعارضتها للحرب الشيشانية الثانية، وللرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وفي 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2006، تعرضت لإطلاق النار عليها؛ فقتلت أمام المجمع السكني الذي تقطنه.

وفي ما يأتي نص رسالة الناشطة رزان زيتونة؛ تعليقًا على حصولها على الجائزة؛

رزان زيتونة: السوريون يريدون الحرية

عزيزتي آنا بوليتكوفيسكايا

أدرك جيدًا أن هذا التكريم الذي يحمل اسمك ليس موجهًا إلي، بصفتي الشخصية، بقدر ما هو موجه إلى أبناء وبنات شعبي الذين هُدرت دماء أكثر من ثلاثة آلاف منهم، خلال الأشهر السبعة الماضية، بعقلية الإجرام والإقصاء نفسها التي هُدر فيها دمُك.

أدرك أن شغفك بالحقيقة، والدفاع عن الكرامة الإنسانية الذي دفعتِ حياتك ثمنًا له، هو حلقة في سلسلة تمتد من أقصى العالم إلى أقصاه، عبر أفراد أو شعوب تؤمن بحق الجميع في حياة عادلة خالية من القهر والإذلال والعبودية.

ويأخذ هذا التكريم -بالنسبة إلي وسواي من السوريين- بعدًا آخر؛ إذ يأتي في الذكرى الخامسة لرحيلك، بصفتك مواطنة روسية، في الوقت الذي لا يزال فيه النظام الروسي يتخذ موقفًا داعمًا للنظام السوري، على الرغم من ارتكابه جرائم ضد الإنسانية،

في مدى أشهر، كما وثقته منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان، وليس أدلَ من ذلك على أن مشتركات الإنسانية لا تعرف فرقًا بين لغة وأخرى، وقومية وأخرى؛ فهي عابرة للحدود، ومثلها مثل مشتركات الاستبداد والفساد التي تتشابه تمامًا، مهما اختلفت تفاصيلها في كل مكان؛ لذلك، أرى في معركة الحرية التي يخوضها السوريون منذ أشهر، ماترتاح له روحك، فكل خطوة في اتجاه الحرية والعدالة، في أي بقعة من العالم، هي في مصلحة الإنسانية كلها، والإنسانيين كلهم.

أدرك -آنا- أنك كنت ستتألمين بالغ الألم لما يحدث في بلادي التي عانت من نظام احترف الإجرام عقودًا عديدة، وقضى -في ظله- عشرات الآلاف نحبهم، في مجازر ومقابر جماعية، أو في ظلام أقبية الفروع الأمنية، وعانت مئات الآلاف منهم قهر سنوات السجن الطويلة، وأُجبروا على ترديد عبارات ومظاهر الولاء لجلادهم، ليل نهار، ثم جرى تورّثهم مع بلادهم، بعدّهم متاعًا خاصًا للأسرة الحاكمة، في سابقة هي الأولى من نوعها في نظام جمهوري؛ ذلك كله في ظل صمت وتواطؤ عربي ودولي، قلما شهدنا مثيلًا له، وعوضًا من لوم نظام الاستبداد، كان يُلقى باللائمة على الشعب الخاضع لأقسى أشكال القمع والقهر اليومي.

وعندما قرر السوريون، في آذار الماضي، كسر جدران الخوف المتطاولة من حولهم، ومواجهة عنف الأجهزة الأمنية وإذلالها، قاموا بذلك بمفردهم، ليس معهم إلا نفحات الحرية التي هبّت عليهم من تونس ومصر، وحلمهم بوطن جديد لا يسرق أعمارهم وأحلامهم ومستقبل أطفالهم.

ومنذ ذلك الوقت، عمدت قوات الأمن إلى قتل المتظاهرين العزل الذين أذهلوا العالم بإصرارهم على سلمية احتجاجاتهم طوال أشهر، 3031 شهيدًا حتى اللحظة، بينهم 192 طفلًا وطفلة، و85 فتاة وسيدة، وفقا لمركز توثيق الانتهاكات في سورية. وهي أرقام لا تحصي العدد الحقيقي للشهداء؛ نتيجة استمرار اكتشاف المقابر الجماعية، واختفاء آلاف من معتقلي الثورة.

وكذلك حوصرت المدن والبلدات بالدبابات وقوى الجيش، وقُصفت المنازل، وقُتل العشرات تحت التعذيب، بعد تشويه جثامينهم، وسرقة أعضائهم. حمزة الخطيب

الطفل، ابن الثلاثة عشر ربيعًا الذي اعتُقل، ونُكّل بجثمانه، وقُطعت أعضاؤه التناسلية، لم يكن إلا واحدًا من حالات كثيرة مشابهة.

اعتُقل الناشطون السلميون، وقُتلوا بدم بارد؛ غياث مطر، المناضل اللاعنفي، ابن الستة والعشرين عامًا، قضى تحت التعذيب، بعد ثلاثة أيام -فقط- من اعتقاله. قدموا له الموت بعد أن كان قد قدم لهم الورد والماء في التظاهرات التي كان يقودها.

اختُطف أفراد من عائلات الناشطين، ونُكّل بهم، وأُعدموا عقابًا لم يستثن أحدًا، والشابة زينب الحصني، تسع عشرة سنة، هي مثال -فحسب- على مايلقاه أهالي الناشطين والمتظاهرين، إذ اختُطفت، وأعدمت بعد تعذيبها تعذيبًا وحشيًا. ونُفّذت عمليات إعدام جماعي، دُفن ضحاياها في مقابر لاتزال تُكشف يومًا بعد يوم.

وكما نفخر -آنا- بأن وجدتِ من الأصدقاء المخلصين من يبقي اسمك حاضرًا؛ ليذكّرنا بما كنتِه وماقدمتِه في سبيل الحقيقة وحقوق الإنسان، أتمنى أن أتمكن من ذكر أسماء شهدائنا، اسمًا فاسمًا، وأتمنى أن أتمكن من ذكر عشرات الآلاف، ممن تعرضوا للاعتقال والتنكيل، ولا يزالون معتقلين منذ بداية الثورة، اسمًا فاسمًا، كلٌّ على حدة، أطفالًا ونساءً وشبانًا وشيوخًا؛ إذ يستحقون أن تُخلَّد أسماؤهم، وأن يُكرّموا، وأن نشكر لهم فتحهم باب الحرية المغلق منذ عقود أمامنا، لنكمل الطريق معهم ومن بعدهم.

ولأذكرَ العالم بأن مثل هذا الشعب الذي مورس بحقه كل هذا الإجرام، وما يزال صابرًا ومستمرًا، يستحق منه أكثر بكثير من الصمت المتواطئ، أو التنديد الخجول، العالم الذي استنكف -إلى اللحظة- حتى عن إحالة ملف هذا النظام إلى محكمة الجنايات الدولية، على الرغم من إقراره بما ارتكبه من جرائم. وأن جميع هؤلاء، ممن نعرف بعضهم ولا نعرف معظمهم، يصنعون تاريخًا جديدًا في بلدهم ومنطقتهم، وكما لا أملَ من القول، يشرعون في عملية خلق لوطن ومستقبل من ركام عنف أقامه واحد من أعتى الأنظمة الاستبدادية في العالم.

مستمرون -آنا بوليتكوفيسكايا- في ذكراك، وذكرى جميع رموز الحقيقة والحرية في العالم؛ حتى تسود سوريتنا، والعالم أجمع، قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

2. جائزة ساخاروف لحرية الفكر

حازت رزان «جائزة ساخاروف لحرية الفكر»، في السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وهي جائزة أسسها البرلمان الأوروبي، في كانون الأول/ ديسمبر 1988، لتكريم الأشخاص والمؤسسات الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن حقوق الإنسان، وحرية الفكر، ومن الشخصيات والمؤسسات التي حصلت على هذه الجائزة المناضل «نيلسون مانديلا»، ومراسلون بلا حدود؛ فقد أعلن البرلمان الأوروبي منح هذه الجائزة لخمسة من ناشطي الربيع العربي، هم التونسي محمد البوعزيزي، والمصرية أسماء محفوظ، والليبي أحمد الزبير أحمد السنوسي، ومن سورية؛ المحامية رزان زيتونة، ورسام الكاريكاتير علي فرزات.

3. جائزة ابن رشد للفكر الحر

وحصدت رزان «جائزة ابن رشد للفكر الحر» عام 2012، وهي جائزة سنوية تمنحها مؤسسة «ابن رشد للفكر الحر» في برلين، منذ عام 1999، وتُمنح لـ «من قام بدور في دعم ونشر الفكر الديمقراطي الحر، والديمقراطية والإبداع في البلدان العربية. ومؤسسة ابن رشد للفكر الحر جمعية عربية مستقلة، مسجلة في ألمانيا، تأسست عام 1998 بمناسبة الذكرى الـ «800» لوفاة الفيلسوف ابن رشد. ومن الشخصيات الحاصلة على هذه الجائزة محمد عابد الجابري، وعزمي بشارة، ومحمد أركون، ونصر حامد أبو زيد.

إعلان منح الجائزة

جاء في إعلان منح الجائزة من مؤسسة ابن رشد للفكر الحر للمناضلة رزان زيتونة ما يأتي:

تعلن مؤسسة ابن رشد للفكر الحر، ببالغ السرور، عن فوز المحامية والناشطة الحقوقية السورية رزان زيتونه بجائزة المؤسسة السنوية الرابعة عشرة؛ تكريمًا لها على نشاطها الحقوقي السلمي؛ من أجل تحقيق الدولة المدنية الديمقراطية في سورية.

تكرّم مؤسسة ابن رشد للفكر الحر سنويًا بجائزتها المتواضعة، والمعنوية أصلًا،

شخصيات استحقتها بجدارة على أفكارها ونشاطاتها الرائدة التي تحملتها بجرأة وإقدام، غير عابئة بما قد يعود عليها من اعتقال وتنكيل وتعذيب. وبذلك، فإن هذه الشخصيات تشجع غيرها على الكفاح من أجل حرية الفكر والديمقراطية.

ومع أن المؤسسة تدرك أن المقاومة اللاعنفية ليست ممكنة دومًا إزاء العنف المطلق، إلا أنها قررت منح جائزتها هذا العام لناشطة أو ناشط خاض ويخوض في بلاد الربيع العربي نضالًا سلميًا؛ من أجل الدولة المدنية الديمقراطية. فشجاعة وتضحيات هؤلاء المناضلين في بلاد الربيع العربي الذين استطاعوا بصمودهم في الكفاح؛ من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، أن يسقطوا أنظمة الاستبداد، من دون اللجوء إلى العنف، تجعلنا ننحني أمامهم إجلالًا واحترامًا.

لقد عانى المجتمع السوري -على مدى أربعة عقود- نظامًا استبداديًا شموليًا خانقًا، سد جميع الأبواب في وجه أي إمكانية للعمل المدني والمجتمعي، إنه نظام مخادع شرس، احتكر السلطة، وأفسد اقتصاد البلاد، وألغى مؤسسات المجتمع المدني، وكمم الأفواه، وخنق أي صوت معارض؛ ما جعل العمل والنشاط السياسي والحقوقي والمدني سببًا مباشرًا للاعتقال والتنكيل والتعذيب.

على الرغم من ذلك، فإن جيل الشباب السوري انتفض منذ ثمانية عشر شهرًا، وهبّ في كل أنحاء سورية، يطالب بالإصلاح السياسي، ثم بإسقاط النظام. ولعل رزان زيتونه بنشاطها في الدفاع عن حقوق الإنسان، ومواكبتها الحراك السلمي في سورية، تمثل أنموذجًا لجيل الشباب السوري الثائر الذي يخاطر بحريته الشخصية وأمنه وحياته؛ في سبيل تحقيق التغيير والانتقال من دولة الاستبداد إلى دولة المواطنين المدنية الديمقراطية، مهما كانت الأثمان. وهي تُعدّ -كذلك- مثالًا لنساء سورية اللواتي يقفن في صفوف المقاومة الأولى، ويشاركن في النضال ضد نظام الاستبداد، الأمر الذي تتجاهله الصحافة الغربية -مع الأسف- أو لا تعره الاهتمام الكافي.

رزان زيتونه محامية شابة، وناشطة في مجال حقوق الإ نسان، لم تتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر، انطلقت في نضالها الحقوقي للدفاع عن المعتقلين السياسيين في سورية، ابتداءً من عام 2001، وساهمت في عمل الجمعية السورية لحقوق الإنسان.

وهي تنشر منذ عام 2005 تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلدها؛ على موقعها الإلكتروني:

http: / /www.shril-sy.info /enshril /

ونُشر لها عشرات المقالات والتحقيقات عن هذه الانتهاكات في عدد من وسائل الاعلام.

اضطرت رزان زيتونه -مع بداية الثورة السورية- إلى التخفي؛ نظرًا لتعرضها لخطر مباشر، بعد مداهمة بيتها، ومصادرة كل وثائقها، واعتقال زوجها وأخيه، وزجهما مدة ثلاثة أشهر في السجن الانفرادي.

حصلت السيدة رزان على جائزة «آنا بوليتكوفسكايا» للدفاع عن حقوق الإنسان، ونالت -أيضًا- جائزة «زاخاروف» من الاتحاد الأوروبي.

لقد اختارت لجنة تحكيم مستقلة عن المؤسسة رزان زيتونة من بين مجموعة من المرشحات والمرشحين من بلدان عربية عدة، وكانت اللجنة مؤلفة من السيدات والسادة: توفيق بن بريك (تونس)، عارف حجاوي (فلسطين)، جيزيل خوري (لبنان) ميرال الطحاوي (مصر/ الولايات المتحدة) وسمر يزبك (سورية/ فرنسا).

إن لجائزة مؤسسة ابن رشد المالية البالغة 2500 (ألفين وخمسمئة يورو) قيمة رمزية في المقام الأول، وهي تموَّل -حصرًا- من الاشتراكات والتبرعات والهبات التي يقدمها أعضاء المؤسسة وأصدقاؤها.

وجائزة ابن رشد للفكر الحر تقدمها مؤسسة ابن رشد منذ عام 1998 لشخصيات، أو مؤسسات، ذات اسهامات بارزة في العالم العربي. واحتفال هذا العام سيُجرى في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2012.

كلمة رزان في حفل فوزها بجائزة ابن رشد للفكر الحر

(تسلم الفيلسوف صادق جلال العظم الجائزة نيابة عن رزان زيتونة)، وقد جاء في الكلمة:

تحيةُ مودّة؛

أمَّا عن الشّكر، فلا أحسب أنكم تنتظرونه.. فالشّكر لثورات الربيع العربي، عمومًا، والسّوريِّ البطلِ، خصوصًا، الذي منحني وإياكم هذه الفرصة النادرة -حقًا- في تاريخنا الشخصيِّ والعامّ، لنكونَ أكثرَ إيمانًا وثقةً بحقنا الإنسانيِّ الأصيل في الحريَّةِ والكرامة..

منذُ نحوِ عشرِ سنواتٍ سمعتُ -للمرةِ الأولى- باسم فارس مراد. روى لي أحدُ المفرجِ عنهم من سجن صيدنايا العسكري قصةَ فارس، وكيف أمضى حتى ذلك الوقت، أي عام 2002، ستة وعشرينَ عامًا في المعتقل بذريعة عضويته في المنظمةِ الشيوعيةِ العربية. دُهشتُ لأنني لم أسمعْ باسمه سابقًا! شخصٌ أمضى كل هذه السنواتِ في المعتقلِ لأسباب سياسيةٍ، يُفترَضُ أن يكون أسطورةً كـ«مانديلا»! وبدأتُ -حينذاك- مع عدد من الأصدقاء بالعملِ لجمع وتوثيقِ أسماء المعتقلين القدامى، عِبْر سؤالِ المفرجِ عنهم، وبالاعتمادِ على ذاكرتِهم، وبالتواصلِ -شيئًا فشيئًا- مع ذوي المعتقلينَ وعائلاتِهم.

أدركتُ أنَّ فارسَ لم يكن أسطورة؛ لأن آلافًا مثلَه كانت تقضي عامَها العشرين، أو الخامسَ والعشرين، أو الثامنَ والعشرين في المعتقل. وأنَّ هذه «القصصَ» ليست ماضيًا أُسدِل عليه جدارُ النسيان، كما حاولَ أهالينا- نحنُ الجيلُ الذي لم يعش حوادث الثمانينات- إيهامَنا؛ بدافعٍ من خوفهم. وإنما هو واقعٌ مخفيٌّ، يعيشه كلُّ سوريٍّ بمفرده، وحاضرُ وطنٍ يأسـرهُ الماضي بجميع أحداثِه وآلامِه، ويمتد في نتائجِه إلى أبسطِ التفاصيلِ الصغيرةِ في حياتنا.

كانت السنواتُ التالية بمنزلة إعادةِ اكتشافٍ لسورية، وتاريخِها وحاضرِها، عبرَ عملياتِ الرصْدِ والتوثيقِ وإحياءِ الذاكرةِ التي أراد النظامُ طمْسَها، والعملِ في تسجيلِ ما أمكنِ من تلك التفاصيلِ التي تشكلُ تاريخَنا الحديث. أجملُ الأوقاتِ وأكثرُها إيلامًا، كانت زيارةُ المفرجِ عنهم، سماعُ حكاياتهم، كلٌّ منها بحجمِ حكايةِ وطن..

أحنُّ إلى تلك الأيام، إلى تلك المجموعاتِ الصغيرةِ، من الأصدقاءِ والناشطين، التي عملنا ضمنها خلال العقدِ الماضي، كانت معظم لقاءاتـنا، ونشاطنا، تتم ببالغ السريَّة، مستخدمينَ «شيفراتٍ» خاصة؛ للحديثِ والتنقلِ وتبادُلِ المعلومات. وكلما أغلقنا البابَ وراءَنا نتوجس من عيونٍ تراقبُنا، أو من دوريةٍ أَمنيةٍ تتربصُ بنا. كلما رن جرس الهاتفِ خشينا من أن يكون استدعاءً أمنيًّا لأحدِ الفروع الأمنيـَّة. معظمُ الأصدقاء لم يَسلَموا من

الاعتقالِ والمحاكمةِ تعسفًيًا. وحضورُ المحاكماتِ كانت المناسبةَ الوحيدةَ التي نتمكن فيها جميعًا، بوصفنا ناشطين، من الحضور علنًا، على الرغم من أن هذا -أيضًا- لم يخلُ من المضايقاتِ الأمنية يومًا.

أمضينا خلالَ تلك السنواتِ، ناشطين ومحامين وعائلات معتقلينَ سياسيينَ، على رصيفِ محكمةِ أمنِ الدولة، أكثرَ مما أمضيناهُ في أي مكانٍ آخر؛ ذلك الرصيفِ الذي يختزلُ حكايةَ نظامٍ جبارٍ بقدرتـه على الظلمِ، وشعبٍ جبارٍ في تحمُّلِه الألم. لطالما انتظرنا على ذلك الرصيفِ سيارةَ السجنِ، ولحظةَ وصولها، لطالما سُمعتْ صيحاتُ الأمهاتِ، وشوهدتْ دموعُ الزوجاتِ والأطفال. لا يعلمون إن كان أبناؤهم المخفيون قسرًا منذ أشهرٍ أو سنواتٍ، داخلَ السيارةِ أم لا، لكنهم ينتظرونَ دائمًا، وبلا كللٍ. هي حكايةُ عشَرات آلافِ المعتقلينَ والمخفيينَ قسرًا في سورية، قبلَ الثورة.

وبصفتي ناشطةٍ حقوقيةٍ، كان تركيزي على رصدِ الانتهاكاتِ وتوثيقـها، لكن الجانبَ الأهمَّ تمثّلَ في التعاملِ مع ضحايا تلك الانتهاكاتِ وذويهم. ليس الأمر إظهارًا للتّضامن أو مساعدةً في شأنٍ حقوقيّ، فحسب، فالأهمُّ هو تلك الجدرانُ التي كانت تتهاوى بيننا، بوصفنا سوريينَ وبشرًا، جدرانٌ جَهـد النظامُ عقودًا طويلةً في إعلائِها بيننا، وتخويفـنا من بعضنا بعضًا، وفقدانـنا الثقةَ ببعَضنا بعضًا، وتوليدِ إحساسٍ بشعٍ لدى كل ضحَيةٍ أو ذويها بأنها وحدَها، وأنَ الدنيا تسير من حولِهم سيرًا طبيعيًا، ولا أحدَ يلتفت إلى آلامهم، ولا أحدَ يتحسسُ معاناتِهم.

في الأشهر القليلةِ السابقةِ للثورة، أصيب النظامُ بتوتُّرٍ كبير، ما بين أنه غيرِ مصدق لإمكانيةِ اندلاعِ احتجاجاتٍ في سورية، وبين أنه متوجس من ذلك، يسعى بكل جهده للقضاءِ على أيِ ظاهرة احتجاجيةٍ، مهما كانت صغيرة. أكثرُ المواعيدِ التي كنا نتحدثُ عنها حينذاك هي مواعيدُ الاستدعاءاتِ الأمنية؛ تلك الساعاتِ من الرعبِ والمهانةِ التي لا تمكنُ مقارنتُها بأوضاعِ الاعتقالِ في الفروعِ الأمنيةِ، وما تشهدُه من تعذيبٍ وحشيٍّ وامتهانٍ، لكنَّها من الناحيةِ النفسيةِ ليست أقلّ منها قسوة.

ومع هبوب رياحِ التغييرِ في تونسَ ومصرَ، بات وقعُ القمعِ في نفوسِنا أكبرَ وأمضى؛ فإذا كانوا همُ قد استطاعوا فعلَها، فلمَ لا نستطيع نحن. لكن كيف في ظلِّ هذا الخوفِ

المعمَّم الذي زاده وطأةً ازدياد حدةِ القمعِ يومًا بعد آخر. كان الإحساسُ ضاغطًا بأن الزمنَ يستعجل السوريينَ؛ كي يهبّوا من أجلِ حريتِهم. تصريحاتُ النظامِ الرسميةُ كانت تستبعد أيَّ حراكٍ سوريّ، كثيرٌ من المحللين استبعدوا هذا الاحتمالَ أيضًا.

بدأت اعتصاماتٌ صغيرةٌ في العاصمةِ دمشق؛ تضامنًا مع الثوراتِ العربية، قُمِعت بشدةٍ ووحشيةٍ! تظاهرة سوقِ الحريقة التي هتفَ فيها المتظاهرون: «الشعب السوري مابينذل»؛ ثم تظاهرة الحميدية، ثم تظاهرة وزارة الداخلية التي اعتُقِل على إثرها معظمُ أصدقائنا. كان ذلك -في معظمِه- على مستوى الناشطين والمثقفين، أكثرَ منه على المستوى الشعبي. فعلًا لا أحدَ كان يعلم أن قلبَ السوريِّ المفعم بالمظالم يغلي في الظلام، وأن تظاهرات عارمةً ستنطلق بعد أيامٍ في مدينة درعا؛ تنديدًا باعتقال وتعذيبِ عددٍ من الأطفالِ الذين كتبوا للحريةِ على جدرانِ مدرستهم.

في ذلك الوقت كانت معجزةٌ حقيقيةٌ تحدث أمامَنا، ونعجزُ عن جلبِ اهتمامِ الإعلامِ وتصديقه بحدوثها. بدأنا العملَ للحصولِ على أكثرِ تفاصيلَ ممكنةٍ حول ما يحدث. أذكر أنني نبشتُ في دفترِ هواتفي عن أرقام قديمةٍ لمعتقلينَ وذويهم من منطقةِ درعا، وبهذه الطريقةِ استطعت الاتصالَ معهم للمرةِ الأولى، والحصولَ على معلوماتٍ من مكانٍ تلو الآخر، والتواصلَ والتحدّثَ مع وسائل الإعلامِ المختلفةِ؛ لتزويدها بها.

بعد أسابيعَ قليلةٍ، ظهر جليًا أنَّ سورية ليست مصرَ أو تونسَ بالفعل، وأنَّ النظامَ السوريَّ لا يجد مشكلةً في إطلاق الرصاصِ على شبانٍ ونسوةٍ وأطفالٍ، خرجوا يهتفون لكرامتهم ويطالبون بـ «الإصلاح» آنذاك.

قررتُ التواري عن الأنظارِ؛ تجنبًا للاعتقالِ الذي كان آتيًا لا مَحالة. كان ذلك في 21 آذار/ مارس2011. وتركّزَ جلُّ اهتمامي وقتئذ على الوصول إلى مصادر معلومات، حيثما أستطيع، والتواصلِ مع الإعلام؛ لحثهِ على نقلِ الخبرِ والاهتمام به؛ فضلًا عن تسجيل ما يجري من انتهاكاتٍ واعتقالاتٍ، أو تعذيبٍ، أو قتلٍ، وسواها، وشيئًا فشيئًا، بدأتْ شبكةُ العلاقات -تلك- تتحول إلى عمل أكثرَ تنظيمًا، يسعى للتواصلِ وتبادلِ المعلوماتِ والخبراتِ والأخبار. ونجم منه، في نيسان/ أبريل 2011، تأسيسُ ما أسميناه «لجان التنسيق المحلية في سورية». وبدأنا العملَ في تشكيل مكاتبها الإعلاميةِ

والسياسيةِ والثورية، مؤمنين بأن الثورةَ انطلقت، ولن يوقفَها شيء؛ حتى تحقيقِ أهدافها، ومحاولين صوغ خطابٍ ورؤيةٍ سياسيةٍ للحراك الثوريّ. وخلال الأشهرِ التالية، كانت الانتهاكاتُ السابقةُ للثورة قد أصبحت من الماضي، لم يكن هناك أيّ وقتٍ للعملِ في غير التفاصيلِ اليوميةِ التي نعيشها ونسجلُها: القتل المنفلت من كل ضابط، والتعذيب الوحشيّ للأطفال، والمجازر المتتالية.

بعد اعتقال زوجي وأخيه، في أيار/ مايو 2011، زدتُ من احتياطاتي الأمنية، تنقلتُ كثيرًا من منزلٍ إلى آخر، ومن حيٍّ إلى آخر. مؤسفٌ أن ابنَ المدينة ليس له انتماءٌ مكانيٌّ واضح.

في جميع الضواحي والأريافِ، يبقى الناشطون المتوارون في مناطقهم. بينما دمشقُ، تحولت إلى مدينةٍ غريبةٍ عن نفسها وعن أبنائِها، باتت ثكنةً عسكريةً مليئةً بالحواجزِ الأمنية التي تقطِّع أوصالَها؛ كلعبةِ المتاهة. يتعين علينا اختيارُ الطريق بعنايةٍ كي نتجنب المرور بتلك الحواجز، بما يعنيه ذلك من التفتيشِ على البطاقاتِ الشخصيةِ والاعتقالِ الحتميِّ للمطلوبين. فلا يزال قلب دمشقَ، وأحياؤها القديمةُ التاريخيةُ بمعزلٍ عن الدمار الذي شهدته جميع المدن الأخرى. جميعنًا يعلم أن تلك اللحظاتِ آتيةٌ لا ريب، وهذا أكثرُ قسوةً من انتظار موتٍ محتَّم، احتمالُ دمار المسجد الأمويِّ، قهوةِ النوفرة، سوقِ مدحت باشا، الشارعِ الطويل، حيِ العمارة...

بتُّ عاجزةً، بعد أشهرٍ عدة من الأيام المتشابهة، عن تكرار الكلامِ نفسه، عن ذكرِ عددِ الشهداء، وتفاصيلِ تعذيب هذا الطفلِ أو ذاك الشيخ، عن تكرارِ قسوةِ أن يواجه البشرُ مثلَ هذا التوحشِ في القرن الحادي والعشرين. وتولدت لديَّ شكوكٌ في كثيرٍ ممَّا سبق وآمنتُ به؛ لذلك، فضلت الانشغالَ بالتفاصيلِ اليوميةِ لثورتنا؛ لأنها -وحدَها- ما كان يمنحُنا القوةَ للاستمرار، خاصّةً مع فقدانِ معظمِ الأصدقاءِ بمرور الوقت، منهم من استشهدَ، ومنهم من اعتُقِل، ومنهم من غادر البلادَ، ومنهم من افترقتْ بنا الطرقُ، فأصبحنا خصومًا بعد أن كنا أفضلَ رفاق. الثورة بلا الأصدقاءِ الذين بدأنا معهم، موحشةٌ وقاسية. تزيد من وحشتِها حياةُ التواري ومآلاتُها. وأُدرك أنني تغيرتُ كثيرًا خلال تلك الأشهر؛ فعلى الرغم من مواصلتي أعمالَ الرصْدِ والتوثيق، لم أعد أشعرُ بجدوى العملِ الحقوقيِّ، بالشكل الذي كان عليه، ولا التواصلِ مع المنظماتِ الحقوقيةِ الدوليّة.

بقدْر الإحساسِ الذي تولّد داخلَنا بأننا قادرون، ولا حدودَ لقدرتنا على إحداثِ التغيير، بقدْرِ ما أحسستُ بعجزِ العالمِ عن التعاملِ مع/ أو دعم ومساعَدةِ شعبٍ ثائرٍ يُقتَل أمامَ أنظارِ العالمِ كل يوم.؛ ففي الثورةِ مناسباتٌ كثيرةٌ للنّواح بحرقة، ليست دائمًا تتعلقُ بالموت؛ فقد تنوحُ حين تسمع الأخبارَ الآتيةَ من بُصرى الشام، عن دمارِ آثارها التاريخيّةِ وسقوط قذيفةٍ أودت بسريرِ الأميرة، أو لمشاهدة أسواقِ حلبَ التاريخيةِ وقد أصبحت أثرًا بعد عين، بعد أن حولتها القذائفُ إلى رماد.

لعل التواري لم يعد عن أعينِ جلادي النظام، فحسب، بل عن كثيرٍ من الجوانبِ داخلَنا، نسعى لتجنُّبها بما تحملُ من آلام. يحنُّ السجين إلى حريتِه وبيتِه وغرفتِه. أما في حياة التواري فلا حنينَ إلى شيء، حتى أنَّ فكرةَ الاستقرار تبدو اعتباطية، وكأننا ولدنا في اللامكان، ولا شيءَ يربطنا بالماضي..

في الحقيقة، يصعبُ -كذلكَ- التفكيرُ بالمستقبل، المستقبلِ الذي كنا لا نكفُّ عن ترديدِ كيف نريده أن يكون خلال أشهرِ الثورةِ الأولى. اليوم يبدو هذا المستقبلُ غامضًا يشوبُه كثيرُ من الخوف. المستقبلُ هو عائلاتٌ وأحبَّة، إنما مع حقيقةِ أنَّ أكثرَ من خمسة وثلاثين ألف شهيدٍ قضوا؛ حتى اليوم، كيف سيحملُ ذووهم وأطفالُهم آلامَهم معهم في نقطةِ العبورِ إلى المقبل! المستقبل هو ذكرياتٌ لعشرات آلاف ممن خاضوا تجربةَ الاعتقال وذلَّه وتعذيبَه. هو عدةُ ملايينَ من السوريين أصبحت بلا مأوى، بعد أن أُحيلت منازلُها وممتلكاتُها إلى ركام ورماد!

وفي ما يتعلقُ بالنازحينَ في الداخل، فقد عاش كلٌّ منهم -حتى اللحظةِ- نزوحًا أوّلَ، وثانٍ وثالث؛ ففي كل مرةٍ ينتقلون إلى منطقة، تتحولُ سريعًا من منطقةِ لجوء إلى ساحةِ حرب، فيتعينُ البحثُ عن مناطقَ لجوءٍ جديدة. ولا تنفكُّ الدائرةُ تضيق عليهم. المناطقُ الآمنة -نسبيًا- باتت نادرةً ومكتظةً إلى درجةٍ هائلة. اللاجئونَ والنازحونَ، مَثلُهم مَثَل المعتقلين والشهداء، ليسوا أرقامًا؛ إذ يسهلُ القولُ إنَّ عدَّة ملايينَ تتنقل من مكانٍ إلى آخر، نساءٌ وأطفالٌ وشيوخ. في كل مرةٍ تُضطرُّ للنزوح بالثياب التي عليها، فالنظامُ -بطبيعةِ الحال- لا يوجه إنذارًا للمنطقةِ التي يهمُّ بقصفها بطائراتِه ومدافعِه.

أُفكّر كثيرًا في الألم المتولّد من لحظة الانتصار، حيث ستمتنِع على أولئك الناس

العودةُ إلى حاراتِهم ومناطقِهم؛ ليعيشوا تلك اللحظةَ، علَّها تعوض شيئًا من آلامهم، لا مكان ليعودوا إليه، إلا بعد مدة قد تطول من إعادة الإعمار، وحتى مع ذلك، ما الذي سيعيدُ إعمار ما تهدمَ في قلوبِ الناس، وما سُلب من ذكرياتِهم وتفاصيلِ حياتِهمُ اليوميةِ التي تركوها وراءهم على الجدرانِ والطرقات التي هُدمت..

أفكِّر في أنَّ الإنسان قد لا يتمكن من إنقاذ شخصٍ من رصاص قنّاصٍ، أو قذيفةٍ ذكية، لكن الأكثرَ إيلامًا أنه لا يتمكنُ من سدادِ حاجاتٍ بسيطةٍ وأساسيةٍ، كالغذاء والكساءِ لأولئك المرحّلينَ قسرًا من بيوتهم. الكارثةُ الإنسانيةُ تستولدُ نفسَها، مرة بعدَ أخرى، في منطقةٍ تلو أخرى. المنظماتُ الدوليةُ عاجزةٌ عن تغطية قدْرٍ بسيطٍ من تلك الحاجات، وكثيرٌ من الناشطين تحولوا -بعد عسكرةِ الثورةِ خلال الأشهرِ الأخيرة- إلى ناشطين إغاثيين. كثيرٌ آخرُ منهم تحول إلى ناشطين حقوقيين، يعملون في رصد الانتهاكاتِ وتوثيقـها من واقع خبرتهم التي اكتسبوها خلال الثورة. آخرون تخصصوا في مجالِ الإعلام. المَدهشُ أنَّ السوريينّ لم يكفوا وسطَ كلِّ هذا الدمارِ والموتِ عن بناءِ قدراتِهم، ومراكمتِها وتطويرِها. في معظمِ المدنِ والمناطقِ قُطعت خدمات الإنترنت منذ مدة طويلة، كنت أعجزُ عن تخيلِ القدرة على الصبرِ لدى شبابنا السوريين، في قضاء عدة ساعاتٍ لرفع مقطع فيديو عبر إنترنت «الدَّيـْل آب»، أو حضورِ اجتماعٍ كاملٍ عبر الموبايل، أو ابتداعِ والبحث عن وسائلِ شتى؛ ليتمكنوا من التقاطِ خط إنترنت، أكثر الوسائل يستخدمونها؛للتواصلِ في ما بينهم، ومع العالم والإعلام.

وبينما نفدَ صبرُ بعضهم وقرر المغادرة، لا يزال معظمُهم يقاوم. شعارهمُ المفضَّل «سوف نبقى هنا». خيار البقاءِ في الداخلِ في مثل هذه الأحوال، ولا سيما للناشطين الذين لا يرغبون في الانخراطِ المباشرِ في العملِ المسلح، ليس بالأمر السهل، والأمرُ -بالمناسبة- لا يتعلق بالشجاعة على الإطلاق، وإنما يتعلق -في الدرجة الأولى- بالدور الذي اختارَ هؤلاء القيامَ به في الثورة، بإيمانِهم به وبها، وبرغبةٍ في المساهمة في مساعدة من حولـَنا على الاستمرار، إنها مقاومةٌ بالعدوى، إحساسٌ بأننا مدينون لأولئك الذين فقدوا حياتَهم؛ كي نصل إلى اليوم، ولمن سيفقدون حياتَهم؛ كي يصل غيرُهم إلى الغد، إنها رغبةٌ بتحدي القاتل وما يحمله من موت؛ أملٌ في أنَّ ما نصنعُه اليوم قد يكون لبنةَ إعادةِ الإعمارِ غدًا، إعمارِ ما تهدم بيننا وداخلـَنا، هو خليط من ذلك كله؛ لهذا، أعجزُ -عادةً- عن الإجابةِ عن

سؤال: لماذا اخترتِ البقاءَ في سورية؟، ولا سيما مع وصولِ الأمورِ إلى ما وصلتْ إليه!

اليوم يطلقُ كثيرونَ في العالمِ على ثورتنا مصطلحَ «الحربِ الأهلية»؛ يحتجُّ بعضهم بأن هذا هو التوصيفُ القانونيُّ للوضْع، ويصرُّ آخرون على أن هذا هو توصيفُه السياسي!

فينتابُني الغضب؛ لأن العالمَ استكثرَ على ثورتنا حتى اسمَها، انطلاقًا من تعقيدِ علاقاتِه ومصالحِه، نعم. كثُرت أخطاءُ الثورة أخيرًا، لكنها سنةٌ وثمانية أشهرٍ من القتل والدمار. ومقابلَ كل خطأٍ برزت مبادرات كثيرة وتشكيلاتِ ثوريةٍ تعمل في مواجهةِ تلك الأخطاء. لا يمكن لصوتِ العقلِ أن يُسمَعَ دائمًا -في الوقت نفسه- مع هديرِ الطائراتِ الحربيةِ وجلجلةِ القصفِ وعويلِ الأمهات الثكالى؛ ومع ذلك، لم يكفَّ السوريون عن نقد أنفسِهم. قد لا يتمكنون من تصحيح الأمور في أجواءِ حربٍ ونزوح، لكن صوتهم لم يخفُتْ يومًا عن قول الحقيقة، عن الانتصارِ للحق، بينما تخاذلَ العالمُ حتى عن قولةِ الحق. ولم يقتصرِ الأمرُ على الحكوماتِ والأنظمة، بل تعداها حتى إلى نُخب كثير من دولِ العالم التي عدّت الثورةَ السوريةَ بمنزلة تصفيةِ حساباتٍ بين الامبرياليةِ وتيارِ الممانعة. وفي كل مرحلةٍ من مراحل الثورة، كانت ذريعةٌ جديدةٌ تُستخدم للحيلولة دون مساندتِها، من إسرائيلَ إلى القاعدة والجهاديين، إلى حمايةِ الأقلياتِ، أو إلى ضعفِ وتشتتِ المعارضة السياسية!

لم يكن حقُّ شعبٍ كاملٍ بتقريرِ مصيره، واختيارِ حكّامه مما يدخلُ في أولوياتِ أحد. ولم يكنِ التخلصُ من إذلالٍ وجرائمِ أربعةِ عقودٍ مما يدخل في أولوياتِ أحد.! والعالم، بشرقه وغربه، لم يخذلِ السوريين، فحسب، وإنما خذل أبسطَ مبادئ التضامنِ الإنسانيّ أيضًا. النتائج ليست مزيدًا من القتل والدمار في سورية، وحسب، وإنما شرخ سيصعبُ ترميمُه في المستقبلِ القريب، وفِقدان للثقة، سيكون سببًا لكثير من التعقيداتِ التي نتوقع أن نشاهدَها بعد انتهاءِ الثورة.

هذا الواقع لن يجعلَنا -بحال من الأحوال- نُغفل وقفة الملايين من البسطاء، شرقًا وغربًا، مع ثورة شعبنا، وتضامنَهم معها بإمكانياتهمُ المتواضعةِ، بوصفهم مواطنينَ في غير موقع مسؤولية، ولن يجعلنا نُغفل وقفةَ أصحابِ الكلمةِ مع ثورتنا، وضمن هذا الإطار تأتي حزمةٌ من الجوائز الحقوقيةِ والثقافيةِ التي مُنحت لناشطين وكتابٍ سوريين؛ تكريمًا لثورة شعبهم وتضحياتِه.

أذكر بُعيدَ الإعلان عن الجائزة أن والدتي، السيدةَ السوريةَ البسيطة، سألتني إن كان «ابن رشد» هو نفسُه الذي ظهر في أحدِ الأفلام، وقد اضطُهد وحُرقت كتبُه!... وحين أجبتُها بنعم، ابتسمتْ برضىً وسرَحت بعينيها، وأنا أحسستُ بالامتنان العميق.

هنا شعبٌ يستحق الحياةَ كجميع الشعوب، لم يكن هناك من داعٍ للخوفِ من رغبةِ شَعبٍ في الحياة؛ فعلى الخائفين -الآن- أن يخشَوْا ما تراكم داخلَه؛ نتيجةَ هذا الموت المستمر، وسكوتِهم عنه.

أشكر لكم وجودكم، وأشكر لكم أنكم جزءٌ من النداءِ الإنسانيِّ من أجل الحريةِ والكرامةِ والعدالة.

رزان

كلمة د. صادق جلال العظم

كان لــ د. صادق جلال العظم كلمة بمناسبة تسلمه جائزة ابن رشد نيابة عن الفائزة رزان زيتونة:

رسائل رزان من أعماق الأرض

أنا متأثر للغاية من منحي امتياز استلام جائزة ابن رشد، نيابة عن الوجه الأنثوي الأكثر شجاعة للثورة السورية، رزان زيتونة. في لحظات كهذه، حيث تفشل اللغة العادية في الحديث والتعبير، ألجأ إلى الأدب ذي الجودة، ومنه أستقي عنوان كلمتي لهذا المساء.

كانت رزان منذ ما يزيد على العشرين شهرًا، أي: تاريخ اندلاع الثورة السورية، أكثر نساء سورية المتخفيات بروزًا، وأكثر نساء سورية العاملات في الظل بريقًا. ولكن، على العكس من رجل روسيا المتخفي الشهير، لم تكن رزان عديمة الاسم، إضافة إلى أنها لم تختر عزلتها بنفسها، وعلى العكس من رجل أميركا غير المرئي، لم تكن رزان مجهولة، ولم تنظر إلى نفسها -على الإطلاق- كالسورية غير المرئية، ومن ثم؛ بإمكاني القول -بكل ثقة- بأن الثورة السورية قد وجدت في رزان -إلى جانب كثير من نشاطها العلني- أكثر نسائها المتخفيات شهرة، وأكثر

مشاركيها ومراقبيها وموثقيها ومعلقيها وناقديها علانية وخفاءً، مع ذلك؛ وبشكل مشابه لتينك الشخصيتين الأدبيتين المشهورتين، تشكل رزان قصة مستقلة بذاتها؛ وهي قصة عن التحمل والشجاعة والصمود والقمع والاضطهاد؛ والعزل والتخفي القسريين.

التزمت رزان، منذ بدايات امتهانها للمحاماة، بقضية المجتمع المدني في سورية، وبكل ما تتضمنه تلك القضية من احترام لحقوق الإنسان، وللحقوق والحريات المدنية، ولكرامة الإنسان والديمقراطية وأولوية المواطنة، وأنارت ملاحظاتها الجذرية من مخبئها، الملاحظات المجردة من الخوف والمصلحة، الكثير حول الثورة، وأخص توثيقها الدقيق للفظاعات والانتهاكات، والاغتصاب، والموت تحت التعذيب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبها النظام وقواته في معظم الأحيان، والثوار أنفسهم في بعضها.

إضافة إلى كل ما سبق، فقد أصبحت رزان، عبر دفق مستمر من التعليقات والتقارير والمقابلات والنقد والأسئلة البحثية، صوت الثورة إلى العالم الخارجي، وإلى الثورات المندلعة داخل العالم، وحذرت بشجاعة، ومن دون أن تشعر بأي خوف من خطابات الثورة «السليمة سياسيًا»، من تناقضات الثورة الخطِرة، ومن نقائصها المؤذية، ومن المسارات الانعكاسية التي قد تسلكها؛ من جراء تكثيف التعصب الديني والطائفية والخروج عن القانون.

نكرمها اليوم لكبريائها، ولتواضعها، ولشجاعتها، ولالتزامها الثوري الثابت، وفوق كل هذا؛ للتضحيات التي قدمتها وتحملتها في سبيل مستقبل أفضل، وأكثر ديمقراطية وإنسانية وكرامة لسورية، ولشعبها، ولمجتمعها المدني، ولشكل حكومتها الجديد.

أخيرًا، على الرغم من استناد أفكار رزان وأفعالها إلى الواقع السوري، الاجتماعي والسياسي والقانوني، إلا أن همومها ذات طبيعة كونية، وكما قالت -هي بنفسها- مرة: «هذه الجائزة هي تكريم لكل أولئك السوريين الذين يحلمون حلم الحرية.»

الأستاذ صادق جلال العظم، فيلسوف سوري

ترجمة: أنس عيسى

4. الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة

في عام 2013، نالت رزان زيتونة «الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة»؛ لنجاحها في تسليط الضوء على الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها، ويرتكبها، نظام الأسد بحق الثائرين عليه؛ ولاستمرارها في نشر الوعي -عالميًا- حول الثورة السورية، وسعيها لبلوغ دولة حرة ديمقراطية، وما هو أفضل لبلدها، من دون أن تكترث لكل ما يهدد حياتها. رزان زيتونة هي المرأة الشجاعة؛ بهذه الكلمات قدّم «جون كيري»، وزير الخارجية الأميركي، ومن ثم؛ التفت إلى يساره، ومد يده ليسلم، منتظرًا قدوم رزان زيتونة، ناسيًا -أو متناسيًا- أن المحامية السورية والناشطة الحقوقية تعيش في بلدها سورية متخفية؛ لأن حياتها معرضة للخطر؛ بسبب نشاطها الحقوقي، ودورها المهم في الثورة السورية.

5. الجائزة العالمية للريادة، وجائزة الدفاع عن حقوق الإنسان

في عام 2014 حصلت رزان على جائزتين: الأولى هي «الجائزة العالمية للريادة من خلال منظمة الأصوات الحيوية "(vital voices)، واختُيرت زيتونة للفوز بالجائزة؛ كونها «صوتًا معتدلًا»؛ فهي لم تنضم إلى أي حزب سياسي، وإنما دعت إلى الإصلاح الديمقراطي والمقاومة المدنية غير العنيفة؛ والثانية «جائزة الدفاع عن حقوق الإنسان» التي منحتها إياها «مؤسسة هنريش بول الألمانية»، مناصفةً مع رفاقها: سميرة خليل، ووائل حمادة، وناظم الحمادي.

6. إحدى أكثر الشخصيات المؤثرة في العالم

لم يتوقف حصاد رزان زيتونة لهذه الجوائز عند هذا الحد؛ ففي عام2011، اختارتها مجلة فورن بوليسي الدولية إحدى أكثر الشخصيات المؤثرة في العالم. إضافة إلى أنها رُشحت لنيل جائزة «مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان» عام 2016.

استحقت رزان زيتونة هذه الجوائز بجدارة، وتنوع أسباب المنح لهذه الجوائز؛ يعكس تنوع النشاط المهم، والنوعي، الذي مارسته رزان طوال وقتها؛ فهي المرأة الشجاعة، والناشطة في حقوق الإنسان، والمدافعة عنه، وهي خير معبرٍ عن حرية الفكر، وخير مدافع عنه، وهي الريادية والمؤثرة، وهي المبادِرة، وهي صاحبة الجد والعمل ضمن

الصفوف الأولى لقضايا بلدها سورية، قبل الثورة وخلالها، وخير جائزة ستمنح لرزان زيتونة، أن يوجِد السوريون جائزة باسمها، يمنحونها لمثيلاتها حول العالم.

ملحق 3: مقالات ودراسات بقلم رزان زيتونة

كتبت رزان كثيرًا من المقالات، وتناولت موضوعات كثيرة، متنوعة، تربط بينها المبادئ التي آمنت بها رزان، والقيم التي تعدّها رزان قيمًا نهضوية، وشروطًا لازمة لتجاوز واقع سورية المأسوي في ظل سيادة ثقافة الاستبداد وسلطته؛ فحقوق الإنسان، وقضاياه المتعلقة بالحرية والكرامة والعدالة، هي ما يؤطر جل ما كتبته رزان من مقالات. مقالاتها قبل الثورة السورية؛ تناولت فيها هموم المواطن السوري، فكتبت عن الواقع المعيشي المتدهور لشرائح واسعة من المجتمع السوري، وعن احتكار الاتصالات، وعن العشوائيات، عن جرائم الشرف وقانون العقوبات الذي يحمي مرتكبيها، عن الانتهاكات الكثيرة التي تتعرض لها المرأة السورية؛ زواج القاصرات وشرعنه الاغتصاب، والانتهاك الجنسي للأطفال، تحدثت عن الدستور السوري»1973«، وافتقاره إلى محدداته التي تجعل منه دستورًا، تناولت أزمة الدين في المجتمع السوري، وإشكاليات رجاله، وعن تمفصلهم مع الاستبداد السياسي، وعن الإعلام السوري، وحجب آلاف المواقع على شبكة الإنترنت، عن الفساد وتأصله في النظام السوري، ومنعكساته على حياة الفرد والمجتمع، عن البطالة، وعن حالة الاستثناء التي تحكم سورية، عن القبضة الأمنية التي خنقت الحياة في سورية، عن محكمة أمن الدولة واتهاماتها الشهيرة «النيل من هيبة الدولة وإضعاف الشعور القومي والتحريض على الاقتتال الطائفي». كتبت عن الحراك الحقوقي في سورية بعين الناقد والحالم، وعن عجز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وعدم براءتها من التسييس، وعن غياب طابع الإلزام عن إجراءاتها.

كذلك تناولت كتاباتها السجون والمعتقلات، وأفرع الموت الأمنية، تفاصيل التعذيب وأهوال صيدنايا. عن المعتقل؛ «فارس مراد» و«سيطان الولي»، وغيرهما، كتبت عن المدن؛ دمشق وبيروت، كتبت عن اللاعنف، وغاندي، وجودت سعيد، وتحدثت كثيرًا عن قضايا وطنية ملحة؛ عن موضوع الديمقراطية، وعن المسألة الكردية؛ فكتبت عن إحصاء 1962 الاستثنائي، وعن «نيروز»، وعن حوادث 12 آذار/ مارس 2004، والاعتقالات الواسعة في صفوف ناشطيه ومقتل وجرح العشرات منهم، وعن آمال الأكراد السوريين بالعدالة، وعن حقوقهم المنتهكة، وعلى رأسها الجنسية، وعن الحواجز

والعزلة التي فرضها الأسد بين أطياف الشعب السوري، وعن المعاناة الواحدة التي جمعتهم، وتناولت المرسوم رقم 49 لعام 2008، وما سببه من كوارث اقتصادية في المناطق الحدودية، ومنها محافظة الحسكة.

كثّفت كتاباتها عن معتقلي إعلان دمشق، ومجريات محاكمتهم، وبيّنت ولخّصت في هذا الإطار كيف كانت تُحكم سورية.

الرقص مع النقاب[22]

يعني لا محجبة ولا منقبة، لا سفور ولا حبور (الكلمة الأخيرة للقافية فحسب)، ومع ذلك، فلدى كل النساء أجساد يلقين عليها أثوابًا وزينة، أو حجبًا وستائر، وأنا ما زلت -عبثًا- أبحث عن حدود جسد ألقي عليها هوية ما؛

لذلك، كانت ردة فعلي تجاه من سألني عن موقفي من قرارات حظر النقاب الأخيرة في سورية، تقتصر على التحديق في السقف بدعوى التفكير، والهمهمة بكلمات، أتقصد أن تكون غامضة وموحية بالتعقيد. موقفي لا يزال بحاجة إلى دراسة أكثر، أختم بالقول.

ثم أعود من جديد إلى السجالات التي لا تزال مستمرة حول الموضوع، بين مسؤولين رسميين وشخصيات دينية ومثقفين ومدوّنين ومناصرين لحقوق المرأة؛ حتى أشعر أنني غرقت في بحر من النقاب، وعدمت الرؤية تمامًا.

على الصعيد الرسمي، نُشرت تأكيدات في حزيران/ يونيو الماضي، بنقل نحو 1200 مدرّسة منقبة إلى وظائف إدارية، وبالتحديد البلديات، ثم في الشهر التالي كان منع الطالبات المنقبات من الدخول إلى الجامعات العامة والخاصة، وبادرت شخصيات رسمية، وشبه رسمية، للدفاع عن القرارين، ومنحهما الأسباب المخففة التقديرية. ثم بدأ التراجع الرسمي عن القرار الأخير بتسريبات إعلامية، يقال لما أحدثه من غضب وردات فعل سلبية لدى الجماهير! ثم لا أحد يعرف -الآن- ما موقف الحكومة من النقاب، تحبه أم تكرهه، ترى في منعه حماية للعلمانية، أم في السماح به حماية لحقوق النساء المنقبات في التعليم والعمل، تهدف إلى «تحرير» المنقبات من السطوة الذكورية للعائلة والمجتمع، أم أنها تقوم بعملية «تحريض» -فحسب-ليكملن باقي الطريق، كما قرأت في بعض التعليقات، مع أنه -عادة- لا يتوجه «التحرير» إلا نحو الخارج، و«التحريض» إلا نحو المعتقلات.

على الصعيد غير الرسمي، كُتبت عشرات المقالات والمدونات والتعليقات «الإنترنتية» عن الموضوع، ففوجئت بالفرح الغامر الذي أصاب بعضهم نتيجة القرار،

---

(22) مجلة كلمن، عدد 1، خريف 2010
http://www.kalamonreview.org/articles-details-37#axzz5HOnPmsl1

وبالذعر الذي أصاب الطرف المقابل؛ حتى خيل إلي أن جيشًا من المنقبات على وشك الانقضاض على سفوري البريء لحظة خروجي المقبل من المنزل! وشعرت أنني كنت أعيش في مناطق الهندوس في الهند؛ لأنني لم ألحظ التزايد المخيف في أعداد المنقبات في بلدي.

فإن كان المقصود منقبات بعض الأرياف، فهذه حكاية قديمة ومتوارثة، وأعرف بحكم احتكاكي بكثيرات منهن، في أثناء سكني في أحد تلك الأرياف، أنها عادة اجتماعية مفروضة بقوة المجتمع هناك، وأن كثيرات منهن ينزعن النقاب عند النزول إلى «الشام»، ولا مشكلة مع أزواجهن أو آبائهن بذلك. المهم ألا ترتكبن «العيب» في منطقة العيب!

القرار لم يشمل كثيرًا من هؤلاء المنقبات في الأرياف، ففي بعض تلك المناطق تصل نسبة مرتديات النقاب إلى 80 في المئة.

سألت إحداهن، ماذا لو عُمل «آبديت» [تحديث] للقرار، وتشميل أخريات به أنت منهن، هل تتخلين عن النقاب للاستمرار في التعليم، أم تبقين على موقفك؟ ضحكت السيدة، وأجابت بأن القرار صعب. ثم ابتسمت، وقالت بأنها ربما تنزع النقاب، ثم أصبحت تعابير وجهها أكثر جدية، وقالت إنها ستفضل الاحتفاظ بالنقاب، ولم أعرف إن كانت تحتفظ بخيارات أخرى؛ لأنني فضلت إنهاء اللقاء!

هل شمل القرار -إذن- المنقبات ممن يحملن أفكارًا متشددة؟ أم أن تطبيقه عُني باختيار بقع جغرافية معينة، كتجربة لإمكانية التوسع إلى مناطق أخرى؟ وإن كان الأمر كذلك، فماذا عن طالبات الجامعات والقرار الذي لا نعرف إن كان سيطبق أم لا بعد، يشملهن جميعًا من غير تمييز في النيات وبواطن العقول والقلوب، لا أحد يعرف، ربما لا أحد يهتم بأن يعرف، فالمهم أن المنقبات خطر داهم.

طبيعي أن يخاف المرء من لا وجه له. من يفتقد القدرة للتواصل معه، بالنظر والابتسام وتعابير الوجه؛ حتى أسوأها. أنا لا أصل في خوفي إلى هذا الحد، وأحيانا أفضل النقاب على الوجوه.

شعرت بذلك عندما استُهدفت للتجنيد مع «القبيسيات»، وهن غير منقبات. لكن

تعابير الوجوه هي دائمًا نفسها، مهما اختلفت «صاحبة الرسالة»؛ حتى أن رغبة عارمة كانت تعتريني لانتزاع شيء ما من فوق وجوههن السافرة؛ كي أرى ما تحتها.

كنّ عدة «آنسات» يتناوبن على زيارتي رغمًا عن أنفي، ويطلبن مني الالتحاق بدروسهن، وكنت في بداية المرحلة الثانوية. الحجاب غير ضروري في المرحلة الأولى، بل يجب أن يكون عن قناعة، كما اعتدن القول. لكن يجب ألا أغلق قلبي ضد الخير الذي يعدنني به، إلا أن قلبي كان مشغولًا بصديقي، وهكذا؛ ومع استمرار «تناحتي» وعنادي، انتقمن مني شر انتقام.

كنت في حفلة عيد ميلاد قريبتي، و«الآنسات» -طبعًا- ضيفات شرف، أُختُرتُ دونًا من جميع الفتيات الحاضرات؛ للمشاركة في لعبة أطفال غبية، تتمثل في الإمساك بصحن، وإجراء حركات معينة، تقليدًا للآنسة، وتحت إلحاح الجماهير؛ ولأثبت للجميع أنني لست بذاك النكد الذي يدّعون، وافقت، وما إن انتهيت؛ حتى اكتشفت أنني لَطختُ وجهي برماد كانت الآنسة قد نثرته على الصحن، ضحك الجميع إلا أنا؛ إذ كنت أراجع رسائل المحبة التي وعدتني «الآنسات» بها من السماء وإليها.

لم أشاهد أيًا من «الآنسات» بعد ذلك، لكنني شاهدت جميع قريباتي اللواتي من جيلي، يرتدين الحجاب، واحدة في إثر أخرى، وكن جميعًا -تقريبًا- سافرات أيام «حادثة الصحن». استوقفتني -أيضًا- بشكل خاص تعليقات النساء المناهضات للنقاب، ومعظمها يغلب عليه عنصر المفاجأة والدهشة والذهول: في بلدنا منقبة!

في أحد تلك التعليقات قالت سيدة: إن طفلتها الصغيرة ترتعد خوفًا من مظهر امرأة منقبة، فتوقعت -مباشرة- أن الطفلة المحظوظة تعيش في أحد الأحياء الفاخرة، ولديها سيارة، و«عمّو السائق» يأخذها من الروضة وإليها، وأنها لم تتابع حتمًا «باب الحارة»، خلافًا لأقرانها الذين أرَقوا حياتي بتقليدهم الصوت العريض للاحم «أبو عصام» تحت نافذة غرفة نومي.

وسرحت بي الذاكرة إلى جدتي، وكانت في السبعينيات من عمرها، ظهرها منحنٍ؛ حتى يصعب على وجهها الجميل -في نظري- مواجهة الشمس، ويدي عكازها الوحيد؛ لتقطع الطريق القصيرة بين بيتها وبيتنا. كانت ترفض الخروج إلى الشارع بدون «الملاية»، وبناتها المحجبات بأناقة يتذمرن، ويخبرنها بأن ذلك يعيق رؤيتها المتردية أصلًا،

وأنها ليست بحاجة إلى غطاء الوجه في هذا العمر، فأحدٌ لن ينظر إليها على أي حال! كانت تلك العبارة تحزنها أشد الحزن، وكأن جدتي؛ لأنها لا تقرأ ولا تكتب، ستكف عن أن تكون امرأة في سنوات عمرها الأخيرة.

حين كانت العائلة تذهب إلى بعض المطاعم، أو النوادي الفاخرة، وكانت قليلة جدًا في ذلك الوقت – نهاية الثمانينيات – لم ترغب باصطحاب جدتي بملايتها السوداء معها، بحجة أن تلك الأماكن غير ملائمة لها، ومن جديد تحزن جدتي، وهي لا تفهم لماذا لا يلائم لباسها الذي ارتدته طيلة حياتها الأماكن الجديدة والجميلة التي تزورها العائلة. لم أكن أحب حجاب والدتي وخالاتي، لكنني عشقت ملاية جدتي، وتضامنت معها بالبقاء في صحبتها في المنزل.

كان الأمر مختلفًا حين اضطررت بنفسي إلى تجربة الغطاء الأسود، من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، وكان طولي حينذاك بضعة أشبار، وأكاد أكون غير مرئية؛ لنحولي وقصر قامتي، أو هكذا أتذكرني الآن.

يومئذ قالوا لي في المدرسة بأن عليّ أن أرتدي العباءة والنقاب كبقية التلميذات. كانت المدرسة في الرياض؛ حيث قضيت طفولتي المنقبة، الخالية من كل فرح أو إثارة. وكان الرجل المسن الذي يحرس البوابة يمنعنا من الدخول أو الخروج بغير ذلك، وما كنت لأخالفه، وأنا أعتقد أنه هو صاحب القرار، وكان قادرًا على إخافتي أكثر من «الأبلة» فوزية الشريرة التي اعتادت تعذيبنا بعصاها الغليظة.

أذكر –حتى الآن– طعم الذعر الذي ينتابني عند إرخاء الغطاء على وجهي، وكيف كانت الدنيا تعتم في عز نهار حارق، وكيف كنت أعجز عن التنفس. عرفت –لاحقًا– أن السبب يعود إلى ضعف بصري، من جهة، والتهاب الجيوب من جهة أخرى، وليس لأنني مولودة للضوء، ولا أتنفس إلا حرية كما اعتقدت وجيزًا!

وأذكر كيف أن خوفي كان يزداد؛ بسبب بروز نظارتي الطبية من تحت النقاب الذي لم يكن يشتمل على فتحتي عيون، فما أن أتلمس نظارتي من فوق القماش حتى أصاب بالدوار، متخيلة أن وجهي قد نتأ فيه جسم غريب.

لذلك، كنت ما إن أخطو بضع خطوات، بعيدًا من جدار المدرسة؛ حتى أخلع عباءتي ونقابي، وأستمتع بنور الشمس الحارقة من جديد في الطريق إلى المنزل.

لكن الطامة الكبرى كانت حين تحررت -ذات يوم- من نقابي، وذهبت مع والدي؛ لاصطحاب أختي الكبيرة من مدرستها الثانوية، سمعتها تناديني من بين فوج الطالبات المتدفقات بالأسود من باب المدرسة، فهرعت إليها وأمسكت يدها، أحث الخطا لتلحق بخطاها، وأنا أتحدث بقصصي السخيفة حول ما حصل معي في المدرسة، أو ما اخترعته منها. وحين أمسكتني يد من كتفي وشدتني إليها، وكلمات التأنيب تلاحقني، فإذا بها أختي التي أخطأتها. جميعهن متشابهات، ما ذنبي أنا؟! لكن ذلك لم يغفر لي تلقي عبارات السخرية والتهكم من إخوتي. هم اتهموا غبائي، وأنا ما فتئت أقول لهم -عبثًا- لكنهن متشابهات.

الجسد «المفشكل» الذي لم يكن يتعدى بضعة أشبار، كان قد بدأ يكبر ويزيد من قهري؛ فالقوانين كانت ستنتقل من المدرسة إلى الشارع قريبًا، وكنت أرى اليوم الذي أنضم فيه إلى عالم الحريم على بعد خطوات.

قاومت ما استطعت، في حدود ما أسعفني به خيالي. لم أرتد إلا البنطلونات، ولم أطل شعري قطّ، ولعبت «الفوتبول» مع أخي في مدخل البناء، وتقبلت برحابة صدر تساؤلات، أو تعليقات، زميلاتي ومدرساتي الساخرة، أنت صبي أم بنت؟

أغبياء جدًا كانوا! بالطبع أنا صبي!

جاء الفرج، وعدنا نهائيًا إلى دمشق، عدت بجسد ملتبس، على أن أحدد هويته لاحقًا، وفقا للأحوال التي لم تتغير كثيرًا، على الرغم من أنها تغيرت كثيرًا! في دمشق لم أعد أرى النقاب في حيّنا الجميل الراقي، حيث كنا نعيش؛ حتى «الملاية» العزيزة على قلبي رحلت مع رحيل جدتي. وكان من الواضح أن قوانين العائلة الكبيرة -حينئذ- تقضي بأن الفتيات لا يرتدين الحجاب قبل الزواج. اختلف الأمر الآن، حيث يندر وجود صبية في العائلة الكبيرة غير محجبة. لكن في المقابل، وجب علينا، نحن الصبايا الصغيرات، أن نتباهى بهذا الكشف للأجساد الغضة الجميلة – لم يكن جسدي أحدها- وأن نعاملها بكثير احتراز واحتراس واهتمام، تحضيرًا لمرحلة لاحقة، يُفترض أننا ننتظرها جميعًا.

لسوء الحظ، لم أكن من بين المنتظرات، ولم تتوفر لدي وسيلة مقاومة أخرى غير مراوغة جسدي من جديد، والدخول معه في صراع مرهق لنفيه؛ خشية أن ألقي عليه القبض متلبسًا باحتمال الاندراج في قائمة الانتظار، هناك حيث جميع الأجساد متشابهة؛ حتى أكثر من صاحبات النقاب الأسود في قصة»أختي والمدرسة"!

في المدرسة كانت تنقلب الآية، فبدل النقاب والعباءة في الرياض، وبدل تجهيز الجسد بغرض أن «نفرح فيه» في دمشق، وجب أن أرتدي «بدلة الفتوة» والحذاء العسكري، وأتأبط بندقيتي إلى ساحة الوغى في حصص القومية والتربية العسكرية. ومع أنني كنت أتحلى بروح «ثورية»، وأؤيد «قضايا» الأمة بشدة، إلا أنني كنت على استعداد للالتزام بها بدون ارتداء لباس الفتوة الذي طالما بدا لي ثقيلًا وسميكًا، ويعيق هرولتي باتجاه المعركة.

بدا كل شيء غريبًا عندما كنت في الرياض، ثم عندما جئت إلى دمشق، ثم عندما دخلت مدارسها أول مرة. وكأن الحياة الطبيعية الوحيدة لا توجد إلا في مخيلتي، وأني أشعر بوجودها، لكنني لا أعرف حتى ماهيتها، وكلما زادت حيرتي، ازداد غضبي على جسدي الذي لا يقبل سلطة الآخرين عليه، ولا يقيم وزنًا لسلطتي، وكأنني أنا التي فرضت عليه، وليس العكس! جاحد.

الاختفاء كان علاجًا أشبه بحبة الهلوسة. تواطأنا على الاختفاء سويًا، فلا يؤرقني وجوده، ولا يشعر بوجودي. بالتأكيد لم أعلم -قط - كيف كان الآخرون ينظرون إلي، فأنا مختفية أصلًا.

ومع الوقت نسيت لعبة الاختفاء كلها؛ بفعل الاعتياد، ولم أكاشفها -لاحقًا- إلا أمام محكمة أمن الدولة، حيث كنت ألتقي بعشرات النساء المنقبات بنقاب كامل، ينتظرن محاكمة أزواج اعتُقلوا بذريعة الانتماء إلى تيارات إسلامية. الأغلبية العظمى منهن كانت قادمة من الأرياف؛ حيث انتشر هذا النوع من النقاب منذ أواخر الثمانينيات، وهو لا يشبه النقاب الذي عرفته في طفولتي ملازمًا للعباءة، ولا نقاب بعض الأرياف الأخرى الذي يتمثل في ربط المنديل فوق الفم، أو فوق الأنف بدبوس كبير، ويُخشى من احتمال اتغرازه -خطأً- في فتحة عين أو أنف من ترتديه. تلك النسوة لا يرتدين-معظمهن- المعطف المعروف (البالطو)، وإنما يرتدين معطفاًأسود يبلغ طوله الكاحلين. ويسدلن على الوجه خمارًا لا تظهر منه حتى العيون.

كان المشهد يربكني؛ فكل هذا السواد من حولي يجعلني مرئية بحيث لا أستطيع مواربته، وفي المقابل؛ لا أتمكن من تمييز سيدة من أخرى، على الرغم من التقائي بهن مرارًا وتكرارًا، ولأن الأسماء تغدو متشابهة أيضًا، في ظل تغييب وجه، أو لون بشرة، أو عيون تميز صاحبتها.

وبمرور الوقت، ولم يكن قصيرًا، تعلمت أن أميز الأصوات، ثم أسلوب الشكوى والحسرات، وطرح الأسئلة، وحين أتيح لي -في مرات قليلة- أن أنظر إلى الوجوه تحت النقاب، بدت مألوفة لي، وكأنني عرفتها دائمًا.

لم تعد المنقبات لقبًا يضم قبيلة من الكائنات المعنفة، أو الأصولية، وإنما نساء مثلي تواطأن على التخفي، مثلما فعلت. إن قرار نزع النقاب، أو إنهاء حالة التخفي، لن يكون -بهذه السهولة- بقرار حكومي، أو حتى ذاتي.

في الحقيقة، لم أكن أعلم أنني سأحتاج إلى جسدي، حين قررت الالتحاق بدروس «التانغو» والرقص اللاتيني، فأنا التي طالما تساءلت: لماذا تتحرك ذراعي إلى الوراء، حين يفترض أن تلوح إلى لأمام، وما كانت الصدفة لتجمعني بجسدي لأكثر من ثلاثة عقود؛ حتى أدعوه أو يدعوني إلى رقصة، أيًا كان نوعها.

المناسبة التي دفعتني إلى هذا «العالم» كانت فيلمًا راقصًا، صدف أن شاهدته، وأعدت مشاهدته نحو عشر مرات؛ حتى تيقنت من أنني أشكو غيابًا ما، وأتوق إلى ذاك الحضور، مع الاحتفاظ بإحساسي بأنني «خفيفة» على الرغم من جسدي.

دروس الرقص الأولى كانت أكثر من مخيبة، ليس لأن أستاذ الرقص كان يتعامل مع أجسادنا، بوصفها أرقامًا في معادلات رياضية، فحسب، وإنما لأن أجسادنا -أيضًا- كانت تتعامل مع الرقص، بوصفه درس إملاء. الخبر السار الوحيد كان انتفاء فرق بيننا، معظمنا، على الأقل، مع اختلاف الأعمار والبيئات وقدرة الأجساد على إتقان الخطوات والتمايلات، حياة كاملة من المختفين، ذكورًا وإناثًا، لا فرق. أي سعادة!

كأن أرض الصالة كانت تشدنا -جميعنا- إليها؛ بحيث تصبح فكرة «الإمساك بنجمة» عبر الرقص مسألة مستحيلة؛ لأسباب تتعلق بعلم الفضاء والفيزياء، وليس لأسباب أخرى رومانسية!

وبينما بالكاد يحسن أيّنا التفاهم مع جسده، وجب أن نتعامل مع أجساد أخرى، بتناغم وتناسق، وبدل الشريكين في الرقصة الواحدة، كان هناك -دائمًا- أربعة كائنات تتنازع الموسيقا وأرض الصالة، وتعليمات الأستاذ؛ لتنتهي الأمور بفوضى كاملة. لم يخبرنا أحد بأن خطوة مهمة لا بد من أن تسبق خطوة الرقص مع شريك.

واليوم، بعد نحو سنتين من بدئي دروس الرقص، أحرص -كل مرة- على دعوة جسدي -بلطفٍ- إلى مشاركتي الرقصة، ولا يزال في معظم الأحيان يحرن، أو يتجاهل، أو يعنّفني على زجه في ما يعدّه عالمًا دخيلًا على نقابه، لكن اللحظات القليلة جدًا التي حظيت فيها بفرصة التواطؤ معه على رقصة جميلة، تدفعني إلى الاستمرار في التجربة؛ طمعًا في لحظات مماثلة أخرى.

وتحضرني -من جديد- أصوات المناهضين للنقاب، والمدافعين عنه باستماتة؛ كيف يستطيع الجميع أن يكونوا على يقين صاف بهذا الشكل؟ أنا لا أستطيع على صعيد نقابي الشخصي، فأترك هامش المناورة لنفسي واسعًا.

المنقبات لسن قضية أحد، وإنما النقاب هو القضية، وهو ليس قضيتي، فلو قررت النساء -جميعًا- ارتداء النقاب في الغد، أو قررن نزع الحجاب كله، لن أستيقظ لأجد نفسي في جسدي، كما ينبغي أن أكون. ولا هي، ولا هو. ما زالوا يناقشون ما إن كان النقاب حرية، أم عنفًا أم أصولية، فيما لا تزال صالة الرقص فارغة، لأن أحدًا لا يتمكن من الاستماع إلى الموسيقا ها هنا.

لا بدّ من «ساحة الحريّة» فنحن هناك ضربنا الموعد(23)

قبل نحو شهرين فقط، كنت لا أزال على سفر، استهلكني الألم؛ حتى فقدت القدرة على التعامل معه إلا في عالم آخر ألجأ إليه، لم يكن من الطرافة في شيء أن أغدو «أليس في بلاد العجائب» في مثل عمري، لكنه كان خيارًا وحيدًا للنجاة من انهيار محقق.

كثيرون من أصدقائي غادروا البلد فعليًا، أو أصبحوا في المعتقل، الحراك العام اقترب من اللاحراك، السيد العميد ومحققوه الأشاوس كانوا يحرصون على أن تمضي أيامي على أكثر ما يكون سوادًا.

بعضهم لم يملّ نصحي بأن أبقى على مسافة من «القضايا» التي أتعامل معها يوميًا؛ كي أحافظ على «صحتي النفسية»، وأتجنب السقوط في هاوية الكآبة والسوداوية، وهو ما لم أنجح يومًا في القيام به. لم أستطع -مثلًا- الوقوف على مسافة من «أم محمد»، وهي تجلس قبالتي، تضرب على فخذها بعصبية، وتنظر مباشرة في عيني، وتلح علي بالسؤال عما إذا كان ولدها حيًا أم ميتًا. ولم أستطع الوقوف على مسافة من عمي «أبو باسل»، وهو يتصل بي اتصالًا شبه يومي، يحكي حتى يتهدج صوته ويغيب، وهو يقول: «يعني بنتي شو نعمل، الولد عايش أم ميت؟».

لم أسمع من أم محمد أو «أبو باسل» منذ بدء الثورة. لكني أفكر فيهما يوميًا.

صحيح، الآلاف اعتُقلوا خلال الأسابيع القليلة الماضية، منهم أقرب الأصدقاء والأحبة، واستشهد المئات، كثيرون منهم أمام عدسات الكاميرا التي جعلتنا نشعر بالموت قريبًا منا؛ حتى نكاد نحس بأنفاس الشهيد/ ة على جلدنا. لكن ربما، وعلى الرغم من مرارة الألم، فإن المشاركة فيه على هذا الشكل، واعتراف الآخرين به، وتعبيرهم عنه علنًا، فيها -على الأقل- ما يشبه رد الاعتبار إلى الضحية، وإلى من يهمهم أمرها. ربما كان هذا أول ما فعلته الثورة: المشاركة بالألم والاعتراف به. لا أحد يعلم معنى ذلك، إلا من اكتوى بالألم وحيدًا لسنوات طويلة.

أنحني لآلامك خالتي أم محمد وعمي «أبو باسل» الذي كان لا يكف عن سؤالي عما

(23) مجلة كلمن، عدد 3، صيف 2011
http://www.kalamonreview.org/articles-details-88#axzz5HOnPmsl1

إذا كان من المجدي الخروج في تظاهرة؛ للمطالبة بالمعتقلين، عبر الهاتف المراقب على الجهتين، وأنا أعده خيرًا، وأودّعه بتطمينات فارغة، بينما أحدث نفسي: تظاهرة؟ أرجو أن يتجاوز المحقق هذا الاقتراح في التحقيق المقبل!

عندما سقط النظام التونسي كان يوم فرحة عظيمة، تبادلنا فيه التهاني، أصدقاء وناشطين، رقصنا واحتفلنا حتى الصباح، وعندما سقط النظام المصري، أحسست بنفسي أسقط معه، انفجرت باكية ودخلت في حالة حداد، غضب أناني لا يمكن تسويغه بشيء من المنطق، صفحات المواقع الاجتماعية تحولت إلى ثورات افتراضية، وحمّى الاجتماعات واللقاءات والترتيبات أصبحت تصيبني بالدوار، وفي الوقت نفسه، كان خطاب السوريين تجاه بعضهم خلال تلك المدة، وكثير من غير السوريين تجاهنا، مزيجًا من اللوم واللؤم والتبخيس، ولم أكن بحاجة إلى مزيد من الإحساس بالقهر، وكأن لسان حال غضبي يقول: يُفترض أنه دورنا! أحس -الآن- بشيء من الخجل من تلك المشاعر، تدفعني إلى الابتسام وخفض نظري.

لكن -أيضًا- أسوّغ لنفسي قليلًا، ولا سيما أن وجه «فارس» في المستشفى، وقد سلم الروح، وعلى وجهه طيف ابتسامة وعتب، طغت علي في تلك اللحظات المصيرية بامتياز.

في آذار/ مارس 2009، توفي فارس مراد وحيدًا في بيته البارد، في أحد أرياف دمشق البعيدة. فارس كان يموت ببطء منذ خروجه من المعتقل، بعد 29 عامًا، وأنا أحببته جدًا، وافترضت لعب دور الوسيط بين السماء والأرض، على أن أمنحه، مع الأصدقاء الآخرين، أيامًا أفضل، أو نبعد منه شبح الموت لمدة أطول، وكان كله هباء، وللمرة الأولى أشعر بسطوة الظلم في قضية تخصني خصًّا مباشرًا، وكيف أنني مخلوق تافه -فحسب- في بلد يتجرأ على قتل فارس كل يوم، وبكثير من الصمت والتواطؤ.

هذا البلد بات يخنقني بشوارعه ومدنه وحاراته ومطاعمه، وبكل شيء فيه. كان «الهرب» خارج البلاد خيارًا مرفوضًا بشدة، لحسابات العناد والمكابرة أكثر منه الأمل، والاستمرار على هذا النحو شكل -في الوقت نفسه- لا يعني إلا التآكل قهرًا. هكذا حزمت حقائبي، وسافرت افتراضيا خارج أوقات عملي ونشاطي، ولم أشعر بنفسي إلا وأنا أحط الرحال عائدة، وأين؟، في «دُوما المحررة».

كيف كانت أولى الأحاسيس وأول الدمع، هذا ما لم أعد أتذكره الآن، وكأنني ولدت في قلب الاحتجاجات، وللمرة الأولى أحس -حقيقة- بما كان فارس يردده باستمرار، من أن الثلاثين سنة التي أمضاها في السجن، لا يحسبها من عمره، هناك حياة جديدة تبدأ في مراحل معينة، وإن كانت محملة بأثقال الحياة السابقة كلها.

لكنْ عجيبٌ -فعلًا- كيف تتغير تلك العلاقة الثقيلة على الروح مع المكان والإنسان، وتتخفف من ثقلها على النحو الذي لا زلت أحسه.

كنت قد سكنت في ريف دمشق، في حرستا ودُوما، سنوات عدة، قبل انتقالي مجددًا إلى دمشق المدينة، وأنا لا أحمل شيئًا من الود إلى تلك الأرياف.

السكن في الريف يعني ركوب المواصلات العامة، يعني مشكلة يومية مع السائق أو الركاب، ويعني المرور بأكثر مناطق التشوه البصري يوميًا، لكنه -قبل كل شيء- يعني معاناة لا تنتهي لامرأة غير محجبة، ولديها نمط حياة مختلف عن البيئة شديدة المحافظة.

آلهة الثورة لم تنس لي موقفي المتعالي ذاك- وإن كان نابعًا من معاناة، وليس من أي شيء آخر؛ لتجعل محطتي الأولى، بعد العودة من غربتي، في مدينة دُوما، بعد وقت قصير على انطلاق الاحتجاجات.

لا أعرف، هل كانت تلك الجموع، من الشبان والرجال، التي تهتف للحرية بفرحة وحماسة، هي نفسها التي اعتدت أن ألتقيها في جيئتي وذهابي إلى منزلي، وتُسبب لي شعورًا مؤلمًا بالغربة، وتنتهك حرمة جسدي وخصوصيتي بالكلمات والنظرات، أم أن الناس الذين يوجدون في ميادين الثورات، لا نصادفهم -قبل ذلك- في حياتنا اليومية. هؤلاء المنتفضون لا غريب بينهم إلا الشيطان، وأنا لم أكن كذلك -على الإطلاق- حين اندسست بينهم، أهتف بصوتي الذي تتقطعه ضحكات لم أستطع مغالبتها. لا أحد يمانع وجودي هنا، وكما أنا، وبعضهم يبدي حرصا ذكوريًا لطيفًا، تتقبله أنوثتي المخففة جدًا! جميل ذلك الإحساس الغامر بالأمان، ليس من عنصر أمن يتربص في سماءٍ ما فوقي، فحسب، وإنما من غربة اعتدتها في المكان ذاته طويلًا أيضًا، أود لو أستعيد تلك اللحظات ما استطعت، ولا سيما في لحظات وحدتي الآن، وكثيرون أصدقائي الذين أصبحوا في المعتقل.

تتكرر القصة يوميًا، وأحيانًا مرات عدة في اليوم الواحد. ونحن منهمكون في العمل، وبالكاد يسمع أحدنا الآخر، أو يتمكن من التركيز على شيء بعينه، يأتي الخبر من غير مقدمات؛ اعتُقل فلان، أو اعتقلت فلانة، ترتفع الغصة بسرعة نحو الحلق، ويضرب ما يشبه صعقة كهرباء خفيفة في ثنيات الدماغ. دقائق قليلة على هذه الحال، قبل أن نعود؛ للانغماس في عملنا من جديد. نشرد كثيرًا في إثر ذلك، وقد نكتب في نافذة الدردشة الخطأ، أو نرسل بريدًا إلكترونيا إلى العنوان الخطأ؛ ففلان -هذا- كان قبل ساعات معنا، نخطط ليوم غد، ونلقي النكات حول «الاندساس»، ونتمعن في ملامح بعضنا بعضًا -بشدة- قبل الوداع، ونعانق بعضنا بعضًا بخجل؛ لأن معظمنا لم تتح له فرصة الاستحمام منذ عدة أيام! وفلانة كانت قد أخذت على عاتقها تزويد المتوارين منا بالمستلزمات «اللوجستية»؛ للبقاء،الدخان والشيبس والقهوة؛ ولأننا نعرف أن هذا الوجه الجميل سينكمش بعد ساعات تحت وطأة الألم والتعذيب، وأن هذا الصوت الأليف والضحكات التي تعطينا القوة للاستمرار، ستتحول إلى صراخ في القبو المظلم، بينما نحن منهمكون في تغطية عدد الدبابات التي تحاصر تل كلخ، أو عدد شهداء بانياس.

معظم هؤلاء الأصدقاء كانوا زملاء قبل الثورة، فحسب، من معارف «الوسط»، أو على هامشه، قد يستلطف بعضنا الآخر، أو يستثقل دمه، لكن لا صلات مباشرة في أغلب الأحيان، هؤلاء الشبان والصبايا أصبحوا بمنزلة شبكة واسعة وممتدة من الأحلام والعمل المتواصل، لكن -أيضًا- من المحبة. لا يطاوعني قلبي في وصفهم بالثوار، فهم أرق وأجمل مما تحمله المفردة من غضب وقسوة، وليسوا أقل جرأة وشجاعة، القلب على القلب، والألم على الألم.، هذا التواصل والتعاطف مع كل آخر، وليس مع «جموع الثورة» فحسب، أعتقد أنه منحنا القوة في أكثر اللحظات قسوة وعتمة.

ليت الأمر يقتصر على من عرفناهم سابقًا بالملامح والأسماء. لانتفاضة الحرية فعل اليوبيد.

لا أستطيع إحصاء الأصدقاء الذين تعرفت إليهم، من أقصى البلاد إلى أقصاها، لا أعرف الأسماء الحقيقية لمعظمهم، لا أعمارهم ولا خلفياتهم ولا انتماءاتهم، جلت معهم عبر العالم الافتراضي في مناطقهم التي لم أزرها يومًا، بات لأسماء المدن والمناطق وقع مختلف، كلها جديدة، ونعيد اكتشافها، كلها لنا، على امتداد الخريطة. صديقي البانياسي

المتواري في قبو مع «الجرابيع»، وصديقي اللاذقاني الغاضب، الطيب جدًا، وصديقي الدرعاوي والسراقبي والحمصي، تواعدنا جميعًا على اللقاء في ساحة الحرية. في الواقع باتت ساحة الحرية ضرورية، ليس لاستكمال الثورة، فحسب، وإنما لأننا حددنا عشرات المواعيد مع الأصدقاء هناك، والأصدقاء لا يخلفون الموعد.

بطبيعة الحال، ربما بعد أن يتحقق الهدف الذي اجتمع عليه هؤلاء الأصدقاء، المختلفة أعمارهم وبيئاتهم واتجاهاتهم وخلفياتهم، لا يعود هناك كثير مما يجمعهم، إلا الذكرى الجميلة، ومعرفة بعضنا بعضنا الآخر.

لا أصدق إلى أي مدى كنا يجهل بعضنا بعضًا، ونحتفظ بتنميطات سخيفة للآخر. وكم من الحواجز أقامتها سنوات الخوف والانكفاء على النفس بيننا.

أجمل ما في أصدقائي، أنهم لا يكفّون عن الفرح، قبل الاعتقال وبعده، قبل التظاهرة وبعدها، قبل الاقتحام وبعده، لا يكفّون عن التعبير عن دهشتهم، بأنفسهم وبالآخرين. وعن احتفائهم بالحرية التي لا تزال مشروعًا؛ حتى اللحظة. أجمل ما في أصدقائي أنهم هنا، يغمرون البلد وأهله بما افتقدناه طويلًا جدًا، كل هذا الإحساس بالمحبة، وكل هذا الاحتفاء بالحرية.

الشعب يريد إسقاط السجون[24]

الاعتقال التعسفي جريمة تُرتكب كل يوم في سورية بحق السوريين، صمتنا عنها، أو اكتفاؤنا بالتنديد والمناشدة والمطالبة؛ بات فوق ما نحتمل، خسارة شبابنا وتدمير أسرهم لا يمكن أن يستمر موضوعًا للمناشدة والمطالبة. كفى، وانتهى. الأجدى أن ننضم إلى قوائم المعتقلين من أن نسير في جنازات المعتقلين السابقين وأفرادأسرهم.

العريس مضى إلى مثواه الأخير في جنازة مهيبة، زينة وعراضة شامية وألعاب نارية، وفي الخلفية نواح النساء، وصفوف طويلة من السواد الداكن، تتمايل على وقع الألم. رحيل شاب بعمر كريم عربجي وجع لا تمكن الإحاطة به بالكلمات. لكن رحيل شاب بعمر كريم، بعد أقل من عام من الإفراج عنه، خطأ كبير، إن لم يكن من أهل السماء، فمن أهل الأرض.

كريم أمضى أقل -بقليل- من ثلاث سنوات في المعتقل؛ بسبب قصيدة، عاش جحيم حوادث سجن صيدنايا، بكل أهوالها. لماذا اعتُقل، ولماذا كان في سجن صيدنايا أصلًا؟ انقطعت أخباره عن عائلته، شأنه شأن بقية المعتقلين في ذلك السجن، أشهر طويلة، أصيب والده بالجلطة والشلل؛ قهرًا على وحيده، ولم يحظ بفرصة معانقة كريم بعد الإفراج عنه؛ لأنه كان على فراش الموت.

بقية الشباب في سجن صيدنايا، منهم من تساقط شعره، ومنهم من تساقطت أسنانه، ومنهم من أصيب بأمراض نفسية. لم يشاهدوا ضوء الشمس منذ سنوات. لماذا اعتُقلوا؟ ولماذا هم في سجن صيدنايا؟ وكم شاب سنودّع بالجلطات القهرية بعد أيام وأسابيع وأشهر؟

اليوم هو الذكرى الثانية لوفاة «فارس»، لماذا اعتُقل ثلاثين عامًا؟ ولماذا مُنع من السفر للعلاج؟

والدة عمر العبد الله، زوجة علي العبد الله التي رحلت في الآونة الأخيرة، لماذا اعتُقل عمر خمس سنوات، ولماذا اعتُقل علي؟

(24) 13 آذار/ مارس 2011
http://www.alsafahat.net/blog/?p=32115

نحن هذا البلد، وهذا البلد لنا، لكل من أراق دمعًا على قهره، أو قهر غيره، ولكل من صُلب على جدران السجون، ولكل من فقد حياته الخاصة، وأحلامه الخاصة، غرقًا في وحل القهر اليومي؛ من أجل أن تكون سورية أقل ظلمًا.

نحن هذا الوطن، وهذا الوطن لنا، ولا يليق بأبنائنا العيش في جحور مظلمة، في المعتقلات، ولا يليق بنا العيش ندبًا على أعمارهم وحيواتهم.

وإذا كانت السلطات لا ترانا إلا كائناتٍ طفيليةً، يجب عزلها ونفيها، يجب أن نتسلق جدران القهر؛ لنثبت أننا نبتة الأرض، وإذا كانت المعارضة غير قادرة إلا على إصدار البيانات، يجب أن نتطفل على أقلامها ندعوها إلى الحياة أو إلى الصمت، وإذا كان مثقفونا غير قادرين إلا على التنظير لحال قهرنا وتوصيفه، فلنتسلق إلى وعيهم، ونقلب بضع كلمات.

يعني خلص، بكفي.

الحراك الحقوقي في سورية بين النقد والنقض![25]

لا يمكن وصف مسار الحركة الحقوقية السورية بأقل من أنه متعثر، بل وسار أحايين كثيرة إلى الوراء، بقدر -أو أكثر- ما خطا إلى الأمام، منظمات ذوَّت، وأخرى فقدت صدقيتها، والبقية تنازع؛ لتبقى على قيد النشاط بما يتوافر لها من إمكانات. ربما لم يكن بالإمكان أفضل كثيرًا مما كان، إذا أخذنا في الحسبان مجمل الأحوال الذاتية والموضوعية التي أحاطت بنشأتها ونشاطها، من غير أن يعني ذلك أن مسؤولية -بقدر محدد- لا تقع على هذا الحراك بمجمله، لما آلت إليه أحواله.

والواقع أن نقد تلك الأحوال، وإلقاء اللائمة على أسبابها ومسببيها، هو أمر شائع ما بين المنظمات نفسها والناشطين، على اختلاف مشاربهم. وهو أيضًا، وفي مناسبات مختلفة، من الأمور المعتادة لدى أطراف كثيرة أخرى، من الصحافة شبه الرسمية، إلى الصحافيين 'المستقلين'، إلى ناشطين في ميادين أخرى وغيرهم.

كثيرًا ما ينصب هذا النقد على كون المنظمات الحقوقية السورية تحصر اهتمامها ونشاطها في ميدان واحد وحيد، وهو رصد وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي، والدفاع عن معتقلي الرأي. ويجري التخصيص أكثر من ذلك، بأنها لا تهتم إلا بأولئك الذين يُعتقلون بسبب اتخاذهم موقفًا معارضًا، أو ناقدًا، للنظام. والعبارة الأخيرة أنقلها حرفيًا كما سمعتها وقرأتها مرات عديدة، وإن كان من الصعب -ربما- نقل كمّ الغضب الذي يرافق كتابتها، أو قولها من أصحابها.

من المؤكد أن أصحاب هذا الرأي محقون في انتقاداتهم؛ لجهة انعزال الحركة الحقوقية عن عدد من القضايا التي من المفترض أن تكون ضمن حيز اهتمامهم، وإن كان التقصير مسوغًا، في بعض الحالات؛ بسبب أحوال عمل تلك المنظمات، وقلة ملاكاتها (كادراتها)، وما تتعرض له من ضغوط أمنية، نجحت -إلى حد بعيد- في تحجيمها والحد من فاعليتها، فإنه -في أحيان أخرى- يكون تقصيرًا من باب الاعتياد فحسب.

لكنّ غير المفهوم أن يكون محل الغضب تركيز تلك المنظمات على قضايا الاعتقال

---

(25) 12 تموز/ يوليو 2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=15618

التعسفي؛ بسبب التعبير عن رأي معارض، كائنًا ما كانت حيثياته وخلفياته، فإن سُجّل للحراك الحقوقي -على أمد سنواته القليلة الماضية- نقطة لمصلحته، فهي إظهار ملف الاعتقال التعسفي إلى العلن، وفرضه أحدَ أكثر ملفات حقوق الإنسان إلحاحًا في سورية.

طوال عقدين من الزمن، كان اعتقال واختفاء عشرات الآلاف من السوريين يجري بمعزل عن أي نشاط إعلامي أو حقوقي، إلا النزر اليسير جدًا مما لا يقارن بحجم المعاناة والانتهاكات الواقعة حينذاك، وحين أخذت المنظمات الحقوقية على عاتقها هذا الملف، فإنها فعلت ذلك -ولاتزال- منفردة، ولم يبادر أي طرف من الأطراف التي تنتقد فيها هذا الأداء إلى تبني قضية معتقَل، أو الانضمام إلى المطالبة بكف يد الأجهزة الأمنية عن ممارسة الاعتقال التعسفي.

وحيث تبادر المنظمات إلى إصدار عشرات البيانات في قضية اعتقال معينة؛ بسبب التعبير عن «رأي معارض»، فلأن من خضع للاعتقال يواجه مصيرًا مجهولًا، من التعذيب النفسي والجسدي، إلى الاختفاء القسري، ثم المحاكمات الصورية، فتدمير المستقبل العلمي والمهني، وما قد يصيب الجسد من وهن ومرض، وما يلحق الأسرة من معاناة، تترك فيها آثارًا لا تندمل... إلخ.

ولأن هذا «الرأي المعارض» هو من حق صاحبه، بل من أبسط حقوقه، وإن ارتأى آخرون مجالات أخرى مختلفة؛ للتعبير عن آرائهم، فإن بعضهم يرغب في التعبير في هذا الميدان حصرًا، وقول ما لا يرغب أو يجرؤ الآخرون على قوله، أو يختلفون معه.

ولأن «القضايا» الأخرى جميعها -على أهميتها وحيويتها- تجد عشرات المواقع الإلكترونية، ووسائل الإعلام غير المحجوبة أو المحاصرة؛ لإعلانها والدفاع عنها، بينما تستقر قضايا المعتقلين وراء الحجب والتعتيم.

في المحصلة، فإن مراجعة أداء الحراك الحقوقي السوري، من أصحابه والمهتمين، أمر لا جدال في أهميته، وتنشيط هذا الحراك لنفسه؛ بحيث يوسّع دائرة اهتماماته، بما يدخل في دائرة اختصاصه، أمر مرغوب، من جهة، ومرهون بأمور عدة، من جهة أخرى، ذات صلة بالحراك نفسه، وبالأحوال التي ينشط ضمنها.

لكن في جميع الأحوال، فإن هذا الحرص على أداء أفضل لهذا الحراك، وتوجيه النقد إليه، محقًا كان أم غير محق، يصبح غير مفهوم حين يوجه سهامه إلى الاهتمام بقضايا معتقلي «الرأي المعارض» وشجونهم، فجميعنا ما نزال نتنفس «الحرية»، بمفهومها المضاد لجدران السجن الصغير، ولانزال نتواصل -بالصوت والصورة والكلمة- مع مَن نريد في هذا العالم؛ بحيث نضمن أن كثيرين يشعرون بوجودنا، ويهتمون لأجلنا، أما هم فإنهم معتقلون، وفي معظم الأحيان، منسيون أيضًا.

وانتهت التحقيقات في أحداث سجن صيدنايا[26]

قدمت الحكومة السورية -أخيرًا- تقريرها الأول أمام لجنة حقوق الإنسان الفرعية، التابعة للأمم المتحدة، الخاصة باتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها سورية منذ ست سنوات.

تفاصيل ما جرى في تلك الجلسة، و يمكن الإطلاع على بعضها في تقرير منشور على موقع المنظمة الدولية، حافلة بالغرائب والمفارقات.

ومن ذلك، زعم ممثلي الحكومة السورية بأن أي شخص لا يبقى رهن الاعتقال في سورية أكثر من أربع وعشرين ساعة، قبل تقديمه إلى القضاء!

أو من مثل زعم الوفد الحكومي بعلنية المحاكمات في محكمة أمن الدولة الاستثنائية، وأن باستطاعة أعضاء اللجنة -إذا جاؤوا إلى سورية- حضورها!

ولعل هيئة الدفاع عن الناشط المعتقل، مهند الحسني، المتهم -من بين أمور أخرى- بحضوره جلسات تلك المحكمة، لعلها تستعين بهذا الإقرار الرسمي حول علنية المحاكمة، وإمكانية حضورها من أي شخص كان؛ حتى لو أنه لا يحمل الجنسية السورية، ولا صفة المحامي المسجل في قيود النقابة السورية، كما هو الحال مع الزميل الحسني.

لكن ما يلفت النظر في الردود السورية الرسمية، أكثر من غيره، هو قضية حوادث سجن صيدنايا، صيف عام 2008؛

فممثلو الحكومة -في إجاباتهم عن أسئلة اللجنة -في ما يتعلق بهذا الموضوع- ذكروا الأمور الآتية:

- ما جرى في سجن صيدنايا يُعدّ تمردًا.

- السجناء أخذوا حراس السجن رهائن، وهددوا بقتلهم، إن لم تلب سلطات السجن مطالبهم، وقتل بعض الحراس.

---

(26) 23 أيار/ مايو 2010
http://www.alsafahat.net/blog/?p=24720

• لم تستخدم الشرطة القوة ضد مثيري الشغب، بداية، وإنما بعد مفاوضات طويلة، فحسب.

• وقع من القتلى نحو 17 قتيلًا.

• أُجريت تحقيقات، وأُرسلت مع الأجوبة التفصيلية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وستقدم نسخة مماثلة إلى اللجنة الفرعية.

ولا يقتصر الأمر على أنه أول اعتراف رسمي باستخدام القوة؛ لإنهاء ذلك العصيان، وبوقوع قتلى في تلك الحوادث من السجناء والحراس، وتقديم رواية حول ما حصل؛ حتى وإن كانت من وجهة النظر الحكومية، وذلك بعد نحو سنتين من وقوع العصيان.

لكن الأكثر مدعاة للاستغراب، أن تكون هناك تحقيقات أُجريت، وأن يكون اتُوصل إلى نتائج و»أجوبة تفصيلية» أرسلت إلى المنظمة الدولية، فيما لم يعلن -هنا في سورية- أي تفصيل صغير عما حصل، ولم نعد نسمع بالتحقيق الذي وعد البيان الرسمي -بُعيد الحوادث- بإجرائه، بل إنه من العجيب أن تُرسل أعداد وأسماء القتلى إلى المنظمة الدولية، في وقت ما تزال فيه عشرات العائلات نهب العذاب اليومي؛ قلقًا على مصير أبنائها الذين يُجهل مصيرهم حتى اللحظة.

لا شك في أن التعاطي الرسمي مع المنظمات الحقوقية الدولية، في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في سورية، أمر مهم؛ وإن كان ما يزال في حدوده الدنيا، و نتائجه شبه معدومة حاليًا، ولكن ماذا عن أصحاب العلاقة من السوريين الذين تعدّهم حكومتهم كائنات لا مرئية، أم أن الرواية الرسمية لا تبدو مقنعة كفاية؛ لسردها على أصحاب العلاقة؟!

ومع ذلك؛ فلا يضير الحكومة مراعاة «فضول شعبها الزائد عن الحد»، ودس أنفه في ما لا يعنيه، مثل قضية حوادث سجن صيدنايا، عبر تذييل ملف التحقيقات المرسل إلى المفوضية السامية، ولجنة حقوق الإنسان الفرعية، بعبارة صغيرة: «نسخة إلى الشعب السوري»! إلا إذا كانت المشكلة تتمثل في جهل عنوان إقامته.

في عدم جدوى العلاج بالكي[27]

بفارق أقل من أربع وعشرين ساعة شهدنا تفاصيل «مقاومتين»، لا يجمع بينهما إلا طابع الرفض والاعتراض على واقع يتصف باللاعدالة؛ في الأولى مبادرة غير مسبوقة، من حيث دقة التنظيم، تداعت مجموعة من الشبان إلى القيام بحملة استمرت عدة أيام؛ لمقاطعة استخدام الموبايل خلال يوم واحد، وفي تاريخ محدد؛ استخدم المنظمون جميع الوسائل «الإنترنتية» المتاحة، من البريد الإلكتروني إلى العريضة الإلكترونية، إلى «الفيسبوك» المحجوب في سورية، للترويج لفكرتهم والتشجيع على مساندتها. وإن كان من المستحيل معرفة مدى التجاوب الفعلي مع هذه الحملة، فعلى الأقل، قد لاقت صدى كبيرًا لدى مجتمع الإنترنت المحلي، وأكثر رواده من الشريحة الشابة من طلبة الجامعات.

التذمر من الأسعار المرتفعة لخدمات الموبايل، مقابل محدودية وسوء هذه الخدمات عبر الشركتين الوحيدتين اللتين تتحكمان بهذا القطاع، هو أمر يكاد يجمع عليه السوريون جميعًا، ومع ذلك؛ فإن كثيرًا ممن التزموا بالمقاطعة عبروا عن عدم توقعهم تحقيق نجاح على أرض الواقع عبر دفع الشركتين المذكورتين مع مؤسسة الاتصالات إلى تخفيض فعلي للأسعار. لكن ما بدا أكثر تحفيزًا لهم، هو فكرة المقاطعة بحد ذاتها، التعبير عن الرفض والاحتجاج، التدرب على المقاومة السلمية، أن نقول نحن هنا، وفقًا لما استُخدم من تعبيرات في التعليق على الحدث في مواقع إلكترونية عدة. في اليوم التالي، استيقظت «الرحيبة»، إحدى مناطق ريف دمشق، على مشاهد مروعة، تظللها الغازات المسيلة للدموع، وصوت الرصاص، ودخان الحرائق، في اشتباك بين الأهالي والسلطات؛ احتجاجًا على محاولة هدم عشرات المنازل المخالفة. الحصيلة -حتى الآن- أربعة قتلى وكثير من الجرحى، بعضهم في حال حرجة؛ وفقًا لبعض المواقع الإلكترونية المحلية، وخسائر مادية لم يجر تقديرها بعد. وهي ليست المرة الأولى التي تحصل فيها اشتباكات مماثلة بين سكان العشوائيات التي تُركت لتنمو كالفطر، ثم تقرر -فجأة- «تنظيفها» من حجارتها وسكانها، على السواء، بتعويضات غير عادلة، أو بغير تعويضات كذلك، وليست المرة الأولى التي تؤدي إلى وقوع ضحايا من قتلى وجرحى، وتنتهي بفوز فريق المحافظة والبلدية وشرطة مكافحة الشغب؛ ما يعني أن

---

(27) 7 حزيران/ يونيو 2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=14023

السلطات المسؤولة على علم باحتمالية، بل ترجيح وقوع مثل هذه المقاومة من الأهالي، ومع ذلك؛ فهي لا تفعل شيئًا سوى تكرار الحادثة، مرة تلو أخرى، ربما، طالما أنها واثقة من أن المحصلة النهائية ستكون في مصلحتها. بالنظر إلى اليوم السابق، يعلو الأمل في أن المجتمع ما يزال قادرًا على ابتداع وسائله الخاصة في ممارسة المقاومة السلمية، أو محاكاة أساليب اتبعت في مجتمعات ذات أحوال مشابهة، فخلافًا للموقف من المقاومات التي تتعلق بالتحرر من الاحتلال، وغالبًا ما يكون مؤيدًا للأساليب العنفية، ومستخفًا بالسلمية منها، يبدو أن الموقف تجاه المقاومة السلمية ذات الطابع المطلبي أو الاحتجاجي المحلي، مقبول على نطاق واسع، ومتعطش لجديد الأساليب والآليات، في الوقت الذي لايزال فيه -إلى حد بعيد- حبيس المقاومة العرائضية (نسبة إلى العرائض)؛ بسبب من قلة التجربة والمثابرة، من جهة، وجدار الخوف المحصن بمختلف وسائل التضييق على الحريات، من جهة أخرى، فخلال الشهر الماضي -فحسب- تقدمت منظمات نسوية وحقوقية بعرائض إلى السلطات الرسمية، احتجاجًا على مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية، وتقدم العشرات من أهالي دمشق القديمة بعرائض للاحتجاج على تحويل منزل مجاور للجامع الأموي الكبير إلى فندق، وتقدم المحامون عن المعتقلين السياسيين في سجن «عدرا» برسالة احتجاج على أحوال اعتقال هؤلاء، إضافة إلى العريضة الخاصة بحملة مقاطعة الموبايل. وتعداد العرائض المماثلة المقدمة خلال السنوات القليلة الماضية، يحتاج إلى صفحات طويلة جدًا.

وفيما عدا حالات استثنائية، لم يؤد أي احتجاج من الاحتجاجات السابقة إلى نتائج تذكر، وكانت الحصيلة نفسها غالبًا، فوز الجهات الرسمية بلا منازع. وليس من المدهش -بعدُ- أن نرى العنف يندلع بين حين وآخر على الشكل الذي وصفناه آنفًا. يدرك أهالي العشوائيات، وسواهم ممن خاضوا تجربة مماثلة، عدم جدواه، وهو يكون -عادة- ردة فعل آنية، فحسب، وتنفيس عن الغضب والاحتقان، أكثر منه محاولة للوقوف دون أمر واقع لا محال. عوامل الاحتقان والغضب تتفاعل في المرجل على أكثر من مستوى، وليس بالإمكان الحيلولة دون انفجارها، طالما أن وسائل الاحتجاج السلمي لاتزال قاصرة، ومحاصرة بحدود الحظر على حرية الرأي والتعبير والاجتماع، وطالما أنها غير قادرة على إحداث نتائج ملموسة للأسباب المذكورة آنفًا، ولحقيقة أن الآذان الرسمية تتسم بأنها من طين ومن عجين، طالما تعلق الأمر بصوت الرأي العام. مع تأكيد أن هذا الانفجار الآني للعنف الذي يعالج بالكي لا يعني الشفاء -على الإطلاق- خلافًا لما يعتقدون!

أوديت أجمل الأمهات[28]

قد يبدو أنْ لا شيء في مأساة «أوديت سالم» يسوّغ حسدًا يتسلل داخل الألم الذي يظلل حكايتها؛ حتى آخر فصولها. أوديت كانت أمًّا ككل الأمهات، إلى ما قبل ربع قرن من الآن، حين اختفى ولدها «ريشار» (22 سنة) وابنتها «ماري كريستين» (19 سنة)، وحتى تاريخ السادس عشر من أيار/ مايو الحالي، حين أودت سيارة مسرعة بحياة أوديت؛ دهسًا، بالقرب من خيمة الحقيقة، لم تكن قد اقتربت حتى من معرفة، ولو أن تفصيل صغير يجلي مصير ولديها.

تفاصيل الألم والانتظار والأبواب الموصدة مرعبة في حزنها، من غير المعقول أن يختفي، هكذا، إنسان بجسده وملامحه وصوته، كأنه لم يكن؛ ليس من طبيعة البشر التبخر من غير أثر، كما يعتقد أولئك الذين كانت لهم يد في عمليات الإخفاء القسري بحق عشرات الآلاف في دول عديدة، من بينها لبنان وسورية. وفي حالة أوديت، فقد لملمت غيابها، وما زالت تعيش شتاءها؛ بحثًا عن الحقيقة؛ حتى بعد رحيلها.

أوديت كانت من بين أمهات آلاف المفقودين اللبنانيين، في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، الأكثر نشاطًا ودأبًا وعنادًا، كما وصفها كل من عرفها عن قرب، ومنذ عام 2005، كانت عماد خيمة الاعتصام، وسط بيروت، التي لاذت بها عشرات النساء اللبنانيات، من أمهات وزوجات المختفين قسريًا؛ دفاعًا عن، وإحياء لقضية إنسانية بامتياز، فقد أسهمت دائمًا في جميع الفاعليات المتعلقة بهذا الملف، من غير أن يدفعها إلى اليأس كل ما واجهها من وعود رسمية خائبة، وروتين لجان قضائية وحكومية عاجزة، أو هكذا يبدو. كان لا بد لهذه القضية ممن يحملها، بغض النظر عن فصول السياسة المتبدلة بين صيف وشتاء، ولمن يبقي وجه الضحية ماثلًا أمام المرتكب؛ حتى لحظة انجلاء الحقيقة، حتى لو عبر إطارات الصور المسندة إلى جدار الخيمة، وحتى لو كانت بالإنابة، من خلال ملامح أقارب الضحايا وأحبتهم.

لم ألتق أوديت سابقًا، لكن تعرفت إلى آلامها من خلال ما لا يحصى من أمهات سوريات، أتيح لي لقائهن؛ حيث الحكاية تتكرر إلى ما لا نهاية، وحيث أسماء أماكن

---

(28) 31 أيار/ مايو 2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=13734

وتواريخ متقاربة تتردد باستمرار، ومواقف تتشابه أبدًا، من الصور المخبأة في حقائب اليد، إلى تفاصيل رحلة البحث اليائس عن الأحبة، من غير أن يؤدي التكرار إلى التعود على الألم، كل قصة تفيض به، كأن لا شبيه لها.

ذكرتني أوديت -من ضمن من ذكرتني- بأم نبيل التي فارقت الحياة منذ سنوات قليلة، وأم نبيل التي فُقد ولدها أواسط عقد الثمانينيات الأليم، كانت أمًّا في منتصف السبعين من عمرها حين التقيتها، وما تزال تبحث عن «نبيل» المُخفى منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا، يومئذ، روت لي كيف أخبرها «أحد ما»، بحسن نية ربما، أو للتخلص من إلحاح سؤالها المستديم، أن نبيل توفي في أثناء اعتقاله في سجن تدمر، ودفن في الصحراء، ولعله اختلق هذا التفصيل الصغير حول مكان الدفن؛ لأنه لمس بساطة أم نبيل، من جهة، وليوهمها بأن ما يقوله هو الحقيقة، مدعمة بالتفاصيل المتعطشة لها، من جهة أخرى؛ فتكتفي بها، وتتوقف عن السؤال والبحث. لكنه لم يتخيل -بالتأكيد- أنها ستذهب إلى تدمر؛ للبحث في صحرائها عن نبيل، كما فعلت، قبل أن تدرك استحالة مهمتها.

ومع ذلك، فهي قصص لاتزال مع أصحابها طي الكتمان، بل إن الزمن نفسه يتآمر ضدها؛ لأن كل يوم يبدأ مع جديد الاعتقالات، وما يصاحبها من إخفاءات تطول أشهرًا أو سنوات، فلا تترك حوادث الحاضر ما يكفي من جلد وذاكرة لما مضى.

أوديت وزميلاتها في الخيمة، تَشاركن الألم والذكريات، لكن انتزعن -أيضًا- قضية إنسانية بهذا الحجم من مزايدات السياسة والسياسيين، وأظهرن وجهها الحقيقي، واحتفظن بها كما يجب أن تكون، ضد التقادم، وضد الزمن؛ إلى أن يحين كشف الحقيقة. هذا ليس بالشيء القليل، ولا سيما بالنسبة إلى آلاف الأمهات اللواتي لم يتح لهن -حتى اللحظة- الجهر بما يعانين، ولا الإدلاء بمطلب الحقيقة؛ ولهذا -ربما- كان محقًّا القول إن ما قامت به أوديت، وما تتابعه باقي الأمهات، يستحق الحسد ممن لايزال الظلام يخيم على صور أبنائهن.

كانت أوديت تنطق بصوتهن جميعًا. لوعة الأم لا تعرف جنسية، أو دينًا، أو تيارًا سياسيًا؛ إذ تتشابه من أقصى الأرض إلى أقصاها؛ لذلك، استحقت أوديت أن تكون رسولة الأمهات إلى الحقيقة.

هل ينفع الخوف حيث أخفق القانون؟[29]

شغل الإعلام السوري الرسمي وشبه الرسمي -أخيرًا- بظاهرة ارتفاع نسبة ارتكاب الجريمة المسلحة في مدينة حلب، فالجرائم التي ارتكبت خلال الشهرين الماضيين، في تلك المدينة، اتصفت بالعنف على الطريقة «الهوليوودية»، والتعبير استُخدم في الإعلام المحلي أكثر من مرة، مثل جريمة قتل صائغ، اقتحم مسلحون محله في وضح النهار، وهم يحملون بنادق حربية؛ أو كالجريمة التي اقترفها مراهق بإطلاق النار على خمسة من أفراد عائلته، قبل أن يقوم بسرقة المنزل؛ أو قتل نائب سابق في البرلمان وزوجته في منزلهما، في وقت مبكر من المساء؛ بهدف السرقة.

الوتيرة المتسارعة للجرائم، عنفها الفج وجرأتها، خلقت حالة واضحة من القلق الذي عبرت عنه الصحف وأكثر المواقع الإلكترونية إلحاحًا، كان محاولة استجلاء أسباب انفلات هذا العنف، على تلك الشاكلة، وهو ما سوغه الإعلام المحلي -أساسًا- بارتفاع نسبة البطالة؛ نتيجة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الصناعة السورية، ولا سيما في حلب، عاصمة الصناعة الوطنية، حيث أقفلت عشرات المصانع والورش الصغيرة، وطرد عمالها إلى سوق البطالة.

وإن كان الوضع الاقتصادي المتدهور لشرائح واسعة من المجتمع، يلعب دورًا ما في ارتفاع نسبة جرائم النشل والسرقة لإشباع الحاجات الأساسية التي لم يعد المواطن قادرًا على إشباعها بطرق شرعية، فمن أين تأتي تلك الجرأة في استخدام السلاح علنًا، وبحد أدنى من الحذر؛ وفقًا لما تشير إليه تفاصيل الجرائم التي ارتكبت أخيرًا، خصوصًا في ظل قبضة أمنية تُعرف بالحديدية! لا يوجد ما يشير إلى تراخيها في أي حال من الأحوال.

مرتكبو جريمة قتل الصائغ، والسطو على محله، ألقي القبض عليهم بعد ساعات، وأحيلوا -قبل أيام- إلى المحكمة الميدانية العسكرية، وهي محكمة استثنائية، بل إنها استثناء على استثناء، فإجراءاتها بالغة السرية، ولا يُسمح للمتهمين بتوكيل محامين،

---

(29) 26 نيسان/ أبريل 2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=11464

وأحكامها غير قابلة للطعن، فضلًا عن أن أحكام الإعدام فيها شائعة، هذا مع أن ما أثير من تفاصيل الجريمة، حتى الآن على الأقل، لا يمت بصلة إلى الجرائم المفترض أن تندرج تحت عنوان الجرائم ضد أمن الدولة؛ ومع ذلك، فالإجراء ليس بمستغرب؛ فالمحكمة نفسها أصدرت أحكامًا بالإعدام ضد خمسة مجرمين في المدينة نفسها، قبل أكثر من عام، ويومئذ نفذت الأحكام -علنًا- في ساحة عامة تغص بالحضور.

من الواضح أن مثل تلك الإجراءات تهدف إلى إعادة الهيبة لمشاعر الخوف والردع التي من شأنها أن تكبح مثل تلك الجرائم العنيفة والفجة، ولو كان الهدف إعادة الهيبة لقانون تجري استباحته علنًا، وفي وضح النهار من عصابات مسلحة «ازدهرت»؛ بسبب أحوال آنية معينة، لكان أصحابها أحيلوا على القضاء العادي، ولكان الإعلام غطى وقائع المحاكمة تغطية مكثفة، ولكانت الرسالة قد وصلت إلى المواطنين؛ لإرساء الشعور بالطمأنينة، في ظل سيادة القانون وعدالة القضاء.

مثل تلك المعادلة غير ممكنة عمليًا، فانتشار الفساد -كالسرطان- في الأجهزة العقابية، يذهب بأي عامل ردعي للقانون الذي يستباح في كل حين، واللجوء إلى المنطق الأمني، وإجراءات الاستثناء المطبق دائمًا، في ما يتعلق بقضايا الفساد والجرائم الجنائية، جنبًا إلى جنب مع قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، يذهب بآخر ما تبقى للقانون من سلطة واحترام، على السواء.

اللافت للنظر أن دور القانون يتقهقر باستمرار، ليس أمام الإجراءات الأمنية وإجراءات الاستثناء، فحسب، كما جرى الأمر دائمًا، وإنما أمام أكثر التشكيلات والمظاهر بدائية في المجتمع أيضًا، كما شهدنا في «المصالحة» التي غطتها -أخيرًا- وسائل الإعلام المحلية، بين عائلتين من مدينة حلب، تحولت خلافات بينهما إلى مشاجرات وإطلاق نار وقتلى. المصالحة حصلت بمبادرة من أحد وجهاء المدينة، وبرعاية من مفتي الجمهورية ومفتي حلب، ومع إتمام المصالحة وتبادل القبل، أسقط المدّعون حقوقهم في القضاء!

القبضة الأمنية، استطاعت دائمًا، وعلى نحو صارم، أن تضبط المجتمع على إيقاع رتيب، تحكمه الرهبة من الخروج على النص؛ الاستثناءات من ذلك قليلة ونادرة،

وأخضعت لعقوبات أمنية قاسية، ولاتزال، لكن إلى أي مدى يمكن لحال الضبط -تلك- أن تكون فاعلة إزاء أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، بدأت تعبر عن نفسها تعبيرًا منفلتًا وفجًا، بحيث توحي بأنها لم تعد غير مبالية بالقانون وسلطته، فحسب، وإنما توحي -أيضًا- ببدائله المطبقة على أرض الواقع منذ زمن.

العجز المزمن للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان[30]

أصدرت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة، المعنية بالاعتقال التعسفي، أخيرًا، رأيها في قضية اعتقال ناشط حقوقي سوري، وعدّت اعتقال نزار رستناوي اعتقالًا تعسفيًا لا يمكن تسويغه قانونيًا، منتقدة -في الوقت نفسه- إجراءات محاكمته أمام القضاء الاستثنائي، غير الملتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ومطالبة الحكومة السورية بـ «اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح الوضع»..

الرأي المذكور الذي كان موضع ترحيب منظمة العفو الدولية، صدر بعد أربع سنوات من اعتقال الناشط، وهي المدة التي حُكم بها من محكمة أمن الدولة الاستثنائية، حيث من المفترض أن يُفرج عنه خلال الشهر الحالي؛ لانتهاء مدة حكمه.

صدور مثل هذا الرأي من إحدى الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، يعدّ -بالتأكيد- مكسبًا معنويًا لقضايا حقوق الإنسان في سورية، وسواها من الدول التي تُرتكب فيها انتهاكات مماثلة. لكن كيف يمكن لصاحب العلاقة التعامل مع هذا «الكسب المعنوي» بعد سنوات أربع مما اكتشفت المجموعة أنه اعتقال تعسفي؛ ولا سيما أنه مع عجز تلك الهيئات عن تحسين أوضاع حقوق الإنسان في دول انتهاكها، على مستوى شامل، فيغدو المأمول -على الأقل- المساعدة في قضايا فردية، هي المستهدفة أصلًا في نظام الشكاوى والبلاغات الذي تتضمنه تلك الآليات الدولية. تشترك منظومة حماية حقوق الإنسان -على الصعيدين الدولي والوطني- في كونها جعلت من الانتهاكات التي تطال مواطني الدول على يد حكوماتها، موضعًا للشجب والإدانة والرفض، علنًا وعلى أكثر من مستوى، تشترك -أيضًا- في كونها -جميعًا- عجزت عن الانتقال من عولمة حقوق الإنسان، بمعنى جعلها محط اهتمام عالمي، وتعزيز مكانتها أدبيًا وخطابيًا، نحو توفير حماية فعلية لضحايا الانتهاكات.

تبدو -إلى حد بعيد- فاعلية الأجهزة الدولية لحقوق الإنسان بمستوى فاعلية المنظمات المحلية. يقيد الأولى حسابات التسييس، وغياب طابع الإلزام عن إجراءاتها،

---

(30) 12نيسان/ أبريل 2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=10985

فضلًا عما يعتري عملها من روتين وبيروقراطية وبطء في الإجراءات، ويقيد الثانية كونها -بحد ذاتها- غالبًا ما تكون ضحية للقمع والتضييق، فضلًا عن ضعف الأدوات التي يمكن أن تلجأ إليها، من مثل ضعف أو انعدام استقلال القضاء في الدولة المعنية.

هذا وضع غير طبيعي. من غير الطبيعي أن تكون المنظومة الدولية بمستوى ضعف وعجز تلك الوطنية، مع اختلاف النشأة والخبرة والصلاحيات والوزن الأدبي أيضًا. إن الدول التي لم تقبل باختصاص اللجان المعنية في المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان؛ للتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي ترتكبها ضد مواطنيها، تبقى بمعزل عن أي إلزام عملي برفع الانتهاك الذي يثبت وقوعه. ومع جميع التعديلات التي طرأت على هيكلية وآليات عمل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما ما يتعلق بانتهاك الحقوق الفردية، فإنها تبقى مكبلة بكثير من القيود، عاجزة عن تحقيق أثر ملموس في خفض عدد الانتهاكات في العالم، وإنصاف ضحاياها.

من دون عامل الإلزام، والطابع القضائي المدعم بالعقوبات، لا يبدو أنه من الممكن الوصول إلى نتيجة على هذا الصعيد، وربما، وبكثير من الخيال، يطمح المرء إلى أنموذج المحكمة الجنائية الدولية، للنظر في مثل تلك الانتهاكات. محكمة لا تحتاج أن تكون الدولة المعنية عضوًا في اتفاقية إنشائها؛ كي يتسنى للضحايا، أو عائلاتهم، تقديم شكاواهم. محكمة تصدر أحكاما بمعاقبة مرتكبي الانتهاكات «الصغيرة» التي لا تحصل اليوم على أكثر من إدانة، أو بيان استنكار، فيما تطال الآلاف في العالم، من الاعتقال التعسفي إلى الاختفاء القسري، إلى التعذيب، وسواها.

لو أن الحقوق الأساسية تُحترم، لما وصل الأمر -في بعض الحالات- إلى جرائم ضد الإنسانية، وجرائم ممنهجة ضد حقوق الإنسان، ولو جرى التحقيق في أول حالة اختفاء قسري، لما وصل الأمر إلى عشرات الآلاف من حالات الاختفاء. ومن المنطقي أن مسوغات تجاوز حسبان السيادة التي تُعتمد في قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، تنطبق على ما سواها من الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، فالسيادة بمعنى السلطة المطلقة المفوضة لفرد، أو مجموعة، لم تعد مقبولة في عصرنا الحالي، والسيادة لا تفوض السلطة الحاكمة إهدار الحريات، وانتهاك الحقوق على مرأى من العالم كله. السيادة والحرية يجب ألا تتعارضا، وهما لا تتعارضان وفق جان جاك روسو، إلا بقدر

ما يكون المجتمع المدني بأكمله، بعيدًا من المشاركة في السلطة السياسية؛ ما يعني عدم شرعية تلك السلطة أصلًا، وهو ما يترجم -أيضًا- بخرق داخلي للسيادة.

بعيدًا من مثل تلك الطروحات الحالمة، في المدى المنظور على الأقل، فإن ضعف الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان يجب أن يضع تلك الآليات في موضع البحث والتمحيص من جديد، وبزخم أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى.

في وداع فارس مراد[31]

أخطأتَ الموعد هذه المرة، كان يُفترض أن أرافقك صباح ذلك اليوم إلى الطبيب. كيف تغافلني وتغيّر وجهتنا إلى حيث أودعك التراب. أعرف أنك تعرف، كلانا كان يعلم أنك كنت تخوض موتك البطيء منذ سنوات، وأنهم تركوك تستعجله، وأننا لم نفعل كفاية لتأجيله.

عشية الإفراج عنك -في مثل هذه الأيام- منذ سنوات خمس، كنا متلهفين إلى لقائك، المعتقل السياسي، المناضل، الفارس، فارس مراد، الذي أمضى تسعًا وعشرين سنة، متنقلا من سجن إلى آخر؛ ابتلع السجن بمآسيه عملاقًا من الحكايات السحرية؛ هزم أصفاده وكبلها بحبه للحياة، وتخفف من أوجاع جسده المريض بالحرية التي يحملها في داخله. انتصر فارس، انهزم السجان، هراء.

الآن، وقد عشتُ رحيلك قاسيًا وأليمًا، أدرك أن لا منتصرين في وطني، جميعنا غارق في الهزيمة، نختنق بها اختناقًا بطيئًا، تمامًا كما كان موتك.

سجانوك -بالتأكيد- لم ينتصروا؛ إلا إن كان القبض على قلب مريض يعدُّ انتصارًا، وإلا إن كان أخذ جسدك المتعب رهينة، بمنعك من السفر لتلقي العلاج الذي كان يمكن أن ينقذك، يعدُّ انتصارًا، فعندما تكون المعركة غير متكافئة إلى هذه الدرجة، يغدو الحديث عن الانتصار والهزيمة هزلًا.

تُرى، ماذا باعتقادك كانوا يريدون حين سألوا عنك، قبل أيام من رحيلك؟ لم يتسع لهم الوقت للقائك. حين أبلغتني أنهم ينوون زيارتك، كان صوتك غائرا كأنه آت من عالم آخر. أعرف وأنت تعرف، أنه ليس الخوف، وكلانا يعلم سبب ضيقك يومها؛ فما الذي قد يرغبون في سؤالك عنه، وأنت لم تكد تغادر منزلك... أيكون فضولهم عن وقت رحيلك؟

وأنت كيف تكون انتصرت موتا؟! وقبل ذلك أوجاع جسد ووحدة وفاقة عيش، أعرف وأنت تعرف، أن القبو الرطب الذي اضطررت للانتقال إليه منذ أشهر، وكنت تعده قصرًا، تسبب في ترديي وضعك الصحي، وأنك في ليال كثيرة هذا الشتاء لم تتوافر

(31) 15مارس2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=9715

على لتر وقود لمدفئتك، وأنك كنت تكابر وتناور وتضطرني لاستدراجك في الحديث كي أعرف تلك التفاصيل وغيرها.

كنت مخطئًا جدًا كلما عددت أنك عبء على من حولك. أنت بمفردك لم يتسع لك البلد؛ لأنه معتل بضيقه،لم يتسع لعنادك ودفق الحياة في داخلك، ولا لأحلامك في الحرية والاشتراكية، وعدائك «للإمبريالية والاستبداد جنبًا إلى جنب»، ولا لماركسيتك «المعدلة» التي كنت أحاول استفزازك دومًا بوصفها «منتهية الصلاحية»! لم تكن لتستفز، ولم يكن لأي شيء، أو وصف، أن يعكر هدوءك وطيبتك.

كم كنت أُثقل عليك بأسئلتي، وكم أحببت أن تروي لي تلك القصص، مرات ومرات، وأنا أُراكِمُ التفاصيل التي تختلف من رواية إلى أخرى حين تخونك الذاكرة؛ كيف كانت حياتك خلال الخمس والعشرين سنة التي أمضيتها قبل الاعتقال يا فارس، كيف أمضيت آخر لحظات الاعتقال، كيف استقبلت حياة الحرية يا فارس؟ «ثلاثون سنة من العزلة جعلتني أتخوف من لحظة الحرية، كيف أستطيع أن أخرج إلى الحياة، والناس سبقوني ثلاثين سنة كاملة بكل شيء، كم يلزمني كي ألحق بهم» أجبت.

حين واجهتَ تلك اللحظة لم تهرول لتعويض ما فاتك، ولا توقف الزمن لديك، مضيت وكأنك عدت إلى منزلك عشية عيد الفطر ذاك، من جولة تسوق، لا من سجن صيدنايا الأخير في سلسلة ما زرت من سجون.

حين سألتك في حوارنا منذ سنوات ثلاث عن خسارتك سنوات مديدة من حياتك في المعتقل، أصررت على أنك لم تخسر شيئًا. «أنا قدمت جزءًا من عمري للوطن، ولم أضيعه»، قلت. مذّاك، وأنا أحاول أن أفهم أسرار القرابين وتعويذاتها.

لم أفهم -قط- سر تلك السكينة في قلبك، ولم أفهم -قط- كيف أبقيت على شغف الحياة لديك، ومن أين كانت تلك المحبة كلها ترتعش في عينيك؛ لتظلل قائمة طويلة، وغير منتهية، من الأحبة والأصدقاء.

هكذا كنت أحبك إنسانًا لا يتوقف عن إدهاشي بجمال روحه، وألوم من عرفك ولم يحبك بهذا القدر؛ لأنه لم يعرفك حتمًا.

أراك تقول لي: وبعد ذلك كله؛ كيف أكون مهزومًا. وأراني أوافقك الرأي جدًا؛ من أحب الحياة بذاك الشغف وتلك الحرية، لا يرتدي زي محارب مهووس بالمعركة.

أنا أشعر بالسخط، فحسب؛ لأن الحياة لا تقدّر -دائمًا- من يتقن عيشها؛ ولأن الأحلام عنيدة، وعصية على التحقق في معظم الأحيان؛ ولأن الظلمة كثيفة إذا ما قورنت بنقاط الضوء هنا وهناك.

ولأنهم كتبوا على شاهدة قبرك، فارس مراد «تموز 1950 آذار 2009»، وأهملوا ذكر كانون الثاني/ يناير 2004، تاريخ الإفراج عنك، عيد ميلادك الحقيقي كما كنت تقول دائمًا.

أشعر بالسخط؛ لأنه لم يتح لك أن تعيش خارج المعتقل أكثر مما عشت داخله؛ أيّ عبثٍ تثيره شهوة الحرية تلك، حين تتساوى سنين حياتك؛ نصف في السجن ونصف خارجه. لكن... أشكر لك؛ فسوف نحيا مع نصف الحياة الذي انتصر عندك.

الحل الوحيد هو الحلّ[32]

محكمة أمن الدولة العليا في سورية غير قابلة للإصلاح؛ ما يقتضي حلّها، تلك هي خلاصة التقرير الزخم الصادر -أخيرًا- من منظمة «هيومان رايتس ووتش» الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان.

ربما لم تحظَ محكمة محلية بمثل هذا الاهتمام في أي مكان آخر من هذا العالم! حتى أنها تضاهي في «شهرتها»، حقوقيًا وإعلاميًا، المحاكم الدولية. إنها تستحق بامتياز مثل هذا الاهتمام. وقارئ التقرير الجديد الصادر الذي يحيط بأدق تفاصيل عملها وإجراءاتها، سيصاب بالدهشة، مرة بعد أخرى، لا فرق إن كان قد اطلع على بعض تلك المعلومات سابقًا من مصادر أخرى، فتلك المحكمة مصدر إدهاش لا ينضب، حيث إننا نتحدث عما يفترض أنه جهاز قضائي في القرن الحادي والعشرين، يتمثل العدالة في القرون الوسطى المظلمة ومحاكمها الشهيرة.

«هي محكمة استثنائية تُعدّ خارج نظام القضاء الجنائي العادي، وتُستخدم لمقاضاة من ترى فيهم الحكومة تهديدًا لها» وفقا لتقرير «بعيدًا من العدالة: محكمة أمن الدولة العليا في سورية». وثّق التقرير ما وصفه بالمحاكمات الشكلية لمن لا يقل عددهم عن 153 معتقلًا خلال سنة واحدة، «بناء على اتهامات فضفاضة تجرم حرية التعبير»، من مدونين إلى ناشطين أكراد، إلى مواطنين متهمين بـ«إهانة الرئيس السوري في محادثات خاصة».

ويُسجَّل للتقرير تركيزه على عدد من القضايا المهمة التي ترتبط بأكثر الملفات شمولًا في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في سورية.

فما يتعلق بحق الدفاع، «يلعب المحامون دورًا محدودًا ومظهريًا -إلى حد كبير- في تمثيلية للتظاهر، باتباع إجراءات التقاضي السليمة»، لكن ذلك لا يشكل -في حال من الأحوال- مصدر قلق لنقابة المحامين في سورية، ولم يدفع باتجاه أي مبادرة لوقف هذا الانتهاك لحق كل من المحامي والمتهم، على حد سواء، الأول في ممارسة دوره المفترض، والثاني في الحصول على حقه المشروع في الدفاع. ارتضت النقابة لأعضائها، وارتضى

(32) 2 آذار/ مارس 2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=9317

الأعضاء لأنفسهم ممارسة دور شكلي بحت، بل يفتقر لأبسط الشكليات في ممارسة المحامي دوره الطبيعي.

النقطة الثانية هي تركيز التقرير على محاكمات ما يُعرف بالإسلاميين، «وجريمتهم الأساسية -في معظم الحالات- يبدو أنها حيازة أقراص مدمجة، أو كتب لرجال دين أصوليين»، يقول التقرير الذي يسرد حالات مفصلة لقضايا من هذا النوع، لم تبرز فيها المحكمة أي دليل مادي على «الجرم» الذي يحاكم المعتقل على أساسه. والواقع أن قلة المعلومات حينًا، وضعف المتابعة الحقوقية -أحيانًا أخرى- لأوضاع هؤلاء المعتقلين، والمناخ الدولي الذي شاع في ظل ما يُعرف بالحرب على الإرهاب، غالبًا ما دفعتهم -وأحوال اعتقالهم- إلى الظل، على الصعيدين: الحقوقي والإعلامي، على الرغم من أنهم يشكلون الأغلبية العظمى من المعتقلين تعسفيًا في سورية، وهم الشريحة الأوسع التي تمثل أمام المحكمة سيئة الذكر.

هناك -أيضًا- التركيز على اعتقال ومحاكمة المواطنين العاديين، البعيدين من أي نشاط سياسي، من أي نوع كان، فهؤلاء يعتقلون بناء على إخبارات من المخبرين و"الأصدقاء» والجيران!

«يبدو كأن السوريين العاديين الذين لا نشاط سياسيًا لهم بالمرة، لا يمكنهم الدخول في مناقشات خاصة، أو تبادل الآراء عن حكومتهم في مطعم أو في حرمة منازلهم»، ويورد التقرير حالات عدة من أحكام صدرت بحق معتقلين؛ بسبب دردشة في مطعم أو خلاف في الشارع.

وتشكل محكمة أمن الدولة الملتقى الذي تصب فيه جميع انتهاكات حقوق الإنسان وحرية التعبير؛ المحكمة متوقفة عن العمل منذ تموز/ يوليو الماضي، في إثر اندلاع حوادث سجن صيدنايا. والتعتيم التام -رسميًا- على ماحدث، ومصير السجناء، جعل أهالي المعتقلين يتمنون إستعادة المحكمة نشاطها، على الرغم من معاناتهم وأبنائهم منها؛ ذلك، للاطمئنان على أحبتهم؛ إذ إن محكمة شكلية وحكم جائر أفضل من مصير مجهول لابن، لا يُعرف هل هو حي أم ميت، مثلما يقول الآباء والأمهات. هكذا تغدو المفاضلة بين انتهاك وانتهاك.

لكن ذلك ليس حلًا على الإطلاق؛ لأن «جماهير» محكمة أمن الدولة، من المعتقلين وعائلاتهم والمحامين والناشطين، لا يمكن أن يستمروا في لعب الأدوار التي رُسمت لكل منهم، في محاكمة شكلية تزيد من المعاناة، وتمعن في انتهاك القانون، الوطني منه قبل الدولي.

لماذا يكمن الحل في حلَ المحكمة، فحسب، لعلنا نجد الجواب في هذا الاقتباس من التقرير، لوصف دبلوماسي غربي حضر جلسات عدة في تلك المحكمة:

المدهش في الأمر أنها لا تبدو، أو تتسم بما يميز المحاكم الحقيقية؛ فهي حجرة في منزل، وأحد القضاة يجلس وراء مكتب، وعادة ما يعرض القاضي القضية عرضًا موجزًا، ويطرح أسئلة قليلة على المدعى عليه، ثم تنتهي الجلسة. ولا يتحدث المحامون قط، ولم أر -قط- عرض أي دليل مادي، والجلسة -برمتها- لا تزيد على 30 دقيقة لكل مجموعة [من المدعى عليهم]. لم أر رئيس المحكمة يطالع أحد الملفات، قط؛ فهو يقول للمدعى عليه: هذا هو الاتهام، فما قولك؟ وحين يتحدث المدعى عليه يقول فجأة: كفى! ولا يطرح الادعاء الأسئلة أبدًا. وربما يضيف تعليقًا، أو يروي مزحة لرئيس المحكمة.

أعياد الربيع، خريف دائم[33]

اقتربت أعياد النيروز، لا يفصلنا عنها إلا نحو شهر واحد، في كل نيروز تتجدد آمال الأكراد السوريين بغدٍ أكثر عدالة، أو على الأصح، أقل إجحافًا، وقد ينطبق ذلك على الأعياد في هذا الربيع، أكثر من أي وقت مضى.

صحيح لم يكن العام الراحل سعيدًا على صعيد حقوق الإنسان ككل في سورية؛ إذ كان بائسًا كالذي قبله، متخمًا بالانتهاكات، على أنواعها؛ الاعتقالات والأحكام التعسفية بحق العشرات، من بينهم نخبة من المثقفين والناشطين السوريين، وبضحايا التعذيب، وحوادث سجن صيدنايا العسكري، وسواها. لكنه -أيضًا- ترك بصمته الخاصة في ما يتعلق بأكراد سورية، ولا نقول بالمواطنين الأكراد، كي لا نستثني من حديثنا أولئك «المجردين» من الجنسية. بدأت منذ عدة أشهر حملات الاعتقال في الأوساط الكردية تتكثف؛ لتشمل العشرات في مدة قصيرة، وللمرة الأولى منذ سنوات، إضافة إلى القواعد الحزبية وناشطي الشأن الثقافي الكردي، تشمل الاعتقالات القيادات السياسية أيضًا، من مثل اعتقال السيد «مشعل التمو»، في آب/ أغسطس الماضي، الذي تستمر محاكمته حاليًا بتهم القائمة السوداء إياها من قانون العقوبات السوري، كالنيل من هيبة الدولة وإضعاف الشعور القومي والتحريض على الاقتتال الطائفي!

لم يستجد أي شيء بالنسبة إلى المظالم القديمة، ولا سيما ما تعلق منها بعشرات الآلاف من «البدون» «المجردين» من الجنسية، على الرغم من كل ما قيل، وما تسرب، وما طرح من وعود خلال السنوات القليلة الماضية، بقرب حل هذه القضية رسميًا. نجد -على العكس من ذلك- أن عددًا من المستجدات زادت من أوضاع الأكراد تعقيدًا، لتضاعف الهموم التي يعانيها السوري عمومًا، وفي مقدمتها الهم الاقتصادي ومآلاته المختلفة.

في أواخر العام الماضي صدر المرسوم رقم 49 لعام 2008 الذي يقضي بتقييد حركة بيع وشراء واستثمار الأراضي والعقارات في المناطق الحدودية التي تدخل فيها محافظة الحسكة، وهو ما يراه الأكراد مسببًا لكوارث اقتصادية محققة في تلك المناطق،

---

(33) 23 شباط/ فبراير 2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=9068

وقد تحركت القوى الكردية المختلفة، السياسية والحقوقية؛ لمواجهة هذا المرسوم بالاعتصامات وتقديم العرائض إلى المسؤولين، والمذكرات إلى السيد رئيس الجمهورية، وُجمع 46 ألف توقيع على عريضة تطالب بإلغاء هذا المرسوم، في أكبر عريضة مطلبية سورية من نوعها، خلال السنوات الماضية. ولم يكن يكفي، بعد ذلك كله، التسريب عبر مصدر مغفل الاسم، بأن الأهداف الحقيقية للمرسوم ذات أبعاد تتعلق بالأمن القومي، بعد الحصول على أدلة قاطعة على أن الإسرائيليين تمكنوا من شراء مئات الهكتارات في أربع مناطق حدودية سورية، عبر وكلاء يحملون جنسيات عربية: قطرية وأردنية، وفقًا لذلك المصدر.

وأخيرًا، صدر قرار أمني جرى تعميمه على أصحاب المطاعم والمحال التجارية التي توفر العمل للأغلبية من الأكراد «المجردين» من الجنسية، يحظر استخدام أي شخص لا يحمل البطاقة الشخصية السورية. ومعلوم أن «البدون» لا يستطيعون ممارسة أي عمل آخر، فيما عداباستثناء مسح الأحذية والبيع على البسطات؛ لأنهم لا يملكون أي وثيقة رسمية ضرورية لممارسة أي عمل آخر.

وقد قيل، هنا وهناك، إن القرار يستهدف مصلحة السوريين، لتوفير فرص عمل أوسع بمواجهة العمالة العراقية، على سبيل المثال، وهذا قد يكون رأيًا صائبا لو سبقه حل مشكلة «المجردين» من الجنسية، بدلًا من إضافة معاناة جديدة إلى معاناتهم، ورمي أعدادًا متزايدة من الشبان إلى العطالة والتشرد. ولا تكفي -هنا- بعض التصريحات الرسمية الخجولة، بين حين وآخر، بأن تمييزًا لا يمارس بحق الأكراد، وأن مظالمهم يُبالغ بها، وأن أهدافهم تتعدى -في أبعادها- مطالبهم الآنية.

إن الأوضاع الاقتصادية الضاغطة؛ بتأثير الأزمة المالية العالمية، مدعومة بالفساد وسوء الإدارة، وشرائح إضافية من المواطنين تُسحق في المعمعة، هي العناوين التي تتصدر الصحافة شبه الرسمية يوميًا، فكيف إنْ صاحبت ذلك إجراءات إضافية من شأنها مضاعفة آثار الأزمة ومعاناتها.

من المؤكد أن القضية ليست اقتصادية في جوهرها، فالأعراض الاقتصادية هي إحدى تجلياتها فحسب، ولا يمكن استمرار سياسة غض النظر عن أصل المشكلة إلى ما لا نهاية.

ثم إنه، وفي زحمة المصالحات العربية- العربية، والعربية- الأميركية، يتنسم المرء رائحة الأمل في أن جميع العداوات المستفحلة قابلة لأن تغدو قصص حب بين يوم وضحاه! وأن لا شيء يبدو مستحيلًا في عالم السياسة المعقد والغامض، لكنه أيضًا يثير التساؤل، إذن: لماذا كل شيء يبدو مستحيلًا وعصيًا على التغيير في الداخل!

القتل بالكلمات[34]

لم تسجل حرية التعبير عن الرأي أي تقدم خلال الأعوام الماضية في منطقتنا العربية، وما نزال نحتل مراتب متقدمة جدًا في سجن وقمع الصحافيين والمدونين، وإغلاق المواقع الإكترونية، ومحاكمة أصحابها. لكن ازدادت -في الوقت نفسه- ازديادًا غير مسبوق «حرية» تسفيه الرأي الآخر، مصحوبة بعنف تعبيري، وابتذال لفظي مشين، وقد يكون ذلك إحدى نتائج القمع المديد لحرية التعبير، وانعدام الحوار بين أصحاب الآراء المختلفة، وقد يكون لسبب آخر تمامًا، يتعلق بتميزنا وفهمنا الخاص لما لم يفهمه الآخرون فهمًا صائبًا!

لقد بلغت تلك «الحرية» أوجها في أثناء -وبعد- العدوان على غزة، وكنا قد شهدنا شيئًا مماثلًا في أثناء حرب يونيو/ تموز 2006. وقد تصدى لممارسة تلك «الحرية» -على نطاق واسع- صحافيون ومثقفون وناشطون ومدونون، شرّعوا أقلامهم؛ للدفاع عن غزة ومقاومتها في وجه من عدّوهم ذيول الصهيونية وخدم الاستعمار! وهؤلاء يتوزعون في دائرة واسعة، تمتد من بعض القادة العرب إلى الكتاب والمثقفين الذين تناولوا الحدث بالتحليل، عبر وجهة نظر مغايرة لما ارتآه أولئك.

واقترن -إلى حد بعيد- الدفاع عن مواقف «حماس» وحلفائها، بحملات تخوين وتشنيع، تستعين بقدر كبير من الشتائم ذات العيار الثقيل، وفيما اقتصرت الأوصاف التي أُطلقت على «إسرائيل» بتلك الشائعة، كدولة الإرهاب وسواها، فقد ابتُدعت أوصاف تعجز مخيلة سليمة عن توقعها، بحق شركاء في الأوطان والقضية.

شبكة الإنترنت أتاحت حيزًا غير محدود لمثل تلك الأقلام والحملات، ورسمت لوحة غرائبية لا يملك مشاهدها إلا الابتسام، على الرغم مما تثيره من ألم، فقد استعار «قوميون» و«علمانيون» مفردات وتعابير لوصف أعدائهم الجدد، طالما استخدمها «قاعديون» (نسبة إلى تنظيم القاعدة) في مواقعهم الإلكترونية ومنتدياتهم، لوصف أولئك القوميين والعلمانيين أنفسهم؛ ورفعوا قبضات أقلامهم تهديدًا ووعيدًا بجهنم

---

(34) 16 شباط/ فبراير 2009
http://www.alsafahat.net/blog/?p=8816

وبئس المصير، مثلما سبق أن رفعت في وجوه كثير منهم، في أكبر عملية تصفية رمزية للرأي الآخر، مهما بلغت -أحيانًا- ضآلة الاختلاف معه. وتوسعت دائرة الأعداء؛ لتتخطى الصهيونية والإمبريالية إلى «كلابها» و«ذيولها»، وبات التجريد من صفة الوطنية بسهولة التكفير وهدر الدماء على الطريقة القاعدية.

لم يقصّر كتّاب من الفريق الآخر، ولم يتوانوا عن الدخول في المعركة، لكن استأثر الفريق الأول -إلى حد بعيد- بمفردات التهديد والشتائم، والسحل بالكلمات.

وليس من المفهوم لماذا يجب أن تُستخدم «المقاومة» والمنافحين عنها مثل تلك المدافع الكلامية، والشتائم السوقية؛ للدفاع عن وجهة نظرها، ولا سيما أنها تؤكد قبضها على الحقيقة من تلابيبها، وما سواها باطل. وليس مفهومًا كيف لمثل ذلك العنف اللفظي، وتسفيه الآخر، أن يخدم القضية التي يدافع عنها أصحابها، وإن كانوا يأخذون على الغرب أنه يساوي بين الضحية والجلاد، فكيف يساوون بين مرتكب العدوان بالقنابل والصواريخ، ومن اختلفوا معهم في الرأي حول كيفية إدارة المعركة ووجهتها. وهل كان ذلك من نتائج ثورة الغضب التي تحكمت بالمشاعر والكلمات، أم أنها تعبير صادق عن ثقافة سائدة، تهبط بالآخر المختلف إلى مرتبة الشيطان، ولا تقبل بأقل من رجمه وتصفيته؛ كي لا ينغص على الملائكة صفو عيشها!

ليس التخوين والاتهام بالعمالة بجديدين على عالمنا العربي الموبوء بالاستبداد، لكننا اعتدنا تلك الممارسات من السلطات الاستبدادية وأعوانها تجاه معارضين ومخالفين بالرأي، في ما يتعلق بقضايا الديمقراطية والتعددية في البلد المعني، ولا سيما لأولئك الذين يجهدون؛ من أجل ترقية ممارسة حرية الرأي والتعبير، وقبول الآخر. وليست ممارسة العنف تجاه المختلف بجديدة أيضًا، فقد مارستها السلطات، اعتقالًا وإخفاء قسريًا وتعذيبًا، ومارستها الجماعات الإرهابية قتلًا وقطع أعناق وتفجير أجساد، وتمارسها اليوم شرائح من «الكتّاب»، تسعى إلى ترقية التنكيل بالرأي الآخر، وتوسيع دائرة القتل بالكلمات.

في القانون يعدّ ذلك تشهيرًا يعاقب عليه، وقد يصل إلى درجة التحريض على العنف ضد الشخص المعني، وهو ما يفترض أن تُشدد العقوبة، لكنه في ممارساتنا على أرض

الواقع يعدّ نوعًا من حرية التعبير عن الرأي، وهذا مفهوم تمامًا؛ فما يعدّ حرية لدى الآخرين هو إضعاف للشعور القومي والوحدة الوطنية لدينا، وما هو تشهير وإساءة وعنف لفظي لدى الآخرين، هو حرية تعبير بالنسبة لنا، فنحن في النهاية لنا خصوصيتنا الثقافية، وديمقراطيتنا الخاصة!

أحلى من السكر[35]

عندما ضجت القاعة بالتصفيق، علت الدهشة وجوه بعضهم، وعندما امتد التصفيق إلى دقائق عدة، اشتد الالتباس على ذلك الـ «بعض»، لا المكان في مكانه، ولا هو قاعة انتخابات ولا مؤتمرات، ولا صالة مهرجانات سينمائية، ولا الزمان يبدو أقل غرابة، ولا حكم «بالبراءة»، ولا عدالة مفاجئة، فعلام الفرح كله؟

أحد ذلك الـ «بعض» صحافي غربي لطيف، حضر لتغطية وقائع المحاكمة، سأل -ببراءة- عما إذا كان التصفيق تعبيرًا عن السعادة بحكم «مخفف» على اثني عشر ناشطًا ومثقفًا من إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي، يقصد حكمًا بالسجن سنتين ونصف، ثلاثين شهرا، أي: ألف قرابة ألف يوم منزوع الحرية.

وقد يبدو تفسيره منطقيًا، بوصفه من ذلك الـ «بعض». أعداد كبيرة سبق أن قضت عدة آلاف من الأيام منزوعة الحرية، مقارنة مع ذلك، لا قيمة لألف يوم من الحياة، بساعاتها وزخمها وذكرياتها، وأي ثمن ضئيل يُدفع لقاء التسبب في حالة كآبة لمئات الملايين من أبناء الأمة، وإهانة الأحاسيس القومية المرهفة، وإغضاب ناصر في قبره! وبعد احتراف الكذب، ونشره أخبارًا ملفقة عن الحرية والديمقراطية والتعددية.

لكن سوريًا نزقًا، أغضبه تخمين الصحافي اللطيف، فعنفه بشدة، شارحًا له الفرق بين يوم وألف يوم، وعدة آلاف من الأيام، لا فرق بينها، كما قال، حين تُسلب من أصحابها عنوة. وحين يكون العقاب على ممارسة حقي في أن أسمع صوتي، أن أستخدم مفردة «لا»، وأن يكون لدي حلم، ولعلك سمعت هذه العبارة من قبل. كان بعض الأميركيين السود الطاعنين في السن يرددونها أخيرًا في أثناء المؤتمرات الانتخابية للديمقراطيين. رأيت بعضهم يغص بالبكاء، غير مصدق أن الأحلام قد تنقلب حقيقة، وأن للمرء أن يتصالح مع عذابات ماضيه حين يبدأ بتلمس العدالة، قريبًا جدًا من أصابعه.

وكان التصفيق احتجاجًا قبل كل شيء، فلكل طريقته في الاحتجاج! كنا نعبر عن رفضنا لقضاء لا يرف له جفن وهو يسخَر سلطته لسلب الحرية وإحقاق اللاعدالة،

---

(35) 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=7154

وكنا نقول إن دويّ التصفيق سيبقى طويلًا؛ ليقض مضاجع السلطة القضائية، وإن كانت الكلمات والصفحات والأوراق كلها لم تُقرأ، فلعل الصوت يُسمع، وأننا لسنا «الشعب» الذي صدر الحكم باسمه، أو أن الحكم لم يصدر باسمنا، بوصفنا أفرادًا من هذا الشعب. هناك تشابه أسماء يحتاج إلى تصحيح، كما يبدو!

كل حكم مشابه يحتاج إلى تصفيق مشابه؛ حتى لا يعتقد مصدروه، ومن وراءهم، ولو للحظة، أن صمتًا ما يضفي شرعية ما على حيثياته.

والتصفيق كان محبة خالصة لمن حكموا بانتزاع الألف يوم من حيواتهم، ومنهم من سبق أن خسر آلاف الأيام في سنوات مضت، ومنا من يعدّهم شجعانًا، أساؤوا التقدير بارتكاب الكلمة واقتراف الحلم، ومنا من يقدرهم ولا يجرؤ على التفكير في الكون مكانهم، ومنا من يرى نفسه معهم بعد حين؛ فيصفق لنفسه مشجعًا! كان محبة خالصة لهم، وقد شاركونا التصفيق بابتسامة المنتصر الواثق من حلمه.

والتصفيق كان انحناءة تقدير لعائلاتهم التي تحمل جزءًا عسيرًا من السجن عن أحبتها، وتعيشه بأشكال وأحوال مختلفة، ولولا إيمانها وثقتها بهم، لكانت اللحظة أثقل وأمرّ.

كان التصفيق لـ «المساواة» التي حققها حكم الألف يوم، لا فرق بين قيادي في الإعلان وعضو مجلس وطني، ولا فرق بين سقف مرتفع وآخر منخفض، ولا فرق بين حوار أو إصلاح أو تغيير، فكله يندرج تحت المحظور، وليس محتوى الكلمة هو الممنوع، وإنما الكلمة ذاتها هي الممنوعة.

لا تمييز على أساس الجندر (الجنوسة)، فالسيدة «فداء» تساوت في الحكم مع زملائها، من السادة المعتقلين، ولا تمييز من أي نوع كان؛ لأن المساواة منصوص عليها في الدستور!

والتصفيق -أخيرًا- كان لحظة فرح، قد يبدو في غير محله، لحظة تنبثق منها آلام عقود عدة من الزمن؛ بما تحتويه من آلاف الأيام منزوعة الحرية، لآلاف الأشخاص؛ لتُضاف إلى الراهن، ولتظهر -على الرغم من ذلك كله- حلاوة الإيمان، ولتعبر عن

دهشة متجددة بالقدرة على الاستمرار، وبالقدرة على حب الحياة وعيشها، على الرغم من ثمن ظالم، يُقدّر بألف يوم، لقاء حياة يُفترض أن تكون ملكنا.

صحيح، رد الصحافي اللطيف بابتسامة حالمة، حلوة الحياة كما نرغب أن نعيشها، أحلى من السكر.

قانون العار لغسل العار[36]

اسمان جديدان أضيفا -أخيرًا- إلى قائمة النساء السوريات، ضحايا القتل المشرعن، سفانة وجمانة، في السابعة والعشرين من العمر، قُتلتا رميًا بالرصاص على يد أخيهما "غسلًا للعار".

يفيد الخبر أن الطب الشرعي أثبت عذريتهما! وكأن من شأن ذلك أن يحدث فرقًا، وكأن من شأن ذلك أن يعيدهما إلى الحياة، وكأن عشرات القصص المماثلة السابقة لم تشترك في كون الضحية عذراء، من غير أن يحول ذلك بينها وبين القتل. إلا إذا انطوت هذه التفصيلة على اقتراح ضمني بأن تحمل الفتاة حملًا دائمًا في حقيبة يدها شهادة عذرية، مصدقة أصولًا من الجهات المختصة؛ منعًا للالتباس!

موقع «نساء سورية» الذي أورد الخبر، كان قد أطلق منذ سنوات -ولا يزال مستمرًا- حملته ضد «جرائم الشرف» في سورية، ويذكر تفاصيل موجعة عن كيفية التدبير لعملية القتل. التفصيل الأهم والمشترك في جميع الجرائم المماثلة -تقريبًا- هو تسليم قوات الشرطة الفتاتين إلى الأهل، بعد التوقيع على «تعهد» بعدم إيذائهما. التعهد الذي يصفه الموقع -محقًا- بـ «ورقة لا تساوي قيمتها قيمة الحبر الذي توقع به»، وهو ما يعدّ بمنزلة تواطؤ ضمني مع القتلة، تُجلب الضحية -بموجبه- إلى قدرها، تطبيقًا للقانون على أكمل وجه!

ما يحصل في هذه الجرائم التي يعدّ ما يكشف منها للإعلام، فحسب، عبر المنظمات المعنية بحقوق المرأة، بمئتي ضحية سنويًا، هو توفير الحماية ثلاثية الأبعاد لمرتكبي الجرم؛ أول بعد منها قانون العقوبات الذي يحمي هذه الجريمة، بإعطاء مرتكبها عذرًا مُحِلًّا أو مخفَّفًا، وبعدها الثاني القضاء الذي يطبق هذه المواد سيئة الذكر التي تتضمن عنصر المفاجأة من أحد الأصول أو الفروع الذكور في أثناء جرم زنى مشهود، أو فعل مناف للحشمة، أو حالة مريبة مع الآخر! أو عند ارتكاب الجرم «بدافع شريف»؛ فيُمنح العذر المخفف عن جريمة مدبرة ومرسومة بعناية، تقوم -غالبًا- على عنصر الشبهة والشك،

---

(36) 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=6233

والبعد الثالث الأخير هو الدعم الرسمي لهذه الجرائم، عبر الإصرار على إبقاء مواد القانون من غير تعديل، واستمرار إضفاء الحصانة على مرتكبي الجرم.

قد يكون للرأي الرسمي، في هذه القضية، تسويغات تذهب بحجج مناهضي الحصانة الممنوحة لمرتكبي «جريمة الشرف»، وتحشرهم في الزاوية.

فالمرأة عندنا باتت وزيرة!

في هذا التوزير، ومثله عضوية مجلس الشعب، وغيرها من المناصب الرسمية التي حظيت بها المرأة، فضلًا عن كونها طبيبة ومعلمة وأديبة... إلخ، وفقًا للديباجة المعتادة، ما يسخف دعاوى القائلين بوقوع حيف على المرأة. وفيه على ما يبدو، ما يسوّغ الإبقاء على بعض المواد القانونية التي تحمي «شرف» المجتمع، بالتوازي مع الارتقاء بقدرات «حريمه». فيه أيضًا ما يدلل على أن أي امرأة بإمكانها الوصول إلى منصب مرتفع ومكانة مرموقة في مجالات شتى، شرط أن تتوافر فيها الخصال الضرورية.

إذا ما وضعنا جانبًا الشروط السياسية والاقتصادية، يُشترط في تلك المرأة أن تكون من أسرة تحفظ لابنتها حقها في أن تتعلم، وتخوض التجارب، وتختار طريقها في الحياة، وأن تقر لها بحقها في امتلاك القرار المتعلق بما تريد أن تكون، وأن تعترف بها إنسانة راشدة غير ناقصة العقل، وألا تُعدّ بمنزلة ملكية خاصة للأسرة من الذكور، وألا تكون من أهل المدن المحافظة جدًا، أو الأرياف الغارقة في جهلها، أو المناطق ذات الطابع العشائري الذي يضلل علاقاتها وأسلوب حياتها، ولا داعي لأن نكمل القائمة، لأنها تطول، وإن حملت المعاني نفسها دائمًا.

الجامعات والأسواق، بما يُظهران من «تحرر» الفتيات، سلوكًا وأسلوبًا في الحياة، لا يعكسان المجتمع السوري كله. نظرة المجتمع إلى المرأة، وطريقة تعامل فئات كثيرة منه معها، يظهران صورة مختلفة تمامًا.

ظاهرة التحرش في الباص والشارع، بالسافرة والمحجبة على حد سواء، والمضايقات التي تتعرض لها المرأة العاملة من مديريها وزملائها في العمل، نظرتهم إليها وثرثراتهم عنها، هي بعض أوجه «مكانة» المرأة التي وصلت إليها، فحسب.

لذلك، فإن قانون العار الذي يحمي قتلة النساء، خلافًا -حتى- لأحكام الشريعة الإسلامية في مثل هذه القضايا، يأتي استكمالًا «للمسيرة» الانتقاص من إنسانية المرأة، وإهدار حقوقها.

لكن، العجيب والغريب، أنه في حين يتطلب الجانب الاجتماعي جهدًا ووقتًا طويلين؛ لإحداث تغيير فيه، لا يتطلب رفع الحصانة عن القتلة في هذه الجرائم أكثر من إرادة، تحول دونها -على ما يبدو- أمور كثيرة، تمر بإرضاء بعض أطراف السلطة الدينية، وتنتهي -حتمًا- بعدّ أن المرأة عندنا صارت وزيرة!

الدستور الديمقراطي والدستور السوري[37]

على الدستور -بوصفه قانونَ القوانين؛ بما يتضمّنه من قواعدَ وأحكام- أن يحظى بالثبات والاستقرار. ويتعلّق ذلك -أساسًا- بطبيعة الدستور، من حيث إنه ينظِّم شكلَ الدولة ونظامَ الحكم فيها، ويوضح مهمات السلطات المختلفة وحدودَ صلاحيّاتها، إضافة إلى حقوق القوانين وواجباتها. إن هذه القواعد التي تشكّل الواجهةَ السياسية والدستورية للدولة تجب حمايتُها من افتئات السلطة التشريعية، وتحقيق سموّها الشكلي على القوانين العادية (وهذا ما يُعرف في الفقه الدستوري بالدستور الجامد، الذي يتطلّب تعديلُه أكثر الإجراءات تعقيدًا من تلك التي تتطلّبها القوانينُ العادية).

وكمعظم دساتير العالم، يتّصف الدستورُ السوري الدائم لعام 1973 بالجمود. لكنّ ذلك لا يبدو السببَ الواقعيَّ وراء «"مناعته» ضدّ الإصلاح الدستوري الذي تطالب به القوى الديمقراطيةُ السورية؛ فخلال أكثر من ثلاثة عقود أُقرّتْ ثلاثةُ تعديلات دستورية، لا يمكن التقليلُ من أهمية آخرها -عام 2000- الذي عَدّلَ من عمر المرشَّح إلى رئاسة الجمهورية، بما يَسمح للرئيس الحاليّ بالصعود إلى مقعد الرئاسة. وأوحى ذلك بأنّ جمودَ الدستور أو مرونتَه -عمليًّا- قد لا ينبعان من قواعده، وأنّ سلطته قد تتأتّى من خارج نصوصه؛ فهل يجعل ذلك الحديثَ عن الإصلاح الدستوري بلا معنًى حقيقيّ إنْ أتى خارج سياقه؟

الدستور الديمقراطي

ليس الدستورُ -بالضرورة- مرتبطًا بالديمقراطية والحرية في نظر جزءٍ من الفقه الدستوري، لكنّ ذلك ليس رأيَ فقهاء آخرين يعدّون الدستور أداةً للتوفيق بين السلطة والحرية. يقول آندريه هوريو إنّه لا يمْكن التسليمُ بأنّ الدستور تنظيم للسلطة، فحسب؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى الاعتقاد بأنّ ممارسة السلطة غايةٌ في ذاتها، وتجدُ تسويغها في مصلحة الحكّام لا المحكومين، ولأنّ الفقه الدستوري الحديث أغفل الأحوال التاريخيةَ التي عاصرتْ نشأةَ القانون الدستوري: فقد نشأ هذا العلمُ في الأزمنة التي ارتضى فيها أصحابُ السلطة الإبقاءَ على التوازن بين سلطتهم وحريات

(37) عن مجلة الآداب عدد تشرين الأول/أكتوبر 2008

الأفراد، وذلك، تحت ضغط رغبة الأفراد في المحافظة على حرياتهم الفردية، والمشاركة في ممارسة شؤون الحكم.

ولكي تكون النصوص الدستورية متوافقةً مع روح الدستور، يجب أن تَصْدر من إرادة الشعب، ومن سلطاتٍ شرعية، متضمّنةً المبادئَ الأساسيةَ التي تَكفل قيامَ نظامٍ ديمقراطيّ واستمرارَه. ويمكن تلخيصُ هذه المبادئ بلا مركزية السلطة، وفصلِ السلطات، وإرساءِ دولة القانون، وتأكيدِ دستورية القوانين، وتحقيق التداول السلمي للسلطة، وضمان الحقوق والحريات العامة. تلك هي -في المجمل- خصائصُ الدستور الديمقراطي التي تَعْرف ما يعاكسها (جزئيًّا أو كليًّا) في ما يمْكن أن نطلقَ عليه "دستورَ الحاكم، أو السلطةِ المسيطرة. وأهمُّ خصائص هذا الأخير: مركزةُ السلطة وأدلجتُها، وتبعيةُ السلطات لسلطةٍ مسيطرة، وتداخلُ صلاحياتِ هذه السلطات، وتقييدُ الحقوق والحريات في النصّ الدستوري مباشرةً، أو بالإحالة على قوانين، وعدمُ التطرّق إلى مبادئ تداول السلطة (أو «دسترة» احتكارها). وهنا؛ يُطرح الإصلاحُ الدستوري بهدف تعديل القواعد الدستورية التي تشرعن سيطرةَ سلطةٍ ما على المجتمع، أو انتهاكَ حقوق المواطنين وحرياتهم، أو تكريسَ نظام حكمٍ معيّن لصالح فئةٍ بعينها، أو -في بعض الأحيان- كلّ ما ذُكر.

أما الآليّات العملية لتعديل الدستور، فتنصّ عليها نصوصُه ذاتُها، وهي تختلف -صعوبةً أو سهولةً- بحسب مرونة الدستور (يُعدَّل بطريقة تعديل القوانين العادية نفسِها) أو جمودِه. ولكنْ في الحالة الأخيرة ذاتها، يُجمع فقهاءُ القانون على استحالة الجمود المطلق للدساتير، وذلك لسببين: الأول سياسيّ، يتمثّل في أنّ الدستور انعكاسٌ للأحوال التي تعيشها الدولة؛ وعليه، فلا بدّ من تعديل نصوصه بما يتماشى مع تلك الأحوال، وإلاّ حَدَثَ انفصامٌ بين النصّ والواقع. والثاني قانونيّ، يتمثّل في أنّ فرض الجمود المطلق على الدستور يتعارض مع مبدأ سيادة الأمة التي لها الحقُّ في تعديل الدستور، بل إلغائه؛ وهذا ما عبّرتْ عنه أفضلَ تعبير المادةُ 128 من الدستور الفرنسي -عام 1793- التي نصّت على أنّ "للشعب دائمًا الحقَّ في أن يعدِّل وأن يغيِّر دستورَه؛ لأنّ جيلًا معيّنًا لا يستطيع أن يُلزمَ الأجيالَ التاليةَ بقوانينه وأنظمته الدستورية."

من هذا المنطلق؛ فإنّ طرحَ مسألة الإصلاح الدستوري في سورية لا يُعدّ أمرًا زائدًا عن الحاجة، لا للسببين: السياسي والقانوني السابق ذكرهما، فحسب، وإنما -أيضًا- لقضايا تتعلّق بأسلوب نشأة الدستور وجوهرِ أحكامه، في حدّ ذاتها.

في الدستور السوري

صدر دستورُ سورية الحالي عامَ 1973، بعد أن طرحه من قِبل مجلس الشعب للاستفتاء الشعبي، وذلك بعد سنوات قليلة من انقلاب عام 1970 التي استولى بها الرئيسُ الراحل، حافظ الأسد، على سدّةَ الرئاسة في سورية، ومن ثم؛ لم يكن الدستورُ نتاجَ عمليةٍ ديمقراطيةٍ وتداولٍ سلميٍّ للسلطة. وانعكس أسلوبُ نشأته على ما تضمّنه من أحكامٍ، نكتفي بذكر أهمّ ما يتناقض منها مع مبادئ الدستور الديمقراطي وأحكامه.

1 . هدرُ دستورية القوانين؛ إذ لا يمكن التوفيقُ بين مبدأيْ سموّ الدستور على غيره من القوانين، ودستورية هذه القوانين (بمعنى موافقتها لأحكامه)، وبين هدر الدستور لهذين المبدأيْن. وقد جاءت المادة 153 من الدستور السوري التي تنصّ على بقاء التشريعات النافذة والصادرة قبل إعلان الدستورساريةَ المفعول إلى أن تعدَّل بما يوافق أحكامَه؛ لتهدر هذين المبدأين. ومن بين هذه التشريعات: قانونُ إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية (منذ 8 آذار/ مارس 1963)، وقانونُ حماية الثورة (في 7 كانون الثاني/ يناير 1965)، وقانونُ إحداث المحاكم العسكرية (17 آب/ أغسطس 1968)، وقانونُ إحداث محكمة أمن الدولة (28 آذار/ مارس 1968)، وهي تتناقض جذريًا في أحكامها مع الدستور، ولها الأولويةُ في التطبيق عمليًا؛ ما قَطعَ الطريقَ على الاستفادة من المزايا التي تضمّنها الدستورُ لمصلحة المجتمع والمواطن، كتقديسِ حرية المواطن، وحمايةِ خصوصيته وحرياته العامة، وحقه في التقاضي أمام قضاءٍ محايدٍ ومستقلّ.

وفي هذا الإطار لا بدّ من التعرّض إلى المحكمة الدستورية العليا التي يُفترض أن تبتّ بدستورية القوانين؛ فهذه المحكمة يسمَّى أعضاؤها بمرسومٍ من رئيس الجمهورية (المادة 139)، وهو ما يَنْزع عنها استقلاليتَها المفترضة، وهي تنظر وتبتّ في دستورية القوانين إذا اعترض رئيسُ الجمهورية، أو ربعُ أعضاء مجلس الشعب، على دستورية قانون قبل إصداره (المادة 145)، ولا يحقّ للمحكمة أن تَنظر في القوانين التي يطْرحها

رئيسُ الجمهورية على الاستفتاء الشعبي، وتنال موافقةَ الشعب (المادة 146). وهكذا؛ تَنسخ هذه القوانينُ الموادَّ الدستورية في حال تعارضها معها، وذلك عن غير الطريق التي حدّدها الدستورُ لتعديل موادّه.

والحقّ أنّ المناقشة القانونية -هنا- تغدو ضربًا من العبث؛ ذلك أنّ الدستور يسمو على جميع القوانين الأخرى، وهذه القوانين لا يجوز أن تتعارضَ مع الدستور، وهذا الدستور هو الذي يبيح لهذه القوانين معارضتَه! وكلُّها أمورٌ لا يمكن تسويغها إلاّ بإحالتها على أسلوب نشأة هذا الدستور في الأساس.

2. مركزةُ السلطة وأدلجتُها؛ فالمادةُ الثامنة من الدستور تنصّ على أنّ «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزبُ القائدُ في المجتمع والدولة، ويقود جبهةً وطنيةً تقدميةً، تعمل على توحيد طاقاتِ جماهير الشعب، ووضعِها في خدمة أهداف الأمة العربية».

ومع أنّ هذه المادة هي التي تحظى -عادةً- بتركيز القوى الديمقراطية الداعية إلى الإصلاح الدستوري، فإنّ ثمة موادَّ أخرى تتضمّن أكثرَ من مجرد منح حزبٍ بعينه قيادةَ المجتمع والدولة؛ فمثلًا، تَجعل المادةُ 49 من واجب التنظيمات الجماهيرية تحقيقَ بناء المجتمع العربي الإشتراكي، وتخطيطَ الاقتصاد الإشتراكي وقيادتَه. وهي تَفرض على المجتمع نمطًا أيديولوجيًّا معيّنًا، وتَقْرن حصولَ المواطن على حرياته وحقوقه بالتزامه هذا النمطَ: «يَهْدف نظامُ التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربيّ قوميّ اشتراكيّ...» (المادة 21)؛ "لكلّ مواطنٍ الحقُّ في أن يُعْربَ عن رأيه بحرية وعلنية... بما يَضْمن سلامةَ البناء الوطني والقومي ويَدْعم النظامَ الاشتراكي....»، والنتيجة هي مركزةُ السلطة بيد فئةٍ بعينها، تطبع دستوريًّا نظامَ الحكم والمجتمع بمجمله بطابعها الأيديولوجي الخاصّ.

تجدر الإشارةُ -هنا- إلى أنّ الفقه الدستوري اختلف في تحديد ما إذا كان الدستور يقتصر على القواعد المنظِّمة للسلطات الحاكمة واختصاصاتها، وتحديد حقوق المواطن وواجباته (وهو رأيُ الأغلبية)؛ أمْ أنه يَشمل -أيضًا- الأهدافَ المنوطةَ بالدولة، والمتعلّقة بالأسس الاقتصادية والاجتماعية، كما يذهب إلى ذلك جورج بيردو، مثلًا، الذي يرى أنّ الدستور يحدّد مذهبَ التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي تمثّله السلطةُ الحاكمة، وكذلك الاتجاهَ القانوني والأيديولوجي الذي يجب أن تَعمل في إطاره منظّماتُ الدولة أو سلطاتُها.

لكنّ هذا الرأيَ الأخير يتناقض -في ما نرى- مع مبدأ الدستور الديمقراطي، من حيث أنّ صدورَ هذا الأخير يكون من إرادة الشعب، بفئاته وتياراته المختلفة، وبما يَكْفل توافقًا وطنيًّا جامعًا، تضيق فيه الاختلافاتُ إلى حدّها الأدنى؛ ومن حيث أنّ مبدأ الدستور الديمقراطي يَكفل الحقوقَ والحرياتِ العامةَ لجميع الأفراد، لكونهم مواطنين، فحسب، لا لما يَحْملونه من آراء أو أفكار.

3. تداولُ السلطة؛ فبموجب المادة (84) من الدستور، تقترح القيادة القطرية لحزب البعث المرشّح لرئاسة الجمهورية، ثم يرشحه مجلس الشعب، وأخيرًا، يُجرى الاستفتاءُ الشعبي لاختياره. ولم يحدِّد الدستورُ عددَ ولايات رئيس الجمهورية (الذي يُنتخب سبعة أعوامٍ ميلادية)، وهو ما يؤدّي إلى حرمان المواطنين حقَّهم في ترشيح أنفسهم لرئاسة الجمهورية. وإذا أضفنا إلى ذلك عدمَ وجود قانونٍ للأحزاب، واحتكارَ معظم مقاعد البرلمان للجبهة الحاكمة بقيادة حزب البعث؛ فإنّ ذلك يَحُول دون تداول السلطة، ويَحْصر إمكانيةَ أيّ تغيير في السلطة بالطرق غير الديمقراطية (كالانقلاب أو الثورة).

4. عدمُ الفصل بين السلطات الثلاث؛ إذ يعطي الدستورُ رئيسَ الجمهورية صلاحيّاتٍ واسعةً جدًّا، تتداخل -في كثيرٍ منها- مع السلطتين: التشريعية والقضائية؛ فرئيسُ الجمهورية يتمتّع، بصفته رئيسَ السلطة التنفيذية، بسلطة إعداد مشروعات القوانين، وإحالتها على مجلس الشعب (المادة 110)، والاعتراضِ على القوانين التي يُقرّها مجلسُ الشعب (المادة 98)، وهو يتولّى سلطةَ التشريع في المدة الفاصلة بين مجلسيْن، وخارج انعقاد دورات المجلس، وفي أثناء انعقاد دورات المجلس، إذا اقتضت ذلك الضرورةُ القصوى المتعلّقةُ بمصلحة البلد (المادة 111).

وهيمنة السلطة التنفيذية على حقوق السلطة التشريعية المستقلة واضحة في هذه النصوص، ومنها النصوصُ الجزائية القانونية. وتجدر الإشارةُ إلى أنّ الدستور السوري لعام 1950 حصر التشريعَ في مجلس النوّاب وحده، وقال في المادة 59 ما يأتي: «لا يجوز لمجلس النوّاب أنْ يتخلّى عن سلطته في التشريع 223.»

ويعيّن رئيسُ الجمهورية أعضاء المحكمة الدستورية، ويترأّس مجلسَ القضاء الأعلى. وهو القائدُ العامّ للجيش والقوات المسلّحة، له حقُّ إعلان الحرب، والتعبئةِ العامة، وعقدِ

الصلح، وإعلانِ حالة الطوارئ وإلغائها، وممارسةِ السلطة التنفيذية، وإصدارِ القوانين التي يُقرّها مجلسُ الشعب، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإصدارِ العفو الخاصّ، وردِّ الاعتبار. ولديه صلاحيةُ تعيين وإقالة نوّاب الرئيس، ورئيسِ الوزراء، والوزراء ونوّابهم، والموظّفين المدنيين والعسكريين، فضلًا عن أنه يَمْلك صلاحية اعتماد رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الأجنبية، وتشكيل اللجان والمجالس المختصّة.

تُظهر هذه الصلاحياتُ المنوطةُ برئيس الجمهورية، بوصفه رئيسًا للسلطة التنفيذية، تجاوزًا للسلطتين: التشريعية والقضائية، وتُفْقدهما استقلالَهما المفترَض، سواء لجهة منحه سلطةَ التشريع في كثير من الموادّ، كما سبق ذكره، أو بمنحه صلاحيةَ تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، أو غير ذلك من الصلاحيات التي من المفترض أن تكون خارجةً عن صلاحيات السلطة التنفيذية.

وإذا أضفنا إلى ذلك أنّ المادة (91) من الدستور تنصّ على عدم مسؤولية رئيس الجمهورية عن الأعمال التي يباشر بها مهماته، إلاّ في حالة الخيانة العظمى، وبناءً على اقتراح ثلث أعضاء مجلس الشعب، على الأقلّ، وبقرارٍ من مجلس الشعب بتصويتٍ علنيّ، وبأغلبية ثلثيْ أعضائه في جلسةٍ سرّيةٍ خاصة، على أن تتمّ محاكمتُه أمام المحكمة الدستورية العليا (التي يعيّن أعضاءها بنفسه)، فإنّ ذلك لا يعني صلاحيّات للرئيس تتجاوز كلًا من السلطتين: التشريعية والقضائية، فحسب، وإنما تضمن له الحصانةَ أيضًا.

5. تعديلُ الدستور؛ فوفق المادة (159) من الدستور السوري، يعدَّلُ الدستورُ بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية، أو ثلثِ أعضاء مجلس الشعب الذي يشكّل لجنةً خاصةً لبحث التعديل، ما إن يرد الاقتراح إليه. ثم يناقش المجلسُ هذا الاقتراح؛ فإذا أقرّه بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه، عُدّ التعديلُ نهائيًّا، شريطةَ اقترانه بموافقة رئيس الجمهورية.

غير أنّ هذه الطريقة في تعديل الدستور تخالف ما هو متعارفٌ عليه في معظم دساتير العالم، حيث تعطى صلاحيةُ تعديل الدستور إلى البرلمان، أو الشعب، أو كليْهما معًا. أما اشتراطُ موافقة رئيس الجمهورية؛ من أجل إقرار التعديل، فيجعل من الدستور السوري جامدًا جمودًا شبهَ مطلق، إذ يَحْصر إمكانيةَ التعديل بيد رئيس الجمهورية دون غيره، خلافًا لما يُفترض في الدستور؛ لكونه تعبيرًا عن إرادة الأمة.

إذا أضفنا إلى ذلك قانونَ الانتخابات، وطبيعةَ المجلس التشريعي الذي يحظى فيه الحزبُ الحاكمُ بالأغلبية، فإنّ احتمالَ إجراء أيّ تعديلٍ دستوريّ يغدو بمنزلة إجراءٍ آخر من إجراءات الفرض والسيطرة.

جديرٌ بالذكر -هنا- أنّ قانون العقوبات العامّ في مادته (291) يعاقِب على «الاعتداء الذي يَستهدف تغييرَ دستور الدولة بطرقٍ غير مشروعة» بالاعتقال الموقّت خمسَ سنوات، على الأقلّ، وتكون العقوبةُ الاعتقالَ المؤبّد «إذا لجأ الفاعلُ إلى العنف»؛ وهذا يعني أنّ «الاعتداء» الذي يستهدف تغييرَ الدستور لا يَلزم أن يكون عن طريق العنف. وعلى ذلك جرى تأويلُ مفردة «الاعتداء»، وتفسيرُ عبارة «بطرقٍ غيرِ مشروعة»؛ لإسقاطهما على دعوات القوى الديمقراطية من أجل الإصلاح الدستوري، ولسجنهم ومحاكمتهم، بناءً على هذه المادة. من ذلك، على سبيل المثال، محاكمةُ ثمانية من معتقلي الرأي -عامَ 2002- أمام محكمة أمن الدولة العليا، دينَ معظمُهم بالاستناد إلى هذه المادة، وتلقَّوْا أحكامًا بالسجن، تراوحتْ ما بين خمس وعشر سنوات.

لسنا في معرض دراسة ضبابية المادة المذكورة، وقابليتها الواسعة للتأويل، علمًا بأنّ قانون العقوبات السوري قد صدر في 22 حزيران/ يونيو 1949، أيْ: في ظلّ أول انقلابٍ عسكري في سورية، بقيادة حسني الزعيم. لكنها قد تشكّل مدخلًا ملائمًا للتساؤل عن خشية المشرِّع، ومَن وراءه، منذ بداية عهد سورية بالانقلابات العسكرية، من أي مطالبة بتعديل الدستور، في إطار إصلاحٍ دستوريّ جزئيّ أو شامل.

هل الحلّ في الإصلاح الدستوري؟

في ظلّ ما سبق، يبدو أنّ الإصلاح الدستوري شرطٌ أساسٌ لأيّ إصلاح سياسي حقيقي، فهو إصلاح يستهدف الفصلَ بين السلطات، والتوازنَ في صلاحياتها، وصونَ استقلالها، وتكريسَ دولة القانون والمساواة والحقوق والحريات. لكنّ ما يبدو بدهيًّا -من الناحية النظرية- يغدو أكثر تعقيدًا على أرض الواقع.

فمن ناحية، لا يَنْدر أن يتضمّن الدستور موادَّ في صالح المجتمع والفرد، لكنْ لا يُعمل بها -على الإطلاق- لأسبابٍ تتعلّق ببنية النظام الحاكم، وأساليب الحكم وأدواته؛ من ذلك حقُّ المواطن في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(المادة 26)، وممارسة المواطنين حقوقهم، وتمتّعهم بحرياتهم (المادة 27)، وعدمُ جواز تحرّي أحدٍ أو توقيفه إلا وفقًا للقانون، وعدمُ جواز تعذيب أحد، جسديًّا أو معنويًّا، أو معاملته معاملةً مهينة، وضمانُ حقّ التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء (المادة 28).

ومن ناحية أخرى، وعندما تكون المطالبةُ بالإصلاح الدستوري نتيجةً لمركزة السلطة، والافتقار إلى الحقوق والحريات، فما هي الجهة المخوَّلة بالقيامَ بالإصلاح الدستوري، وكيف لشعبٍ غير مكتمل الحقوق أن يناقش مسألةً بأهمية الإصلاح الدستوري، ويقرّها بإرادته المستقلّة، وهل يمكن الحديثُ عن الإصلاح الدستوري في المرحلة ما قبل الانتقالية، أيْ: قبل بدء عملية تداول السلطة، والمشاركة، وتحقيق القدر الأدنى من الحريات الأساسية.

هذا مع الأخذ في الحسبان أنّ عملية الإصلاح الدستوري لا يمكن أن تكون معزولة عن مجمل المستجدّات، داخليًّا وخارجيًّا، سواء تلك المتعلّقة بالوضع السياسي والاقتصادي، الإقليمي والدولي، وتأثيره في الداخل السوري، أو تلك المتصلة بقضايا العولمة والهوية والمصير، ولا سيما مع طرح قضايا ذاتِ حساسيةٍ، مثل قضايا حقوق الأقلّيات الإثنية والدينية، وكيفية انعكاسها في الدستور. فعلى سبيل المثال، لطالما شكّل مطلبُ الأحزاب الكردية المعارضة بتضمين الدستور نصًّا على حقوقها الدستورية (بوصفها أكبر أقلّيةً قوميةٍ في البلاد)، مفْصلًا خلافيًّا بينها وبين أحزاب المعارضة العربية في سورية، وعدمُ وجود أحزاب سياسية إسلامية فاعلة على الساحة السورية الآن، لا يعني أنّ مناقشة حول «أسلمة» الدستور لن يثار في المستقبل.

عندما يكون الدستور تكريسًا وانعكاسًا لواقعٍ قائم، فحسب، على عكس المفترض، وهو أن يكون الواقعُ تكريسًا للقواعد الدستورية؛ فقد يغدو من غير المجدي التفكيرُ في البدء بالإصلاح الدستوري وحده. ولعلّه -من هذا المنطلق- لا يغدو غريبًا ألاّ نجد إلاّ القليلَ من الحديث عن الإصلاح الدستوري في أدبيات القوى الوطنية الديمقراطية في سورية؛ إذ تختزل هذا الإصلاح -عادةً- بالدعوة إلى تغيير المادة الثامنة من الدستور، في حين يكون جلّ تركيزها على الممارسات العملية والواقع المعيش، من سيطرة الأجهزة الأمنية، إلى فساد القضاء.

لا يعني ذلك ألّا يكون الإصلاحُ الدستوري على أجندة القوى الديمقراطية، لكننا نرى ألّا يُعطَى الأولوية في ظلّ الوضع القائم؛ كيلا نصل إلى نتائج وصلتْ إليها دولٌ أخرى، انتهت دعواتُها إلى تحقيق «الإصلاح الدستوري»، بتعديلاتٍ اتّخذتْ شكلًا آخر من أشكال الفرض واحتكار القرار. فمن أجل أن يشارك الشعبُ في عملية الإصلاح الدستوري، فإنّ ذلك يتطلّب عبورَ مرحلة من الإصلاحات التشريعية والقضائية، وحصاد بعض نتائجها على أرض الواقع، بما يتيح للمجتمع إعادةَ بناء قواه الحيّة، وإعادةَ جزء من الثقة المهدورة بالعمل العامّ وجدواه، وإتاحةَ الفرصة الكافية لمناقشة التعديلات المطلوبة وأهميتها وأولوياتها.

ولا يعني ذلك -أيضًا- أنّ الإصلاحات الدستورية التي تتضمّن خطواتٍ حقيقيةً باتجاه الديمقراطية، ولكنها تُتّخذ بإرادةٍ منفردةٍ من طرف النظام الحاكم (على ضآلة احتمالات هذه الفرضية)، مرفوضةٌ؛ لعدم صدورها من الشعب. لكنّ في ذلك تجاوزًا لمرحلةٍ مهمةٍ من مراحل الإصلاح الدستوري، تتمثّل في تحقيق التوافق الوطني المطلوب الذي يجعل من الدستور دستورًا لجميع المواطنين، ويمنحهم الإحساسَ بالمواطنة، ويدفعهم إلى الدفاع عن هذا الدستور، عبر ممثّليهم الشرعيين؛ برفض إهدار مبدإ دستورية القوانين، والتصدّي لأيّ تجاوزٍ من سلطةٍ على أخرى، ولأيّ تعدٍّ على حقوقهم وحرياتهم المصونة دستوريًّا.

نساء صغيرات[38]

جيد أن يهتم الإعلام ويتابع قضايا تزويج الصغيرات من الرجال المسنين، ولا سيما في ظل غياب منظمات مدنية مختصة بالدفاع عن الأطفال المنتهكة طفولتهم؛ فالقضايا التي تابعناها -أخيرًا- ولا سيما في اليمن والسعودية ، لا يمكن المرور بها بلا مبالاة، ففي معظم تلك القضايا كانت الطفلة أقرب إلى أنها بيعت من كونها زُوجت، ليس فرق السن الهائل هو وحده المثير للتقزز، بل -وكذلك- أعمار الصغيرات اللواتي لم تتجاوز إحداهن الثامنة من عمرها؛ هذا ما يجعل عملية الزواج شرعنة للاغتصاب والانتهاك الجنسي للأطفال، فحسب.

حتى بين القراء الذين نادرًا ما يتفقون في وجهة نظر على قضية ما، كان -هنا- إجماع تمكن ملاحظته من خلال عشرات التعليقات في المواقع الإلكترونية المختلفة، على رفض تلك الممارسات وتوصيفها، في كثير من الأحيان، بالاغتصاب بـ «الحلال».

في آخر قضية تناولها الإعلام تقدمت الأم بدعوى قضائية؛ لفسخ عقد نكاح طفلتها، ابنة الثماني سنوات، على رجل خمسيني، وله زوجتان، بعد أن زوّج الوالد الصغيرة مقابل سداد ديونه للزوج المنتظر.

ما يثير الانتباه -في مثل هذه القضايا- أمران: أولهما القائمون على عقد القران في مثل هذه الحالات، فإما أنهم يتمتعون بصلاحيات مطلقة فوق القانون والشرع، تخولهم ارتكاب مثل هذه الجريمة، أو أن هناك فسادًا تدفع ثمنه الصغيرات.

والأمر الآخر أن الإعلام المتعاطف بشدة -في معظمه- مع ضحايا مثل هذه القضايا، يبدو -إلى حد ما- أنه يعكس موقفًا رسميا قليل الحيلة، غير راض عن هذه الممارسات، لكنه عاجز عن اتخاذ موقف صارم منها، ضمن أطر قانونية عقابية محددة.

فهل يكفي فسخ عقد القران لحل المشكلة،أو تأجيل الزواج الذي تم بغير رضا الزوجة، وبموجب صفقة بين ولي الأمر والزوج، لسنوات عدة، أو لا يتحمل عاقد القران أي مسؤولية قانونية، وماذا عن الأب الذي أقدم على بيع طفلته، والمقامرة بها في

(38) 18 آب/ أغسطس 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=4194

تحدٍّ مع العريس، كما في إحدى القضايا، أو سدادًا لديونه، كما في القضية الأخيرة، وكم قضية من هذا القبيل لم نعلم عنها، ولم يجد الإعلام طريقه إليها، وهل يُنتظر دائمًا حتى وقوع الجريمة؛ للمبادرة إلى معالجة آثارها.

بطبيعة الحال، العادات الاجتماعية، ولا سيما في أوساط قبلية وعشائرية، لا يمكن تغييرها بين يوم وليلة بنص قانوني وإجراءات عقابية. لكن يبقى للنص القانوني الواضح والمحدد الذي يوزع المسؤولية بعدالة على أطراف الجريمة، دور كبير في الحد من تلك العادات والممارسات، كما في قضايا جرائم الشرف والختان، على سبيل المثال.

قضية تزويج الصغيرات تبدو أسهل في هذا الإطار؛ فهناك رفض اجتماعي واسع لها، ورفض إعلامي يعكس -إلى حد ما- موقفًا رسميًا، ومن ثم؛ يغدو لدور القانون مكانًا فسيحًا يمكن التعويل عليه.

من المهم أن نذكر -أيضًا- أن بيع الفتاة الصغيرة إلى المسن الثري القادم من إحدى دول الخليج، عادة، أمر يحصل -أيضًا- في غير دولة عربية، مثل سورية ومصر، والفارق -في هذه الحالات- هو عمر الفتاة الذي يكون -عادة- ما بين أربعة عشر إلى سبعة عشر عامًا، بينما الزوج في عقده السادس أو السابع! وحتى في هذه الأحوال، يبقى للقاضي سلطة رفض تثبيت الزواج الذي غالبًا ما يكون قد تم عرفيًا. لكن يختلف الأمر في ما إذا حصل الحمل، وقتئذ لا تملك المحكمة غير تثبيت النسب، بعد تثبيت الزواج.

من بين الصور التي لا تغيب عن ذاكرتي، فتاة بعمر الأربعة عشر ربيعا في قاعة المحكمة في ريف دمشق، مع عريس المستقبل، سعودي الجنسية، ويبلغ السبعين من عمره، بعين واحدة، وبالكاد يمشي الخطوة من غير أن يتعثر! المحامي، لا سامحه الله، كان يشتكي للقاضي ويتذمر من أن غير محكمة رفضت تثبيت الزواج.

القاضي طلب الانفراد بالصغيرة، طالبًا من عائلتها وعريسها ومحاميها الخروج من القاعة، وسألها عن رأيها في الزواج؛ فأجهشت بالبكاء، وفورًا أصدر قراره برفض تثبيت الزواج.

للأسف؛ هناك طرق عديدة للتحايل على القانون، وفي القانون نفسه هناك ثغرات

عديدة، تتيح الالتفاف عليه، وتمنح الجناة فرصة للنجاة بأفعالهم، والطريق لا يزال طويلًا نحو تعديلات تشريعية جوهرية في هذا الإطار.

والثقافة المجتمعية تلعب دورًا كبيرًا في زيادة صعوبة تحقيق تقدم في مثل هذه القضايا عادة. لكن لا يزال هناك ما يمكن فعله بكل تأكيد.

نص قانوني يجرم عاقد مثل ذلك القران، وولي الأمر والزوج المرتقب، من شأنه أن يحد كثيرًا من هذه الحالات. وهو ما يتطلب جهدًا متضافرًا من الهيئات الحقوقية والمجتمعية كافة، مع مساندة الإعلام. وللأسف؛ لا يبدو أن هيئة حقوق الإنسان في السعودية كان لها دور كبير في القضايا السابقة، فيما تبقى آراء فقهية مختصة وشجاعة تنفي صفة الحلال عن مثل هذه الصفقات، مفقودة بشدة، وهذا مجال آخر لا يمكن تجاهله في قضايا يختلط فيها المجتمعي بالديني بالقانوني، إلى حد بعيد.

الملف الضائع[39]

مع بدء عودة «الحرارة» إلى العلاقات السورية- الفرنسية، واستئناف الحديث عن إمكان توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية مع سورية، قريبًا، يحق لنا أن نتساءل: أين ستكون قضايا الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان من ذلك كله، ولا سيما أن تجارب دول أخرى، سبقتنا إلى توقيع اتفاقية الشراكة، لا تعد مشجعة في ما يتعلق بتلك القضايا، ولا سيما أن العلاقات الأوروبية، قبل أن تسوء مع سورية خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تنعكس تحسنًا على الصعيد الداخلي في أي مجال من المجالات.

عادة ما توجه الاتهامات إلى الولايات المتحدة بالتنكر لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكونها من أكثر الدول ثباتًا في دعم نظم الاستبداد العربية، بينما تتخفى أوروبا اللطيفة دائمًا وراء الشبح الأميركي في هذا الملف الإنساني.

هي ترغب في أن تساعد، لكن لا تعرف كيف! ترغب في صداقة الحكومات العربية وشعوبها، لكن تفضل الأولى، على أي حال، تتمنى أن تسهم في مسيرة إطلاق الحريات والديمقراطية عربيًا، لكنها تخشى من شبح التطرف والإرهاب. تفضل الدول الأوروبية الرئيسة مساعدة المجتمعات المدنية عبر تدريبها وتأهيلها؛ لتستحق لقب المجتمع المدني، تهدر أموالًا طائلة على المؤتمرات وورشات العمل وسواها، من غير أن تتساءل في ما إذا كانت الأحوال السياسية لمواطني الدول المشاركين، تسمح لهم بتطبيق الحد الأدنى مما تعلموه وتدربوا عليه. تمدهم بالمهارات اللازمة، لكن لأشخاص ينشطون في فرنسا أو بلجيكا!

إنها تتذرع بعدم إمكان التأثير في تلك الحكومات في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتراهن على درب العلاقات الاقتصادية مع حكومات الاستبداد، سبيلًا إلى تحسين أوضاع الحريات، وفي المحصلة، لا يستفيد -عادة- من تلك العلاقات والاستثمارات والمشروعات غير فئات بعينها، تحتكر المجال الاقتصادي كما تحتكر السلطة.

---

(39) 22 حزيران/ يونيو 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=2801

فضلًا عما سبق، فإنها تواجه صعوبة أخرى في سورية، تتمثل في عجزها عن التعاون المباشر مع منظمات «المجتمع المدني» الناشئة؛ كونها غير مرخصة، وتعمل خارج القانون. وهو ما يضعها في حرج دبلوماسي مع السلطات السورية، من جهة، وتخوف من التسبب بمشكلات أمنية للناشطين، من جهة أخرى.

في داخل الاتحاد الأوروبي تنفرد كل دولة بموقف مختلف عن الأخرى، في ما يتعلق بهذه القضايا، ما بين التوجه نحو العزلة والمقاطعة السياسية، وبين الحوار الهادئ والتعاون في مجالات شتى، يغيب أي موقف موحد يمكن أن يشكل أساسًا لعمل بعيد المدى في مجال دعم وترقية الحريات وحقوق الإنسان؛ لينحصر الدور الأوروبي -في هذا الإطار- بمتابعة الانتهاكات، وإصدار بيانات تنديد في القليل من القضايا. وفي الواقع؛ فحتى قضية هذه البيانات، لا يندر أن يجري الاختلاف على قرار إصدارها بين تلك الدول.

ما سبق كله يجعل من الخطوات القليلة للدول الأوروبية، في دعم قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، ذا تأثير آني وغير تراكمي، إلى حد بعيد، ويدخل في هذا الإطار إصدار بيانات التنديد، أو حضور ممثلي تلك الدول محاكمات معتقلي الرأي، وسواها.

لقد استطاع ممثلو الدول الأوروبية الفاعلة فرض أنفسهم -خلال السنوات القليلة الماضية- بصفة ـ«مراقبين» لأوضاع حقوق الإنسان في سورية، وعلى الصعد الثقافية والخدمية والاقتصادية، لم تتوقف مشروعات الاتحاد الأوروبي وبرامجه بالتعاون مع الحكومة السورية. ومع بدء انفراج العزلة الدولية، بما فيها الأوروبية عن سورية، تصبح هنالك مسؤولية على الاتحاد الأوروبي في إدراج قضية حقوق الإنسان والديمقراطية على أجندته إدراجًا جديًا، في ما يخص تعامله وعلاقاته مع الطرف السوري.

ونذكّر -هنا- بتصويت البرلمان الأوروبي في شأن تقرير حول اتفاقية الشراكة مع سورية التي جرى فيها التركيز أساسًا على قضايا حقوق الإنسان، وفيها أكد البرلمان على أن «احترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية هو شرط أساس، وأن على بند حقوق الإنسان في الاتفاقية أن يتضمن آلية مراقبة فاعلة لهذه الغاية».

لكن هل تصمد مثل هذه التوصيات أمام المصالح السياسية والاقتصادية المعقدة والمتشابكة، أم يبقى ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان مفقودًا باستمرار من أدراج المتفاوضين من الطرفين.

أو لعل السؤال الممكن طرحه بقليل من سوء النية، هو في ما إذا كانت أوروبا معنية فعلًا بالمساعدة في مجال الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان عربيًا. وما إذا كانت قادرة على الموازنة بين مصالحها المختلفة، ومخاوفها مما يمكن أن تقود إليه من فوضى أو تطرف، التحولات الديمقراطية المأمولة، وبين ما تظهره من اهتمام بدعم مسيرة الإصلاح والديمقراطية، وهو ما يعطل أي دور حقيقي لها في المساهمة في عملية التحول الديمقراطي، ويكرس دورها -إلى حد بعيد- ضمن جهد «رفع العتب»، في أفضل الأحوال.

الشيخ وجمهوره[40]

كان صوت الراديو «يلعلع» كما أراده السائق، بينما غرق ركاب «الميكرو باص» في صمت مهيب! متصلون يسألون، و«الشيخ» يجيب. فتيات جلسن قبالتي، امتُقِعت وجوههن، وبدا الإرباك واضحًا على معالمهن، بينما كان الشيخ يجيب بتفصيل مبالغ فيه عن أسئلة طُرحت بتفاصيل مبالغ فيها، عن أمور تتعلق بـ«الطهارة» وسواها. هذه «الصراحة» التي تجلت ما بين المتصلات السائلات والشيخ المجيب، مصدرها أن لا حياء في الدين. لكنها تبدو غريبة ومستهجنة بهذه العلنية التي نشاهد مثلها يوميًا في الفضائيات المختلفة التي تستضيف «رجالات الدين» وفتاواهم المباشرة. هذا في مجتمعات محظوراتها الاجتماعية والفكرية أكثر بكثير مما هو مباح فيها. وفي الوقت الذي ينأى معظم الأهل بأنفسهم عن الحديث إلى أبنائهم وبناتهم في أمور تتعلق بحياتهم الجنسية، وتوعيتهم بما يجب أن يعرفوه بطريقة صحيحة في الوقت الصحيح، لكنهم لا يجدون مغبة من مناقشة أكثر أمور حياتهم حميمية مع «الشيخ»، وعلى الهواء مباشرة!

وفي مواضع أخرى يحل «رجل الدين» محل الطبيب، والمحلل النفسي، والمرشد الاجتماعي، والخبير الاقتصادي؛ فيفتي في مشكلات صحية واجتماعية ونفسية، من منطلق فقهي يعكس -بالتأكيد- فهمه الشخصي لقراءاته ودراساته الفقهية.

هذا إلى جانب دوره البارز في قضايا الإبداع والثقافة، تحريمًا وتحليلًا، نهيًا وتكفيرًا، مما نجد له أمثلة عملية كثيرة، ضحاياها مثقفون ومبدعون.

يلجأ المسلم والمسلمة إلى «الشيخ» و«الشيخة»؛ للبت في الأمور التي يعتقدون أن فيها ثوابًا أو عقابًا، وهي تشمل جميع مناحي الحياة، وأدق تفاصيلها، لا تستثني أمرًا اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو عاطفيًا أو جنسيًا. ولمن يتابع على أي فضائية عربية تساؤلات المشاهدين، في أي برنامج من البرامج التي تستقبل الاتصالات والفاكسات والرسائل الإلكترونية من المشاهدين الحائرين؛ ليجيب عنها الشيخ الفلاني، أن يصاب بالدهشة لحالة الاستلاب المطلق لدى هؤلاء ممن يفترضون لديه الحقيقة المطلقة.

---

(40) 8 حزيران/ يونيو 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=2342

وفي أحيان أخرى قليلة، قد لا يتوافق رأي الشيخ مع مصلحة السائل أو السائلة، فيلجأ، وتلجأ، إلى شيخ آخر برأي آخر، يقترب من الجواب الذي يفضلون سماعه. المهم، الحصول على صك البراءة الذي يفترضونه مخلصًا، والإقدام على ما يريدون الإقدام عليه بضمير مرتاح، لا يقلقه أو يشوشه رأي الشيخ الأول المخالف.

إن «رجل الدين» يدرك إدراكًا تامًا ما له من سلطة على الرعية، وهذه -بدورها- كأنها لم تعد تدرك إلا وسائط في الإسلام بين الإنسان وربه، وعلى الرغم من أن الكتب الدينية تحتل رفوف المكتبات، وهي الأكثر مبيعًا في سوق الكتاب العربي، فلا تزال الأغلبية العظمى من الناس على ما يبدو، تفضل طريق الفتاوى والأجوبة المباشرة والسهلة على القراءة والبحث في كتبها ومراجعها الدينية الكثيرة، والمتشعبة. والأهم أنها لا ترى بأسًا في أن ترتكن في تفاصيل حياتها إلى توجيهات ونصائح وفتاوى أشخاص تحتمل آراؤهم الخطأ والصواب، وهم يخطئون بالفعل، وأثارت فتاوى بعضهم فضائح وإرباكات كثيرة، واستدعت عددًا من الندوات والبرامج والمقالات التي تناقش هذا الموضوع.

هذا من دون أن ننسى الدور السياسي المكمل للدور السلطوي الذي يلعبه كثير من رجال الدين، كما حدث -مثلًا- في قضية شيخ الأزهر وفتواه بجلد الصحافيين، وغيرها كثير، ولله في خلقه شؤون.

ولعل ارتهان كثير من المسلمين في البت بأمور دينهم ودنياهم إلى «رجل الدين»، مدخل أساس لما سيصبح -بعدئذ- أحد أمرين: إما تحالف قوي بين أهل السلطة، من جهة، والسلطة الدينية، من جهة أخرى، واستكمال عملية ضبط الجمهور، وتزيين أحواله البائسة، والتحكم بانفعالاته ومسار تفكيره، بغرض استخدامه وقت الحاجة، وإما تسييس الدين وجمهوره، وتحديد الأطر التي تشكل حراكه ومشاركته الكامنة، أو المفترضة، وسوقه في اتجاه معين مرسوم سلفًا، فضلًا عن قدرة شخصيات، ذات كاريزما معينة، على استقطاب الشباب المسلم إلى مسيرتها العنفية والمتطرفة، وليس نادرًا أن نسمع من شبان، سبق أن انخرطوا في تيارات «جهادية»، عما أسموه عملية «غسل الدماغ» التي يتعرض لها هؤلاء.

والواقع أن مثل هذه العملية، في جانب منها، تحتاج إلى عقل مهيأ -أصلًا- للخضوع

لها، يبدأ من شبه تقديس رجل الدين، وتنزيهه عن الخطأ، وعدّه القدوة والمثل الأعلى، فكيف إذا اجتمعت في هذا الشخص صفتا المشيخة والجهاد المقدس، وليس «الجهاد المقدس» بأسوأ من الاستكانة «المقدسة»، إلا بدرجات قليلة وواهية، نرى نتائج الأول على شاشات التلفزيون، لكننا نعيش نتائج الثانية لحظة بلحظة، وإن كان كثيرون لا يشعرون بها.

الجدار: من هايل إلى سيطان[41]

أفكر بالكتابة لـ «سيطان» منذ أن سمعت بمرضه، وسوء وضعه الصحي، ولا أجد الجرأة ولا الكلمات لمخاطبته، أعيد قراءة رسائلنا القليلة المتبادلة منذ ثلاث سنوات، وأعود مرارًا وتكرارًا إلى إحدى عباراته المذكورة في واحدة من تلك الرسائل، «نحن وأنتم نعيش حالة النزوع نحو الخلاص، ولكل منا حائط يتخطاه بوسائله، حيث سنلتقي يومًا عند الأفق، حيث تشرق الشمس دائمًا...»

ولا أفلحت وسائلنا ولا وسائلهم في تخطي أي جدار من الجدران؛ حتى اللحظة. عالية حتى لكأنها تصل إلى السماء.

«سيطان الولي» كان يكتب من سجنه في الرملة، حيث يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1985، محكومًا بالسجن سبعًا وعشرين سنة؛ لانخراطه في المقاومة السرية في الجولان آنذاك.

ذلك كان الحائط الذي يحاول أن يتخطاه، ولايزال. وقتئذ، نظمنا «عملية» تبادل رسائل، بيننا نحن هنا، وبين الأسرى السوريين في السجون الإسرائيلية، لم يكن مدهشًا أن كثيرين منا لم يعلموا بوجود أولئك الأسرى منذ أكثر من عقدين في سجنهم. كانت تجربة عامرة بالمحبة. في بعض أوجهها، كانت تبادلًا لخبرات وأوجاع الجدران العالية، شكونا لهم وحكوا لنا، سمعنا خيالات أصواتهم، وتلمسنا آثار أصابعهم على شاشات الكمبيوتر، حيث تصلنا الرسائل عبر أصدقاء رائعين في الجولان المحتل.

وما هي إلا أشهر؛ حتى عادت المسافة لتبتعد بنا، سرقتنا -نحن هنا- موجات الاعتقالات المتلاحقة، وغياب أصدقائنا وأحبتنا في السجون، عدنا لننغمس -أكثر فأكثر- في تقارير أوضاع معتقلينا، ناشطين وسياسيين ومثقفين، ندبج رسائل الاحتجاج وعرائض التوقيعات، وكأن الزمن لا يتحرك، أو يستنسخ نفسه استنساخًا أبديًا.

ذلك كان الحائط الذي نحاول أن نتخطاه، ولا نزال.

حين سمعت بإجراء عملية استئصال كلية سيطان؛ نتيجة وجود ورم خبيث، واستمرار

(41) http://www.alsafahat.net/blog/?p=2183

تدهور وضعه الصحي، عادت بي الذاكرة إلى الوقت الذي تعرفت فيه إلى سيطان، وبقية الأسرى، عندما أفرج عن الأسير «هايل أبو زيد»، وهو مصاب بمرض عضال، وتوفي بعد بضعة أشهر، كانت كافية لتذكير من نسي، أو من لم يعلم، بمأساة هؤلاء ومعاناتهم.

واليوم نعود؛ لنكتب من جديد عن سيطان ومرضه، وكأننا ننتظر شبح الموت ليذكرنا بهم، حمى الله سيطان من كل مكروه.

في مجدل شمس الجولان المحتل، بدأت فاعليات مختلفة؛ تضامنًا مع الأسير المريض، وتذكّرتْه بضع صحف محلية بالكلمات الطيبة.

وهو ما أعادني إلى قراءة ما كتب سيطان في إحدى رسائله، عام 2005: «نحن الأسرى نحتاج إلى أكثر من التمني والتعاطف ونسج الآمال، إننا نتوق إلى الحرية أكثر... نحن لسنا لأنفسنا، بل لقضية الجولان... قضية تعادل غيرها، فهل تحظى باهتمام مهتم؟ الجولان ابن شرعي لأزمة عصفت بهذا الوطن، فهل يعترف بها أب أو أم؟».

عدّ سيطان أن كلمات التعجب والإطراء، وعبارات التقدير والتثمين، تنطوي على شكل من أشكال قلة الحيلة، والعجز عن السعي إلى تحريك ما يمكن تحريكه، واستخدام ما ينفع، وعمل ما يجب. وناشد كل ذي قدرة إثارة قضيتهم «على المستوى الإعلامي والرسمي، وطرق الأبواب الموصدة في وجه الحلول الواقعية التي منها ما فاتنا الالتحاق بها، ومنها ما تم تغييبنا عنها بالإهمال واللامبالاة والجهل، ومنها ما وُضع في نطاق التابو غير القابل للنقاش، أو التداول بشأنه».

لم يخف سيطان إحساسه بالعتب في رسالته التي ختمها بالعبارة الآتية: «وتسبك لأجلنا -بعد هذا- الخطابات المرصعة بالكلمات، والعبارات الفقاعية ذات الصوت المدوي... لكن».

في رسالة أخرى إلى أحد الأسرى المحررين، يطرح سيطان قضية مبادلة رفات «إيلي كوهين» بالأسرى: «إن إعادة رفات إيلي كوهين في إطار صفقة تبادل -كهذه- هي قضيتنا قبل أن تكون قضيتهم. فإما العمل على إتمام صفقة كهذه الآن، أو أن تبقى رفات إيلي كوهين في مكانها إلى الأبد تحت اسم «كامل أمين ثابت».

استذكر سيطان في رسالته الأسرى الذين استُثنوا من صفقات تبادل الأسرى مع إسرائيل، «بسبب ذات المعايير الموهومة والمماثلة، وبسبب الإهمال الدائم والتغييب غير المبرر عن أجندة العمل السياسي، كجزء من تغييب قضية الجولان برمتها عن هذه الأجندة».

لعله يشعر بشيء من الأمل الآن، بعد سماعه نبأ عودة المفاوضات السورية-الإسرائيلية أخيرًا؛ حيث من المنطقي والبديهي أن تكون قضية أسرى الجولان على طاولة المفاوضات، من غير أن يعني احتمال فشلها طي هذا الملف إلى مفاوضات مستقبلية جديدة. للأسرى متوسط أعمار مثل جميع البشر في النهاية!

التضامن الإنساني والإعلامي مع سيطان وبقية الأسرى أمر مطلوب. «إننا كالأرض التي تنتظر الهطل منذ عشرين عاما» قال سيطان في رسالته الأولى من تواصلنا الكتابي. لكننا نعرف أن كلماتنا لن تحررهم، أو تنقذ حياتهم المهددة بالمرض والتعب. يجب ألا نفقدهم واحدًا تلو الآخر، قبل أن تطرح قضيتهم -بإصرار وجدية- على طاولة المفاوضات.

بلاد النوافذ المغلقة[42]

يخيل للمرء -أحيانًا- أنه في بلاد النوافذ المغلقة، كثيرون مستعدون للمضي إلى نقطة الضوء، تقودهم الشجاعة والإيمان. ودائمًا هناك من يضيع أثر تلك النقطة بُعيد تغييبهم القسري.

من مساوئ العيش في بلد نوافذه مغلقة، أن حراكه العام يدور ضمن حلقة صغيرة من البشر. زمنه يسري على الجميع، وكذا تجليات الغياب القسري فيه.

وقد مرت أربعة أشهر، زمن الاعتقال يقاس -هنا- بالسنوات، والأشهر تدرّبٌ على الاعتياد، بعد «صدمة» الأيام والأسابيع الأولى، ندخل مرحلة رتابة الاعتياد، بحلول «الصدمة» الثانية مع صدور الأحكام، نحيي طقوس الأيام الأولى، ثم نبدأ بإحياء الذكرى الأولى للاعتقال، الثانية، الثالثة، حسبما تقتضيه شروط الزمن؛ حيث النوافذ مغلقة، بعد موجة المناشدات والإدانات الدولية والمحلية، يسود صمت مريب.

الاعتياد لا يعني النسيان، هو نوع من التأقلم مع الغياب والانتظار، فحسب، والتكرار يفقدنا الشعور بالزمن؛ فتشابه اللحظات والكلمات يخلق فوضى في الذاكرة. اعتُقل هؤلاء كما أولئك، وردات الفعل تتشابه، التهم والأحكام والإشاعات، كل شيء يبدو تكرارًا لما قبله.

قاضي التحقيق أصدر قراره -أخيرًا- في قضية معتقلي «إعلان دمشق»، تهم نشر الأخبار الكاذبة، وإضعاف الشعور القومي، والجمعية السرية تلك. بدلًا من الشعور بالاستياء، يطغى شعور بالرضا؛ لأن التخمينات المتوقعة تحققت.

تسأل إحدى الزوجات عن معنى هذا القرار، تنفجر بالبكاء بلا سبب، تتذمر من طول مدة غياب زوجها، أجيبها -بنزق- بأنه لم يمض سوى أربعة أشهر على اعتقال زوجها؛ الجواب يحمل بداهة الاعتقال المديد، ورتابة الاعتياد التي لا تلف العائلات عادة.

---

(42) 20 نيسان/ أبريل 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=1058

حالة الاعتياد تلف الآخرين جميعًا، الحراك العام في الداخل، المنظمات الدولية التي تنشغل بالجديد من الانتهاكات، والضيوف الذين يهتمون لحقوق الإنسان، فيتذكرون طرح سؤال عن المعتقلين في آخر لقاءاتهم الرسمية، ويهزون رؤوسهم بتفهم حين يسمعون الجواب الرسمي ذاته: «أولئك خالفوا القانون ويحاكمون بعدالة أمام القضاء»!

بوعي أو غير وعي، نشارك -جميعًا- في تحويل المعتقلين إلى مناسبة للاحتفاء. أيقونات للبطولة أو الرثاء، وأرقام للتأريخ والتوثيق، فربيع دمشق أُجهض باعتقال «كذا» ناشط ومثقف، وإعلان دمشق- بيروت حوصر باعتقال «كذا» ممن وقع عليه، وإعلان دمشق استُهدف باعتقال «كذا» من قيادييه، ناشطًا ومثقفًا.

وأحيانًا نرى ظلال السجن تغطي من هم خارجه، عجيبة هي قدرة هذا الشيء على التمدد والتعملق.

الاعتياد يولد الملل، ويوهن العزيمة، ومع الوقت تصبح المناشدات وحملات التوقيع أشبه باجترار الوقت، وأساليبنا في مناهضة الاعتقال، لا تزال متشابهة حد الاستنساخ، فلعلنا لم نفكر في أساليب لمناهضة الاعتياد.

الرتابة التي تطغى على أساليب عملنا، واحتجاجنا واعتيادنا كذلك، هي -من ناحية- انعكاس لواقع حراكنا العام. تأقلم مع حصارك ولا تحاصره، تلك هي السياسة بشروطها البائسة في دول النوافذ المغلقة.

وهي -من ناحية أخرى- أسلوب ناجع ضد اهتراء الأمل؛ فالحياة تستمر، واللحظات مشبعة بالحوادث الكبيرة والصغيرة. سرعة دوران وولادة الحوادث من حولنا لا تسمح بالتوقف -زمنًا طويلًا- عند نقطة مرت، وباتت من الماضي.

حدث الاعتقال يكشف -أيضًا- هشاشة «السياسة» في ظلام النوافذ المغلقة، يدهش المرء من جمال بعضهم وجرأتهم، من قدرتهم على الاستمرار والمضي بثبات حتى الاعتقال، ومن قدرتهم على تجاوز ذاكرة الخوف؛ من أجل مبدأ آمنوا به. يدهش المرء -أيضًا- من الارتباك الذي يجري فيه التعامل مع حدث اعتقالهم، من الجسم الذي انتزعوا منه، من العودة إلى نقطة الصفر في كل مرة يعاد فيها المشهد، ومن استعادة

الحوارات والاقتراحات والممارسات نفسها، في استنساخ غير ضروري للزمن، وكأن الحراك العام، قديمه وقديمه المتجدد، لم يأنس على الرغم من الزمن المديد، التعامل مع أوقات الأزمات، وعيونه لم تأنس الظلمة، ولم يقده حظه إلى ابتكار أساليب جديدة للإضاءة.

يخيل للمرء -أحيانًا- أنه في بلاد النوافذ المغلقة، كثيرون مستعدون للمضي إلى نقطة الضوء، تقودهم الشجاعة والإيمان. ودائمًا هناك من يضيع أثر تلك النقطة بُعيد تغييبهم القسري.

هذا مما يجب الاعتياد عليه أيضًا، لا مفاجآت في بلادنا، إلا إذا كانت من السلطة. في هذه الأثناء، نعتاد الاعتياد، ونستذكر من غيبهم الاستبداد، ونذكّر بهم.؛ فلا فيروز قادمة من جديد؛ لتغني في دمشق، ولا الألعاب الأولمبية ستقام في سورية، لا مناسبة نحتج بها على الآخرين بما لدينا من معتقلين، ولا لنفاق أنظمة الديمقراطية استياء من تدهور أوضاع حقوق الإنسان، هنا أو هناك، وتغليبًا للمصالح على المبادئ، تجاوزنا عصر الأنوار منذ زمن بعيد، على أي حال.

علينا أن نبتدع مناسبات لتذكّرهم، والاحتجاج -ورقًا وقلمًا- على استمرار اعتقالهم.

نيروز[43]

من أعز الأحلام أن يجري الاحتفال بعيد النيروز، كأعياد السوريين الأخرى كلها، وهذا لا يحتاج إلى قرار سياسي، فحسب، وإنما يحتاج إلى قرار «قلبي»، يرمم شيئًا مما تكسر، ولو كنا قد احتفلنا بالنيروز سوية طوال السنوات الماضية، ولو كنا توجهنا إلى بعضنا بعضًا، لربما كان نيروز اليوم أجمل منه في الأمس.

في مثل هذه الأيام، قبل سنوات أربع، كنا مجموعة من الناشطين والصحافيين والفضوليين، نتوجه في رحلة طويلة من دمشق، تمتد ساعات تسع إلى مدينة القامشلي، كان بيننا الشباب والكهول وكبار السن، وأغلبيتنا العظمى، لم يسبق لها أن وطأت أرض ذلك المكان البعيد، على الأغلب، فإن هذا ما أضفى على تلك الرحلة طابع «الإثارة» وسحر المجهول، في الوقت الذي لم تكن فيه رحلة استكشاف أواستجمام، وإنما كانت الرحلة مخصصة للوقوف على آثار الحوادث التي وقعت في الرابع عشر من الشهر نفسه، بين مواطنين أكراد «هم أغلبية» سكان تلك المنطقة، والسلطات السورية، وأدت إلى مقتل وجرح العشرات، وقيام تظاهرات واعتصامات في غير مكان من أماكن وجود المواطنين الأكراد في سورية. وكانت محاولة لفهم أكثر قربًا من حقيقة الأمور، وأيضًا، لإبداء التضامن من جانب من «المجتمع المدني» في سورية، مع عائلات الضحايا والمتضررين من الحوادث تلك.

كانت المدينة كئيبة جدًا. ما أن يحل المساء حتى يغدو هنالك شبه حظر تجول، في النهار، تبدو بوضوح الأضرار المادية في المباني وواجهات المحال والطرقات، ومنذ الصباح؛ وحتى مغيب الشمس، يمضي اليوم مسرعًا في لقاءات وزيارات لا تنتهي، كل من المواطنين الأكراد، يعيد رواية الحوادث بطريقته، يعدد الإصابات البشرية والخسائر المادية في محيط عائلته ومعارفه. وسيل من الشكاوى والألم، يبدأ من الراهن، ثم ينتقل سريعًا إلى أكثر من عقود أربعة مضت، يوم أجري الإحصاء الاستثنائي في الحسكة الذي «جرد» بموجبه آلاف الأكراد من جنسيتهم السورية، وغدوا، وغدا أبناؤهم وأحفادهم، مصنفين تحت خانة «الأجانب» أو «مكتومي القيد».

(43) 30 آذار/ مارس 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=794

خارج المدينة البائسة، تمتد مساحات لا متناهية من الأخضر الناعم، الشيء الوحيد الذي كان يدفع بالربيع إلى الذاكرة من جديد. بيوت طينية متشابهة الشكل والحجم، تتناثر هنا وهناك، وعلى التلال الصغيرة، تجمع أطفال صغار حول أعمدة الدخان المتصاعدة، الرمز الأسطوري لأعياد النيروز الربيعية، والشيء الوحيد الذي كان يدفع بعيد النيروز إلى الذاكرة من جديد.

في نقطة ما على الحدود السورية- التركية، بدا المشهد أخاذًا، كنا نجلس في مقهى صغير، يطل على نهر دجلة، يخال المرء أن باستطاعته مصافحة النهر بكف يده بشيء من الانحناء، لكنه لا يمسك إلا بالفراغ، الشبان الأكراد في المقهى، يلوحون بأيديهم إلى نقاط بعيدة تكاد لا ترى، بينما يتحدثون باللغة الكردية على الهاتف. شرحوا لنا -بعدئذ- أنهم يتحدثون مع أصدقائهم الأكراد على الجانب التركي، ويتنافسون، من يعلي دخان شعلته أكثر من الآخر، إنه النيروز الجميل.

كان إحساسًا غريبًا ما يولده ذلك كله، من أعمدة الدخان على جانبي الحدود، إلى الأيدي التي تلوح، إلى غربتنا نحن عن مجمل هذه الطقوس وتلك المفردات. لم أفهم -قط- لماذا لم يسبق لمعظمنا زيارة هذا المكان، ولماذا لم يسبق لنا، الاشتراك -ولو مرة- في أحد احتفالات النيروز المقامة في مدننا، كدمشق وحلب. وما دمنا كأغلبية وأقلية، تجمعنا معاناة واحدة من الافتقار إلى العيش بحرية، وفي ظل شيء من العدالة والمساواة. أي حاجز ارتفع بيننا على مدار سنوات طويلة، وأي ثقة اهتزت، وأي عزلة تجاه بعضنا بعضًا، فُرضت علينا حينًا، وعززنا سياجها حينًا آخر، ما بين المخاوف والشكوك والحذر من «نزعات انفصالية» في الجانب العربي، وإحساس بالتمييز السلبي والتهميش وعدم الاعتراف، ومزيد من الانعزالية في الجانب الكردي.

في ظل إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، اجتمعت أطياف عدة للمعارضة العربية والكردية في سورية، والدعوة إلى رفع المظالم الخاصة بالأقلية الكردية، الأقلية القومية الأكبر في سورية، بدءًا من منح الجنسية لـ «المجردين» منها، هي عنوان ثابت في الحراك الديمقراطي السوري.

لكن انتظار القرار السياسي برفع هذه المظالم يدعو إلى اليأس، وهو -في النهاية- جزء

لا يتجزأ من قرار أوسع، يقضي بالاستجابة لجملة مطالب تتعلق بالحريات والحقوق، لا يبدو أن تحققها قريب، من السخرية، الانتظار حتى نحظى بالديمقراطية والحرية؛ كي نفكر أن نحدث ثقوبًا في الجدار السميك.

مرة أخرى يأتي النيروز محملًا بالقتلى والجنازات، ثلاثة قتلى، وعدد من الجرحى، هي حصيلة هذا العام من الصدامات ما بين الأكراد والسلطات السورية في القامشلي، عشية الاحتفال بالعيد. مرة أخرى، لا نتوقع أن تحقيقًا نزيهًا يفتح في هذه الحادثة، ولا أن نضمن، أن إطلاق نار ضد المواطنين، لن يحصل في مناسبات مشابهة.

معاناة الأكراد السوريين مستمرة، لكن للنيروز قصة أخرى، ومن أعز الأحلام أن يجري الاحتفال بهذا العيد، كأعياد السوريين الأخرى كلها، هذا لا يحتاج إلى قرار سياسي، فحسب، بل يحتاج إلى قرار «قلبي» يرمم شيئًا مما تكسر، ولو كنا قد احتفلنا بالنيروز معًا طوال السنوات الماضية، ولو كنا توجهنا إلى بعضنا بعضًا خارج إطار الاجتماعات والبيانات الصحفية، لو فعلنا ذلك، بدلًا من التوجه معًا في اتجاه آخر مطالبين وشاكين، لربما كان نيروز اليوم أجمل منه في الأمس.

ميثاق عربي لحقوق الإنسان[44]

القول إن الميثاق العربي لحقوق الإنسان يشكل خطوة إيجابية عبر إقراره بالحقوق المنصوص عليها، غير ذي قيمة، فقد أقرت معظم تلك الدول الحقوق نفسها، بمصادقتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. المهم، هو وضع هذه الحقوق موضع التنفيذ، وليس التغني بها.

احتفت الجامعة العربية ببدء سريان الميثاق العربي لحقوق الإنسان في الخامس عشر من آذار/ مارس الجاري. واللافت في هذا الاحتفاء، عدّها، في بيان صادر عن أمانتها العامة، أن ذلك «يعكس اهتمام الدول العربية المتزايد بحقوق الإنسان، ويفتح فصلًا جديدًا في تعامل الجامعة مع الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان..». وأنشئت لجنة عربية فرعية لحقوق الإنسان، مهمتها تلقي تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية؛ لعرضها على وزراء الخارجية، على أمل أن تتحول هذه اللجنة إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان في المستقبل.

وقد يحتمل نص الميثاق بحد ذاته كثيرًا من الجدل والانتقادات، حيث يرى عدد من الناشطين الحقوقيين العرب، أنه تخلف -في بعض ما نص عليه- عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ حتى أن بعض الناشطين في دول المغرب العربي، نادوا بعدم التصديق عليه؛ لأنه تضمن حقوقًا أقل من تلك التي تتضمنها قوانينهم الوطنية في بعض المجالات. لكن ما قبل مناقشة نص الميثاق، وما تضمنه من آليات شكاوى ورقابة، تفرض أسئلة عدة نفسها بإلحاح، من غير أن تجد إجابات شافية عليها.

فالدول التي صادقت على الميثاق -حتى الآن- هي الأردن، البحرين، الجزائر، فلسطين، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، وسورية. كيف يمكن تفسير مبادرة دول تعدّ أنظمتها من أكثر الأنظمة انتهاكًا لحقوق الإنسان، كسورية وليبيا؛ لأن تكون من أولى الدول المصادقة على هذا الميثاق على ثغراته.

فهل تكون تلك الأنظمة مطمئنة إلى أن الميثاق، وما يتبعه من إجراءات عملية،

---

(44) 24 آذار/ مارس 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=749

هي أمور شكلية، فحسب، لا يؤمل منها أي تغيير أو تأثير يذكر، هل يمكن القول إن مسارعة هذه الدول للمصادقة على الميثاق، تفقده «هيبته»، وتهدم ما يمكن أن يبنى من آمال عليه.!

من ناحية أخرى، يتساءل المرء عن مغزى إصدار مثل هذا الميثاق، في منطقة صادق كثير من دولها على مواثيق دولية مشابهة، من غير أن ينعكس ذلك إيجابًا -ولو بالحد الأدنى- على أوضاع حقوق الإنسان فيها. وإذا كنا سنفترض حسن النيات الهادفة إلى تعزيز أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية، فما مغزى أن تكون الخطوة الأولى من نهاية الطريق.

من البديهي أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، يفترضان -بداية- حماية دستورية لها، وهو ما نجده في كثير من الدساتير العربية، إنما في أحايين كثيرة، بشكل مقيد (بالقوانين المحال إليها التطبيق)، أو موجه (بالأيديولوجيا أو العقيدة الدينية)؛ ما يفرغ هذه الحماية الدستورية من معناها، ثم هناك الرقابة على دستورية القوانين التي قد تصدر مقيدة، أو متعارضة مع الحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريًا، وهو أمر معطل أو شبه معطل في كثير من الدول العربية. وهي تفترض -أيضًا- أن تكون السلطة التشريعية منتخبة بحرية، ومعبرة -فعلًا- عن إرادة الشعب، وتمحيص هذا الأمر في عدد غير قليل من دولنا لا يدعو إلى التفاؤل. هذا إذا لم نتحدث عن استقلال القضاء ونزاهته، الذي من المفترض أن ينصف أولئك المنتهكة حقوقهم المنصوص عليها في الدساتير والقوانين الوطنية.

وفوق هذا كله، تلزم سيادة ثقافة الحرية والحق في الوعي العام، وهي من شأنها أن تشكل السد المنيع ضد الممارسات الاستبدادية والانتهاكات، وهذه -بدورها- نتيجة مسار طويل ومعقد من الجهد الفكري والثقافي، والممارسات التربوية والسياسية على أرض الواقع، مسار نكاد لم نخط من طريقه إلا خطواته الأولى، إذا كنا قد خطونا بالفعل.

ثم يأتي تشكيل النظام الإقليمي لحقوق الإنسان؛ ليتوج ذلك المسار الطويل، ويعدّ بمنزلة الدرجة الأخيرة من الرقابة والمتابعة وتصحيح المسار؛ حيث ينظر هذا النظام، بأجهزته الرقابية أو القضائية التي يشكلها، في القضايا الإشكالية التي تحتمل أكثر من

اجتهاد، وأكثر من رأي، بعد أن يكون القضاء الوطني المستقل والنزيه والكفء، قد قام بدوره كاملًا.

الطريق المعاكس غير ممكن. الدول التي تتذرع بسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بوجه أي انتقاد دولي لأوضاع حقوق الإنسان فيها، لا يتوقع أن تقدم تنازلات في مواجهة الانتقادات البينية، وإن كانت هذه الدول كثيرًا ما ترد في وجه منتقديها الغربيين، «بتعييرهم» بمواقفهم من حقوق الإنسان في فلسطين والعراق، فهي تملك مسوغات أقوى للرد في ما بينها، حيث تشترك جميعًا في سجل حافل بالانتهاكات.

والقول إن الميثاق يشكل خطوة إيجابية عبر إقراره بالحقوق المنصوص عليها، غير ذي قيمة، فقد أقرت معظم تلك الدول الحقوق نفسها بمصادقتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، المهم، هو وضع هذه الحقوق موضع التنفيذ، وليس التغني بها.

ليس الأمر أنه يجب تمزيق الميثاق وإلغاء «فرحة» الجامعة العربية ببدء سريانه. وليس موقفًا سلبيًا من الخطوة؛ من حيث المبدأ. إنها تساؤلات نابعة من حيرة حقيقية، فحسب؛ فهل يعكس الميثاق -بالفعل- اهتمام الدول العربية المتزايد بحقوق الإنسان، ولماذا لم يتبد هذا الانعكاس في أشكال أخرى منظورة وملموسة، تعكس تعليقات القراء العرب في المواقع الإلكترونية المختلفة على خبر بدء سريان الميثاق، كثيرًا من التشاؤم؛ إذ تكررت عبارة «حبر على ورق» في معظم التعليقات. متشائمون هؤلاء القراء، هداهم الله!

الداء والدواء حب الحياة[45]

يبقى أولئك الذين تنعموا في ما كتب الكواكبي، وقاوموا الاستبداد وناهضوا طبائعه، قابعين في سجونهم؛ من أجل وطن وإنسان وحرية وحياة كريمة، وليسوا يحملون في ذلك منّة لأحد، من غير أن يعني هذا تحميلهم العبء كله، ونسيانهم في معاناتهم.

يمر الناس على أخبار بعينها مرورًا سريعًا، عادة ما تسرق الحروب والنزاعات الداخلية وكوارثها وضحاياها الأضواء من حيوات أخرى، تنتزع بغير عنف مادي مباشر، بغير ضجيج وصراخ، وعيون تلتقط الألم من وراء الكاميرات، عادة ما تهز الأولى الضمائر، وتلامس الثانية بصعوبة، السطح الخارجي للشعور. عادة ما يجري التعاطف مع الضحايا الأبرياء الذين لم يختاروا مكان وجودهم في المعركة، وينظر للآخرين ممن صنعوا ساحة معركتهم، بشيء من الاستهتار، والريبة أحيانًا، وعادة ما يكون «للقضية» الكلمة الحاسمة في الموقف من هؤلاء، وأولئك، في الوقت الذي لا يبقى فيه من معنى للحق في الحياة والحرية، عندما ينظر إليه بعين مؤدلجة.

وفي غفلة من أكثرنا، تمضي سنواتهم في الظلمة، عندما يتآكلهم المرض، وتخونهم أجسادهم، نقرأ عنهم خبرًا مكثفًا هنا أو هناك، وهو ليس من أكثر الأخبار قراءة، على أي حال.

البروفسور عارف دليلة ليس إلا أحدهم، عندما صرحت منظمة العفو الدولية -أخيرًا- بأنه بسنواته التي تناهز السبعين، وبسنوات سجنه السبع ونيف، يعاني تدهورًا مستمرًا في صحته، وأنه «قد يفقد حياته، إذا لم يُسمح له بدخول المستشفى دخولًا عاجلًا»، تساءلت في ما إذا كانت الحرية والتعددية ومكافحة الفساد، تستحق أن يفقد المرء حياته في سبيلها، وأي موت صامت هذا، لا ترى فيه «الجماهير» «قضية»، ولا تشارك فيه بعزاء، وهو هي، وإن لم تعلم بعد!

الطبيبة فداء الحوراني نُقلت من سجنها إلى المستشفى منذ أيام، والنائب البرلماني السابق رياض سيف، يصارع مرض السرطان في سجنه، بينما تسخر أقلام وضيعة من

(45) 2 آذار/ مارس 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=475

مرضه، وتتطوع مواقع إلكترونية تؤمن «بالرأي والرأي الآخر»، بنشر ما تعدّه «تنكيتا». خفة الظل -هذه- ليست إلا شكلًا آخر للموت. إن الرغبة في إفناء الآخر، وتمريغ الحياة، من حيث هي حق مقدس، بأوحال الجهل الأعمى.

و«الجهمي» ليس إلا أحدهم، وفقًا للعدد من المنظمات الحقوقية، فإن المواطن الليبي «فتحي الجهمي» «مريض جدًا، ويحتاج لرعاية طبية عاجلة». والجهمي المعتقل منذ عام 2002، كان قد انتقد الزعيم القذافي، وطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإطلاق الحريات الأساسية. هذا بينما صرحت (مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية) التي يديرها سيف الإسلام، نجل الزعيم الليبي، بأن الجهمي «يلقى أفضل رعاية صحية ممكنة»، مع العلم أنه «غير متزن عقليًا»، وفقًا للمؤسسة المذكورة. ولو ذهبنا معها -جدلًا- إلى أن هذا المعتقل لديه لوثة حرية في عقله، وغير متزن بمعايير الاستبداد، لاقتضى ذلك الإفراج عنه فورًا، وفقًا لجميع قوانين العالم التي لا تؤاخذ شخصًا «غير متزن» في كلام أطلقه، أو تصرف قام به.

ومثل هؤلاء كثير في أنحاء مختلفة من هذا العالم في أكثر أجزائه ظلمة، من كوبا إلى الصين إلى كثير من دولنا العربية، تستنسخ التجارب، والخبرات يجري تبادلها. وما طبق في هذا البلد في مرحلة معينة ضد معارضي السلطة فيها، يطبق في بلد آخر في مرحلة مختلفة، ودائمًا أشكال التنديد واحدة، ومصادر هذا التنديد لا تختلف أيضًا، فالمنظمات الحقوقية تطالب وتناشد، ولا نملّ أو نكلّ من تكرار أن الإعلام يتجاهل، ويغدو شريكًا متواطئًا بالصمت وشبه الصمت، في عملية السجن والموت البطيء والإدخال إلى المصحات العقلية، وتبقى «الجماهير» مشغولة بقضاياها الكبرى؛ فليست جميع المعارك معاركها، وليست كل الأرواح بالقيمة نفسها، بالنسبة إليها. وهي في زخم بحثها عن هوية ما، وكرامة ما، وحرية ما، تتعامل بحياد عجيب، مع العبث بذلك كله. وقد يكون ذلك اعتياد الهزيمة والإحساس بالعجز، إلى حد الاستنكاف عن توقيع عريضة، ولو باسم مستعار! وقد تكون جدران الخوف وطبقات التعب المترسبة في النفس. أم أنهم، كما يقول الكواكبي في طبائع الاستبداد: «من غريب الأحوال أن الأسراء يبغضون المستبد، ولا يقوون على استعمالهم البأس الطبيعي الموجود في الإنسان إذا غضب، فيصرفون بأسهم في وجهة أخرى ظلمًا، فيعادون من بينهم فئة مستضعفة، أو الغرباء، أو يظلمون نساءهم، ونحو ذلك».

وفي جميع الأحوال، يبقى أولئك الذين تمعنوا في ما كتب الكواكبي، وقاوموا الاستبداد وناهضوا طبائعه، قابعين في سجونهم، من أجل وطن وإنسان وحرية وحياة كريمة، وليسوا يحملون في ذلك منة لأحد، من غير أن يعني هذا تحميلهم العبء كله ونسيانهم في معاناتهم. يقول الكواكبي في مقدمته حول تشخيص الاستبداد: «يقول المفادي: الداء حب الحياة والدواء حب الموت». ونقول إن الداء الاستهانة بحياة الآخرين وحقوقهم، والدواء حب الحياة واحترامها للجميع، بما هي حق وواجب وحرية وإيمان.

هكذا تكلم غاندي[46]

دائرة العنف مغلقة بإحكام، وكم غاندي معاصر نحتاج لمحاولة وقف دورانها. حسنًا فعل أحفاده، إذ رفضوا «تحنيط» ذكراه في المتحف، كما كان مقترحًا، ويا ليتهم نثروا بقايا رماده في بحار أقرب إلى شطآننا، لعل «لوثة» المحبة واللاعنف، وقبول الآخر تصيب شيئًا من حاضرنا، وهي -حتى الآن- أحلام بعيدة، مثلها مثل أحلام الحرية والعدالة.

في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير الفائت، نثرت بقايا رماد (صاحب النفس العظيمة) في بحر العرب، ستون عامًا مر على مقتله، في 30كانون الثاني/ يناير 1948. لم يبق منه لنا إلا أسطورته، نعيد ترديدها بلا مبالاة، كاستذكار درس صعب في التاريخ، يسهل نسيانه، وفي أفضل الأحوال، من أجل الترحم على فكر يبدو أنه مضى مع صاحبه.

مات المهاتما غاندي داعية اللاعنف قتلًا على يد العنف، ثم أعيد قتله على مر العقود الستة الماضية، قُتل مرارًا عبر حروب عبثية بين الدول، أو بين مواطني الدولة الواحدة، عبر مقاومات وثورات أكلت أبناءها، كما أكلت أعداءها. عبر احتلال هنا، وطغيان هناك، عمّم العنف حينًا وشرعنه أحيانًا، ولمنطقتنا كان نصيب كبير من عملية إعادة القتل حتى النسيان.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه أجساد نسائنا وأطفالنا، بعد شبابنا وشيوخنا، تُلفّ بالأحزمة الناسفة، وتُرمى في الأسواق؛ لتبعثر ما استطاعت من حيوات، لا ندري ماذا نفعل بإيمان غاندي بأن التدمير ليس قانون البشر. الذي يقول: «يعيش الإنسان بحرية -فحسب- باستعداده للموت إذا ما لزم الأمر على أيدي أخيه، وليس أبدًا بقتله إياه». واليوم يموت المرء على أيدي محتل أرضه، وشريكه في الأرض، على السواء. ويقول أيضًا: «الحرية التي تأتي بوسائل عنيفة تعطي عنفًا».

والموت يستدعي الموت، وعمليات قتل إرهابية وحصار وتجويع من الاحتلال، تقتضي الرد بصاروخ أو اثنين؛ ما ينتهي بمزيد من عمليات القتل الإرهابية، والحصار والتجويع. ونسمعه أيضًا يقول: «إن العين بالعين تجعل العالم كله أعمى»، لكن من يردد

---

(46) 10 شباط/ فبراير 2008
http://www.alsafahat.net/blog/?p=217

صدى كلماته، فمرادفاته في قاموس العين بالعين، هي التصهين والاستسلام والجبن.

ومرة أخرى نسمعه يقول: «إن اللاعنف والجبن لا يتماشيان معًا. بإمكاني تخيل شخص كامل التسليح هو في داخله جبان. إن حيازة الأسلحة تعني وجود عنصر خوف، إذا لم يكن جبنًا. ولكن اللاعنف الحقيقي مستحيل من دون امتلاك عدم الخوف غير الزائف».

والزيف الحقيقي هو السكون المرتدي حُلّة استقرار وأمان، هنا وهناك، والمنطوي على كم هائل من التعصب والتزمت والتطرّف، ديني أو طائفي أو عرقي، ومن الأشكال كافة. فقط أبقوا عود الثقاب بعيدًا، لكن إلى متى؟! ومن يصغي: «أنا لا أريد أن يكون منزلي محاطًا بجدران من كل النواحي، ولا أريد لنوافذي أن تكون مغلقة. أريد أن تكون ثقافات كل البلدان منتشرة حول منزلي بحرية، ولكني أرفض أن أنسف من قبل أي منها».

وأي ثقافة قد تنتشر حول منزلي بحرية، وأنا سجين في بيتي، وأي ثقافة قد تنتشر من حولي إذا كان محظورًا عليّ تشكيل ثقافتي، ومحكوم عليّ بوعي اللاوعي والتجهيل، وفي غير ذلك تجريم بإساءة لمشاعر الأمة، أو نيل من هيبة الدولة، أو تحقير لولي الأمر، أو خرق للنظام العام. وتكفير، أو اعتقال، هدر دم، أو تخوين. لا أحد يهتم بأن يسمع منه عندما يقول: «إن حرمان شخص من حريته الطبيعية، ومن أسباب الراحة العادية، هو أسوأ من تجويع الجسد، إن ذلك هو تجويع للروح القاطنة في الجسد».

دائرة العنف مغلقة بإحكام، وكم غاندي معاصر، نحتاج لمحاولة وقف دورانها. حسنًا فعل أحفاده، إذ رفضوا «تحنيط» ذكراه في المتحف كما كان مقترحًا، ويا ليتهم نثروا بقايا رماده في بحار أقرب إلى شطآننا، لعل «لوثة» المحبة واللاعنف، وقبول الآخر تصيب شيئًا من حاضرنا، وهي -حتى الآن- أحلام بعيدة مثلها مثل أحلام الحرية والعدالة، ولاتزال الحركة العربية للاعنف في بداية دربها، ولايزال رواد هذا الحلم في خطوة الميل الأول، على الرغم من أن بعضهم أمضى سنين طويلة من عمره في صوغ هذا الحلم حقيقة.

تحية إلى داعية اللاعنف الجليل الأستاذ، جودت سعيد، وجميع من يمشي في دربه.

هؤلاء يبقون على نقطة الضوء؛ كي نستمر في الأمل، فقد قال صاحب النفس العظيمة: «يجب ألا تفقدوا الأمل في الإنسانية، إن الإنسانية محيط، وإذا كانت بضع قطرات منه قذرة، فلا يصبح المحيط بأكمله قذرًا».

ستون سنة منذ مقتل المهاتما غاندي، إنها ليست مناسبة لاستعادة ذكراه، فحسب، مسيرته وأقواله والتفكر فيها، هي مناسبة، قبل كل شيء، للتفكر في ما نحن فيه، والعنف مورس ضدنا، ومارسناه ضد بعضنا بعضًا، وأنفسنا، وكلنا ملوك تجاه بعضنا والآخر، وكلنا ضحايا لبعضنا بعضًا وللآخر!

يوم في قصر العدل[47]

في مساء ذلك اليوم الماطر القارس في برودته، كان الإنهاك يعم جميع من حضر وقائعه، عشرة معتقلين سياسيين، حضيض ما وصل إليه وطن تساق نخبه بالقيود، وسط حشود رجال الأمن والشرطة، ولم تكد الذاكرة تسترجع أحداثه حتى آخرها، حتى انكشفت لها «آخرة» جديدة. اعتقل المعارض السياسي البرلماني السابق رياض سيف.

كنا بانتظار الدكتورة فداء، وهي سيدة جميلة ولطيفة، صاحبة ابتسامة ساحرة. وطبيبة معروفة، وهي زوجة، وأم لشاب في العشرينيات من عمره، إنها ابنة السياسي السوري الراحل، أكرم الحوراني، ناشطة سياسية، انتُخبت -أخيرًا- لرئاسة المجلس الوطني لإعلان دمشق، وهي أول سيدة في الحراك الديمقراطي السوري، تُعتقل وتحال على القضاء في «العهد الجديد»، أي منذ سنوات سبع. بعد ذلك، لن يكون من الصعب إدراك لماذا كان الجميع يشعرون بخفقان سريع في القلب، وتوتر، بانتظار أن تظهر بالقرب من غرفة قاضي التحقيق. وأخيرًا، عناصر الشرطة يحيطون بسيدة جميلة ولطيفة ذات ابتسامة ساحرة، اسمها فداء الحوراني.

وعلى الرغم من شوق الجميع، الأهل والأصدقاء، للقاء المعتقلين العشرة، وبعد اختفاء دام أكثر من شهر ونصف لدى فرع أمن الدولة، كانت اللحظات عجيبة في ما حملت من تناقضات.

العين تلمح فداء، وكانت أول من حضر أمام القاضي، والعين ترغب في أن تنغلق أبدًا، فتمّحي عبر «غض النظر»، حضيض ما وصل إليه وطن، تُساق نخبه بالقيود وسط حشود رجال الأمن والشرطة، والعين ترغب في أن تنفتح أبدًا، فتحتفظ -حتى النهاية- بابتسامة قوة، وفيض أمل ومحبة، وهدوء واثق من نفسه، وساخر من جيش «رجال» يطوقون ابتسامة.

ليست السيدات كثيرات في حراكنا العام السوري، لكن الواحدة منهن تساوي قمرًا وحقل نجوم.

---

(47) http://www.alsafahat.net/blog/?p=183

جرى استجواب فداء، وكذلك التسعة الآخرون المعتقلون على ذمة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، جميعهم نالوا من هيبة الدولة، ونشروا الأخبار الكاذبة، وأثاروا النعرات العنصرية والطائفية! كانوا يمرون واحدًا بعد آخر إلى غرفة التحقيق، بلمح البصر، وجوه متعبة، وأجساد ناحلة، ويبتسمون، ونفعل مثلهم، بصعوبة نحافظ -نحن- على عضلات وجوهنا في شكل ابتسام.

الصحافي والناشط، علي العبد الله، عُرِض -عقب التحقيق معه- على الطبيب الشرعي؛ لإصابته في أذنه؛ نتيجة التعذيب. تسأل زوجته وابنته: لماذا هو في غرفة الطبيب. ونجيب: لتوقيع بعض الأوراق. تنسل الابنة بيننا، تحاول استراق الحديث، وتقول، لا تخبروا أمي. وأمها تقول، لا تخبروا ابني، والابن يتصل من غربته؛ ليقول: لا تخبروا أمي. حسنًا، لن نخبر أحدًا!

يتمشى عناصر الأمن -على كثرتهم- بيننا، يراقبون الهمسات، أعقاب السجائر ترمى من الأصابع النزقة، محاولات تسلل الأهالي إلى مكان قريب؛ لاستراق النظر إلى أحبتهم، التهليل للمعتقلين حين يمرون مسرعين مقيدين، ويدونون بنظراتهم الثاقبة ذلك كله... بالعربي!

قُبيل الغروب، كان تسعة من المثقفين والصحافيين يُساقون إلى سيارة السجن الكبيرة التي تشبه براد نقل الأطعمة، إلى جانب سجناء جنائيين آخرين، قريب أحد هؤلاء السجناء الجنائيين كان يصرخ في اتجاهه، عبر الباب الخارجي المطل على شارع النصر: «لا تخف، أيام وتخرج من السجن، «دبرت» كل شيء، إخلاء السبيل أصبح في جيبنا»!

يتحرك «البراد» الكبير، ينقسم المجتمعون على جانبي الطريق، تلوّح الأيدي لمن لا نراهم داخل «البراد»، وتصفق أخرى بحماسة، يسألني أحد أقرباء السجناء الجنائيين من خلف ظهري، لماذا تصفقون لهم، فأقول: لأنهم معتقلون سياسيون، يجيب: شبعنا حكي جرايد! ألتفت إليه بانزعاج؛ لأرى شخصًا رث الثياب، لحيته طويلة، عيناه منتفختان كخوختين، فأقول له: نحن أيضًا!

ثم يأتي دور سيارة سجن النساء. تصعد السيدة الجميلة إلى الباص، مع زميلات السجن! يندفع ابنها الشاب باتجاهها؛ فتعترضه عناصر الشرطة، نزق الشباب يدفعهم للاندفاع نحو أمهاتهم، السيدات العنيدات المعتقلات، لخطف نظرة، من دون أي مراعاة للقانون!

في المساء، كان الإنهاك يعم من كل بد، جميع من حضر وقائع ذلك اليوم الماطر القارس في برودته. ولم تكد الذاكرة تسترجع أحداثه حتى آخرها، حتى انكشفت لها «آخرة» جديدة. اعتقل المعارض السياسي البرلماني السابق، رياض سيف. يجدر تعريفه هنا، ليس بأنه معتقل سابق، في إطار ما بات يُعرف بربيع دمشق مدة خمس سنوات، وأنه رئيس الأمانة العامة لإعلان دمشق، وأنه مصاب بالسرطان، وبحاجة ماسة إلى العلاج، ومع ذلك؛ ممنوع من المغادرة، بل -وببساطة- بأنه كان أحد المتضامنين الذين حضروا مع آخرين وقائع هذا اليوم الحافل.

في مساء اليوم نفسه، كانت فيروز تدفئ برد دمشق، في حفلتها الأولى -هنا- بعد غياب طويل، كانت تؤدي مع فرقتها مسرحية «صح النوم»، ولعلها لم تسمع بالأصدقاء الذين كنا نتحدث عنهم، أو عن غيرهم، وليس ذلك بذي أهمية على أي حال؛ لأنها كانت تشاكس الوالي الظالم على المسرح. قرنفل (فيروز)، استطاعت أن تنتزع ختم الوالي، وتسيّر أمور البلاد والعباد المعطلة بسبب نوم الوالي المديد. قرنفل شجاعة وحرة وجميلة، تذكرني في بعض ملامحها -إلى حد بعيد- بقرنفل أخرى، تقيم -حاليًا- في سجن دُوما للنساء.

فتاوى في الثقافة والحرية[48]

ليس هناك أجمل من الاحتفاء بالحرية ورموزها، بأولئك الذين سلكوا -أو ما زالوا يسلكون- دروبًا صعبة؛ من أجل حريتهم وحرية الآخرين، كل الآخرين. الحرية من الاحتلال، ومن التمييز العنصري، ومن الاستبداد، من الفقر...إلخ. هكذا نعبر عن بعض إيماننا بالحرية، وتقديرنا لمن شقوا دربها.

من هنا؛ فهي خطوة لافتة أن تنظم وزارة التعليم العالي في سورية مسابقة حول كتاب نيلسون مانديلا (رحلتي الطويلة من أجل الحرية). والأكثر «لفتا» تصريح السيد وزير التعليم العالي في هذه المناسبة بأن «هذه التظاهرة تعبر عن عمق التقدير والاحترام للقيم النبيلة، والمبادئ السامية التي ناضل من أجلها الرمز الإنساني مانديلا، بعزيمة وثبات، ولقي في سبيل ذلك أنواعًا شتى من العذاب والسجن». وأنه، أي الوزير وحكومته، لا ريب «نلتقي معه في كل ما طرحه، وسعى إلى تحقيقه؛ لأننا نؤمن بأن الإنسان ولد ليكون حرًا عزيزًا كريمًا»!! ورحلة مانديلا الطويلة من أجل الحرية، لم تكن سهلة قط، فليس هناك طريق سهلة للحرية، كما يقول هذا المناضل العظيم، وهو ما لابد أن يلتقي معه السيد الوزير أيضًا. في ذلك كله، رسالة سامية إلى الطلبة حول قيمة الحرية ودربها، شرط ألا يخاطر هؤلاء بالمسير على هذه الدرب، محليًا على أي حال!

مؤثر جدًا الاحتفاء بالمناضلين من أجل الحرية، عبر تنظيم مسابقات، تتناول حياتهم ومعاناتهم، أو عبر نشر قصائد لهم كتبوها في السجن! وهذا الابتكار الأخير، هو للسيد وزير الثقافة الذي حين سئل عن معتقلي الرأي والضمير في سورية أخيرًا، في أثناء مؤتمر صحفي، وكيف يمكن لدمشق أن تكون عاصمة للثقافة، وفيها مثقفون يقبعون في السجون، نفى علمه بوجود هؤلاء، ثم غير رأيه وعدّهم مجرمين، يحاكمون وفقًا للقانون (وتسعة منهم لم يعرضوا على أي محكمة حتى اللحظة)، ثم غير رأيه -مرة أخرى- بعد عدة عبارات مرتبكة وملعثمة، واعدًا أنه «على استعداد في ما إذا كان أحد القابعين في السجون لديه قصيدة جيدة، أنا على استعداد أن أنشرها له». وبالمناسبة، في معرض حملتها المستمرة، نشرت منظمة العفو الدولية قصائد لمعتقلي سجن «غوانتانامو»، سيئ الذكر،

---

(48) http://www.alsafahat.net/blog/?p=98

على موقعها الإلكتروني، فهل استقى السيد الوزير فكرته من هذه المبادرة الخلاقة! وهل يجد كثيرًا من القواسم المشتركة بين معتقلي «غوانتانامو» الذين نطالب لهم بالعدالة، وبين المثقفين والناشطين السوريين المعتقلين، أم أنمنظمة العفو قد تكون سمعت الفكرة -في وقت سابق- من السيد الوزير، واستوحتها منه! هذا ما يصعب تأكيده.

أما الشيء المؤكد فهو أن دعوة عدد من المثقفين والمبدعين من أنحاء شتى من العالم؛ للمشاركة في احتفالية دمشق، بوصفها عاصمة للثقافة العربية، مثيرة للدهشة؛ إيزابيل الليندي، ميلان كونديرا، ناعوم تشوميسكي، وآخرين! لماذا الإصرار على دعوة أسماء لأصحابها تاريخ طويل في الدفاع عن الحرية ضد الاستبداد، وأي مفارقة هذه؟ لأننا يجب -وبسرعة وفي الحال- أن نقرر إما الاحتفاء بالحرية ورموزها، وإما الاكتفاء بنشر قصائد هذه الرموز من وراء القضبان؛ لأن حريتي وحريتك لا تنفصلان، يقول مانديلا، ألم يسمعوا بذلك؟! على أي حال، نفت إيزابيل الليندي، وكذلك فعل ناعوم تشوميسكي، نيتهما القدوم إلى سورية، والمشاركة في الاحتفالية. ربما بعضهم في هذا العالم، يحبذ الاحتفاء بالحرية عوضًا عن تأبينها بقصائد سجينة!

وأخيرا، وما زلنا في حديث الثقافة والمثقفين والحرية، فإن العدد القليل جدًا، جدًا، من المقالات،أو المواقف، التي كتبها مثقفون عرب، تضامنًا مع زملائهم السوريين في محنتهم، توحي بأي مدى تحتفي بالحرية، هذه الثقافة العربية ورموزها؛ وحتى ما كتب، تضمن أخطاء في أسماء هؤلاء الزملاء، أوتواريخ اعتقالهم، أوسنوات حكمهم. لا مزيد من الوقت للتفاصيل، فـ«القضية» أهم من حامليها، أم أنها هي نفسها، «الثقافة العربية» تحتاج إلى من يسرب قصائدها من داخل سجنها الكبير.!

وليس أجمل مما كتبه الكاتب والروائي، الياس خوري، أخيرًا، بعنوان «تحية إلى سجناء دمشق» من أن «لكم -أيها الصديقات والأصدقاء- حبنا وتضامننا وإصرارنا على أن يتحقق حلم الحرية، مهما كانت التضحيات. أما الثقافة العربية النائمة والغافلة عن مأساتكم، فإنها بصمتها تخون نفسها وقضيتها؛ لذا، يجب أن ينكسر الصمت اليوم قبل الغد، وتعود لغة العرب سلاحًا في مواجهة هذا التصحر الانحطاطي الزاحف»..

تصحر انحطاطي! لماذا هذا التشاؤم! هل نتوقف عن الأكل والشرب؛ حتى يُفرج

عن المعتقلين، كما يقول السيد وزير الثقافة! ألا يكفي أن ننشر قصائدهم المكتوبة على جدران الزنازين! ألا يكفي أن نحتفي بمانديلا! بالمناسبة مانديلا، يقول: «في بلدي يسجن المرء أولًا، ثم يصبح رئيسًا»، وفي بلدي أنا، يسجن المرء أولًا، ثم يسجن ثانيًا، ثم ثالثًا...إلخ.

صُنَّاع الثورة[49]

يحتاج الأمر إلى ثلاثة أو أربعة «فدائيين» في كلّ مسجد؛ ليبدؤوا بالهتاف بعد انتهاء الصلاة. يعتمد الأمر على كثير من العوامل. مثلًا، في مدينة مثل بانياس الساحليّة، أهلها يعرفون بعضهم بعضًا معرفة جيّدة، ومن السهل تمييزُ «الغرباء» أو «العواينية»، كان يكفي أن يبدأ شابٌّ مثل «أنس الشغري» الذي يحظى باحترام كبير من الجميع، ويتمتّع بكاريزما معقولة، على الرغم من صغر سنّه (23 سنة)، بالتكبير والهتاف بعد الصلاة، حتى يتبعه جميعُ المصلّين، ومن ثمّ؛ معظمُ أهل المدينة. كان ذلك في البدايات، حيث البداية -في حدّ ذاتها- تحتاج إلى جرأة ومغامرة كبيرتين.

«أنس» معتقل -اليوم- منذ أكثر من شهر، عقب اجتياح المدينة والتنكيل بأهلها. الشبّان يفتقدون أنس إلى درجة كبيرة، ولا يزالون -حتى اللحظة- يربطون أيّ حديث عن المدينة بقصص عن أنس وشجاعته، وعن دوره في الحراك الاحتجاجيّ هناك، وفي إشاعة أجواء من الأمل والتفاؤل بين الجميع.

يقول شبابُ الثورة في بانياس إنّ غياب أنس الشغري، بوصفه ممثلًا للتيار الشبابيّ للثورة في المدينة، وغيابَ الشيخ الشابّ «أنس عيروط» (كونه متواريًا بفعل الملاحقة)، بوصفه ممثّلًا للتيّار الدينيّ، قلّصا بنسبة النصف حراكَ المدينة التي كانت من بين الأنشط والأسبق في التظاهرات الحاشدة والهتافات المرتفعة امطالبها. واليوم المسجد الذي كانت تنطلق منه التظاهرات مغلق، ومحاصر بالرشّاشات وعناصر الأمن والجيش، وقد تكامل غيابُ قادة الاحتجاجات مع الحضور الأمنيّ والعسكريّ الضاغط بشدة، ليحدّ قليلًا من حراك المدينة وأهلها، لكنه لم يستطع وأد هذا الحراك بأيّ حال من الأحوال.

قادة الاحتجاجات لا يلعبون دورًا مماثلًا في جميع المناطق، ولا سيّما في المدن الكبيرة التي لا يُعرف فيها «ابنُ البلد» من «الغريب»، هذه هي الحال -مثلًا- في دمشق العاصمة، حيث مهمّةُ تنظيم التظاهرة والانطلاق بها أمرٌ بالغ الصعوبة والتحدّي. يقول شابٌّ من إحدى تنسيقيّات دمشق إنّ أحدًا لا يعرف الآخر، وبخاصّةٍ في الجوامع الكبيرة. ويظنّ بعضهم أنّ من يبدأ التكبيرَ رجالُ أمن يحاولون الإيقاع بالمصلّين، أو ربما ينتظر معظمُ

---

(49) المقالة منشورة في مجلة الآداب عدد 7-9 /2011

الموجودين أن تكبر التظاهرة لينضموا إليها، وهو ما يجعلها توأد في مكانها، وفي بعض الحالات، يقمع عدد من الأهالي «الموالين» المحتجّين ويضربونهم ويحتجزونهم؛ حتى وصول الأمن.

في المحصّلة، لا بدّ من أحدٍ يبدأ، والبداية محفوفة بالمخاطر، ولا سيما في المناطق ذات الوجود الأمنيّ الكثيف. في محاولات التظاهر الأولى، انطلاقًا من الجامع الأمويّ بدمشق، أظهرتْ مقاطعُ فيديو عشرات الشبيحة والأمن يضربون شبّانًا في ساحة الجامع، ويسحلونهم على أرضه ودماؤهم تسيل من خلفهم، في الطريق إلى سيّارة الأمن التي ستسوقهم إلى المجهول. سألتُ أحد هؤلاء الشبّان -مرةً- عن اللحظات الأولى التي يبدؤون فيها بالهتاف، عن مدى الجرأة التي يحتاج إليها المرءُ؛ كي يبدأ بالهتاف «حريّة حريّة»، صديقي لم يجد جوابًا. قال إننا نبدأ هكذا، لا نفكّر بالمقبل، نفكر أنه قد ينضمّ إلينا العشرات، أو المئات، أو الآلاف.

يقول في لحظات البداية، تلك، تكون هناك مؤشّراتٌ إلى الفشل، أو النجاح. بالتأكيد، تكون هذه المحاولات منظّمة سلفًا، وليست عفويّة كالتي تحصل أيّام الجُمع في المدن التي اعتادت التظاهر بعشرات الآلاف. الشباب يصلون في الموعد المحدّد. بعضُهم يصل لدواعي التظاهر، بمعنى أنهم غيرُ متديّنين، أو غيرُ مسلمين في بعض الأحيان.

في اللحظات الأولى، إما أن يتداعى آخرون للمشاركة، أو يتغلّب الخوفُ والوجود الأمنيّ على المحاولة. لكن ما إن تنطلق، وتكون بين كلّ أولئك «المندسين»، والصوتُ يهدر هدرًا، حتى تتخيّلَ نفسَكَ محمولًا على الهتافات، وتتراءى كلُّ جدران الخوف وأمارات الذلّ تركض من أمامك. أنت هناك، ولا شيء يمكن أن يزيحك عن المكان: لا عناصر الأمن والشبّيحة، ولا رصاص القنّاص، ولا الدبّابة. تشعر أنك ستبقى هناك منتصبًا، ومواصلًا صراخك الهستيريّ، لأنك -للمرة الأولى- تسمع لنفسك صوتًا. تبقى هناك، وإنْ غالبتك رصاصةٌ في القلب أو الرأس، وشوهد جسدُك ينزف في مقطع فيديو، محمولًا كخرقة على يد عشرات الشبّان الملتاعين، يصرخون: «الله أكبر»، ويطلبون إليك، ويكرّرون الطلب، أن تنطق بالشهادة، وأنت تتردّد قليلًا، لا لشيء، إلا لأنك مازلت هناك واقفًا تهتف للحريّة.

أحد الأصدقاء من قياديّي التظاهرات في منطقة الزبداني، في ريف دمشق، يقول إنّ مشاعره في تلك اللحظات، عندما كانوا خمسين «مندسًّا» فقط، تقتصر على الخوف، وكان «قلبي دائمًا بين قدميّ.» ويتابع:

«في البداية، كنّا ندخل الجامع نحو خمسين شابًّا، نتوزّع في أنحائه. وعندما يبدأ الأصدقاءُ بالهتاف، نتْبعهم بالتدريج، لإعطاء إيحاء بأنّ المصلّين يتجاوبون، وأنّ الجامع كله قام. أما اليوم، ومع التظاهرات اليوميّة الحاشدة، فأحسّ أنني أملك نفسي وحريّتي فعلًا؛ حتى أنني -أحيانًا- ألتفت إلى أصدقائي في التظاهرة، وأقبّلهم ونتبادل التهاني».

يقول صديقي إنّ للتظاهرة ثلاثة عناصر أساسيّة: الحشد، والإعلام، وأمن التظاهرة. الإعلام هو الأصعب. أحضرنا «البافلات» من مضايا، ووضعنا لها بطّاريّة تركس، وحملناها على عربة. الشعارات تمّت بالاتفاق. القماش الخام نجلبه من دمشق، والخطّاط شخص «مندسّ.»، الهتافات غالبًا نستوردها من الفيديوهات التي نشاهدها للتظاهرات الأخرى. وبعد انتهاء الصلاة، إذا وجد «عواينيةُ» المندسّين أن الوضع الأمنيّ يسمح بانطلاق التظاهرة، فإنها تنطلق بسلاسة. ومع بدء الهتاف، ينضمّ المئاتُ فورًا.

أسأل صديقي إنْ كان يصلّي قبل الثورة، فيقول إنه كان يذهب -أحيانًا- إلى صلاة الجمعة، أما اليوم فهو لا يترك صلاة، ويقصد أنه لا يترك تظاهرة.

يهوى الشباب وصفَ تلك اللحظات بكثير من التفاصيل، ولا سيما أنّ التخطيط لها يستغرق ساعاتٍ وليالِيَ من المناقشات والاجتماعات والخلافات. والأطر المختلفة التي تشكّلتْ من أجل جمع المجموعات الميدانيّة المتناثرة، تحت مظلّة من التنسيق والرؤية الموحّدة، حقّقتْ كسبًا معنويًّا للشبّان على الأرض أكثر ممّا تحقّق عمليًّا. وعلى هذه الصورة تأسّس «ائتلاف شباب الثورة» و»اتحاد التنسيقيّات» وغيرُها كثيرٌ من الأطر المشابهة.

لجان التنسيق المحلية كانت من أوائل تلك الأطر. وقد تشكّلتْ باجتماع عدد من الشباب الناشطين ميدانيًّا في عدد من المناطق والمدن، إضافة إلى بعض الناشطين الحقوقيين. وسرعان ما أفرزت اللجانُ مكتبًا إعلاميًّا يتولّى متابعة الأخبار والتواصل مع شهود العيان ووسائل الإعلام المختلفة. معظم أعضاء المكتب من الناشطين المغتربين

والمتطوّعين الذين لم تكن لهم خبرةٌ سابقةٌ في أمور الإعلام. ومع ذلك، وبزمن قياسيّ، بات للمكتب حضورٌ بارز،، بوصفه أحدَ أبرز مصادر أخبار الثورة.

تقول إحدى الصبايا الناشطات في المكتب: «في البداية لم يكن أحد من شهود العيان والناشطين الميدانيين الذي نتواصل معهم؛ من أجل الأخبار يعلم شيئًا عن اللجان. ومع الوقت أصبحنا نتحدّث عن الأمر، ولا سيما مع تردّد اسم اللجان في الإعلام، ثم أصبح هؤلاء تلقائيًّا يعدّون أنفسهم من اللجان، ويشاركون الرأي في نشاطها، ويشعرون أنهم تحت مظلّتها. الإحساس أنّ هناك من ينطق باسمهم، ويعبّر عن مواقفهم، هو الأهمّ بالنسبة إليهم؛ فالأمور على الأرض تمشي على أي حال!

في مكتب ممثّلي اللجان تُطبخ عمليّاتُ التنسيق؛ من أجل النشاط الميدانيّ، فيُتفق على الشعارات والهتافات وسواها. وما يزال أصعبُ التنسيق وأكثره تعقيدًا في لجان دمشق التي تحتاج -دائمًا- إلى قرارات وتخطيط و»فدائيين،» بعكس بقيّة المدن التي أصبحتْ فيها التظاهرات من قبيل تحصيل الحاصل.

يناقش الممثّلون -أيضًا- المواقفَ والمستجدّات السياسيّة. معظم الشباب لا تجارب سياسيّة سابقة لهم؛ قد يخوضون مناقشاتٍ مطوّلة، ومختلفة باختلاف البيئة والثقافة التي أتوْا منها، من الدفاع عن الشيخ العرعور، إلى إدانته واتهامه بتسلّق الثورة... إلخ، لكنهم لا يختلفون -أبدًا- على ما يعدّونه مسلّمات؛ أعني الحريّة وإسقاط النظام.

في جميع الأحوال، يبدو الشباب على الأرض أكثر استرخاءً وأقلّ انفعالًا منا، نحن الذين نراقب الحوادث عبر شاشة الحاسوب والتلفاز، وأصوات شهود العيان، وروايات الأصدقاء الناشطين ميدانيًّا. ربّما يعود ذلك إلى أنهم يشعرون بأنهم باتوا يمتلكون الطريق؛ حتى في الأماكن المحاصرة بالدبّابات والقنّاصة، يسرق الشباب لحظاتٍ ليليّة للخروج والهتاف، ولإثبات أنهم ما يزالون يملكون المساحة التي حرّروها من الخوف، وأنّ الأبواب التي لم تفتحْ -بعدُ- فتحًا تامًا لم يعد من الممكن إقفالُها -بعد اليوم- على الإطلاق.

دمشق وأصحاب القبعات الزرق[50]

تبدو دمشق اليوم وكأنها في حالة فصام؛ ففي شوارعها وساحاتها الرئيسة، وبين الأبنية والشرفات، عُلقت حبال تتدلى منها لافتات برتقالية وصفراء وبيضاء، بعبارات كاريكاتيرية، تتحدث عن «الغد المشرق» و«المشاركة» و«البناء»، وتشوهت جدرانها بصور مرشحي النظام لمجلسه المقبل، يطلون ببراءة من لم يعلم، ولن يعلم؛ لأنه غير قادر على التعلم أصلًا. بضع مئات من الصور ترغب في منافسة آلاف الوجوه التي انطبعت في الذاكرة لأشخاص فقدناهم خلال سنة مضت، قنصًا وقصفًا. خيم «انتخابية» نُصبت في عدد من الطرقات؛ لتنافس آلاف الجنازات التي تتحول في كل مرة إلى جنازات جديدة، بشهداء جدد.

تكاد دمشق تنحني قهرًا لإثقالها بكل هذا العار الذي يرغب في الادعاء أن شيئًا لم يكن، وأن العاصمة لا تزال تحمل أوتاد النظام، مغروزة في قلبها وقلوبنا، وأن خطة «أنان» لا يعيبها أن النظام يتصرف كما لو أنه باق للأبد، ويستبيح دمشق حصنه الأخير، ويهزأ بنا جميعًا كلما صادفت نظرنا عبارة «مرشحكم عن الفئة...».

لكن، في دمشق أيضًا، قام الناشطون برفع صور مرشحيهم من الفئة «شين»، صور شهداء الحرية، إلى جانب، وفوق، صور مرشحي مجلس القتل في جميع الأحياء والمناطق، وفي دمشق -أيضًا- اعتقل العشرات خلال الأيام القليلة الماضية في حراك هو الأجمل لشباب وصبايا حملة «أوقفوا القتل». من اعتصامات صامتة أمام القصر العدلي، وساحة المرجة، والبرلمان وغيرها إلى اللافتات الحمراء في الزاهرة. و«الرجل البخاخ» زاد عدد كلماته وعباراته على الجدران. جميل كشاعر، شجاع كفارس، يتنقل بريشته؛ ليكتب دمشق حرفًا حرفًا بمفردات الحرية.

قطع الشبان الطرقات ليلًا بالإطارات المشتعلة، وأضاؤوا سماء دمشق بأمل خلاصها، واستشهد الشاب عدي جنبلاط عندما أرعبت تلك الأنوار قوات وأمن النظام، ففتحت نيرانها على من أناروها.

(50) http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12217&article=676548#.WngqIaiWbIV

استشهد خلال الأيام القليلة الأولى من شهر أيار/ مايو أكثر من 20 شخصًا، في مناطق مختلفة من دمشق. انتفضت خلال هذه الأيام كفرسوسة، وثارت التضامن، ودف الشوك، وقُصفت بساتين برزة بالأسلحة الثقيلة، ونزل الآلاف إلى الشوارع في تلك الأحياء متظاهرين، ثم مشيعين، وفي كل مرة هاتفين بإسقاط النظام، ومتجهين خطوة أخرى نحو كلمة دمشق التي لم تُقل كاملة بعد.

حجم العنف الممارس خلال الأيام الماضية تجاه المناطق المتنفضة في دمشق يوحي برعب النظام من يقظة العاصمة وحراكها. والسادة المراقبون، بأعدادهم المثيرة للأسف، يفضلون التوجه إلى المناطق «الساخنة»، لعمل جولات مراقبة تهدأ خلالها عمليات القصف والقنص - وفي أحيان لا تهدأ - لتعاود عملها فور مغادرتهم إلى منطقة جديدة.

يقول أرباب السياسة من داعمي خطة أنان: إن وجود المراقبين من شأنه أن يمنح الفرصة للحراك السلمي؛ كي يكبر، ولا سيما في العاصمتين: السياسية والاقتصادية، وإن كان الأمر كذلك، فليس هنالك من مسوغ للانتظار؛ حتى تصبح دمشق «منطقة ساخنة»، ويسقط فيها مئات الشهداء الجدد، وتستخدم الأسلحة الثقيلة ضد أحيائها، وتستحضر ردة فعل واشتباكات، ثم نأتي بالمراقبين؛ كي يفيدوننا بعدد خروقات كل طرف لمبادرة أنان في اليوم الواحد.

دمشق على مرجل، وحراكها لا يزال الأكثر سلمية وتنوعًا في المشاركة من الفئات والطوائف والأعمار المختلفة في سورية كلها. وهو؛ إذ يزحف كل يوم نحو المركز، فإن ما يواجهه من عنف يؤخره الآن، وقد يحرفه عن مسيره غدًا.

أفضل ما يمكن أن يفعله أصحاب القبعات الزرق هو الحضور هناك في قلب دمشق، بدل الانتظار أن تصبح منطقة «ساخنة»، بمفهوم المراقبين، ربما يعجل ذلك بإنهاء حالة الفصام التي تعيشها العاصمة، بين قلبها المنهك بصور المرشحين وخيمهم الانتخابية، وأطرافها المشتعلة شوقا للحرية.

يومان في مدينة الرستن: الثورة في عيون أطبائها[51]

بعد أن حُرم السوريون من التداوي في مستشفياتهم العامة والخاصة، لم يبق لهم سوى المستشفيات الميدانية، قليلة العدد وسيئة التجهيز، ومعرضة للمداهمة والاعتقال، عدّةً وملاكات (كادرات) ، في أي لحظة.

في المستشفى الميداني عالم مصغر عن الموت الحاضر خارج جدرانه في كل دقيقة، وأشخاص يحاولون التحايل على الموت، متنقلين من مستشفى إلى آخر، من مدينة إلى أخرى، شاهدين على هول المعاناة التي يعيشها آلاف السوريين يوميًا، يسعفون الطفل الصغير والجندي المنشق والأسير، بما قلّ من أدوات وأدوية، ومن غير تمييز أو انحياز، إلا لمن تكون حظوظه في الحياة أكثر.

نسبة الأطباء المنخرطين في الثورة قليلة جدًا، مقارنة بتعدادهم العام. معظمهم من الشبان الذين لم ينهوا مرحلة اختصاصهم بعد،وبسبب قلة عددهم، يضطر واحدهم إلى القيام بكل شيء، بغض النظر عن اختصاصه.

«فداء»، أحد الأطباء الميدانيين، اختصاص جراحة عامة، سنة أخيرة، أوقف دراسته، وانضم إلى صفوف الثورة منذ بداياتها، يروي شهادته عن يومين في مدينة الرستن، إحدى المدن الكثيرة التي زارها وزملاؤه؛ لإبعاد شبح الموت عن ضحايا القصف والقنص.

في الطريق إلى الرستن

كنا ثلاثة أطباء انطلقنا من دمشق، بصحبة أحد أبناء مدينة الرستن، وهو محام تحول إلى الكفاح المسلح بعد مقتل عدد من أفراد عائلته. من خبرتنا في الدخول والخروج إلى المناطق الساخنة، أصبحنا نعلم أن إبعادنا عن النوافذ في السيارة، يعني أن الطريق لن يكون سهلًا. هذا اقتضى مني، وبصفتي قائد الفريق، أن أحاول التخفيف عن زملائي بالكلام والممازحة طوال الوقت، بينما بيني وبين نفسي كنت أفكر بشيء واحد، هو أنني استشهدت، ولا أكف عن تذكر والدتي الثكلى.

---

(51) 21 شباط/ فبراير 2012
https://souriahouria.com/

قبيل وصولنا بدأ إطلاق النار بكثافة، بالقرب منا.، علمت -بعدئذ- أن الشباب كانوا يحاولون إلهاء الحاجز الضخم، المدجج بالدبابات والمدرعات؛ كي نتمكن من المرور بأمان.

في المستشفى الميداني

وصلنا إلى المستشفى الميداني، وهو ككل المستشفيات المماثلة، عبارة عن منزل، الصالون لاستقبال المرضى، وهناك بطانية معلقة في منتصفه؛ لتفصل بين مكان جلوس الملاك (الكادر) الطبي، وبين مايُفترض أنه غرفة الإسعاف.

المستشفى الميداني مكان بائس جدًا، لا يحمل من اسمه شيئًا. يمكن أن نطلق عليه أي تسمية إلا تسمية المستشفى، هناك جهاز مص مفرزات؛ لكنه غير مخصص للجراحة. هناك أدوات معقمة، لكن ليس جميعها. في مستشفى حقيقي، عندما يقع حادث سير، ويصاب نحو عشرة أشخاص، يضرب جرس الإنذار في المستشفى، وتبدأ حالة التأهب، وتفتح غرف العمليات الاحتياطية. في المستشفى الميداني، كل نصف ساعة هناك ما يشبه حادث سير رهيب جدًا. ارتطام صاروخ أو قذيفة هاون ببناء كامل، وفي ما يسمى بـ «المستشفى» طبيبان، أو أكثر أو أقل، وأحيانًا لا يوجد طبيب أصلًا.

كان أكثر ما يغريني -في مثل هذه الأوضاع- هو كأس شاي «أكرك عجم»، الكؤوس المتسخة، وسيجارة الحمراء التي أضطر إلى تدخينها بعد نفاذ دخاني الأجنبي، إلا أنهم -هذه المرة- قدموا لنا الشاي بكؤوس بلاستيكية، تليق بالضيوف!

كان هناك ثلاثة أطباء، بينهم جراح، لم يناموا منذ ثلاثة أيام، اختفوا من غرفة الإسعاف بعد عشر دقائق من وصولنا؛ كي ينالوا قسطًا من النوم. ومنذ تلك اللحظة، كنا -بين الحين والآخر- نسمع أصوات انفجارات قذائف الهاون، وبعد عدة دقائق نشهد وصول خمس أو ستة جرحى جدد.

التحايل على عزرائيل

أول الإصابات التي جاءتنا لشاب في الثلاثين من عمره، مصاب بشظية في بطنه،

مع دخوله حالة صدمة نزفية، واكتشفنا –ساعتئذ– أنه لا يوجد طبيب أو فني تخدير، فقررت إجراء الجراحة، وفتح البطن على أن يتولى طبيب الداخلية وأنا عملية التخدير في أثناء تجهيز المصاب.

بدأنا بعملية فتح البطن، وأنا أعيش أكثر حالة قلق في حياتي، كان أخو الجريح يقف إلى جانبي، وهو ما لا نراه عادة في غرف العمليات، كان يرجوني أن أنقذ أخاه، «عندو ولاد صغار"».

أحاول ألا أفكر عندما أعمل، إلا بفضاء الرؤية الذي لا يتعدى ساحة الدم عند الجراح؛ لأن التفكير، فحسب، يبعث على الانهيار. طلبت إخراجه من الغرفة، وتابعنا العملية وأجريت أول عملية استئصال طحال في حياتي، والمريض مخدر بـ «الانبو»، فحسب.

في أثناء العملية طلبنا «شانات» بطن، الممرض قدم لنا «شانا» غير معقمة، فرفضت استعمالها، فقال لي، ستطلبها مجددًا وستستخدمها! معه حق، حتى مادة السيروم كنا نقنن في استخدامها على المريض؛ لأن مريضًا آخر سيحتاجها عاجلًا.

أخيرًا، طلبت خياطة الجرح، وعدم إجراء مفاغرة؛ لأن المريض لن يحتمل أكثر من ذلك. وأغلقنا البطن، وذهب المريض إلى منزله، بعد زمن قصير من هذه العملية الصعبة!

وتوالى ورود المصابين؛ حتى وصلنا شخص مصاب بشظيه في رأسه، كانت المره الثالثة في حياتي التي ارفض فيها إنعاش مصاب يصارع من أجل البقاء؛ لعدم رغبتي في تضييع الوقت. والحالات الثلاث كانت في مستشفيات ميدانية. وكان أكثر ما يجرحني، هو شهقة الموت الأخيرة.

أكره العمل في المستشفى الميداني. ولا مرة واحدة شعرت بأنني قدمت للمصاب كل ما أستطيع تقديمه. لا يوجد وقت ولا إمكانات.

وأصعب قرار –دائمًا– هو أي جريح ستعالج. من كان أقرب إلى الموت لا تجعله يقف في الوجه، وفي مدة انشغال عزرائيل به، حاول أن تهرب فريسة أخرى منه!

أحد المصابين، ضحكنا معه كثيرًا، كان لا يكف عن إلقاء النكات، على الرغم من إصابته بتهتك في الجلد وعضلات الفخذين مع خروج الخصية من الغلاف الجلدي الذي يحيط بها، طلب أن نصور خصيته، وعندما أخبرناه أننا سنرسلها إلى قناة الجزيرة رفض؛ لأنه خاطب من جديد، بعد زيجتين، ولا يريد «فركشة» الخطبة!

أكثر من أثر بي ممن التقيتهم خلال هذين اليومين، كان أبو محمد، شخص دائم التفاؤل، يضحك طوال الوقت، يضحك بوجوه الجرحى والموتى، ويوثق المصابين، و ينقلهم، ويصورهم ويداويهم معنا. سألته ما سبب هذا التفاؤل، فأجابني، حين ننتصر، أخبرك.

في اليوم التالي، جاءنا خبر أن ولده محمد أصيب، وبدأ أبو محمد يركض ويبكي، ركضت وراءه. محمد عمره تسع سنوات، أصيب في الفخذ، وبدأ محمد يخاطب والده:

- يا بيَ ليش عم تبكي. ما لازم يسقط بشار حتى لو رحنا كلنا شهداء؟!

- ولك بابا ماقلتلك ماتطلع عالشارع.

- بدي العب يا بيَ، يعني لو كنت بالبيت ماكنت انصبت؟

ثم عرفت سبب تفاؤل «أبو محمد». محمد طلب بإصرار تصويره وإرسال صورته إلى الجزيرة لأنه غير خائف كما برح يردد.

معظم المصابين كانوا من المدنيين. القصف العشوائي لا يتعرف إلا إلى المدنيين. قبل وصولنا -بنحو ساعة- كان هناك ثلاثة أخوة أطفال مصابين، جميعهم تحت سن الثانية عشرة. أحدهم أجريت له عملية، وتوفي على الطريق إلى المستشفى في حمص، والاثنان الآخران يعالجون إلى الآن. وفي أغلب الأحيان يكون الجرحى من عائلة واحدة، وهنا قصة الإيثار، كل منهم يتأوه، ويسأل عن حال أخيه، أبيه، وهكذا، وندخل دوامة الكذب، الكذب في كل شيء.

أخوك وضعه جيد، أرسلناه إلى المنزل، لكن من دون أن نقول له أن البيت هُدم.

يبقى أن أروع شيء في الطب، هو أدوية التخدير، أحسها مثل برميل فودكا، تطلق العنان للتظاهرات داخل المستشفى الميداني.

كل الذين بدؤوا بالهذيان، تحت تأثير أدوية التخدير، أصبحوا يغنون للقاشوش، وكنا نردد معهم. أحدهم صورناه، وهو على هذه الحال!

الأسير

عالجنا -خلال اليومين الماضيين- ثلاثة أسرى لدى الجيش الحر؛ الأول كان من منبج، كان بين ثيابه ثلاثة سلاسل ذهب، وثلاث «فانيلات» لأطفال رضع، يبدو أنه غنمها خلال إحدى عمليات السطو على المنازل. سألناه من أين هو، كذب، وقال بأنه من درعا. هو سارق وكاذب وقاتل، وعندما وصل إلينا كان يشتم بشار، لكن عندما حاول الشباب تصويره، وهو يتكلم ضد بشار رفض خوفًا!

أسعفته، وبقي عندي حتى الصباح. طوال الليل كنت أسمع من الركن الذي يُفترض أن أنام فيه، أصوات التوبيخ والتحقيق الذي ليس له أي معنى، لكن أحدًا لم يتعرض له بالضرب.

في الصباح جاءنا أسير آخر، معروف بأنه قناص. بعد الإسعاف الأولي خرج من عندنا، ودخلت عائلة من خمسة أفراد، أصيبوا جميعًا، لنعلم -بعدئذ- أنه جرت تصفية الأسير لدى رؤية أفراد العائلة المصابين.

أبو محمد الرائع تصدى لذلك، وقال إن هؤلاء أسرى، ولا تجوز تصفيتهم، وبالفعل، أبو محمد أنقذ الأسير، صاحب فانيلات الرضَع، من الإعدام.

في طريق العودة

عندما أخبرنا الشباب بنيتنا للرحيل، بدأت الأقلام تخط طلباتهم الطبية، على الرغم من معرفتهم بأن وعودنا تفوق كثيرًا ما نستطيع تقديمه. منذ عودتي وأنا أبحث عن جهاز بث فضائي، للمسؤول الطبي في الرستن. عندما سألته ماعلاقة الدعم الطبي بجهاز البث، أخبرني أنها غصة في قلوب ناشطي الرستن، أن يخرجوا على الهواء مباشرة،

ويعلنوا مدينة الرستن محررة. ودعنا المسؤول الطبي وأبا محمد الذي زلزل كياني بطلبه مني العودة بسرعة؛ كي يراني قبل أن يستشهد.

عند تحويلة حمص، ودعنا السيارة التي كانت تستكشف لنا الطريق، ولوحنا بإشارة النصر للسيارة المقبلة من دمشق وتقل فريقًا جديدًا من زملاء لنا، سيحلون مكاننا ليومين مقبلين في المستشفى الميداني في مدينة الرستن.

عنادنا أقوى من ألمنا[52]

عزيزي أحمد؛

لم يتغير الكثير منذ رحيلك قبل شهرين. باستثناء أننا نحتفل بالذكرى الثانية للثورة بدونك. بعض أصدقائك المقربين رحلوا أخيرًا إلى حيث ترقد الآن. لستَ بحاجة إلى إخبارك على أي حال.

لا يزال معدل القتل اليومي على حاله من الارتفاع، ولا تزال الحسرات على حالها، ولم نعد ندرك هل تأقلمنا مع الموت، أم فقدنا الإحساس به، أم أن عنادنا ، فحسب، ما يمنحنا القدرة على الاستمرار بصحبته.

لا تزال الصواريخ والقذائف تنهال كقيء تنين على المدن والبلدات، باستثناء صواريخ «السكود»، لا اختلاف في عددها وطريقة هبوطها وانفجارها في الأجساد، وبها. «السكود» يخوض رحلة طويلة قبل أن يصل، ما يتيح للإعلاميين -خلالها- إصدار خبر حول لحظة انطلاقه، وإلحاقه بخبر آخر حول لحظة هبوطه. عابر للمدن وأحلامها ونكباتها. وهو حين يسقط، يبتلع كل المكان، ثم يعيد لفظه من أعماق بطنه النتن، دمارًا كبيرًا، أعرف أنك لا تحتاج إلى شرح ما هو «السكود»، لكن أحببت أن أضعك في صورة آخر المستجدات، فحسب!

أصدقاء كثر قرروا الرحيل عن سورية أخيرًا. لكن آخرين قرروا العودة إلى المناطق المحررة. يومًا ما ستتحرر دمشق يا أبا جابر، ويأتي الأصدقاء من كل أصقاع الدنيا إليها. يعوضون عن غربتهم وغربتنا بحضورهم؛حتى الآن، لا يبدو هذا اليوم قريبًا؛ حتى التفكير بقربه يرعبني. أنانيتي ترعبني، أن أرى مدينة أخرى تصير ركامًا. على أي حال، ليس القرار بيدنا.

خصوماتنا ونزاعاتنا لا تزال على حالها. قد تكون تطورت قليلًا. الثورة في أولها أخرجت أفضل ما لدينا، ومع الوقت، بدأت تخرج الأسوأ أيضًا، وبتزامن عجيب. لا ملامة.

(52) 17 آذار/ مارس 2013
/http://almustaqbal.com/article/560222

تتذكر حالتك قبل الرحيل، هي حالتنا جميعًا اليوم. غاضبون ومتعبون ونكابر، نشعر أن الخراب أصبح فوقنا بعدة طوابق، ولا نعلم تمامًا ماذا نفعل في مواجهته، هل نتعايش معه؟ هل نكتفي بالاختناق ببطء؟ هل نحدث ثقبا في السقف؟

لا تغضب ولا تمتعض.. تعلم أن عنادنا أقوى من ألمنا، أو ربما يتغذى عليه، وتعلم أنني لا أتمكن من مغالبة طبعي النكد؛ فهنالك -دائمًا- ما يبعث على نسمة فرح. صديقك علاء لا يزال صامدًا في داعل، لا يمل من رفع لافتة «سوف نبقى هنا»، ونقلها من ركام منزل إلى آخر؛ لالتقاط صورة. علاء مدهش، ويغيظني بأنه لا يتعب ولا يشعر باليأس للحظة، وكأن الحرية على بعد ثوان منه ومنا، يوبخني كلما زادت كآبتي، ويشعرني بأننا بدأنا بالأمس ، فحسب، وأسامة من داريا ما يزال ينتقد العسكرة والأخطاء، لكنه يجعل لكل شيء معنى ومنطقًا، ولا يزال النقاش معه من أجمل ما يمكن أن يحدث مع ثائر متعب. جلال وعادل يهديانك السلام، وما يزالان كما عهدتهما. وياسمين حققت حلمها بدخول سورية أخيرًا. أبو عاصي لا يزال يضع صورتك على بروفايله، وجميع الشباب والصبايا في مكتب الحراك، لا يزالون هنا، مهما قسونا على أنفسنا وبعضنا، لا يعيننا على الاستمرار إلا وجودنا سويًا.

والآن دورك يا صديقي، هل تحدثنا قليلًا عنك، وعمن قدموا إليك في الآونة الأخيرة؟ هل الرؤية من حيث أنتم أكثر وضوحًا مما هي هنا؟ فمن موقعي، الرؤية ضبابية، لا أرى إلا وجوهكم، وظلال حلمنا الذي منه انطلقنا.

ثورة واحدة لا تكفي[53]

لا يصدق كثيرون أن من الممكن -وسط هذه الهمجية التي يُعامل بها السوريون من نظامهم- بقاء مساحة لمشاعر أخرى غير الغضب والألم. في الواقع هناك من لا يزال يقابل البندقية بالورود. يبدو ذلك -أول وهلة- إفراطًا في حسن النية والطوباوية. لكن ثوار الورد ينظرون إلى الأمر من زاوية أخرى، فهم يأملون أن الثورة قد تغير أكثر من النظام، وأبعد.

منذ بداية الاحتجاجات، أدرجت لجنة تنسيق داريا، في ريف دمشق، مبادرة حمل الورود في جميع التظاهرات. وردة لكل متظاهر. شباب اللجنة يتبنون النضال اللاعنفي، ولبعضهم تجارب سابقة في هذا الإطار، ضمن ما عُرف بمجموعة داريا التي تعرضت للاعتقال -عام 2003- بتهمة تنظيف المدينة، وتوزيع تقاويم (روزنامات) كُتبت عليها عبارات ضد الرشوة، والتظاهر السلمي الصامت؛ احتجاجًا على احتلال العراق، وغيرها من نشاط لم يكن مألوفًا -على الإطلاق- آنذاك في سورية.

ومع ذلك؛ أعجز عن تفسير كيفية استمرار إقناع اللجنة للمتظاهرين بحمل الورود. يبدو المشهد مفارقًا، وينتقص من «درامية» الحدث، وما يحاط به من عنف؛ في كل مرة تواجه بها التظاهرة بالهراوات والرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع.

يحيى شربجي أحد أبرز القادة الميدانيين في المدينة، يقول إن داريا نفسها بحاجة للورود.. الثورة مناسبة لنتغير نحن أيضًا، يقول.

أراد بعض الشبان -في البداية- مواجهة قوى الأمن الموكل إليها قمع المتظاهرين، بالحجارة، واحتاج الأمر لكثير من النقاش والجدل؛ حتى اقتنعت أغلبية الشباب المتحمس بأن المواجهة تكون بالصمود، وعدم الهجوم، فحسب، وأن قادة الحراك من واجبهم الدفع بإبقاء الحراك الاحتجاجي على سكّته الصحيحة؛ حتى لا ينحرف إلى ما يدفع النظام باتجاهه، سواء من حرب أهلية، أو عنف مضاد، على حد قوله. حتى أن يحيى ورفاقه حاولوا استبعاد استخدام بعض المفردات التي توحي بالنضال العنفي،

---

(53) 7 آب/ أغسطس 2011
/http://almustaqbal.com/article/477066

مثل كلمة «ثوار» المستخدمة في الأنموذج الليبي، وأصروا على استخدام عبارة «شباب الثورة» أسوة بالأنموذج المصري.

بطبيعة الحال، يدور كثير من المناقشات بين الشبان حول بعض الممارسات، من مثل ما إذا كان قذف الحجارة، أو إشعال الإطارات، بوصفها رمزًا احتجاجيًا، يخرج بالتظاهرة عن سلميتها، أم لا.

بالنسبة إلى يحيى، وعلى الرغم من أن مثل تلك الممارسات لا تتعارض مع سلمية الثورة، لكنه يقف ضدها بشدة. فهو يرى فيها عملًا استفزازيًا لجنود صغار، معظمهم تحت سن العشرين، يؤدون الخدمة الإجبارية تحت شحن دائم من رؤسائهم، وبمعزل عن عائلاتهم ومجتمعهم، منذ عدة أشهر. عندما يشاهد هؤلاء الدخان والنار يشعرون بأنهم في معركة، هم طرف فيها، مثلما يقول.

أحد الشبان الذين خدموا -أخيرًا- في قوات حفظ النظام، وصف كيف يتحول الأمر إلى «مسألة شخصية»، عندما تتعلق بمواجهة المتظاهرين للجنود الذين يقمعونهم. فعندما يشتم المتظاهر «والدة» الجندي، مثلًا، يثور الجندي في داخله، وهو الذي لم يشاهد والدته منذ أشهر، ويصب جام غضبه على المتظاهر!.

وعلى أي حال، فإن الحجر، أو إشعال إطار، لا يرد الرصاصة، ولا يحول دون الاعتقال، كما يقول يحيى..

ليس جميع الشبان على قناعة بالسلمية، بصفتها مبدأ، على الرغم من التزامهم بها ممارسة طبعت الثورة السورية حتى اللحظة. بل كثير منهم يرى فيها تكتيكًا يخدم أهداف الثورة أكثر من غيره. من أجل ذلك يرى يحيى أن تبني سلمية متطرفة من شأنه أن يحفظ لها مكانًا وسطًا في حال اتجهت الأمور وجهة أخرى في المستقبل، في ظل إصرار النظام على سفك الدماء.

لكن الأكثر إثارة للاهتمام، يبقى التغيير على الصعيد الشخصي الذي خبره كثير من شباب الثورة، خلال الأشهر القليلة الماضية.

معظم المتظاهرين في داريا هم من صغار السن، كثير منهم يستخدم الألفاظ النابية في

أثناء التظاهر، ويستفز بسهولة -على حد وصف رفاقهم في لجنة التنسيق- في الواقع، من يصمد أمام استفزاز «الشبيحة» لأهل مدينة محافظة ومتدينة، باستخدام عبارات من مثل «وين نسوانكم يا أهل داريا».

بمساعدة الناشطين الميدانيين في داريا، حصل تغير ملموس لدى كثير من شبان التظاهرات.. على الرغم من ضيق الوقت والضغط الأمني والحوادث المتسارعة، يبقى للنقاش دور كبير في لجنة المدينة التنسيقية، من أجل استبعاد بعض الممارسات وترسيخ أخرى.

يرى يحيى -على سبيل المثال- أنه في إحدى خيم العزاء التي أقيمت -أخيرًا- لأحد شهداء المدينة، لوحظ أن الشباب كانوا أكثر حماسة للكلمات التي ألقيت من ناشطين ومعارضين حول الديمقراطية والمدنية، منها كلمات رجال الدين الذين كانت لهم الكلمة الأولى قبل الثورة.

بعض الشبان كان من الشباب «الطائش»، يخجل بعضهم حتى من إلقاء التحية، أصبح هؤلاء الآن رفاق درب وشركاء في المصير، وقد توارى كثير من صفاتهم السلوكية والأخلاقية غير المقبولة، على حد قوله.

بعض الذين كانوا من دعاة الرد بالحجارة، في حال حصول هجوم أمني على المتظاهرين، خرجوا بمبادرة تقديم المياه والورود إلى عناصر الجيش والأمن.

جرى تطبيق الفكرة قبل عدة أسابيع، حيث طوقت أعداد هائلة من الجيش والأمن المنطقة التي تنهض فيها التظاهرات عادة. تجمع شباب التظاهرة بالقرب منهم، وبدؤوا بوضع قوارير المياه والورود مع مناشير كتب عليها «كلنا سوريون... لماذا تقتلون». على خط فاصل بين الطرفين، فبدأ الجنود بإطلاق الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي.

تراجع الشبان عدة أمتار إلى الوراء، وتولى «إسلام» مسؤولية توصيل الرسالة، بدأ بالحديث معهم عبر خط الماء والورد، حول سلمية الثورة وأهدافها التي ليس منها إيذاء الجنود أو أي شخص كان.

ارتبك الجنود في البداية، بعد قليل بدؤوا بجمع المناشير التي كان الشبان يرمونها تجاههم وقراءتها، في الوقت الذي كانت التظاهرة تهتف «الجيش والشعب يد وحدة». ثم جمع الجنود قوارير المياه عن الأرض. أحدهم حاول إعادة إطلاق الرصاص المطاطي باتجاه التظاهرة، إلا أن زملاءه منعوه، بينما كانوا يلوحون للمتظاهرين الذين أخذوا يبتعدون بهدوء!

لا يعلم يحيى ورفاقه إذا كان الجنود قد شربوا مياه السلمية التي قدموها لهم، لكن -بالتأكيد- عاد كثير من المتظاهرين في ذلك اليوم إلى منازلهم، وهم على قناعة بأن هذا النهج قد يؤدي إلى نتيجة. فعدد الاعتقالات كان يومئذ هو الأقل، ولا إصابات.

في الجمعة اللاحقة، أصر إسلام الدباس، على تجاوز خط الفصل، وتقديم الورود مباشرة للجنود وعناصر الأمن. كان يهدف إلى تحقيق نوع من الالتقاء بالأعين بين الشباب، وبين من أتوا لقتلهم وقمعهم. هذا اللقاء الذي يكسر الحواجز النفسية ويتيح للآخر رؤية ما لا تتيحه الحجب التي تقيمها دعايات النظام وأكاذيبه. هذا أمر صعب التحقق على لأن الأوامر -عادة- تقضي بإطلاق النار عن بعد، وعدم حصول أي تماس مع المتظاهرين، إلا عن طريق السلاح. إسلام اختفى بين عناصر الأمن الذين اعتقلوه، هو والورود التي ذهب لتقديمها لهم. ولا يزال -حتى اللحظة- في إحدى زنازين الاستخبارات الجوية.

قصة إسلام بالذات لفتت نظري؛ لأنني اعتقدت أن دعاة السلمية قد يراجعون منهجهم عندما ينالهم ألم شخصي. لكن اعتقال والد إسلام منذ عدة أسابيع لم يثنه عن الاستمرار في ما بدأ به.

يقول يحيى: أن أكون مقتولًا أفضل من أن أكون قاتلًا، وحتى بعيدًا من هذه القناعة، فإن ولاءه في البداية والنهاية هو لانتصار الثورة، ولا يرى في دفاع الناس عن نفسها مؤشرًا على ازدياد فرص نجاح الثورة.

يبدو لي يحيى حالمًا إلى درجة ما، وليس مثالًا يمكن تعميمه، بل استثناء من بين استثناءات قليلة. لا أخفي أنني لا أستطيع النظر إلى تجربته ورفاق دربه بحياد، فقد تعاملت مع عشرات المجموعات الناشطة ميدانيًا، منذ بداية الثورة. صحيح أن معظمها

متمسك بالسلمية ممارسة، لكنها على الصعيد الفكري، وفي أوجه كثيرة، تشبه سورية ما قبل الثورة! هذا هو الأقرب إلى الطبيعي في الواقع، على عكس يحيى الذي يرى أن الثورة يجب أن تغير وجهات نظرنا عن كل شيء، عن الدين والمجتمع والسياسة، يجب أن تتحقق الثورة في داخلنا قبل أن تتحقق على الأرض، يقول. خطاب العقل والمحبة يحضر بقوة في ثورته على الصعيد الشخصي، وهو يتوجه باللوم إلى المثقفين والمعارضين؛ لأنهم لا يقومون بما يجب؛ لمخاطبة الناس في كثير من الأمور التي يحتاجون فيها إلى خطاب جديد ومجدد في أثناء ثورتهم.

استطاعت داريا نقل جانب من تجربتها ورؤيتها إلى بعض المناطق الأخرى في ريف دمشق. في جمعة «صمتكم يقتلنا» -على سبيل المثال- وزع المتظاهرون في منطقة التل الماء مع حلوى التمر على الجنود، في استلهام لتجربة داريا، وبعد نقاش معهم.

يقول أحد المنسقين في لجنة داريا، بأن النظام، بتصاعد قمعه وأعماله الاستفزازية، يرغب في جر الحراك إلى منزلق العنف، فضلًا عن تضليل رجال الجيش والأمن حول ماهية التظاهرات والمشاركين فيها. كان يجب أن نقوم بردة فعل ما. قدمنا لهم الماء؛ لأنهم عطشى وقت الظهيرة، والحلوى؛ لأن معظمهم كان جائعًا، وأوضاعهم المادية أسوأ من أن يبتاعوا الطعام على نفقتهم!.

بعد بداية التظاهرة بنحو ساعة، توجه المتظاهرون إلى مكان تجمع الأمن، فاستعد هؤلاء لمهاجمة المتظاهرين الذين بادروا بالجلوس على الأرض قبالتهم.

وصفّ بعض الشباب قوارير الماء على عرض الشارع، وعلى كل منها قطعة «عجوة «كتب على غلافها عبارة «كلنا سوريون.. لماذا تعتقلوننا.. رمضان كريم»، وفي أثناء ذالك تمت مخاطبة رجال الجيش والأمن عبر مكبر الصوت بعبارات محبة وسلام، وأن التظاهرة ستنتهي اليوم باكرًا، هدية لكم؛ حتى تنالوا قسطًا من الراحة!

بعدئذ ردد المتظاهرون هتاف «الجيش والشعب يد وحدة» ثم النشيد الوطني، وإنهاء التظاهرة بهدوء. بينما جمع أحد رجال الأمن قوارير الماء و»العجوة»، ولا نعرف إن كانت قد وُزعت على الجنود -بعد ذلك- أم أنها أُتلفت!

يقول المنسق إن التجربة كانت مذهلة، ولا سيما أن طرح الفكرة قوبل باستنكار كبير من بعض الشبان في البداية. واحتاج الأمر إلى كثير من النقاش والجدل؛ لإقناعهم بها. فبعضهم يرى أن عناصر الأجهزة الأمنية -على وجه أخص- قد أقفلوا قلوبهم دون الناس، ولا فائدة من محاولة مخاطبتهم بأي وسيلة. والواقع يثبت أن هذا ليس صحيحًا، كما يقول، حيث كانت هناك كثير من الحالات التي ساعد فيها عناصر أمن بعض المتظاهرين على الهرب. وبطبيعة الحال، كلما كانت هناك استجابة أكبر من عناصر الجيش والأمن لمثل هذه المبادرات، ساعد ذلك في ترسيخ هذا النهج لدى الشباب، كما يقول.

قد يستغرب كثيرون الحديث عن تجربة داريا والتل في هذا التوقيت بالذات، حيث عنف النظام ضد الناس قد بلغ أقصاه، وفي الوقت الذي تمتلئ فيه لحظاتنا بعبارات الغضب والألم، لكنني أرى في تلك التجربة نقطة ضوء، تجعل المستقبل أقل قسوة مما نتوقع أن يكون. هنا من يتحدث عن المحبة، وهنا من يتحدث عن التغيير، ليس على مستوى النظام، فحسب، إنما على مستوى ما خربه النظام فينا طوال عقود أيضًا،هنا من يدرك أن هناك أشياء أخرى، يتعين علينا أن نثور ضدها، قبل أو بعد سقوط النظام، هؤلاء ليسوا أغلبية، هم -حتى اللحظة- الاستثناء، لكنه -للمرة الأولى- الاستثناء الجميل.

خبراء توثيق الموت من أمثالنا لا يبكون[54]

أحتاج الى مشاهدة مزيد من مقاطع الفيديو الخاصة بالشهداء؛ للتأكد من اسم الشهيد، وتفاصيل استشهاده، يوميًا بالعشرات، وفي أوقات التدقيق الدوري لقواعد البيانات مئات خلال ساعات اليوم القليلة. معدل مشاهدة الفيديو الواحد دقيقة واحدة، وخلال ساعة بالإمكان مشاهدة ستين جثمانًا، إلا إذا كانت المقاطع تخص مجازر جماعية، فالرقم يُضرب بأضعاف.

جثمان بعد جثمان، بعضه في الكفن، والآخر لا يزال ملفحا بجراحه ودمائه. بعض الوجوه يبدو عليها الذعر والدهشة، أهذا أنت أيها الموت. وجوه أخرى تخالها نائمة لشدة مايبدو السلام على معالمها، بعضها جميل ببشرة ناعمة وأفواه صغيرة مزمومة، وشبح ابتسامة ذكية. الشهداء الأطفال، وعبثهم الأبدي بأرواحنا.

الشهيدات هن الأقل حضورًا في مقاطع الفيديو، يتعين عليك -على الأغلب- أن ترسم ملامح الشهيدة من المخيلة، الشهيدات يرحلن بصمت على اليوتوب، غالبًا لا يتاح لنا حضور طقوس الألم في لحظات الغياب الأولى.

لكن أقسى المقاطع تبقى للشهداء، وهم يلفظون أنفاسهم الأخيرة. في تلك الحالات تجد نفسك مرغمًا على احترام لحظاتهم تلك، وعدم الانتقال إلى فيديو آخر، وتوثيق جديد. عليك أن تمسك يد المسجى أمامك على شاشة الكمبيوتر، تمعن النظر في عينيه؛ حتى لو كان الألم يقتلع عينيك، وتسمع حشرجاته الأخيرة؛ لعله يقول شيئًا بلغة المساحة ما بين الحياة والموت، لعله يرسل اعتذارًا إلى حبيب، أو اشتياقًا إلى أم. لعله يغني، فحسب، تود لو تصغي، لكن المحيطين بالجسد المنتفض بألمه لا يتيحون فرصة لتلقي رسالته. يتصارخون حول المصاب: انطق الشهادة، انطق الشهادة.. لو أنني مكانه، لربما تمنيت لو أنهم يخبرونني بأني سأعيش أيضًا وأيضًا، وأن أغلق عيني على أمل جميل بالعودة إلى أحبتي، أو أن يضمني أحد في لحظاتي الأخيرة، ويمسح رأسي بصمت.

أكثر من ذلك أن معظم تلك المقاطع تنتهي -عادة- قبل رحيل الروح عن صاحبها،

---

(54) https://souriahouria.com/خبراء-توثيق-الموت-من-أمثالنا-لا-يبكون/

وتبقى حشرجاته الأخيرة في الذاكرة، من غير الحصول -قط- على سكينة الموت.

مقاطع قليلة لشهداء سجلوا كلمة مصورة قبل رحيلهم، بعضها لا يحتوي إلا نظراتهم، وبضع كلمات إلى أحبتهم. عبد المهيمن اليونس يتمدد على العشب، أمام بندقيته، يلهو بأعواد الأرض بأصابعه بنزق. يطلب إلينا إن رحل الترحم عليه، ثم يقول إنه اشتاق إلى أمه، ونكاد نرى الدموع في عينيهن لكن أبطال الجيش الحر لا يبكون؛ لذلك يشيح بوجهه عن الكاميرا ويطلب من المصور وقف التصوير.

أود لو أنشج بالبكاء، كلما استعدت تفاصيل المقطع، لكنني لا أفعل، خبراء الموت أيضًا لا يبكون.

لا يستجدي دمعهم حتى مقطع الأب في مدينة الرستن، وهو يركض كالمجنون، يحمل بين ذراعيه طفله الذي تحول جزؤه السفلي إلى هيكل عظمي؛ بفعل القذيفة خارقة الذكاء التي تركت الرأس بوضع أفضل حالًا؛ ليتمكن الأب من تمييز ولده والمسح على شعره للمرة الأخيرة.

قصة الآباء والأبناء قصة أخرى في مقاطع الشهداء المصورة. على الأغلب في حال وجود العائلة، تحيط أجواء النواح والنشيج والولاويل من حناجر أحرقها الألم، الأم ترفع الدعاء إلى السماء بأن يذيق القتلة حرقة قلب الحرمان من فلذة أكبادهم، والأبناء يرفعون الدعاء للسماء بأن يذيق القتلة لوعة اليتم والفقد.

أحد الأطفال أدهشني بإصراره على أن والده لم يرحل، فعيناه تحدقان في عينيه، وما فتئ يخبر المتحلقين حول الجثمان، بأنه حي، والله عايش، مفتح عيونه.

بعض الأمهات القليلات يخدعننا، أو يحاولن، يودعن الابن بلا دمعة، بصوت خافت، وبكثير من الهدوء. وكأن الجبل يتحدث من قمته، أو الوادي من عمقه، يحتسبنه عند الله شهيدًا، ويدارين الألم، لا أدري أين أو كيف. هؤلاء أحبهن بعمق، خبراء توثيق الموت يعرفن جيدًا ماذا يعني ألا يتمكن المرء من البكاء، حيث يجب عليه ذلك. أو ليس العويل في مثل تلك اللحظات حق أساسي من حقوق الإنسان، غير قابل للتنازل، سقط سهوًا من المواثيق الدولية.

تفاصيل الموت لا تنتهي، الآلاف منها في آلاف المقاطع المصورة. خبراء توثيق الموت من أمثالنا لا يبكون، يكتفون بالمشاهدة بأفواه فاغرة وجبين مقطب، وفي لحظات معينة، يسمعون صوتًا يعوي داخلهم. ولا يكفون عن التساؤل، إن كانوا هم الذين يوثقون الموت عبر شاشات أجهزتهم، أو أولئك الذين يوثقونه بأصابعهم وعيونهم، وهل سيعودون يومًا ما كائنات «طبيعية»، أم أن الموت ضمهم إلى برزخه حتى النهاية.

الثورة السورية في عامها الثاني: النظام يستثمر في الفوضى(55)

على أبواب عامها الثالث، ليس بمستغرب ما أضحى يحيط بالثورة من فوضى ومرتزقة ومجرمين، يمارسون أعمال الخطف والنهب والابتزاز متى تسنى لهم ذلك.

وجميعنا يعلم أن جزءًا كبيرًا من تلك الجرائم والممارسات تُرتكب على يد شبيحة النظام نفسه. أحد الناشطين معتقل منذ أشهر، طالب خاطفوه بفدية تبلغ ملايين الليرات؛ للإفراج عنه، ليتبين -لاحقًا- أنه معتقل في فرع الاستخبارات الجوية بدمشق!

لكن جميعنا يعلم -أيضًا- أن جزءًا كبيرًا من تلك الجرائم والممارسات يُرتكب على يد مجموعات وأشخاص محسوبين على الثورة، ولا سيما على يد كتائب مقاتلة، وما يتفرع منها من هيئات، تحاول فرض سيطرتها كأعتى مستبد.

لم تسكت الثورة عن خطأ أو تجاوز، وكثيرًا ما ارتفعت الأصوات من بين الثوار أنفسهم والناشطين؛ لإدانة تلك الممارسات ورفضها. والمؤسف هو الهجوم الذي يتعرض له أولئك من قلب الثورة نفسها، من الذين يعدّون أي نقد يوجه، وأي خطأ يشار إليه، بمنزلة طعن في الثورة، ونقطة في مصلحة النظام. ولدى هؤلاء -دائمًا- مبسوغات للدفاع عن الخطأ وأصحابه؛ فإن كانت الجهة مرتكبة الانتهاك إسلامية، ففي نقدها طعن في الإسلام وتهجم عليه. وإن كانت غير ذلك، ففي نقدها شق للصفوف وإثارة للفتنة!

يتحدث هؤلاء وكأن الثورة ليست على أبواب عامها الثالث، ولا أحد يدري كم ستستمر بعد، وكأنها حدث طارئ يجيز هذا الكم الهائل من الاستثناءات، ولا يعون أن ما يتراكم من أخطاء يصبح -مع الوقت- بمنزلة أمر واقع، تجري مأسسته وحمايته من أصحابه.

لا يدرك هؤلاء هول أن يُعتقل ناشط ويجلد، كأننا في القرون الوسطى، لرميه لافتة في تظاهرة سلمية. كالعادة، عُدّ الدفاع عن أبي مريم تهجمًا على الإسلام وانتصارًا للعلمانية!!

وبالمثل، وُجد من يدافع عن اعتقال اعلاميين من «مركز حلب الإعلامي» و»حلب

(55)https://goo.gl/6xS5aq

نيوز»، من «لواء أحرار سورية»، بعد نشرهم خبرًا عن قتل اللواء لمواطنين في حي «قاضي العسكر»، من أحياء حلب. مسوغين ذلك -مرة- بأن القتلى من الشبيحة، ومرة، بأن لا أساس من الصحة للخبر!

كيف استطاع هؤلاء ليَّ عنق ما حصل لمصلحة تفسيرات ضيقة، لا تنذر إلا بالأسوأ؛ فهل الاعتقال والجلد هما العقوبة الملائمة للاختلاف في الرأي في سورية المستقبل؟ هل استشهد «مظهر طيارة»، و«أنس الطرشة»، و«باسل شحادة»، ومئات سواهم، كيف يُعتقل الإعلاميون في سورية المستقبل، بناء على نشرهم كلمات لا تعجب بعضهم.

ما «يشق الصف» -فعلًا- هو التستر على الأخطاء، ومهاجمة منتقديها. محاولة جر القضية، من قضية حريات وحقوق، إلى قضايا هامشية وصراعات أيديولوجية. لن ينسى السوريون لماذا قامت ثورتهم، وأنهم لن يطيقوا -بعد اليوم- إحساس الخوف من التعبير عن رأيهم، وأن المعتقلات ستصبح من الماضي، ولن تعود لتمثل حقبة جديدة من تاريخ سورية.

تحية بحجم الثورة إلى أبي مريم، بوصفه مواطنًا سوريًا اعتُقل تعسفًا، وتعرض للتعذيب والمهانة. وألم السياط التي تلقاها جسده، في رقبتنا جميعًا، ما لم نقف في وجه من يستسيغ لعب دور المستبد في قلب الثورة. تحية بحجم الثورة إلى إعلاميي حلب، والجميع من تضامن معهم.

الثورة محكومة بالفشل إن استكنّا للمستبدين الجدد، الثورة مستمرة، على حد تعبير صفحة «أحفاد الكواكبي» الرائدة في الدفاع عن الثورة، وأهداف الثورة في الحرية والكرامة.

أرادها طائفية[56]

نعم. هناك بذور اقتتال طائفي في سورية، ولا ينبغي للمجتمع الدولي الصراخ بهذه الحقيقة كل حين، فقد كان بصمته وعجزه عن التعامل مع عنف النظام واجرامه بحق السوريين، أحد العوامل التي أدت إلى اشتداد الاحتقان في المجتمع، ووصوله إلى حدود باتت تنذر بالخطر.

أرادها النظام طائفية منذ اللحظات الأولى، في الوقت الذي كان فيه السوريون يصرخون من أقصى البلاد إلى أقصاها: «واحد واحد الشعب السوري واحد». لم يوفر جهدًا في استثارة فئات المجتمع ضد بعضها بعضًا، وترهيب الأقليات الدينية بمستقبل مجهول ينتظرها في حال غيابه عن الساحة. لم يوفر فرصة للإساءة إلى معتقدات الثائرين ومقدساتهم واستهداف رموزهم الدينية. أرادها طائفية ليفرغ ثورتنا من مضامينها الوطنية والإنسانية والأخلاقية، وارتكب الجريمة تلو الأخرى وهو يراهن على نفاذ صبرنا، ويستدعي ردات فعلنا الانتقامية.

المدهش في ذلك كله هو هذا الشعب الذي قاوم لأكثر من سنة كاملة، ليس أشكال العنف والرصاص والقصف والتعذيب والتهجير كافة، فحسب، وإنما -أيضًا- الانتقال من خانة الوطني الثائر لحريته وكرامته، إلى خانة «وحدة الدم» الطائفي، وردات الفعل الانتقامية العمياء.

بدأت الأمور في التغير قليلًا في المدة الأخيرة، مع ارتكاب المجزرة تلو الأخرى، ومع عمليات التهجير الممنهج لأحياء ومناطق كاملة من سكانها، ومع توظيف جزء من شبيحة النظام ومرتزقته لانتمائهم الطائفي؛ لتنفيذ مخططات النظام في جعلها طائفية.

حصلت عمليات انتقامية هنا وهناك، انجر بعض إعلام الثورة إلى خارج النطاق الوطني والإنساني الذي ثابر عليه منذ أول صرخة للحرية، في آذار/ مارس من العام الماضي. سارع المجتمع الدولي، بعار عجزه وتواطؤه، إلى ندب حالنا، واحتمال انتقالنا إلى اقتتال طائفي.

---

(56)https://goo.gl/D9eBam

وفي ضوء ذلك كله، نقول أرادها طائفية، ونريدها حرية. ليس لأننا مغرقون في المثالية، ليس لأننا لا نغلي بالغضب والألم لفقدان الأحبة وعمليات التنكيل اليومية التي تحيق بنا، وإنما لأننا نعلم جيدًا ما يعنيه اقتتال طائفي، قد يمتد سنوات وسنوات، ويهدر دماء ودماء، قبل أن تكتشف جميع الأطراف أنه من غير الممكن مسح طرف من الوجود، وأن على الجميع أن يقبل بالعيش المشترك في إطار من العدالة والمحاسبة والمواطنة.

ولأننا نحلم بوطن لا مكان فيه للثأر والأحقاد، حيث تسوى آلام الماضي بالمحاكمة العادلة، وتحمل المسؤوليات الأخلاقية والوطنية والقضائية كاملة؛ فنسدل الستار على مرحلة مظلمة من تاريخنا، أسسها الاستبداد على الكراهية والعنف والإفلات من العقاب، بدل أن نهيئ لتكرارها مرة تلو أخرى.

ولأن ما دمره النظام من عمران واجتماع وثقافة وانسان طوال عقود، يحتاج إلى مثلها لإعادة إعمارها، ومن العبث إهدار دقيقة واحدة في غير هدف إعادة الإعمار التي لا شك ستكون طويلة وصعبة أكثر مما قد نتخيل.

أرادها طائفية، ونريدها حرية وكرامة وعدالة. وبين ارادتنا وإرادته لحظة الانتصار ولحظة السقوط.

نداء عاجل لدعم الغوطة الشرقية[57]

وجهت المحامية والناشطة السورية، رزان زيتونة، نداء، نشر في موقع مجموعة «الجمهورية» السوري، طالبت فيه بدعم وإغاثة المجتمع المحلي في الغوطة الشرقية التي تسيطر عليها الكتائب المسلحة المعارضة، وتعرضت لهجوم بالأسلحة الكيماوية في 21 آب/ أغسطس المنصرم، ولا يزال المدنيون يدفعون ثمنًا باهظًا للحصار والقصف المستمرين في تلك المنطقة. وهذا نص النداء:

لا توجد منطقة في سورية، محررة أو محاصرة أو تشهد مواجهات مع النظام، ليست بحاجة إلى مساعدة على الصعد كافة، وكلماتي -هذه- لا تهدف -على الإطلاق- إلى صرف الانتباه القليل الموجه إلى بعض مناطق سورية المحررة، بل تهدف إلى تركيز مزيد من الانتباه على منطقة الغوطة الشرقية، الآن وقبل فوات الأوان.

جميعنا يعلم شح الموارد التي تصب في أقنية المجالس المحلية في كل مكان؛ ما دفع بعض هذه المجالس، وآخرها في حلب، لتعليق أعماله؛ احتجاجًا، حيث يستحيل القيام بالمهمات الموكلة إليه من دون الإمكانيات المطلوبة.

وجميعنا يعلم كيف وصلت الأمور في مناطق أخرى شمالي وشرقي البلاد، من حيث انعدام الأمن وانتشار الفوضى وأعمال الخطف وسواها، أو من حيث شبه انعدام الخدمات العامة التي تساعد السكان في الصمود في مناطقهم التي تشهد قصفًا وانتقامًا يوميًا من قوات النظام.

تعدّ منطقة الغوطة الشرقية -قياسًا إلى غيرها،بما فيها مناطق في دمشق نفسها- أفضل بما لايقاس، من حيث الأمان ومحدودية أعمال الفوضى وانتشار عصابات التشليح وسواها. ليس الوضع مثاليًا هناك، في حال من الأحوال، لكنه الأقرب إلى الممكن تحقيقه في ظل أحوال الحرب والحصار التي تعيشها المنطقة، وفي ظل استشهاد واعتقال، أو هروب، معظم ملاكاتها (كادراتها) الأكاديمية التي كان من الممكن أن تُحدث فرقًا في مجالات كثيرة، كالشرطة والقضاء، مثلًا.

---

(57) https://www.aljumhuriya.net/ar/16771

لكن الوضع لن يستمر كثيرًا على هذه الحال، إن لم تتحقق مساعدة أهالي المنطقة وفعالياتها المختلفة على المحافظة على ما أنجزوه خلال الشهور الماضية، بعد التحرير، سواء من الجانب الأمني، أو من جانب الأمور الخدمية.

تحتاج المنطقة إلى مساعدة الأجهزة الشرطية والقضائية فيها، على الرغم من جميع «علاتها الحالية»، ومع الإقرار بأنها لا تصلح للبناء عليها في المستقبل، في أي حال من الأحوال، فإنها تكفي للمحافظة على الأمن وحقوق الناس -إلى حد كبير- حتى في أثناء المرحلة الانتقالية. تحتاج المنطقة إلى مساعدة تلك الأجهزة؛ لتستقل بنفسها عن الجهات الداعمة التي تحاول أن تجعل منها أذرعًا لتمكين سلطتها على الأرض، بدلًا من تمكينها لتمتلك -قدر المستطاع- حيادها واستقلالية قرارها.

ضمن عملنا في مركز توثيق الانتهاكات في سورية، كانت الغوطة الشرقية من بين أقل المناطق تسجيلًا للإنتهاكات من الكتائب المسلحة بحق السكان، وبفارق كبير جدًا عن جميع المناطق الأخرى.

هذا لا يعني -قط- أن أمور المنطقة بخير، ويجب أن تُترك لحالها. على العكس تمامًا، يجب أن يُسلط الضوء عليها أكثر، والاهتمام بها أكثر؛ لترسيخ ما تحقق، والحيلولة دون ضياعه عند أي تغيير للأوضاع الأمنية على الأرض في المستقبل القريب (كانكسار الحصار وفتح إحدى الطرقات إلى خارج المنطقة، أو التقدم نحو مناطق جديدة، أو على العكس، نكسة في منطقة معينة... إلخ)، إضافة إلى أن إمكانيات الأجهزة الحالية لا تعطيها المجال؛ لممارسة مزيد من السلطة على الأرض؛ لحماية الممتلكات العامة والخاصة، مثلًا، وهو ما يؤدي إلى تدهور الأمور، ولا سيما مع عودة النازحين إلى مناطقهم، ولو بأعداد قليلة.

تمتاز المنطقة أن معظم عناصر كتائبها المقاتلة هم من أبناء بلداتها ومدنها، وهو مايشكل عاملًا إيجابيًا إضافيًا يساعد على الإحاطة بالنزاعات حال حصولها ومحاصرتها قبل استفحالها. لكن الأمر لن يكون كذلك في حال اشتدت المعارك وتغيرت معطيات الجبهة على الأرض بشكل من الأشكال.

الجانب الآخر الذي يجب التركيز عليه، هو الجانب الحياتي للسكان؛ بدءًا من المرافق العامة، ومرورًا بفرص العمل، وانتهاءً بجميع الأمور الخدمية الأساسية.

فبعد مرور سنتين ونصف على الثورة، لم يعد من المجدي التفكير في الجوانب الإغاثية المباشرة، فحسب، وإنما لا بد من مساعدة السكان في الحصول على لقمة عيشهم بكرامة عبر المشروعات الصغيرة الخاصة، أو عبر المشروعات الخدمية التي تشغل اليد العاملة، آخذين في الحسبان أن الأغلبية العظمى من سكان المنطقة هم من العاطلين عن العمل حاليًا.

ولا يمكن استمرار الطلب من المجالس المحلية أن تقوم بدورها من غير خطط للدعم والتشغيل، للقيام بأبسط الأعمال التي تساعد المدنيين في الاستمرار في الحياة ضمن أوضاع الحصار والقصف، كتوفير الماء الصالح للشرب والاستخدام، ولمّ القمامة من المناطق السكنية، ودعم المشروعات التي توفر المواد الغذائية من داخل المنطقة المحاصرة المعرضة للجوع، وتشهد أزمة خبز حادة جدًا منذ أشهر.

أما أن تترك المجالس المحلية؛ لتتشكل، ثم تغرق في نزاعاتها، في ضوء قلة إمكانياتها، وعجزها عن تقديم القليل للسكان الذين يضطرون إلى الارتهان للكتائب، ممن يتطوعون لتقديم تلك الخدمات، مقابل الولاء والسلطة؛ فهذا ستظهر نتائجه قريبًا جدًا، كما حصل في جميع المناطق المحررة الأخرى.

أعلم أن كل نداءاتنا السابقة حول موضوعات مشابهة أو مختلفة، قد ذهبت أدراج الرياح. لكن ما يزال هناك أمل، ولو ضئيل، في أن يستفاد مما حصل في مناطق أخرى قبل فوات الأوان، وقبل أن نصبح في وقت يضطر فيه جميع الجهد أن يتحول إلى إصلاح ما عطب ويتعذر إصلاحه -أصلًا- في محيط من الفوضى والعجز.

دروب ما بعد المعتقل، تقريرٌ حقوقي(58)

رزان زيتونة وحسام السعد

لا تتوقف معاناة تجربة السجن السياسيّ بالإفراج عن المعتقل، فحسب، وإنما تمتدّ لتطال حياته ومستقبله؛ ولهذا، خصّص معدّا هذا التقرير، الناشطة الحقوقية رزان زيتونة والدكتور حسام السعد، جهدهما -هنا- للحديث عن معاناة معتقلي الرأي في سورية، بعد الإفراج عنهم، معتمدين -أساسًا- على شهادات السجناء السابقين، للاطلاع على الآثار التي خلّفتها هذه التجربة، في المستويين: الاجتماعيّ والنفسيّ.

وإذا كانت سورية تحت حكم البعث قد غدت مسرحًا لانتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان، فإن ظاهرة الاعتقال السياسيّ فيها أخذت تنحو منحىً ممنهجًا ومنتظمًا، مع مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وهي المرحلة التي ينتمي إليها من قابلهم معدّا هذا التقرير الصادر في 2006؛ إذ تقدّر الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية عدد الذين اعتُقلوا، بدءًا من أواخر السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات، بعشرات الآلاف. آخذين في الحسبان الأعداد الكبيرة للذين تعرّضوا إلى الإخفاء القسريّ، وانقطعت أخبارهم نهائيًا عن ذويهم، وتقدّر المنظمات الحقوقية أعدادهم بـ (17) ألف مفقود.

وقد تمحورت أسئلة المقابلات حول نقاط، منها القبول الأسريّ (الوالدان، الإخوة، الزوجة، الأولاد)؛ القبول الاجتماعيّ (الأقارب، الأصدقاء، الحيّ)؛ اختلاف القيم وأثرها في الاندماج الاجتماعيّ للسجين السابق؛ تقييم التجربة، سلبًا وإيجابًا، وأثره في تجاوزها؛ تأثير التجربة في الطباع الشخصية والتعاطي مع المحيط.

وقد لاحظ الباحثان أن وجود جوٍّ من القبول الأسريّ لضرورة العمل السياسيّ، أو لحقّ الفرد داخل الأسرة باختيار توجهاته السياسية، أسهم -إلى حدٍّ كبيرٍ- في التعامل مع تجربة السجن، عامل دفعٍ وتحدٍّ لا عامل إحباط، فالتقدير الأسريّ والعائليّ لتجربة السجين يزيل كثيرًا من المعوّقات الحياتية أمامه. وقد أسهمت بعض الأسر في ترسيخ

(58) https://ayn-almadina.com/details/2760/دروب%20ما%20بعد%20المعتقل...%20تقرير%20حقوقي/ar
رابط التقرير كاملا: http://www.mokarabat.com/s1692.htm

جدّية وإيجابية التجربة، وكذلك في تجنيب السجين الإرباكات الاقتصادية المعيشية في أثناء الاعتقال، وفي المراحل الأولى بعد خروجه. بخلاف التجارب التي أسهم فيها اللوم والعتاب وسوء التقدير في تكريس مشكلاتٍ حقيقيةٍ في العلاقة الأسرية.

ويزداد الأمر صعوبةً بوجود الأطفال الذين كبروا في أثناء وجود المعتقل في السجن. فغياب الأهل عن مراحل مهمةٍ من حياة وتربية أبنائهم يخلق أزماتٍ واضحةً في العلاقة بين الطرفين، وهو أمرٌ يبدو تجاوزه صعبًا في بداية العلاقة المستأنفة بين الآباء، بعد خروجهم من السجن، وبين الأبناء.

أما من الناحية الاجتماعية، فيعاني الخارج من المعتقل من إشكالية اندماج، تبدو سياسات السجن وآليات عملها هي المسؤولة عنها، بالدرجة الأولى؛ ففي السجن يتشكّل مجتمعٌ صغيرٌ وضيق، يختلف عن المجتمع في الخارج، وتحكم هذا المجتمع ثقافةٌ ومعايير تتمركز حول الشعور بالظلم والغبن والنزوع إلى العنف، وتتشكل قواعد رئيسةٌ وخطوطٌ عامةٌ داخل السجن، من المحتمل مواجهة صعوبةٍ كبيرةٍ في تجاوزها بعد الخروج، ولا سيما بعد جهد جهيد عاناه السجناء؛ للتكيّف مع وضعهم، وبهذا يجد السجين السابق نفسه مضطرًّا إلى إعادة إنتاج وخلق آليات تمكّنه من التعاطي مع العالم الخارجيّ؛ لأن هذه المشكلة هي مشكلته، بحسب المعايير المجتمعية.

واختلف التأثير في الطباع والعادات الشخصية من سجينٍ إلى آخر، وبحسب أحوال السجن، وطول مدّة الاعتقال أو قصرها؛ ففي حال قال معظمهم إن طباعهم تغيّرت نحو الأفضل، باكتساب الهدوء والتروّي، وهذا -طبعًا- بسبب التحكم بالأمزجة والطباع الحادّة التي من شأنها أن تسبّب العقوبة داخل السجن؛ فقد اعترف بعضهم الآخر أن طباعًا سيئة تملّكتهم بسبب السجن، منها سرعة الغضب والمزاجية وسرعة الملل، والتعامل تعاملًا حدّيًا مع الآخرين، في كثيرٍ من الأحيان.

أما اقتصاديًا، فقد لعبت عودة السجين إلى عمله السابق، أو إيجاد عملٍ جديدٍ مستقرٍّ، دورًا مهمًا في الانخراط في المجتمع، وبدء تجاوز آثار السجن، ووضع تجربته في سياقها الإيجابيّ، وقد تحقق هذا بسهولةٍ لدى بعضهم، ولا سيما في أعمال القطاع الخاصّ. أما من كان موظفًا حكوميًا قبل اعتقاله، فقد خضع لقرار الأجهزة الأمنية بعودته إلى عمله من عدمها. ولم توجد قاعدةٌ محدّدةٌ في هذا الإطار.

وقد عجزت منظمات المجتمع المدنيّ، حديثة النشأة في سورية، عن تقديم مساعدةٍ ملموسةٍ للمفرج عنهم. أما المنظمات الدولية، فقد قدّمت مساعداتٍ محدودةً لعددٍ قليلٍ جدًا من المعتقلين السابقين، تمثلت -أساسًا- بمنحٍ لتلقي العلاج في الحالات الصحية الصعبة.

ملحق 4: فوتوغرافيا رزان زيتونة

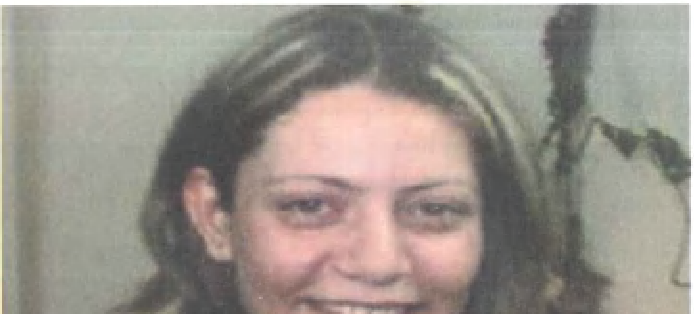

Freedom
#HAPPYBIRTHDAYRAZAN

FREE
RAZAN ZAITOUNEH
FREEDOM
NAZEM HAMMADI
الحرية للمناضلين في سبيل الحرية
FREEDOM
SAMIRA ALKHALIL
الحرية للمناضلات في سبيل الحرية
FREEDOM
WAEL HAMMADI
الحرية للمناضلين في سبيل الحرية

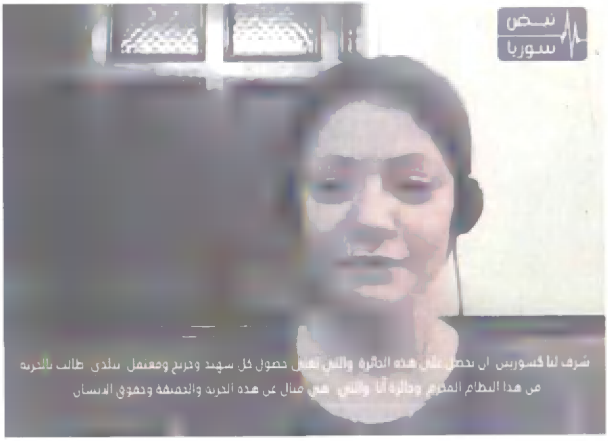
نبض
سوريا

And to keep hope alive.

رزان زيتونة

رزان
الأمل في مواجهة اليأس

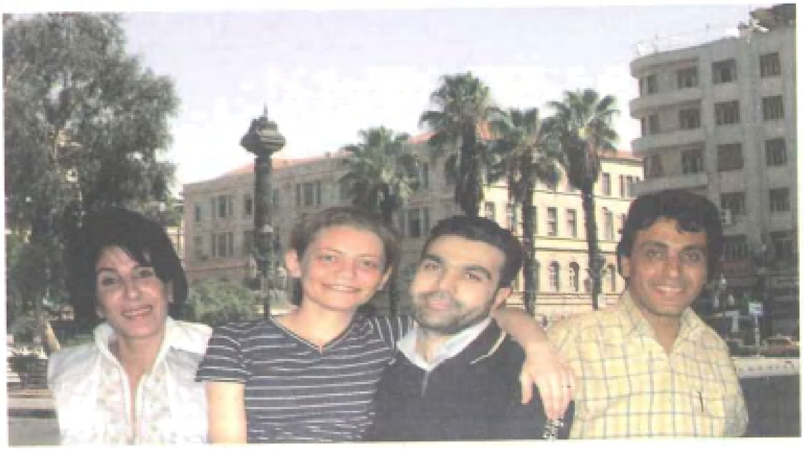

FREEDOM
SAMIRA ALKHALIL, NAZEM HAMMADI, RAZAN ZAITOUNEH, WAEL HAMMADI

رزان زيتونة

هذا الكتاب

في ليلة التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 2013، وترافقًا مع "اليوم العالمي لحقوق الإنسان"، عمدت مجموعة مسلحة "مجهولة" في مدينة دُوما الخارجة عن سيطرة النظام السوري في الغوطة الشرقية؛ إلى اقتحام مكتب "توثيق الانتهاكات" الذي تديره المحامية والناشطة الحقوقية رزان زيتونة، واختطاف أعضائه كافة، وهم -إضافة إلى رزان- زوجها الناشط وائل حمادة، والناشطة سميرة الخليل، والناشط والشاعر ناظم حمّادي، وقد اقتِيدوا -جميعًا- إلى مكان مجهول.

إن هذا الكتاب يستعرض تفاصيل كثيرة من مسيرة المناضلة الحاضرة الغائبة، رزان زيتونة، من خلال كتاباتها، والمقالات التي كُتبت عنها، وكذلك شهادات المقربين -وغير المقربين- منها، ولا سيما الشهادات التي خص بها أصحابها هذا الكتاب، في محاولة لإبقاء قصة الاختطاف حاضرة في وجدان السوريين، ولتعريف القراء بمن باتت تُعرف بـ "أيقونة الثورة السورية".

فادي كحلوس

مشارك في مرصد حرمون الخاص وفي برنامج المبادرات المدنية التابعين لمركز حرمون للدراسات المعاصرة، مدير سابق لمكتب مركز حرمون للدراسات المعاصرة في تركيا، من مواليد 1979، خريج كلية الإعلام بجامعة دمشق، ناشط سياسي واعلامي، من مؤسسي (تجمع أحرار دمشق وريفها للتغيير السلمي - لجان التنسيق المحلية - تجمع أحرار ثورة الكرامة) 2011، له عديد من المقالات والقراءات النقدية منشورة في عدد من الصحف المطبوعة والإلكترونية.

حسام السعد

مدير وحدة الأبحاث الاجتماعية في مركز حرمون للدراسات المعاصرة، سكرتير تحرير مجلة قلمون للأبحاث والدراسات، عضو الهيئة الأكاديمية في أكاديمية قاسيون من مواليد 1969، حائز على دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة دمشق، مدرس في جامعتي دمشق وحلب 2002-2014، مدرس في المعهد العالي للفنون المسرحية 2011-2014، خبير في الأبحاث النوعية، له عدة أبحاث ودراسات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في سورية ومنظمة المرأة العربية في القاهرة، له كتاب منشور صادر عن دار الفكر بدمشق 2008.

السعر: 10 دولارات

ISBN 978-605-79642-5-0

9 786057 964250

ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع

Maysaloon for printing, publishing and distribution